

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة أبي بكر بلقايد - تلمسان -

كلية العلوم الإنسانية والعلوم الاجتماعية

قسم العلوم الاجتماعية

تخصص: تنمية بشرية

أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في علم الاجتماع تخصص: تنمية بشرية

موسم: ب—

النخبة النسوية المهنية بين الواقع السوسيوثقافي

ومتطلبات التنمية

المرأة القيادية أنموذجا

دراسة ميدانية بتلمسان

إشراف:

أ.د. بوحسون العربي

إعداد الطالبة:

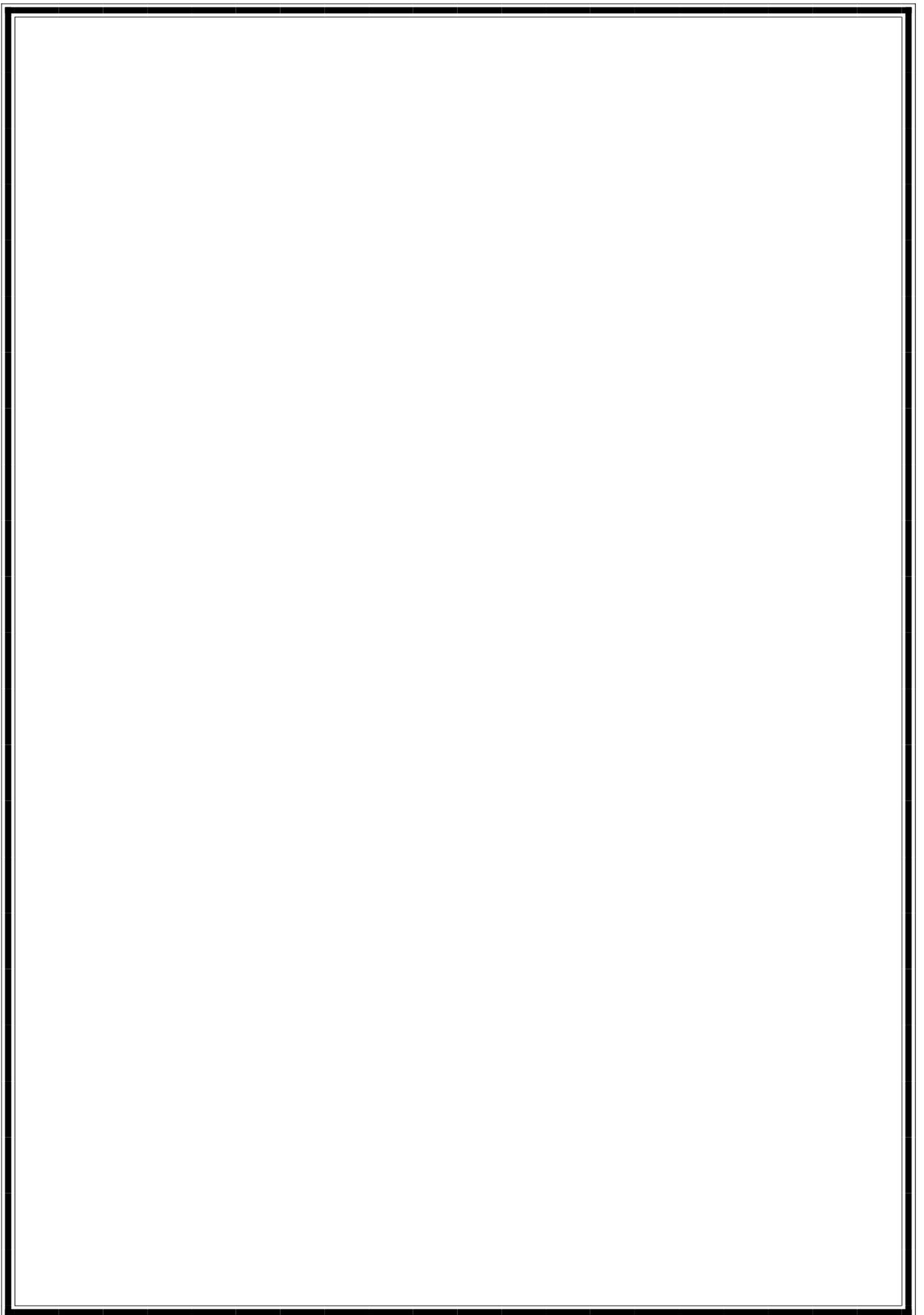
بوزيدي رجاء

أعضاء لجنة المناقشة:

رئيسا	جامعة تلمسان	أستاذ التعليم العالي	أ.د. سعدي محمد
مشرفا ومقررا	جامعة تلمسان	أستاذ التعليم العالي	أ.د. بوحسون العربي
عضوا مناقشا	جامعة تلمسان	أستاذ محاضر (أ)	د. زازوي موفق
عضوا مناقشا	جامعة وهران	أستاذ محاضر (أ)	د. الزاوي مصطفى
عضوا مناقشا	جامعة سيدي بلعباس	أستاذ محاضر (أ)	د. لبعير بلعباس
عضوا مناقشا	جامعة سيدي بلعباس	أستاذ محاضر (أ)	د. بلعربي منور

السنة الجامعية : 1435-1436هـ/2014-2015م

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ



الإهداء

الحمد لله الذي تتم ببعثته الصالحات والصلوة والسلام على من بعثه

نورا وهداية للعالمين سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم خاتم النبيين

وإمام المرسلين، ومن سار على هديه وسنته إلى يوم الدين أما بعد:

- ❖ أهدي ثمرة جهدي إلى من قال الله تعالى فيهما "وقضى ربك ألا تعبدوا إلا إياه وبالوالدين إحسانا"، إلى مصدر الحنان، ونبع الأمان، ومصدر الخير والاطمئنان، إلى من رباني فأحسننا تربيتي، وسهر على رعايتي وتعبا من أجلي والديا الكريمين، "أمي الغالية" و"أبي الغالي".
- ❖ إلى زوجي "مصطفى مصطفى" وابنتي "أميرة".
- ❖ إلى أخواتي: "زهرة"، "ليلي"، "وهيبة"، "أمال" وأخي "مصطفى".
- ❖ إلى أحفاد العائلة: "مروة"، "سناء"، "أنس"، "سكينة"، "سارة".
- ❖ إلى عائلتي "بوزيدي" و"مصطفى".
- ❖ إلى جميع صديقاتي.
- ❖ إلى كل من يعرفني.

شكر و عرفان

قد تغيب الكلمات في مقام الشكر إلا كلمة واحدة تعبر عن
الامتنان الكبير إلى كل من كان له الفضل في إنجاز هذا العمل المتواضع....

- ❖ شكري وتقديري إلى أستاذي المحترم "بوحسون العربي" على تفضله بالإشراف
على هذه الأطروحة من خلال نصحه المستمر ودعمه طيلة فترة إنجازها.
- ❖ أشكر الأساتذة أعضاء لجنة المناقشة على تفضلهم بقراءة هذا البحث.
- ❖ كما لا يفوتني أن أشكر جميع أساتذتي الكرام على ما قدموه لي من نصح
ورعاية طيلة مشواري الجامعي.
- ❖ وأشكر كل من ساهم في إنجاز هذا البحث من قريب أو من بعيد وبالأنص
أختي زهرة.

مقدمة

تمهيد:

إنّ الاهتمام بتطوير مكانة المرأة يعتبر استثماراً حقيقياً، يخدم المجتمع الإنساني وتزدهر به الحياة وتتطور. وقد أثبتت المرأة جدارتها في جميع الميادين رغم الظروف المحيطة بها والضغوطات الممارسة ضدها، نجدها اليوم تسلك طرق النجاح بإصرار وتعمّد قصد الترفّع عن صور التخلف.

تقف المرأة العربية بصفة عامة والمرأة الجزائرية بصفة خاصة، أمام ظاهرة ثقافية محدّدة، (الثقافة الذكورية القائمة على الإعلاء من شأن الرجل في مقابل الانتقاص من شأن المرأة) تعبّر عن نفسها بسلوك معارض للتطورات التي تعرفها مكانة المرأة في مختلف الأصعدة، لمواجهة هذه الظاهرة على المرأة أن تكون واعية تماماً أنّ مساهمتها في تطوير المجتمع ليس صدفة أو هبة يقدمها الرجل إليها بل هو حق من حقوقها وواجب من واجباتها وعليها الالتزام بذلك أمام مجتمعتها، وإلاّ فلن يشفع لها التاريخ إذا فكرت في الاستسلام لهذه الثقافة المعرّقة، خاصة وأنّ حتى الدّين الإسلامي دافع عن المرأة ونظر إليها نظرة احترام واعتبرها مثل الرجل، كلاهما إنسان مستقل له حقوق وله واجباتكما أنّهما شركاء في الحياة يتبادلان مجموعة من الأدوار، كي تستمر الحياة بأفضل طريقة.

إنّ المرأة قادرة على الإبداع بنسب معينة تفوق إبداع الرجل، فهي واعية بأدوارها وقادرة على الموازنة بين ضرورة إثبات مكانتها وتفعيل دورها من جهة، وبين قيامها بواجباتها من جهة أخرى - هذا ما يبرر تميّزها - حيث تحافظ على فعالية دورها التربوي وتناضل في نفس الوقت من أجل الاستفادة القصوى من حقوقها، سواء بالعلم والمعرفة أو بإبراز قدراتها في العمل وفقاً للقانون، مظهرة للعالم نموذجاً حقيقياً للمرأة كما يجب أن تكون وليس كما يريدونها أن تكون.

إنّ حصول المرأة على فرص التعليم بمختلف أطواره ثم خروجها للعمل، بالرّغم من أنّه تطلّب قرون من الزمن إلاّ أنّه مهّد الطريق أمامها اليوم لحصد نتائج أكثر وأعمق لم تكن تحلم بها. فهي اليوم تشارك الرجل في مختلف المجالات والكثير من الأعمال التي كانت حكرا على الرجل أصبحت للمرأة كذلك، ولعلّ احتلال المرأة لمناصب عليا في مختلف المؤسسات في المجالات المتعددة هو خير دليل على ذلك، صحيح أنّها نسب قليلة لكنّها تعبّر عن أنّ المستقبل يحمل الكثير من الانتصارات الجذرية في مكانة المرأة.

إنّ وصول المرأة إلى المناصب القيادية أعطها تميزا بالغا وحضورا فعّالا، حيث كثرت الدراسات وتعمّقت البحوث وتكاثفت الجهود بُغية الحفاظ على هذا التطور الملحوظ، من منطلق أنّ المرأة تعتبر الركيزة والقاعدة التي يقوم عليها المجتمع، فقد أخذت محور اهتمام المؤتمرات الدولية الإنمائية والمنظمات الغير حكومية خاصة التابعة منها للأمم المتحدة، حيث تمّ تناول قضايا خاصة بمكانة المرأة تحت شعار "القضاء على كل أشكال التمييز ضدّها" وانهقدت العديد من المؤتمرات في ظل ذلك، كذلك تمّ استحداث العديد من البرامج والسياسات الخاصة بالمرأة والرجل في التنمية كخطوة جديّة لتشجيع تمكين المرأة في مجال اتخاذ القرارات على جميع المستويات، كما تمّ إرساء القوانين المدعمة لمكانة المرأة (هي قوانين تابعة لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي) التي تساعد و تنادي بضرورة تطوير مكانتها في المجتمع، لكن في المقابل يستمر وجود قوانين إنسانية تحول دون ذلك.

إنّ القوانين الانسانية تساهم في استمرار تخوف العالم العربي من إعطاء المرأة دور القيادة، بسبب التشكيك في قدراتها ودرجات نجاحها، أمر نابع من ثقافة ذكورية معرّقة لمسارات التنمية، فهناك أشبه بمعركة تجمع بين البرامج الإنمائية الخاصة بتطوير مكانة المرأة التي يمثّلها "مقياس تمكين النوع" حسب ما جاء

في تقارير البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة، وبين القوانين الإنسانية التي تمثلها الثقافة الذكورية، حيث تقف المرأة بينهما واحدة تبني و الأخرى تهدم.

أهمية البحث وأهدافه:

يعتبر جانبا من هذه الدراسة امتداد لمذكرة الماستر¹ التي اقتصت بدراسة ظاهرة الثقافة الذكورية. تظهر أهمية البحث في دراسته لموضوع يمثل إشكالية مجتمع، يتطلب حلها مساهمة فعالة من قبل علماء الاجتماع والسياسة والدين... الخ، والتطرق لهذه الإشكالية من شأنه نشر الوعي من جهة ومن جهة أخرى الكشف عن حقائق ظلت غامضة.

يهدف هذا البحث إلى تسليط الضوء على صاحبات المناصب العليا على اساس أنهنّ يمثلنّ نخبة مهنية من خلال التركيز على معرفة مظاهر تميّهنّ ونخبويتهنّ، تسليط الضوء على أهم مؤشر من مؤشرات التنمية البشرية "مقياس تمكين النوع" من خلال البحث في ماهيته، خصوصيته وقياس مدى فعاليته. بالإضافة إلى ذلك يهدف هذا البحث إلى قياس ظاهرة الثقافة الذكورية من خلال معرفة تمثلات العمال الرجال عن المرأة القيادية.

أسباب اختيار الموضوع:

✓ من الناحية الموضوعية:

تؤكد البرامج الإنمائية على أنّ تمكين المرأة و مشاركتها الفعّالة في التنمية هو السبيل الوحيد لتخلّص المرأة من التهميش والإقصاء، اللذان تكرّسهما الثقافة الذكورية أثناء التعامل معها في مختلف المجالات، خاصة تلك التي كانت حكرًا على الرجل.

¹ أنظر: بوزيدي رجاء، الثقافة الذكورية وتأثيرها على مساهمة المرأة الأجيّة في التنمية، دراسة ميدانية بالمستشفى الجامعي، مذكرة تخرج لنيل شهادة ماستر في علم الاجتماع، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، السنة الجامعية: 2010-2011.

هناك رغبة شخصية نابغة من حبي للمناصب القيادية، لذا أريد معرفة التحديات التي تواجهها المرأة القيادية في مراحل وصولها للمنصب، معرفة قدراتها وهل هي فعلا تستحق التميّز الذي منحه لها هذا المنصب؟ بالإضافة إلى رغبتني في معرفة استراتيجياتها في التعامل مع العمّال خاصة الذكور، كي نستطيع قياس مدى وعيها بنفسها وبمكانيّتها في المجتمع.

الدراسات السابقة:

لقد تنوعت الدراسات حول المرأة القيادية، نستطيع تسليط الضوء على دراسات جزائرية وعربية ومن الدراسات الأكثر قربا من احدى جوانب موضوعنا والتي تناولت النّخب المهنية، تذكر الدراسة التي قام بها " الباحث الجزائري "العياشي عنصر" سنة 2001، "تحت عنوان: دراسة حالة الإطارات -مركّب الحجار للفولاذ والصلب- حول الإطارات في الصناعة كمحاولة لرصد ظروف تكوين هذه الفئة الاجتماعية المهنية باعتبارها إحدى المجموعات الاجتماعية التي تشكل موضوعيا واحدا من النخب المجتمعية الجديدة.¹

حاولت الدراسة الإجابة عن أسئلة شملت محورين تمثل إشكالية البحث، المحور الأول كان حول: هل تمثّل الإطارات مجموعة مهنية اجتماعية متجانسة أم أنّهم ينتمون إلى مجموعات متباينة، وهل يمتلكون مقومات موضوعية وطنية تؤهلهم لأن يكونوا بمدى النخب الأساسية في المجتمع؟ أم أنّهم شريحة وطبقة اجتماعية وفي كلتا الحالتين ما هي الخصائص الاقتصادية، الاجتماعية، الثقافية والمهنية التي تميزهم؟ أمّا

¹أنظر : العياشي عنصر، النخب الصناعية في الجزائر - دراسة حالة الاطارات، مركب الحجار للفولاذ والصلب- النّخب الصناعية في الجزائر، أحمد زايد، عروس الزوير، النخب الاجتماعية - حالة مصر والجزائر - ط1، مركز البحوث العربية و الإفريقية، القاهرة، مركز البحوث في الاقتصاد التطبيقي من أجل التنمية(الجزائر)، 2005، ص 318.

المحور الثاني: كان حول كيف يتصور الإطار موقّعهم داخل البناء التنظيمي للمؤسسة، كيف يتصورون دورهم؟ ما هي طبيعة العلاقات السائدة بينهم؟ من أهم نتائج هذه الدراسة أنّهم ممزقون بين وعيهم الفردي والاجتماعي الذي يؤكد هويتهم باعتبارهم نخبة فنية عالية المهارة والكفاءة، ووضعهم في البناء التنظيمي للمنشأة والمجتمع الذي ينفي عنهم تلك الصفة. "كما أشارت هذه الدراسة على أنّ هناك اختلاف بين السمات الأساسية لدى فئة الإطار من حيث دافعهم للعمل، مثلاً: عند الإطار العليا تكتسي الطابع المعنوي (المسؤولية، التقدير، النجاح...) وبالرغم من عدم تجاهل عوامل الجزء المادي (الاجور، الامتيازات المادية...) فإنها تأتي في المرتبة الأخيرة"¹.

إنّ تمكين المرأة يشمل مجالات عدّة (التمكين الاجتماعي، القانوني، السياسي والاقتصادي الخ)، ولا يحصل التمكين إلّا إذا اشتركت جميع المجالات في إنتاج هذا التمكين، ولكن يبقى الاختلاف في درجة أهميتهم وفعاليتهم، لذا نجد الباحثين في موضوع التنمية يختلفون في ذلك.

- نجد "دراسة الباحثة السورية رائدة أيّوب"² التي تؤكد فرضية أنّ تمكين المرأة اقتصادياً عن طريق مشروع مدر للدخل يؤدي إلى تمكينها اجتماعياً، بمعنى أنّ التمكين الاقتصادي هو أساس ومنطلق تمكينها الاجتماعي وأنّ القوة الاقتصادية تقود إلى القوة الاجتماعية. استهدفت الدراسة بشكل مباشر النساء الريفيات الحاصلات على قروض من مشروع تمكين المرأة والحد من الفقر، واللواتي تتجاوز أعمارهن 18 سنة وأكثر، بلغ عددهنّ 2359 صاحبة مشروع وتبيّن من خلال هذه الدراسة أثر التمكين الاقتصادي في التمكين الاجتماعي للمرأة، حيث استطاعت المرأة بنسب معينة المشاركة في ميزانية الأسرة وفي قراراتها، كما تغيّرت نظرة الأهل إليها بفضل نجاحها وتعزّزت ثققتها بنفسها.

¹ العياشي عنصر، المرجع السابق، ص 341.

² أنظر: رائدة أيّوب، الجدوى الاجتماعية للمشاريع المتناهية الصغر وتأثيراتها على النساء في الريف السوري، رسالة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في علم الاجتماع، جامعة سانت كلمنس، قسم العلوم الاجتماعية، برنامج التعلم عن بعد، دمشق، 2010.

- تتفق هذه الدراسة مع دراسة الباحث الجزائري "فاروق بن عطية" حول مسألة تحرر المرأة بالعمل المهني، حيث افترض أنّ العمل المأجور وسيلة لتحرر المرأة والعمل المأجور هو أساس علاقات جديدة بين الرجل والمرأة¹.

- نجد عالم الاجتماع الفرنسي "بيار بورديو" الذي دعا إلى تطوير مفاهيم استراتيجيات الصراع ونقلها إلى مراتب أعلى من خلال فعل سياسي، وحده يأخذ بعين الاعتبار بكل تأثيرات الهيمنة التي تمارس عبر التواطؤ الموضوعي من البنى المستدمجة (لدى النساء بقدر ما هي لدى الرجال) وبين المؤسسات الكبرى، حيث يكتمل ويتوالد، ليس فقط النظام الذكوري بل أيضا النظام الاجتماعي برمته²، يدافع بيار بورديو عن وجهة نظر أخرى، أنّ التمكين السياسي هو أساس التمكين الاجتماعي للمرأة من خلال قدرته على القضاء على تأثيرات الهيمنة الذكورية وبالتالي حصول المرأة على القوة الاجتماعية.

- نجد الباحثة المصرية "سلوى الخماش" وهي من المدافعين عن حقوق المرأة، تتفق مع بيار بورديو في هذه النقطة، "حيث تؤكد أنّ تغيير البنية الاجتماعية والاقتصادية للمجتمع لا يمكن أن يتم بمعزل عن النضال الوطني السياسي بأشكاله المختلفة، بما يفرض على المرأة بالضرورة المشاركة بالنضال السياسي لما له من أثر فعّال ومباشر في تحقيق المكاسب الحقيقية لحركة تحرير المرأة"³.

يخلق التمكين الاقتصادي البيئة الممكنة وليس التمكين في حد ذاته، فحسب وجهة نظرنا أنّ التمكين الاجتماعي عن طريق انشاء مشروع للتكامل بين الجنسين هو أساس التمكين الاقتصادي، فإذا تجسد التمكين الاجتماعي استطاعت المرأة العمل بفعالية دون تمييز أو قيود، وبالتالي تحصل على تمكين اقتصادي فعلي يؤثر ايجابيا على مسارات التنمية الاجتماعية والاقتصادية وحتى السياسية في بلادنا، وذلك ما يؤكد الفيلسوف والكاتب الفرنسي "روجيه غارودي": "فما وراء جميع مطالب النساء الاقتصادية أو السياسية، الضرورة "الثورة ثقافية" بأوسع معاني الكلمة، أي تبدل في الذهنيات وتبدل في الفهم نفسه للمرأة (من قبل

¹Regarde : Farouk Bnatia, **le travail feminine en algerie**, sned, ALGER, 1970.

² بيار بورديو، الهيمنة الذكورية، ترجمة: سلمان القعفراني، ط1، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2009، ص9-10.

³ سلوى الخماش، المرأة العربية والمجتمع التقليدي المتخلف، ط3، مكتبة العالم الثالث، دار الحقيقة، بيروت، 1981، ص.ح.

الرجال ومن قبل النساء أيضا) ليس بالنسبة لنوعيتها التشريحية فحسب بل والاقتصادية والسياسية والتاريخية والثقافية.¹

- نجد دراسة الباحثة الأردنية "بشير ايمان بشير محمد حسين"² سنة 2011، حول السمات والمهارات التي تتميز بها المرأة القيادية الاردنية والمعوقات التي تواجهها، تكوّنت أفراد العينة من (55) فردا (27 امرأة قيادية، 7 رؤساء، 21 مرؤوس) وتمّت مقارنات بين اجابات الفئات الثلاث و من بين النتائج التي خرجت بها الدراسة هي كالتالي:

. تواجه المرأة القيادية في وزارة التربية والتعليم الأردنية بعض المعوقات للوصول ال المراكز القيادية أهمّها: الصورة النمطية السلبية للمرأة في ذهن الرجل والمرأة ومحدودية طموحها وعدم ثقتها بنفسها وبقدراتها وعدم استمراريتها وتحيز المحسوبية والعشائرية ضدها.

. تمتلك المرأة القيادية في وزارة التربية والتعليم الأردنية، مهارات ادارية عديدة، فهي تدير الاجتماعات بكفاءة، وتعمل بروح الفريق، وتتفاعل وتتعامل مع الجميع، وتتميز بالإبداع، وتنسق الجهود بالمؤسسة، إلا أنّها تفتقر للمبدأة والتنبؤ، ولا تستطيع تحقيق التوازن بين العمل والعاملين، وتفتقر للقدرة على اتخاذ القرار.

- نجد دراسة الباحثة الجزائرية "جدوالي صيفية"³ سنة 2012 حول اتجاهات الفرد الجزائري نحو تولي المرأة للمناصب القيادية في المؤسسات التعليمية، وقد توصلت الباحثة إلى النتائج التالية:

¹ روجيه غارودي، في سبيل ارتقاء المرأة، ترجمة: جلال مطرجي، ط2، دار الأداب، بيروت، 1986، ص110.

² أنظر: إيمان بشير محمد الحسين، السمات والمهارات التي تتسم بها المرأة القيادية الإدارية والمعوقات التي تواجهها، مجلة جامعة دمشق، المجلد27، العدد 4-3، 2011.

³ أنظر: صيفية جدوالي، اتجاهات الفرد الجزائري نحو تولي المرأة للمناصب القيادية في المؤسسات التعليمي، [En ligne] revue، مجلة الآداب والعلوم الاجتماعي، العدد 15 جويلية 2012، URL : 08/07/2012، mis À jour le : <http://revue-fshs.univ-setif.dz/index.php?id=649>.

. للمرأة القدرة على تسيير المؤسسات التعليمية ومختلف المؤسسات الاقتصادية ولكنها عاجزة عن تكوين علاقات إنسانية جديدة بينها وبين مرؤوسيه.

. هناك تغير في اتجاهات أفراد المجتمع الجزائري نحو دور ومكانة المرأة مقارنة بالسنوات الماضية.

. تؤثر الأفكار التي يحملها أفراد المجتمع كثيرا على دور ومكانة المرأة، فإذا كانت هذه الأفكار إيجابية في تعود إلى رقيها وتقدمها العلمي والعملية، وإذا كانت سلبية جاءت النتائج عكسية.

لقد مكنتنا هذه الدراسات من توسيع نظرتنا حول خصائص النخبة النسوية في المجتمع العربي، مصادر قوتها، سبل تحررها ومدى تأثير ذلك في تعزيز ثققتها بنفسها وثقة الآخرين بها، ولكن في نفس الوقت اتضح أنّ الأمر لا يخلو من وجود صعوبات تواجه تمكينها لاسيما التمكين الاجتماعي، لقد ركزت هذه الدراسات على موضوع القيادة النسائية، ميزاتهما، مشاكلها والصعوبات التي تواجه تمكينها لاسيما تمكينها الاجتماعي، بالرغم من ظهور علامات نجاح القيادة النسائية وتمييزها اتضح في المقابل وجود صعوبات تواجهها، لذا نحاول من خلال الدراسة الحالية التركيز على مناخ العمل من أجل قياس مدى تقبل المرأة الجزائرية كقائدة ورئيسة لشرائح اجتماعية وأفراد تحكمهم خلفيات ثقافية ومرجعيات متنوعة، من خلال ذلك نستطيع رصد أهم المواقف والتمثيلات حول تمكين المرأة وتحقيق النخبوية، وتأثيراتها السلبية والايجابية على مسارها التنموي.

إشكالية البحث:

عرفت المرأة الجزائرية تغيرات عميقة منذ الاستقلال إلى يومنا هذا، في ظل سلسلة من التحديات فرضتها عليها ثقافة مجتمعنا الذكوري القائمة على اعتبار الرجل عنصر الإنتاج الرئيسي واعتبار المرأة التابع

الذي يتحكم فيه، هي أفكار ترسخت بفضل التقيّد بالأعراف والتقاليد في التنشئة الاجتماعية و التربية ككل، فالطفل ينمو في أسرة تغرس فيه مبدأ سيادة الرجل على المرأة، بمعنى تقوم بتدعيم وضعه في موقع الهيمنة والسلطة منذ الصغر، فالولد يتربى منذ ذلك الوقت على تحمّل مسؤولية أخته حتى ولو كان أصغر منها سنًا، وتربى الفتاة على عدم تحمّل المسؤولية حيث تلقن على أنّ دورها هو الاهتمام بالرجل سواء أبا كان أو أخا أو زوجا، تبعا لذلك تتكون لدى المرأة مفاهيم خاطئة تجعلها من جهة تفقد الثقة بقدراتها وبإمكانياتها -لأنّ الأب هو الذي يتخذ القرارات عنها أو الأخ وفيما بعد الزوج والمدير إذا ذهبت إلى العمل، وبالتالي تضعف شخصيتها لأنّها تعوّدت على الاعتماد على الآخرين، وعدم وجود خبرة في عملية اتخاذ القرارات يجعلها تجربة صعبة، تخشى الدخول فيها- ومن جهة أخرى تترسّخ عند الرجل نظرة تشكيك في قدراتها وإمكانياتها القيادية والإدارية.

تؤكد الكثير من الدراسات على أنّ حصول المرأة على المسؤولية يجعلها أكثر إبرازا لقدراتها، متحدىّ النظرات القاصرة لها ومتجاوزة طاقات الكثير من الرجال المؤهلين لمكانها القيادي ذاته، كما أنّ الاهتمام بالدور القيادي للمرأة يعطيها فرصة أكبر لممارسة أهم أدوارها الذي نحن بحاجة ماسّة إليه وهو اعداد جيل قيادي من أبناء الأمة قادرا على التغيير والتطوير.

إنّ قضية التمييز ضد النساء وصعوبة وصولهنّ إلى القيادة والتي تعتبر من أهم أسبابها الثقافة الذكورية، تتصدى لها عملية التمكين، التي يمكن تعريفها أنّها تلك العملية التي تصبح المرأة من خلالها فرديا وجماعيا واعية بالطريقة التي تؤثر من خلالها علامات القوة في حياتها فتكسب الثقة بالنفس والقدرة على التصدي

لعدم المساواة بينها و بين الرجل"¹، يكون التصدي من خلال برامج واستراتيجيات تزيد من وعي المرأة بضرورة استغلالها لقدراتها من جهة ومن جهة أخرى تزيد هذه البرامج من تشجيع الدول على تطبيق البرامج والقوانين المدعمة للمرأة.

لقد بدأ الاهتمام الغربي بقضايا المرأة مبكرا مع الإعلان العالمي لحقوق الإنسان سنة 1948، حيث بدأت تتوالى المؤتمرات والقوانين والمواثيق المدعمة لتطوير مكانة المرأة، حيث تم تبني مفهوم التنمية من قبل الأمم المتحدة واعتبرت عملية التمكين من أهم استراتيجياتها المتبعة والتي تعمل عبر مؤسساتها على متابعة مدى تطبيق الدول لها والتزامها بها عن طريق مؤتمرات دولية بتقارير سنوية، هذا ما ساعد المرأة على رفع التحدي ومحاولة تطوير مكانتها وتغييرها بإبراز رغبتها في المساهمة في بناء المجتمع مثلها مثل الرجل، ولكن لازالت المرأة العربية تواجه التمييز وعدم المساواة، كما أورد ذلك تقرير التنمية الإنسانية العربية سنة 2005 تحت عنوان " نحو نهوض المرأة في الوطن العربي".

إنّ عدم المساواة بين الجنسين يمثل أحد أبرز المعوقات أمام التنمية البشرية في العالم العربي، من هنا يمكن القول أنّ هناك علاقة بين "مبدأ تمكين المرأة" الذي يعتبر الوسيلة التي تحاول المؤتمرات الإنمائية من خلاله تطوير مكانة المرأة، وبين "الثقافة الذكورية" التي تعتبر وسيلة معرّقة لذلك، فعلى الرغم من ارتفاع نسب احتلالها للمناصب القيادية في جميع المجالات ومختلف القطاعات نجد عنفا رمزيا يهدد أحقية المرأة في الحصول على المناصب القيادية، فما مدى تقبل الرجل لتمكين المرأة من مراكز اتخاذ القرار؟

¹ تحليل النيمات، تمكين المرأة، مؤسسة أنبرا، الولايات المتحدة الأمريكية، ص1.

الفرضيات:

الفرضية العامة: كلما ازدادت المرأة تمكنا كلما تصاعدت عملية اعادة انتاج القيم الذكورية.

الفرضية الفرعية الأولى: استمرار تواجد النظرة الدونية يساهم في تعكير الجو المهني للمرأة.

الفرضية الفرعية الثانية: يوجد تقبل سلبي لتمكين المرأة من مراكز اتخاذ القرار.

تحديد المفاهيم:

النّخبة: هي أقلية متميزة بدورها القيادي، القادرة على اتخاذ القرارات وقد نجدها في مختلف المجالات.

النّخبة النسوية المهنية: هي أقلية نسوية متميّزة، استطعت احتلال مناصب عليا تتمكن من اتخاذ القرارات في

المجال المهني والوظيفي بفضل قدراتهن الشخصية ومؤهلاتهن العلمية.

المرأة القيادية: تعتبر نموذجا للنخبة النسوية المهنية وهي صاحبة المنصب العالي الذي يُحول لها القدرة على

اتخاذ القرارات وإعطاء الأوامر، نجدها في مختلف القطاعات (قطاع الخدمات، الأمن، القضاء، الصحة....)

الثقافة الذكورية: ثقافة مكتسبة اجتماعيا وليست سلطة فطرية، هي ثقافة ذكورية تعمل على الإغلاء من

شأن الرجل وترسيخ فكرة دونية المرأة عن طريق التنشئة الاجتماعية القائمة على التفرقة بين الجنسين

ورضوخ المرأة لسلطة الرجل، بمعنى اقتناع الرجل بأنه الوحيد القادر على اتخاذ القرارات دون أن يكون للمرأة

دخلا في ذلك.

التنمية: هي عملية تقوم على تسخير جميع الطاقات المادية كونها حركة تستهدف الوصول إلى تنمية

شاملة إنسانية تشمل جميع المؤسسات المجتمعية لتحقيق العدالة و الكرامة الإنسانية، فهي بذلك عملية

معقدة نجحها مرتبط بمشاركة كافة الموارد البشرية وتوفير الإمكانيات المادية، بمعنى أنّ الإنسان يكون هدفاً للتنمية وصانعاً لها ذكر أم أنثى.

التمكين الاجتماعي للمرأة: التخلص من الصورة النمطية التي رسمتها الثقافة الذكورية أثناء التعامل مع المرأة العاملة.

التمكين الاقتصادي للمرأة: هو حصول المرأة على القوة الاقتصادية من خلال قدرتها على اتخاذ القرارات، امتلاك الفرص والموارد (العمل، الدخل، الملكية...) ومن بين مؤشرات تمكين المرأة من مراكز صنع القرار.

صعوبات البحث: من أهم الصعوبات التي واجهتنا في إنجاز البحث:

- نذرة المراجع الخاصة بالبحث.

- تطلب منا الالتقاء بالمبحوثات وقتاً طويلاً بسبب انشغالهنّ المهنية وعلو مناصبهنّ.

- صعوبة توزيع الاستثمارات في بعض المؤسسات، ممّا تطلب منا شرح مطوّل عن البحث وغاياته وكذلك التأخر في استرجاعها، ممّا تسبب ذلك في ضياع الكثير من الوقت في الذهاب والإياب.

- لإثراء هذا العمل والاجابة على الإشكالية، قسّمنا البحث الى باين نظري وتطبيقي، تناولنا في **الباب**

الأول ثلاثه فصول، **الفصل الأول**: كان عن ماهية النخب، اتجاهاتها وواقعها من خلال التطرق الى

التعريف بالنظرية واتجاهاتها وتصنيفاتها ولحمة تاريخية عنها في الجزائر. **الفصل الثاني**: تناولنا فيه النظام الأبوي

ومكانة المرأة في المجتمع من خلال التطرق الى مكان من قوته، التنشئة الاجتماعية كأداة لتأييد الهيمنة، اختزال

المرأة واستلابها، المرأة العاملة في الجزائر. **الفصل الثالث**: تناولنا فيه التنمية وآليات تمكين المرأة من خلال

التطرق الى المرأة كعنصر فاعل في التنمية البشرية، تمكين المرأة، عوامل ومظاهر تغير وتحرر المرأة الجزائرية.

- أمّا الباب الثاني فقد تضمّن الفصل الرابع، تناولنا فيه الأسس المنهجية للدراسة، مجالاتها، المناهج والتقنيات المستخدمة، عرض النتائج والتحقق من الفرضيات.

تمهيد :

يعتبر موضوع الصفوة أو النخبة من أهم المواضيع المتناولة بالدراسة في حقل في علم الاجتماع السياسي، فهو يمثل بؤرة اهتمام هذا الأخير واهتمام علماء الاجتماع، باعتباره أحد المفاهيم المحورية في الكتابات الاجتماعية والسياسية المعاصرة. على الرغم من أننا قد نعتبر هذا المفهوم حديث نسبياً، إلا أن المعاني والمفاهيم المتعلقة به قد تردت في الفكر الاجتماعي والإنساني القديم مثل: مفهوم القوة، السلطة، الطبقة الاجتماعية... والتي تعد أجزاء أساسية ومحورية من المفاهيم المختلفة للنخبة.

تؤكد الدراسات التاريخية أنّ البدايات الحقيقية لمفهوم النخبة تعود إلى الفيلسوف اليوناني "أفلاطون"، الذي تطرق إلى ضرورة أنّ تحكم المجتمع جماعة من الأفراد الناجمين وهم الفلاسفة والحكام من أهل الحكمة والعلم حسب رؤيته، كما أشار إلى ذلك تلميذه الفيلسوف "أرسطو"، حين تطرق إلى العلاقة القائمة بين الجماعة التي تحكم وبين الفئة المحكومة، ففي القديم كان التركيز منصب في الكثير من الدراسات على طبيعة المجتمع الإنساني، خصائصه وأسس ومصادر قوته التي ترسم صور مختلفة من المجتمعات الإنسانية مثلاً: نجد طبقة البراهمية التي كانت مسيطرة على الحكم بفضل امتيازاتها العظمى والتأثير البالغ واقعياً في الهند كديانة وكطبقة اجتماعية عليا في المجتمع الهندي، يبدو واضحاً أنّ الاهتمام الكبير بهذا المفهوم في الدراسات الاجتماعية والسياسية والتاريخية، نابع من طبيعته المستندة إلى تحليل بناء وتوزيع القوة في المجتمع من خلال دراسة خصائص الفئات الحاكمة وسلوكياتهم المختلفة.

المبحث الأول: التعريف بنظرية النّخب

المطلب الأول: التعريف اللّغوي والاصطلاحي للنّخب

"تشتق كلمة النّخب في اللّغة العربية من الفعل انتخب أي اختار والانتخاب هو الاختيار والانتقاء، نخبه القوم تعني خيارهم، أمّا لفظ الصفوة فهو يدل على معنى الخلاصة، فاصطفى الشيء أي اختاره وأستخلصه."¹ كما عرّفها قاموس علم اجتماع "بأنّها جماعة صغيرة في مجتمع ما وفي ظرف تاريخي معين، تحمل هذا الاسم لأنّها تتمتع بأهمية تعطىها لنفسها أو يعطيها لها الآخرون"².

"يشير معجم مصطلحات العلوم الاجتماعية إلى أنّ الصفوة والتي يطلق عليها أحيانا عليّة القوم أو الأعيان، بأنّها أقلية ذات نفوذ تسود جماعة أكبر حجما وأنّ الانتساب إلى الصفوة يتم اكتسابه بالوراثة في بعض المجتمعات، في حين أنّه في مجتمعات أخرى التي تسود فيها المنافسة الحرّة نلاحظ حركات صعود الأفراد الذين يتمكنون من الارتقاء إلى مراكز يُنظر إليها باعتبارها مرتفعة، وينجح بذلك هؤلاء الأفراد في الانضمام إلى الصفوة التي يعترف بها المجتمع أو جانب منه"³.

"لقد اتخذت كلمة النّخب (élite) في القرن التاسع عشر دلالة مغايرة لمعناها الحالي، فقد استخدمت لوصف السلع ذات النوعية الممتازة وما لبث هذا الاستخدام أن اتسع للإشارة إلى الجماعات الاجتماعية

¹مولود سعادة، النّخب والمجتمع (تجدد الرهانات)، مجلة الباحث الاجتماعي، جامعة منتوري، عدد 10 سبتمبر 2010، ص 98.

²Joseph Sumpf, Michel Hugues, **Dictionnaire de sociologie**, Paris, Librairie Larousse, 1973, p.p.100-

101.

نقلا عن محمد السويدي، علم اجتماع السياسي، ميدانه وقضاياه، د.ط، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، د.تا، ص 61.

³مولود زايد الطيّب، علم اجتماع السياسي، ط 1، دار الكتب الوطنية، ليبيا، 2007، ص 189.

العليا كبعض الوحدات العسكرية، والمراتب العليا كبعض الوحدات العسكرية، والمراتب العليا من النبالة"¹.
"كما بيّن قاموس أكسفورد أنّ أقدم استخدام معروف في اللغة الإنجليزية يرجع إلى سنة 1823م، حيث
كانت تطلق على فئات اجتماعية معينة، غير أنّ هذا المصطلح لم يستخدم بشكل واسع في الكتابات
السياسية والاجتماعية في أوروبا حتى فترة متأخرة من القرن التاسع عشر ولم يشتهر في بريطانيا وأمريكا إلاّ في
أوائل القرن العشرين، بينما انتشر عبر نظريات النّخبة وبشكل أساسي عبر كتابات باريتو سنة 1930"².

يبدو أنّ كلمة النّخبة تشير إلى التفوق في أي مجال والمعنى الأول الذي اكتسبته هذه الكلمة-لوصف
السلع ذات النوعية الممتازة -تؤكد ذلك، حيث يتبادر إلى الأذهان مصطلح الجودة بمعنى التميّز والتفرد.
كذلك تشير الدراسات التي ركّزت بشكل كبير على المجال السياسي أنّ هذه الكلمة وأنّ هذا المصطلح
يطلق على أصحاب النفوذ والتميّز دون غيرهم، لذا نجد هذا المفهوم مرتبط بمفاهيم القوة والسلطة...

"كما قدّم عالم الاجتماع الفرنسي "ريمون آرون" " تعريفا عاما للنخبة، هي مجموعة أفراد من مختلف
نشاطات الحياة الاجتماعية التي تعتلي أعلى المراتب وتحتلّ المراكز المتميزة."³ كذلك تُعرّف الصفوة تُعرّف
"بأنّها فئة قليلة داخل المجتمع، لها مكائنها الاجتماعية العالية تؤثر على أو تحكم بعض أو كل شرائح المجتمع

¹ محمد بن ضنينان، النخب السعودية، دراسة في التحولات والإخفاقات سلسلة اطروحات دكتوراه ط 48 ، ط 2، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت،
2005، ص 23.

² بوتومور، الصفوة والمجتمع -دراسة في علم اجتماع السياسي، ترجمة: محمد الجوهري وآخرون، ط1، دار الكتب الجامعية، القاهرة، 1972، ص 5.

³ Jean, Yves Capul, Olivier Garnier, **Dictionnaire d'économie et sciences sociales**, hatier, paris,
juin 2005, p168.

الأخرى" ¹، فهي بذلك "الأقلية داخل أي تجمع اجتماعي مثل المجتمع، الدولة، الحزب السياسي أو على أية جماعة تمارس نفوذًا داخل المجتمع." ²

يتّضح من خلال هذه التعاريف، أنّ النّخبه هي قلة تحكّم الأغلبية تتمتع بامتيازات معينة، تمكّنها من التأثير في المجتمع ككلّ أو في إحدى مؤسساته. "فالصفوة في المصطلح يشير معناه العام إلى جماعة من الأفراد يشغلون مراكز النفوذ والسيطرة في مجتمع معين، وتمثّل الصفوة أكثر الطبقات هيبه وأثرا. كما يشير المصطلح إلى الفئة العليا في أحد ميادين المنافسة، حيث أنّ الصفوة تضم البارزين والمتفوقين بالقياس إلى غيرهم مما يجعلهم قادة في ميدان معيّن، بذلك يمكن أن نشير إلى صفوة سياسية وصفوة في العمل، صفوة في الفن والرياضة، صفوة علمية، صفوة اجتماعية إلى غير ذلك من الميادين." ³

يعني هذا أنّها تشير إلى الأقلية المميّزة والمتفوقة في مختلف الميادين، ثقافية، اقتصادية أو عسكرية... القدرة على اتخاذ القرارات في تلك الميادين. "في الواقع أنّ المصطلح (النّخبه أو النخب) يستعمل الآن للإشارة إلى فئات هي بشكل عام ذات وظائف لها وضع رفيع في المجتمع، بصرف النظر عن أسباب ذلك الوضع." ⁴ وذلك ما أكّده عالم الاجتماع الماركسي البريطاني "توم بوتومور"، غير أنّ الصفوة عبارة عن جماعات وظيفية مهنية بصورة أساسية، تتمتع بمكانة اجتماعية عالية في المجتمع." ⁵

¹ مولود زايد الطيب، علم اجتماع سياسي، المرجع السابق، ص 189.

² اسماعيل علي سعد، نظرية القوة، مبحث في علم الاجتماع السياسي، د.ط، المعرفة الجامعية، د.تا، ص 142.

³ مولود زايد الطيب، علم اجتماع سياسي، المرجع السابق، ص 189.

⁴ ابراهيم ابراش، علم اجتماع سياسي، ط 1، دار الشروق، عمّان، 1998، ص 119.

⁵ مولود زايد الطيب، علم اجتماع سياسي، المرجع السابق، ص 189.

نجد أنّ النّخبة قليلة العدد، تتمتع بالقوة والمكانة المرموقة المميّزة، تكون عبارة عن طبقات حاكمة أو عبارة عن جماعات وظيفية مهنية متفوقة، والعامل المشترك بين هذه أو تلك هو تمتّعهم بالقوة وممارستهم للسلطة على الأغلبية.

المطلب الثاني: التعريف بنظرية النّخبة

إنّ معظم الدراسات ركّزت بشكل كبير - في دراستها للصفوة- على المجال السياسي مقارنة بالمجال الاجتماعي، "فقد استخدمت الصفوة السياسية كأحد المناهج الشهيرة في التحليل السياسي والاجتماعي منذ القرن التاسع عشر، خصوصا في الدراسات المتعلقة بتحديد دور الأجهزة البيروقراطية في عملية اتّخاذ القرارات السياسية ذات الطبيعة السياسية".¹ لقد استخدم عالم الاجتماع الألماني "كارل ماركس" مفاهيم النّخبة، حين أدرج مفهوم الطبقة الاجتماعية، وجاءت نظرية النّخبة كرد فعل على نظرية ماركس، من أبرز روادها: العالم الإيطالي "جيتانو موسكا"، العالم الاقتصادي والاجتماعي الإيطالي "فلفريدو باريتو"، العالم الكندي "روبارت مشالز"، وصولا إلى عالم الاجتماع الأمريكي "سي رايت ميلز"، عالم الاجتماع الألماني "جيمس كارل مانهايم" و كذلك نجد العالم الأمريكي "روبرت داهل" ... الخ.

تعتبر نظرية النّخبة نظرية سياسية واضحة مستقلة بذاتها، أساسها امتلاك القوة والقدرة على التأثير سواء داخل الجماعة أو داخل المجتمع ككل، أمّا المبدأ الأساسي الذي قامت عليه منذ ظهورها ليس مجرد انقسام المجتمع إلى الأقلية تحكّم وأغلبية تُحكّم بمعنى طبقتين، وإتّما المبدأ الحقيقي لها والأكثر تحديدا هو أنّ هذا الانقسام موجود في كل المجتمعات، بمعنى سواء التّاس كانوا مضطربين إلى إقامة مجتمع لا طبقي أو

¹ مولود زايد الطيب، علم اجتماع السياسي، المرجع السابق، ص 190.

ممنوعين من اقامته فإنّ النتيجة واحدة، يبقى الحال على ما عليه سواء بتخطيط من الشعب أو من غيره، فهذا الانقسام موجود منذ بداية النشاط الإنساني في كل المجتمعات، لكن محور الاختلاف هو مصادر حصول الأقلية على الحكم، هذا الأمر الذي اختلف حوله الرّواد الأوائل وحتى المعاصرين.

"نجد مستويين أساسيين: (أ) صفوة حاكمة تتألف من الذين يلعبون دورا ملحوظا سواء أكان هذا الدور مباشرا أو غير مباشر في إدارة شؤون الحكومة. (ب) صفوة غير حاكمة وهي تلك تتكون من باقي أفراد الطبقة.

1- مستوى أدنى (اللاصفوة) ويشمل أولئك الذين لا يمارسون أي تأثير ممكن على الحكومة.

2- مستوى أعلى (الصفوة) ينقسم إلى مستويين فرعيين هما أ: صفوة حاكمة، ب: صفوة غير حاكمة.¹

إنّ موضوع القوة الذي نال اهتماما كبيرا في البحوث النظرية، وارتباطه الوثيق بمفهوم "القلة" التي تحكم المجتمع أو الجماعة والتي تمّ الاصطلاح عليها بمصطلح النّخبة، نتج عن ظهوره الاهتمام بموضوع أشكال القوة وكيفية توزيعها بالشكل الذي يؤدي إلى التوازن وتحقيق الاستقرار، لكن هذا الاهتمام لم يظهر بظهور نظرية النّخبة فقط وإنما هناك نظريات أخرى تناولت هذا الجانب، هناك نظريتين يشتركان معها في فهم علاقة السلطة بالمجتمع، وعلاقة القوة بين الحاكمين والمحكومين، يتعارضان معها في الكثير وقد يتفقان معها كذلك، فقد سعى الكثير من الصفويين المزوجة بين نظرية الديمقراطية والنظرية الماركسية ونظرية النّخبة، كما تمّ الاعتراف من طرف الكثير منهم بفضل هاتين النظريتين وغيرها من النظريات الأخرى في إنتاج الفكر الصفوي وهذا ما سنحاول ايضاحه من خلال العناصر الآتية.

¹ علي محمد بيومي، دور الصفوة في اتخاذ القرار السياسي، د. ط، دار الكتاب الحديث، الجزائر، 2004، ص 25.

المطلب الثالث: نظرية الديمقراطية والنّخبة

"نجد نظرية الديمقراطية "التي تقول بحكم الشعب بالشعب و تحليل بالتالي النظام السياسي باعتباره نسقا مفتوحا أمام جميع الأفراد، بحيث يمكن لكل مواطن أن يكون حاكما أو محكوما انطلاقا من مبدأ تكافؤ الفرص الذي تنتجه المجتمعات الليبرالية."¹

"يقدم "موريس دي فرجيه"-واحدا من العلماء الصفويين - أنّ صيغة حكم الشعب بالشعب يجب أن تُستبدل بصيغة أخرى هم حكم الشعب بصفوة منبثقة من الشعب"²، عدم اقتناع واضح بمفهوم الديمقراطية كنظرية سياسية، نجد كذلك "جيتانو موسكا" يتحدث عن خصائصها، "فمن مؤلفه الأول نجدة يسجل وبحق، أنّه في ايطار الديمقراطية البرلمانية لا يُنتخب الممثل عن طريق المصوتين ولكنه ينتخب بواسطة أنفسهم، أي أنّ أصدقاءه ومريديه هم مصدر قوته ونجاحه، بيد أنّ موسكا في مؤلفاته اللاحقة، أوضح أنّ الغالبية -من خلال ممثليها- لديها قدرا معينا من السيطرة و التحكم في سياسة الحكومة"³. هنا يتضح التشكيك في نزاهة الديمقراطية وأنها متناقضة مع مبادئها الأساسي، بمعنى الشعب ليس دائما هو الذي يختار، الأمر يختلف من مجتمع الى آخر، من ميدان إلى آخر. الديمقراطية الرئاسية تختلف عن الديمقراطية البرلمانية في الولايات المتحدة الأمريكية وغيرها، مثلا في الجزائر أو أي دولة عربية أخرى، ينتهي الأمر إلى التشكيك في الوجود الواقعي لما يسمى بالديمقراطية.

¹ابراهيم الأبراش، المرجع السابق، ص 114.

²اسماعيل علي سعد، المرجع السابق، ص 182.

³بوتومور، المرجع السابق، ص 6.

"يعمد باريتو الى تحديد الديمقراطية مؤكدا تعارض التحليل النخبوي مع هذه النظرية، حيث نجد أنّ نظرية النخبة تقول بحكم الأقلية ذات التفوق سواء كانت مصالح الأغلبية أولا، أما نظرية الديمقراطية فتقول بالمساواة بين الأفراد وبحكم الأغلبية،" ¹ هي عند الصفيوين، ليست أكثر من سراب وأمل خادع أو هي خدعة على حد قول باريتو. ² فليس هناك ضمان بعدم الغش أثناء انتخاب المواطنين لممثلهم، أمّا الصنفوة فهي دائما موجودة سواء كان هناك غش أم لا، فهي صاحبة التفوق التي تقوم بتسيير القانون العام للانتخاب، فقد عبّر العالم الأمريكي في الاقتصاد والعلوم السياسية "شومبيتر" في جملة ساخرة بقوله " أنّ الديمقراطية ليست أنّ الجماهير تطور المسائل بأي وسائل، ولكن القادة ومن سيكوّنون قادة هم الذين يتنافسون من أجل أصوات جمهور الناخبين" ³.

قد اتضح أن باريتو كان معارضا لنظرية الديمقراطية وطعن في حقيقة وجودها، نجد كذلك "روبارت ميشالز" منتقدا لهذه النظرية ومؤكدًا بقوله "أنّ التاريخ يخبرنا أن الحركات الديمقراطية ماهي إلا موجات متعاقبة تتحطم على نفس الصخرة... ولكنها مع ذلك - ماتلبث أن تعود الى الظهور من جديد- وأنّ المثاليات الديمقراطية تفقد تفاوتها وقديستها وطهارتها حين تنتشر وتسد ⁴، بمعنى أن الديمقراطية عبارة عن شعارات فقط ووجودها واجب وضروري، لكن لا يلمس الواقع في أغلب الأحيان، حيث يؤكد ذلك قائلا: "إذا كانت الديمقراطية تعني الاشتراك المباشر لكل الناس في حل المشكلات واتخاذ القرارات فإنها تكون مستحيلة بهذا المعنى." ⁵ فحسب رأيه أنّ التنظيمات في ظلها تبدأ نشأة ديمقراطية إلا أنّها سرعان ما تتحول

¹ ابراهيم أبراش، المرجع السابق، ص 124.

² اسماعيل علي سعد، المرجع السابق، ص 182.

³ المرجع نفسه، ص 184.

⁴ بوتومور، المرجع السابق، ص 10.

⁵ علي محمد بيومي، المرجع السابق، ص 15.

إلى تنظيمات خاضعة لحكم قلة من الأفراد يتحكمون في مواردها لخدمة أغراضهم الخاصة، " بمعنى أنّ مشالز يرى أنّ الديمقراطية يستحيل قيامها بمفهوم حكم المجموع أو الأغلبية حيث أنّ معظم القرارات إنّما تتخذ بوساطة الأغلبية الأخرى في أيّة ديمقراطية"¹.

أمّا العالم "جيتانو موسكا" على الرّغم من أنّه كان معارضا لها مثله مثل العلماء الآخرين، إلاّ أنّه حاول البحث عن مواطن الالتقاء بينهما و صار متفهما لها موضحا، " أنّ أفراد الطبقة الحاكمة والأقلية الحاكمة لا يحتلون موقع القيادة على أسس وراثية اجتماعية أو عرقية، بل اعتمادا على الكفاءة والتنظيم والفعالية، فإنّ كل شخص من الشرائح الدنيا من الطبقة الحاكمة أو من الأكثرية (اللانخبية) تتوفر فيه هذه الشروط يمكنه أن يندرج في الصعود ليندمج في الطبقة الحاكمة، فالطبقة الحاكمة فيها نظم تحترم قواعد الديمقراطية، وتحديد قاعدتي التنافس السياسي وتكافؤ الفرص لا بد وأن تكون منفتحة على الأغلبية."²

وبهذا انقسم العلماء بين مؤيد ومعارض للنظرية الديمقراطية، وعلينا القول أنّ الديمقراطية سواء تتواجد واقعا أم لا فإن الذين يحصلون على الحكم يعتبرون نخبة المجتمع، بهذا تكون الديمقراطية هي الضمان لوجود نخبة أو سبيل من السبل في تشكيل النخبة السياسية على وجه التحديد، وقضية وجود الديمقراطية من عدم وجودها تحتاج إلى عمل ميداني تتمكن من خلاله معرفة هل هناك ما يسمى بالديمقراطية أم لا؟.

المطلب الرابع: نظرية النخبة والماركسية

تمكّنت الماركسية من التأثير في مفكري نظرية النخبة الأوائل، وكانت باعث حقيقي لهم وهم يصوغون نظرياتهم النخبوية "التي ترى أنّ عقل النظام السياسي لا يكون إلاّ انطلاقا من تحليل الواقع الطبقي

¹ اسماعيل علي سعد، المرجع السابق، ص 165.

² ابراهيم أبراش، المرجع السابق، ص 132.

للمجتمع، والنظر إلى الحاكمين كنجسيد لهيمنة طبقة على بقية الطبقات، وبالتالي النظر إلى النظام السياسي كانعكاس للصراع الطبقي"¹، بمعنى أنّ من هم في سدّة الحكم يمثلون مصلحة الطبقة المسيطرة في المجتمع وبالتالي تكون هناك طبقة مسيطرة وطبقة أخرى محكومة ومسيطر عليها لا أحد يرفع مصالحها، وإثما تستخدم كأداة لتحقيق مصالح الطبقة المسيطرة والمالكة لوسائل الإنتاج.

تنطلق الماركسية وتتأسس بناء على مسلّمة مفادها: "أنّ المجتمع بأسره يُحكم بواسطة نخبة هي طبقة بالأساس،"² ذلك أنّه في كل وسط بشري فئتان متباينتان، الأولى أقلية تحكم والثانية أغلبية تُحكم ومصدر قوة الأولى هو امتلاك لوسائل الإنتاج، أي أنّ مصدر القوة في هذه النظرية هو العامل الاقتصادي الذي يعتبره "كارل ماركس" المحرّك للتاريخ، وهذا بالتحديد ما حاولت نظرية الصفوة تفنيده وظهرت كرد فعل على نظرية ماركس حول الطبقة الحاكمة، من منطلق أنّها عوامل أخرى من شأنها تشكيل القوة وتثبيتها هذا من جهة، ومن جهة أخرى كان هناك تفنيديا للمقولة الماركسية بأنّ المجتمع الرأسمالي يعرف طبقات محددة دائمة ووراثية، "حيث قال النخبويون أنّ هذه المجتمعات تعرف حركة اجتماعية تسمح بالدخول والخروج منها بسهولة من عمليات الارتقاء الاجتماعي داخل السّلم الاجتماعي."³ بمعنى أنّ هناك قضيتين أو مسألتين حاولت نظرية النخبة تفنيدهما، أولها العامل الاقتصادي في بناء القوة في المجتمع دون منازع، ثانيهما أنّ الطبقات منغلقة، ثابتة ووراثية لا تسمح بالارتقاء الاجتماعي.

أمّا بالنسبة لمفهوم الصراع الطبقي، "نجد باريتو معارضا له بشدة مؤكدا استحالة التسليم بأنّ العوامل الحاسمة للصراع الطبقي تنحصر في قوانين الاقتصاد، وإثما هناك عوامل أخرى قد أدركها القادة وفقهوا

¹ إبراهيم أبراش، المرجع السابق، ص 114.

² محمد بن ضنيتان، المرجع السابق، ص 27.

³ إبراهيم أبراش، المرجع السابق، ص 151.

استخدامها لصالحهم. بالرغم من أنّ "فلفريدو باريتو" مثله مثل غيره من النخبويين - إن لم نقل أكثر منهم - الذين عمدوا بقوة إلى تفنيد نظرية ماركس، إلا أنّنا من جهة أخرى نجد دائما يعترف بفضل ماركس عليه في تفسيره للتاريخ على أساس الصراع الطبقي، كان عبر التاريخ حقيقة جوهرية إن لم يكن الحقيقة الأساسية¹.

تخطئ الماركسية - من وجهة نظر باريتو - في النقطتين التي ذكرناها سابقا، المتغير الاقتصادي والصراع الطبقي الذي سينتهي بانتصار البوليتارية، وقد كان له رد عملاق في هذا الصدد، "حيث أكد أنّ هذا الصراع بين البوليتارية والبورجوازية لن ينحسم بانتصار الأولى على الأخيرة وإتّما بانتصار من يتحدثون باسم البوليتارية، وهم قلة لا تختلف في كثير أو قليل عن من يسبقها أو يلحقها من صفوات، هنا يتضح... إذا كان باريتو يسلم بوجود ما نسميه بالصراع الطبقي، فإنّه إنّما يفعل ذلك لينتهي إلى أنّ أي صراع إنّما يدار لحساب صفوة معيّنة تريد أن تحل محل صفوة أخرى، فالجماهير أو الجموع إذن توجه في كل الأحوال نحو تحقيق أهداف القلّة التي تقودها."² يمكن القول أنّ باريتو قد اعترف بمصطلح الصراع الطبقي كمصطلح يثبت واقعية ونجاح نظريته عن النّخبة، فهو من الأكثر المهاجمين لفكر ماركس إلى درجة أنّه نفى العلمية عن كل ما ذهب إليه ماركس.

مع أنّ هذه النظرية قد انتقدت من طرف النخبويين لكن لا نستطيع اغفال تأثيرهم بها خاصة العالم "جيتانو موسكا"، الذي استخدم كلمة طبقة بدل كلمة النّخبة، إلا أنّه بالرغم من التأثير الماركسي الواضح على موسكا، إلا أنّه وقف معارضا لها ومدافعا عن الليبرالية، كما أنّ طبقة موسكا تختلف عن طبقة

¹ اسماعيل علي سعد، المرجع السابق، ص 180.

² المرجع نفسه، ص 181.

ماركس، "فموسكا يرى أنّ الطبقة الحاكمة ليست مغلقة وليست تعبيرا مباشرا عن مصالح طبقة اجتماعية معينة بل يحدث تفاعل بينها وبين الطبقات الأخرى."¹

يتضح أنّ منبع الصراع بين النظريتين هو مفهوم النّخبة والطبقة الاجتماعية، مفهوم الصراع الطبقي ومفهوم الثورة. يحاول في هذا الصدد "توم بوتومور"، الذي يعتبر من أهم الدارسين لمفهوم النّخبة، ايضاح هذا المفهوم وتبيان الاختلاف والاتفاق الذي يحوم حول مفاهيمها وذلك بقوله "وحقيقة الأمر أنّ المفهومين يتفقان على تأكيد التفرقة بين الحكام والمحكومين، غير أنّهما يقرّان هذه التفرقة بطريقة مختلفة، فمفهوم النّخبة الحاكمة يقابل بين الطبقة المسيطرة والطبقات الخاضعة التي تكون على درجة من التعليم أو حالة تأهب لإقامة تنظيمات..."² وبهذا يكون الاختلاف في النظرة إلى العلاقة بين الفئتين (الحكام والمحكومين) في النظرية الماركسية علاقة استغلالية، ومصدر التغيير في البناء الاجتماعي هو الصراع بين الطبقات. أمّا في نظرية النّخبة علاقة ايجابية، هناك حركة تسلّم باختيار طبقات وحلول أخرى محلّها عبر السلّم الاجتماعي الذي ينتجه النظام الديمقراطي، بمعنى صراع على السلطة تحت مراقبة الشعب.

على الرغم من أنّ الصفويين قد هاجموا الماركسية وقد اعتبروها مجرد تحليل خاص بفترة زمنية محددة في المجتمعات الرأسمالية، فلا يوجد مجتمع غير طبقي والعامل الاقتصادي ليس بالعامل الوحيد المحرّك للتاريخ، نجد هناك من الصفويين يحاولون التوفيق بين النظريتين مثال: "جيمسكارل مانهام"، "سي رايت ميلز".

نجد مانهام متأثرا بالماركسية كغيره من الصفويين، "حيث اعتبر أنّ الحصول على أعلى الدخول مؤشرا لتحديد الطبقة الحاكمة، شأنه في ذلك الماركسيين في اعطاء الأهمية للعامل الاقتصادي، حيث تتخذ القوة

¹ ابراهيم أبراش، المرجع السابق، ص 131.

² محمد بن ضنيتان، المرجع السابق، ص 31.

عند كارل مانهام طابعا تراكميا، فالتحكم في وسائل الإنتاج يصاحبه قوة اقتصادية وسياسية واجتماعية.¹ إلا أنه مع التأثير البالغ لتفسيرات ماركس المادية، نجد أنه يقر بأن هناك حراك اجتماعي - على حسب ما ذهب إليه الصفويين - ظهور طبقة حاكمة جديدة حين تتوفر شروط التغيير، حيث أكد كارل مانهام في محاولته المزوجة بين النظريتين، مؤكدا أن هناك صراع من أجل السلطة والقوة و أن الجماعة الصغيرة هي التي تحظى بالحكم وتتولى اتخاذ القرارات الأساسية، وهي الجماعة الإدارية، وقد وضح ذلك من خلال كتابه تحت عنوان "الثورة الإدارية".

أما "رايت ميلز" فقد ربط بين قطبي النظريتين (كارل ماركس - فلريدو باريتو) "وخلص من تحليله للمجتمعات الحديثة إلى أن القوة في هذه المجتمعات ليست نتاجا للوضع الطبقي بالمفهوم الماركسي - أي قوة الطبقة الحاكمة لوسائل الإنتاج وليست مؤسّسة على الخصائص الفردية - كما يذهب باريتو - وإنما هي مرتبطة بالعاملين مع الاقتصاد والقدرة الذاتية، وهي نفس النتيجة التي خلصت إليها دراسة حول الطبقة السياسية في بريطانيا جرت عام 1893 - حيث وجد أنه بالرغم من القدرات والمواهب الذاتية التي يتوفر عليها أصحاب القرار السياسي في النظام البريطاني فإن 86% من هؤلاء يرجعون بأصولهم إلى الطبقات الراقية في المجتمع البريطاني.²

من خلال هذا كله نستطيع استنتاج أهمية هذه النظرية في بلورة الفكر الصفوي، فقد سعى الكثير منهم إلى تنفيذها ومع ذلك كانت حافزا قويا لإنتاج نظرية التّخبة، كما حاولوا التوفيق بين النظريتين من

¹ بوتومور، المرجع السابق، ص 13 .

² ابراهيم أبراش، علم اجتماع السياسي، ص 152.

منطلق أنّ الجمع بين التحليل النخبوي والتحليل الطبقي يفيد في فهم الأنظمة السياسية والإحاطة بجوانبها المختلفة.

المبحث الثاني: الاتجاهات النظرية في دراسة النّخبة

لقد استطاعت نظرية النّخبة احتلال مكانا بارزا في الأبحاث الاجتماعية والإنسانية كموضوع مركزي في علم الاجتماع السياسي، كان الفضل الكبير لروادها الأوائل في بلورة موضوعها وتسييل الضوء على نماذج ومصادر توزيع القوة في المجتمع، نجد مساحات من الاتفاق والاختلاف بينهم في بناء هذا التراث الكلاسيكي، تظهر في تحليلهم لخصائص ومصادر سيطرة النّخبة، نستطيع من خلالها التمييز بين أربع اتجاهات أساسية تناولت موضوع النّخبة بالدراسة والتحليل، والى وقتنا الحالي لازالت تعتبر حجر الأساس لكل الدراسات المتعلقة بمصادر القوة في المجتمع، كان هدفهم دراسة النّخبة دراسة موضوعية علمية، تُمكن الباحثين والدارسين من فهم علاقات وبناءات القوة التي لازمت المجتمع البشري منذ بدايته وذلك من خلال كتبهم العلمية والمتخصصة في ذلك و التي ستأتي على ذكرها فيما بعد.

- الاتجاه الأول: الاتجاه التنظيمي الذي يمثله "جيتانو موسكا" روبرت ميشالز"، يرون أن الصفوة تمتلك

القوة من قوة تنظيمها وقتّها.

- الاتجاه الثاني: الاتجاه السيكولوجي الذي يمثله "فلفريدو باريتو"، الذي أرجع مصادر القوة عند النّخبة

إلى الخصائص السيكولوجية.

- الاتجاه الثالث: الاتجاه الاقتصادي الذي يمثله كارل مانهام، محاولة للمزاوجة بين الرؤية النظرية الماركسية والصفوية والذي يرجع مصدر قوة إلى حصول الأقلية على الموارد الاقتصادي من خلال الثورة الإدارية.

- الاتجاه الرابع: الاتجاه النظامي يمثله سي. رايت ميلز ويرى أن قوة النخبة في الأوضاع النظامية الرئيسية التي يمثّلها أعضائها في المجتمع.

المطلب الأول: الاتجاه التنظيمي عند "جيتانو موسكا" و"روبارت ميشالز"

يمثل هذا الإتجاه موسكا وروبارت ميشالز، "ويذهب هذا الإتجاه إلى أنّ النخبة تمتلك القوة بقدراتها التنظيمية والدقة في تقدير مصادر القوة في المجتمع، هذا الضبط الذي تمارسه النخبة يعتمد على كونها قلة متماسكة، تُشكل جبهة قوية قادرة على تحدي القوى المعارضة التي تواجهها،"¹ بهذا يكون أساس هذا الإتجاه هو وجود القلة المنظمة التي ترعى مصالحها بقدرتها على الاتصال والتماسك مقارنة بالأغلبية الغير منظمة.

نجد الأول ينطلق من مقارنة تاريخية للتدليل على "أنّ المجتمعات الإنسانية ومنذ بداية التاريخ منقسمة إلى (طبقة حاكمة) تُشكّل أقلية، (طبقة محكومة) تُشكّل الأكثرية، أمّا الثاني فينطلق من دراسة واقع التنظيمات السياسية وتحديد الاشتراكية في أوروبا، حيث خلص إلى ما أسماه (القانون الحديدي للأليغارشية)².

¹ محمد بن ضنيتان، المرجع السابق، ص 37.

² ابراهيم أبراش، المرجع السابق، ص 127.

"لقد وردت أفكار موسكا حول النّخبَة في كتابه "الطبقة الحاكمة" "the ruling class" الذي نشر سنة 1896، ثم ترجم إلى الإنجليزية سنة 1939م. قد ذهب بوتومور إلى أنّ موسكا كان أول من أقام تمييزا منهجيا بين الصفوة والجماهير،"¹ منطلقا من الحقيقة التاريخية والمسألة الحتمية التي تخص كل المجتمعات وهي انقسامها إلى أقلية حاكمة وأغلبية محكومة خاصة بعيدة عن صنع القرار السياسي. نعي جيدا أنّ هذه الأرضية التي بنى موسكا عليها نظريته وكانت البداية لظهورها أرضية متعارف عليها منذ زمن بعيد، لكن حين نتبّع نظريته نجد أنّه أتى بالجديد حين استخدم مفهوم الطبقة بغير المدلول الماركسي وأطلق على النّخبَة الحاكمة مفهوم الطبقة الحاكمة، مصطلحا مميّزا عن المصطلح الماركسي للطبقة وسنأتي على ذكر ذلك لاحقا.

لقد عبّر موسكا عن فكرته الأساسية في العبارات التالية: "من بين الخصائص الثابتة التي يمكن أن يلحظها في الكائنات العضوية السياسية، هناك دائما حقيقة واضحة إلى أبعد حد حتى بالنسبة للعين العارضة، ففي كل المجتمعات ابتداء من تلك التي حققت بالفعل شوطا كبيرا من التقدم ثم شهدت أفولا بعد ذلك، حتى التي تزال في قمة تقدمها وقوتها، طبقتان متميزتان من الناس، طبقة تحكم وأخرى تُحكم والطبقة الأولى عادة ما تكون أقل عددا، وأقوى سيطرة على الوظائف السياسية، وأشد احتكارا للقوة، فضلا عن تتمّعها بالمزايا المتاحة للقوة، أمّا الطبقة الثانية، فهي الأكثر عددا والخاضعة لتوجيه وتحمّك الطبقة الأولى، ومثل هذا التوجيه والتحكم يتخذ طابعا قانونيا بشكل أو بآخر، كما يتخذ طابعا تعسفيا أو عنيفا على

¹مولود زايد الطيب، علم الاجتماع السياسي، المرجع السابق، ص198.

نحو معين...¹ من خلال هذه العبارات يتّضح الفصل المطلق بين الطبقة الحاكمة والجماهير ومدى تأثير الأولى على الثانية، حيث تلعب الأولى دور المواجهة والأخرى دور الخاضعة التابعة، لقد كان هدف موسكا وهمه منصبًا على فهم واقع العمليات السياسية، قد رأى أنّ لب هذا الواقع يكمن في حقائق القوة، وقد عبّر عن الواقع في الفقرة التالية: "... في كل المجتمعات منتظمة التركيب والتي يوجد فيها شيء يسمى حكومة، فإنّ الطبقة الحاكمة أو بالأحرى هؤلاء الذين يمارسون القوة العامة يكونون دائما أقلية، نجد تحتها طبقة عديدة من الأفراد الذين يشاركون في الحكم بأي معنى حقيقي للمشاركة ولكنهم يخضعون له فقط، ويمكن أن نسميها الطبقة المحكومة"²

"قد اوضح موسكا أنّ أصول نظريته لا توجد بشكل واضح المعالم إلّا عند الفيلسوف والاقتصادي الفرنسي "سان سيمون" في قوله: "إنّ الضبط السياسي بأوسع معاني هذا المصطلح (القيادة الإدارية والعسكرية والدينية والاقتصادية والأخلاقية) تمارسه دائما طبقة خاصة أو أقلية منظمة " Organized mimority"³

نأتي إلى تعريف الطبقة الحاكمة عند موسكا أو الطبقة السياسية كما يسمّيها هو: فهي تشير إلى كل تلك الفئات التي تمارس السلطة السياسية أو التأثير السياسي والذي تدخل صراعات مباشرة في سبيل القيادة السياسية، قد حدّد عالم الاجتماع الأمريكي " لاسويل Lasswell" -توصلا مع موسكا - النّخبة السياسية بأنّها تتألف من أولئك الذين يملكون مقاليد القوة في أي جهاز سياسي، فهؤلاء يتسلمون

¹ بوتومور، المرجع السابق، ص 4.

² اسماعيل علي سعد، المرجع السابق، ص 151.

³ المرجع نفسه، ص 152.

قيادة التشكيلات الاجتماعية التي ينحدرون منها والتي تتم من خلالها تقدير حساب كل شيء خلال فترة زمنية معينة¹.

يلخص "بوتومور" الطبقة السياسية عند "موسكا" كما يلي: "في كل مجتمع هناك بالضرورة أقلية تحكم بقية قطاعات المجتمع، فهذه القلة التي هي أساسا الطبقة السياسية والتي تتألف من أولئك الذين يشغلون الأوضاع السياسية الهامة وأولئك الذين يستطيعون التأثير في القرارات السياسية تأثيرا مباشرا، تخضع بدورها لتأثيرات مهمة في عضويتها خلال فترة زمنية معينة وغالبا ما يكون مصدر هذه التغييرات ولوج أفراد من ذوي المستويات الدنيا في المجتمع إلى مجال القلة الحاكمة أو اتخاذ جماعات اجتماعية جديدة، أو إحلال النخبة القائمة بنخبة مضادة كما يحدث عادة في الثورات."² هذا ما يسمى بدورة النخبة سنأتي على ذكرها، فالأمر الذي يهمنا في هذا الموضوع محاولة معرفة ماذا كان يقصد موسكا بالطبقة السياسية، فالملاحظ هنا هو أنّ طبقة موسكا لا تضم فقط من يتخذون القرارات السياسية بصفة قانونية، "فالطبقة عند موسكا نجدها تنقسم إلى شريحة دنيا و عليا وأعطى مثلا على ذلك (الانتخابات)، وأكد ان المرشحين لا ينجحون بأصوات الجماهير وإنما بأصدقائهم وأصحاب الحملة هم من يساعدهم في ذلك، فالمرشح من وجهة نظر موسكا تقوم به جماعة من الناس ذات هدف مشترك ومتحدين، وهم أقلية منظمّة لا يمكن اجتناب قواها ورغباتها المفروضة على الأغلبية الغير منظمّة."³ وبالتالي تكون الشريحة الدنيا من الطبقة السياسية صلة وصل بين الطبقة الحاكمة و الغير الحاكمة وتكون مصدر الإمداد بالأعضاء الجدد، "ويسوق موسكا على هذه العملية يقول: هناك دائما وراء الشريحة الأعلى من الطبقة الحاكمة...شريحة أخرى أكثر عددا وتتضمن

¹ محمد بن ضيتان، المرجع السابق، ص 26.

² المرجع نفسه، ص 36.

³ اسماعيل علي سعد، المرجع السابق، ص 156.

جميع القدرات والإمكانيات للقيادة في الدولة، وبدون هذه الطبقة يستحيل قيام أي نوع من التنظيم الاجتماعي، فبعض القادة يناقش التشريعات و القرارات ويقوم بشرحها وتوضيحها لبقية المجتمع والبعض الآخر يلعب دورا محمدا مرسوما، وهذه في الغالب من الشريحة الدنيا من الطبقة الحاكمة وتأتي من داخل هذه الشريحة اللجان التي توجه الاجتماعات السياسية، والخطباء المهرة، ومديري الاجتماعات، وكتاب الصحافة البارزين، فضلا عن هؤلاء الذين لهم القدرة على تشكيل الأفكار وصياغتها وطرحها على الناس، ومن ثم فهم يمارسون نفوذا لا يستهان به على الاكثية التي لا تستطيع امتلاك الآراء وبلورتها لصالحهم، بل قد يتبعون على حد قول موسكا آراء الآخرين بدون معرفتها¹.

نستطيع تلخيص خصائص الطبقة السياسية عند موسكا، نجد أهم مبدأ عند موسكا هو القلة التي تمتع بها الطبقة والتي تمنحها نوعا من التنظيم الذي لا تتميز به أغلبية أفراد المجتمع، كلما كبرت الجماعة قلّ تماسكها وكلما قلّ حجمها ازدادت تمسُّكا، "لذا نجد المقارنة بين الفئتين في نظر موسكا، يجب أن تؤسس لا على أساس قلة مقابل كثرة، بل قلة منظمّة تعرف ما تريد في مواجهة أفراد متعدّدين ينتمون إلى الأكتية، دون أن يربطهم تنظيم محدد أو حتى مصلحة مشتركة."² وبهذا نجد أنّ المصلحة المشتركة والأهداف الواضحة التي تتمتع بها الأقلية المنظمّة، تجعلها الأكثر قدرة على اتخاذ القرارات السياسية المؤثرة في مظاهر المجتمع والمسيطرة على مقاليد الأمور وعلى الأخص السياسية منها، فمن أهم خصائص الطبقة السياسية عند موسكا ومن أهم مصادرها للسيطرة هو التنظيم وكلمة منظم يعني بها موسكا، "قادر على رسم وتنفيذ سياسة وأعمال لها صفة الاستمرار والتناسق بدرجة تزيد أو تقل."³ بذلك يفسّر موسكا حكم الأقلية

¹ اسماعيل علي سعد، المرجع السابق، ص 149.

² ابراهيم أبراش، المرجع السابق، ص 128.

³ محمد السويدي، المرجع السابق، ص 66.

للأغلبية "فيقول: سيطرة أقلية منظمة تُعطي دافعا واحداً على أكثرية غير منظمة، أمر حتمي، فقوة أيّة أقلية لا تُقاوم في حال توجّهها إلى فرد واحد في الأكثرية يقف وحيداً أمام (كلية) الأقلية المنظمة،"¹ ذلك أنّ وسائل الاتصال تكون سهلة وسريعة ويكون الاتفاق والتنسيق أسرع في هذه الفئة مقابل الفئة الأخرى، "كما أنّ موسكا رفض النظريات العنصرية والسيكولوجية القائلة بأن تفوق القلة يعود إلى عوامل نظرية سيكولوجية، بل أدرج أسباب التفوق إلى اعتبارات اجتماعية وثقافية، وبالتالي فإنّ كل المجتمعات تناضل من أجل التفوق ومن أجل الارتقاء إلى موقع الطبقة الحاكمة"².

علينا الإشارة إلى أنّه رفض النظريات السيكولوجية ولم يعتبرها مصدراً للارتقاء إلى مواقع الطبقة الحاكمة، إلّا أنّه من جهة أخرى أشار إلى ما يسمى "بالقانون التعسفي، يكون في الأساس متأصل في النفس البشرية، ومؤداه أنّ هؤلاء الذين يتصدون لتمثيل الجماهير سرعان ما يصل كل منهم إلى غايته بعد انتخابه، وبدلاً من أن يعرّى مصالح المجتمع ككل يحاول العمل من أجل تحقيق مصالحه."³ هذا يعني أنّ العالم موسكا لم ينكر كلياً وجود العامل النفسي.

يرى موسكا أنّ الطبقة السياسية حتى تؤمّن على نفسها وتنتخب، تحاول كسب رضاهم عن طريق ما يسمى "بالصيغة السياسية"، التي تشمل القيم المشتركة والمعتقدات والعواطف والعادات التي تنشأ في مجتمع شعب ما عبر التاريخ، وتختلف الصيغ باختلاف الظروف الاجتماعية والتاريخية، إلّا أنّ موافقة المحكومين تقوم في كل الظروف على صيغة أخرى."⁴ ونجاح ذلك يعتمد على اختيار الصيغة السياسية الملائمة التي

¹ مولود زايد الطيّب، علم اجتماع السياسي، المرجع السابق، ص 199.

² ابراهيم أبراش، المرجع السابق، ص 129.

³ اسماعيل علي سعد، المرجع السابق، ص 158.

⁴ المرجع نفسه، ص 158.

يوافق عليها غالبية الشعب، تجمع بين مطالب هذه الأخيرة والطابع الأخلاقي العام للطبقة الحاكمة، أكد موسكا على أهميتها في استمرار وبقاء المجتمعات في حالة من الاستقرار والتوازن، بهذا تكون النخبة عند موسكا، تستمر لمحاولة ارضاء الشعب (الجماهير) بطريقة أو بأخرى، فهي لا تُحكم بالضغط أو على أسس سيكولوجية أو طبقية، وإنما سعيها إلى بناء نسق حكومي يتفق ومعتقدات الجماهير هو أكبر ضمان لاستمرار الطبقة السياسية كطبقة حاكمة، وكما ذكرنا ذلك سابقا أنّ طبقة موسكا تختلف عن طبقة ماركس ذلك أنّ طبيعة الطبقة عند ماركس، طبقة استغلالية، احتكارية لا تسمح بدخول الطبقة الدونية (البولتارية) إلى الطبقة العليا (الرأسمالية)، أما طبقة موسكا فهي طبقة تعكس عضويتها عن طريق رضا الجماهير، كما أنّ هناك تفاعل بين الطبقة الحاكمة والطبقة الدنيا ويستطيع أفراد من هذه الأخيرة الصعود إلى سدّة الحكم ويكوّنون بذلك طبقة سياسية عن طريق ما يسمى " دورة النخبة"، "حيث أنّ أفراد الطبقة الحاكمة أو الأقلية الحاكمة لا يحتلون موقع القيادة على أسس وراثية أو اجتماعية أو عرقية بل اعتمادا على الكفاءة والتنظيم والفعالية، فإنّ كل شخص من الشرائح الدنيا من الطبقة الحاكمة أو من الأكثرية، تتوفر فيه الشروط، يمكن أن يندرج في الصعود ليندمج في الطبقة الحاكمة، فالطبقة الحاكمة في نظم تحترم قواعد الديمقراطية وتحديد قاعدتي التنافس السياسي وتكافؤ الفرص لا بد وأن تكون منفتحة على الأقلية"¹. وتبعا لهذه المبادئ قد يكون التنافس ليس فقط بين الأفراد وإنما حتى بين النخب، حيث تستطيع فئة معينة من الطبقة الدنيا أن تكون منظمة وتمتع بالفعالية التي تستطيع بها احداث نوع من التوتر بين الطبقة الحاكمة والأغلبية، فهي تستطيع أن تستولي على السلطة، بمعنى هناك اللامركزية في الحكم التي تسمح بعدد أكبر من الشريحة الدنيا عند موسكا من المشاركة في الحياة السياسية.

¹ابراهيم أبراش، المرجع السابق، ص 132.

تحدث دورة النّخبة إمّا بنشوء نخبة معارضة من الطبقة الدنيا أو عن طريق صعود أفراد من الطبقة الدنيا هذا حين يكون انهيار النّخبة بسبب ظهور نخبة أخرى، ولكن هناك أسباب أخرى لنشوء النخب وسقوطها حدّدها موسكا، أن تكون قادرة على احداث تغيير في ميزان القوى السياسية " فإن ظهر مثلا مصدر جديد للثروة أو زادت الأهمية لنوع معين من المعرفة أو ظهر دين جديد أو انتشرت أفكار جديدة، فإنّ الطبقة الحاكمة ستكون عرضة للتفكك والانهيار، حتى تعوّضها نخبة جديدة قادمة،" ¹ بمعنى أنّ الصيغة السياسية التي اعتنقتها الطبقة السياسية حين تختلف والظروف تتغيّر، فإنّ تلك الصيغة التي اكتسبت بها رضاء الجماهير لم تعد تنفع، يتسبب ذلك في انهيارها ونشوء نخبة سياسية محلّها.

مع أنّ موسكا حاول توضيح الطبقة السياسية وأكّد أنّ هناك شريحة عليا ودنيا إلا أنّ الكثير بقي منها غامضا، "وقد انتقده الفيلسوف الماركسي الايطالي "غرامشي" في ذلك قائلا: فنحن لا نفهم على وجه الدقة ماذا يعنيه موسكا، تصور ملتو وفضفاض، موسكا يبدو في بعض الأحيان كما لو كان يفكر في الطبقة الوسطى وأحيانا أخرى كما لو كان يقصد الملاك عموما، وأحيانا ثالثة كما لو كان يعني ما أطلق عليهم "بالمثقلين"، على أنّ موسكا يبدو وفي بعض المواضع كما لو كان يفكر في الطاقم السياسي، كذلك نجد في مواضع أخرى من كتاباته أنّ الطبقة الوسطى لا تعدو أن تكون القطاع المثقف من الطبقة الحاكمة، ويبدو مصطلح الطبقة السياسية عند موسكا يقارب مفهوم "الصفوة" عند باريتو، وهو مفهوم حاول من خلاله الأخير، تفسير ظاهرة تاريخية هي طبقة المثقفين ووظيفتها في الحياة السياسية والاجتماعية." ² لقد كان

¹ محمد بن ضنينان، المرجع السابق، ص 35.

² بوتومور، المرجع السابق، ص 7.

اسهام موسكا قويا في هذا الصدد، كان اهتمامه منصبا على ما هو سياسي فقط، قد ربط النّخبة بالقدرة على اتخاذ القرارات السياسية واحتلال المواضيع السياسية المهمة في المجتمع.

ثانيا: النّخبة عند روبرت ميشالز (1876-1936)

لقد قام ميشالز بدراسة الأحزاب الاشتراكية والديمقراطية في أوروبا، خاصة الحزب الاشتراكي الألماني " وحين قارن ما بين هذه الأحزاب والأحزاب المحافظة ذات الاتجاه الأرستقراطي وجد أنّها جميعها تُحكم من طرف أقلية. "1 قام بتأييد الطابع التنظيمي للنخبة عند موسكا، إلا أنّ ذلك لا يعني عند ميشالز "أنّ قدرة التنظيم وحدها هي التي تُنمّي القوة ولكنّه أكّد أنّ كل بناء مهما اختلف في أي مجتمع منظم يُتّم أن يكون على قمته صفوة ما، أي أنّ التنظيم إنما يعني وجود أقلية على قمته"2، فهو يرى أنّه يستحيل مشاركة جميع أعضاء التنظيم في عملية اتخاذ القرارات لاعتبارات خاصة بالطبيعة الإنسانية - وتحديدًا أنّ سلوك الجموع الشعبية، غالبا ما يكون غير منضبط وخاضع لانفعالات والعواطف ولكن السبب الأهم هو أنّه كلّما تزايد حجم التنظيم وخصوصا التنظيمات والنظم المعاصرة، كلّما تعددت الوظائف وتعقدت المهام وغابت روح المساواة بين الأفراد، مما يتطلّب تقسيم العمل وتوزيع الوظائف، فتتفرّد القلة الأكثر تنظيما وفعالية ومهارة بعملية اتخاذ القرار وممارسة السلطة"3.

لقد استخدم ميشالز كلمة الأوليغارشية (الأقلية) بدل كلمة "élite" نسبة إلى "قانونه الحديدي للأوليغارشية"، الذي يعني حكم الأقلية للأغلبية، مع أنّ هذا المفهوم ظهرت فكرته مع أفلاطون وأرسطو إلاّ

¹ ابراهيم أبراش، المرجع السابق، ص 134.

² اسماعيل علي سعد، المرجع السابق، ص 161.

³ ابراهيم أبراش، المرجع السابق، ص 136.

أنّه استطاع قراءة المفهوم قراءة معاصرة اعتماداً على واقع نظام الديمقراطية الحديثة، "حيث يؤكد أنّه حتى مع وجود نظام ديمقراطي هناك قلة منظمة تتركز في يدها مقاليد الأمور وهذا الاستنتاج بمصاف القانون السوسيولوجي، سماه القانون الحديدي للأوليغارشية... يبدو أنّ ميشالز حاول أن يوفّف ما بين القول بالديمقراطية من جهة وحقيقة وجود أقلية منظمة في يدها مقاليد الأمور من جهة أخرى."¹

قام ميشالز بصياغة أفكاره في كتابة الأحزاب السياسية، يبرر دفاعه عن القلّة من منطلق أنّها تتمتع بالكفاءة والخبرة، ويقول ميشالز في ذلك: "أنّ التخصص يخلق السلطة فإذا كان المريض يطيع الطبيب بسبب إمامه بطبيعة الجسم الإنساني وعلاج الأمراض التي تصيبه، فإنّ المريض السياسي -بالمثل- يطيع القادة السياسيين الذين يتمتعون بالكفاءة السياسية."²

نجد ميشالز يقوم بتلخيص أسباب تسبّب الأقلية على الأكثرية في ثلاث:

1- أسباب فيزيقيه: وهي ما نلاحظ مثلاً في علاقة المنتصرين بالمنهزمين، حيث أنّ السيطرة تأتي من الانتصار والتفوق.

2- أسباب تعود إلى المعرفة: حيث أنّ الحكماء والعارفين يتسيدون على السفهاء والجهلاء.

3- أسباب مادية: حيث أنّ الاعتبار أصحاب الثروات يتسيدون على الفقراء المعوزين-وبهذا يتفق مع التحليل الماركسي."³

¹ إبراهيم أبراش، المرجع السابق، ص 133-134.

²، المرجع نفسه، ص 137.

³ المرجع نفسه، ص 138.

لقد حلّ ميشالز العلاقة بين النّخبة والجماهير "وأكد أنّه بوصول القادة إلى مراكز القوة يصبحون جزءاً مكّماً للصفوة، وبذلك تصبح مصالحهم متعارضة بالضرورة مع مصالح الجماهير، لأنّهم حينئذ سوف يسعون إلى تدعيم أوضاعهم حتى ولو كان ذلك على حساب التنظيم، ويضطر القادة إلى ذلك تحت تأثير الضغوط السياسية التي تمارس تأثيرها عليهم، فضلاً عن السمات السيكولوجية العامة التي تدفعهم إلى ذلك."¹ لقد أكدّ صحة ذلك معظم علماء النفس، وهي عملية التوحّد، توحّد القائد بمنصبه بحيث يصعب عليه التخلي عنه، نجده متمسّك به، وبه تزداد ثقته بنفسه، يبالغ في تعظيم إنجازاته وكأنّه صاحب الفضل في هذا التنظيم.

كما أشار ميشالز إلى دورة النّخبة: "وهي العملية التي يتم فيها استبعاد جماعة قديمة ومتهالفة بوساطة جماعة جديدة لها من الصفات والمهارات الأساسية ما يتلاءم مع الموقف الاجتماعي الجديد،"² حيث يرى ميشالز أنّه يمكن إزاحة أو التخلص من الصفوة في آخر الأمر باسم الكثرة أو القلة أو الفرد، غير أنّما يحدث في الواقع هو أنّها إنّما تستبدل بقوة أخرى."³ كما نجده ينتقد ماركس لأنّه لم يكتشف أنّ الديمقراطية تؤدي إلى الأليغارشية، ذلك أنّ المنظمات قد نشأت نشأة ديمقراطية قائمة على المساواة، ثم تتحول بمرور الزمن إلى تنظيمات خاضعة لحكم أقلية من الأفراد يتحكمون في مواردها لخدمة أغراضهم الخاصة"⁴. هناك إشارة واضحة إلى اقتناعه بأنّ الصفوة تتغير كلّما توفرت الشروط والظروف التي يتم من خلالها استبعاد صفوة ونشوء صفوة أخرى على قمة التنظيم، ومع أنّ ميشالز كانت دراسته خاصة بالأحزاب السياسية إلاّ أنّها تنطبق بصفة عامة على كل تنظيم في تنظيم الدولة.

¹ بوتومور، المرجع السابق، ص 9.

² إسماعيل علي سعد، المرجع السابق، ص 160.

³ المرجع نفسه، ص 160.

⁴ علي محمد بيومي، المرجع السابق، ص 15.

المطلب الثاني: الاتجاه السيكولوجي عند "فلفريدو باريتو"

لقد سعى "عالم الاجتماع الإيطالي" فلفريدو باريتو (1848-1923)، إلى أكساب دراسته الطابع العلمي بإشارته إلى ضرورة استخدام المنهج التجريبي، كما أن تحليلاته لموضوع الصفوة غلب عليها الطابع السيكولوجي، فقد استطاع أن يكون مبدعا و عبقريا ومميّزا في دراسته لظاهرة النّخبة، جمع بعبقريته بين ماهو سياسي، اجتماعي، نفسي، ونلمس ذلك من خلال كتبه التي تتناول فيها نظرية النّخبة، "فقد تناول باريتو نظرية النّخبة في كتابه "مقدمة عامة في علم الاجتماع" الذي نشره سنة 1916 وتُرجم إلى اللغة الإنجليزية عام 1935م تحت اسم العقل و المجتمع **the mind and society**، قد كانت له تصورات عن الصفوة ومستوياتها في مؤلفاته (محاضرات في الاقتصاد السياسي، النظم الاشتراكية)، تختلف عن التصور الذي قدّمه فيما بعد في العقل والمجتمع.¹ فقد كان هذا الأخير أكثر اتساعا مقارنة بكتبه الأخرى التي حصرها في دراسة النّخبة الحاكمة مقابل النّخبة الغير الحاكمة، باحثا عن المنحى التوزيعي للثورة ومن هنا بدأت تظهر فكرة النّخبة انطلاقا من فكرة التباين بين الأفراد التي اكتشفها باريتو: ففي مؤلفه النظم الاشتراكية نجده يواصل ذاهبا إلى أنّه إذا كان الأفراد يختلفون ويتباينون في مستوى الذكاء ونسب مواهبهم وفي استعداداتهم للتعليم، فإن هناك احتمالا أن نجد تباينا آخر بنفس الكيفية، إنّّه إذا كان الأفراد يختلفون في درجة قوتهم السياسية والاجتماعية وتأثيرهم، فإنّه لا بد لهذا الأفراد أن يشغلوا أوضاعا عالية، من خلال هذا يظهر أنّ مبدأ باريتو هو التمايز بين الأفراد، باختصار هو تفوق الأفراد في أي مجال من مجالات النشاط الإنساني وقد عمد باريتو إلى اظهار هذا التباين في السياق الاجتماعي والسياسي للنخبة.

¹علي محمد بيومي، المرجع السابق، ص 191.

"إنَّ النَّحْبَةَ فِي شَكْلِهَا الْعَامِ عِنْدَ بَارِيْتُو - هِيَ فِئَةٌ اجْتِمَاعِيَّةٌ تَتَكُونُ مِنَ الْأَفْرَادِ الَّذِينَ يَمْلِكُونَ أَعْلَى النِّقَاطِ فِي أَيِّ مَجَالٍ مِنْ مَجَالَاتِ نَشَاطِهِمْ نَجْدٌ مِثْلًا: كِبَارُ الْفَنَانِينَ، الْعُلَمَاءِ، رِجَالِ الدَّوْلَةِ، قَادَةُ الْجَيْشِ، الرِّيَاضِيِّينَ..."¹ فَهُوَ يَبْدَأُ بِهَذَا التَّعْرِيفِ الْعَامِ وَيَذْهَبُ إِلَى أَعْبَدِ حَدِّ قَائِلًا: "دَعْنَا نَفْتَرِضُ أَنَّ كُلَّ فَرْدٍ فِي أَيِّ مَجَالٍ مِنْ مَجَالَاتِ النِّشَاطِ الْإِنْسَانِيِّ لَدَيْهِ دَلِيلٌ أَوْ مُؤَشِّرٌ يَشِيرُ إِلَى قُدْرَاتِهِ، وَأَنَّ هَذِهِ الْعَمَلِيَّةَ الَّتِي بِمَقْتَضَاهَا تُوزَّعُ الدَّرَجَاتُ عَلَى الْمَوْضُوعَاتِ الْمُخْتَلِفَةِ لِلَامْتِحَانَاتِ فِي مَدْرَسَةٍ مَعِينَةً، بِهَذِهِ الطَّرِيقَةِ يُمْكِنُ أَنْ نَفْتَرِضَ أَنَّ أَنْجَحَ الْمُحَامِلِينَ - مِثْلًا - سَيَحْصِلُ عَلَى رَقْمِ (10)، وَأَنَّ الشَّخْصَ الَّذِي لَمْ يَسْتَطِعْ الْحَصُولَ عَلَى مَكَانَةِ عَمَلٍ سَيَحْصِلُ عَلَى رَقْمِ (1)، بِحَيْثُ يَتِمُّ الْإِحْتِفَازُ بِالصَّفْرِ لِلشَّخْصِ الْمُعْتَوَى أَوْ الْمُخْتَلِّ عَقْلِيًّا وَطَبَقًا لِهَذَا التَّصَوُّرِ فَإِنَّ الشَّخْصَ الَّذِي يَتِمُّكَنُ مِنْ جَمْعِ الْمَلَايِينِ - مِثْلًا - سَيَحْصِلُ عَلَى رَقْمِ 10 بِغَضِّ النَّظَرِ عَلَى الطَّرِيقَةِ الَّتِي جُمِعَ بِهَا هَذَا الْمَالُ، وَأَنَّ الشَّخْصَ الَّذِي يَكْسِبُ فَقَطُ الْآلَافِ سَيَحْصِلُ عَلَى رَقْمِ (6)، وَأَنَّ الشَّخْصَ الَّذِي يَتِمُّكَنُ بِصُعُوبَةٍ مِنْ مُوَاجَهَةِ أَعْبَاءِ الْحَيَاةِ سَيَحْصِلُ عَلَى رَقْمِ (1)، وَسَيَكُونُ "الصَّفْرُ" فِي هَذِهِ الْحَالَةِ إِشَارَةً لِلشَّخْصِ الَّذِي فَشَلَ بِالْفِعْلِ فِي مُوَاجَهَةِ ظُرُوفِ الْحَيَاةِ... وَهَذَا مِثْلًا يُمْكِنُ تَطْبِيقَهُ - بِالطَّبَعِ - عَلَى كُلِّ مَجَالَاتِ النِّشَاطِ الْإِنْسَانِيِّ، وَبِذَلِكَ يُمْكِنُ أَنْ نَتَّصِرَ طَبَقَةً مِنَ الَّتِي لَدَيْهَا أَعْلَى الْمَوْشُرَاتِ الْمُتَعَلِّقَةِ بِنَشَاطَاتِهَا وَأَنَّ هَذِهِ الطَّبَقَةَ يُمْكِنُ أَنْ نَطْلُقَ عَلَيْهَا صَفْوَةً."²

لَقَدْ قَدَّمَ بَارِيْتُو تَحْلِيلًا لِلصَّفْوَةِ يَتَّسِمُ بِالشَّمُولِ وَالنَّفُودِ، "ذَلِكَ أَنَّ نَظْرِيَّةَ النَّحْبَةِ - عِنْدَ بَارِيْتُو - تَعَدُّ جُزْءًا رِئِيسِيًّا مِنْ عِلْمِ اجْتِمَاعٍ جَدِيدٍ حَاقِلٍ مَسْتَنَدًا إِلَى أَعْبَادِ سِيكُولُوجِيَّةِ خَالِصَةٍ، فَالصَّفْوَةُ لَدَيْهِ لَيْسَتْ نَتَاجًا لِقُوَى اقْتِصَادِيَّةٍ كَمَا يَقُولُ "كَارِلُ مَارْكَسُ"، كَمَا أَنَّهَا لَا تَسْتَنِدُ فِي قُوَّتِهَا إِلَى قُدْرَاتِهَا التَّنْظِيمِيَّةِ كَمَا يَرَى

¹Raymond Boudon et autres, **dictionnaire de sociologie**, In Extenso, Larousse, canada, 2005, p82.

² بوتومور، المرجع السابق، ص 9.

موسكا وميشالز، ولكنها نتاجا لما أطلق عليه "الخصائص الإنسانية الثابتة عبر التاريخ." ¹ بمعنى أن مصدر قوة النخبة عند باريتو هو التفوق والنجاح، ويقاس ذلك بامتلاك النخبة خصائص مميزة في مجالات النشاط الانساني.

كان المفهوم الواسع للنخبة الذي يؤكد تمايز وتفوق الأفراد في مجالات النشاط الإنساني، بداية إلى ظهور مفهوم النخبة الحاكمة عند باريتو، وبالتالي نستطيع التمييز بين مجالين حاول فيهما اظهار من هم الذين يستحقون حمل اسم النخبة أو الصفوة وهما المجال السياسي والمجال الاجتماعي، نجد شكلين من النخبة، النخبة الاجتماعية والنخبة السياسية (النخبة الحاكمة كما يسميها باريتو)، وبالتالي مفهومين أحدهما واسع (النخبة الاجتماعية)، والآخر ضيق (النخبة السياسية) صفوة حاكمة وأخرى غير حاكمة.

"يرى باريتو أن في كل المجتمعات يوجد نخبة مسيطرة، سواء في أنظمة سياسية (ديمقراطية، جمهورية أو في المؤسسات الاقتصادية (الرأسمالية، الاشتراكية... الخ)" ² "وكل المجتمعات في نظره تنقسم إلى قسمين: النخبة من جهة وعامة الناس (الآنخبة) من جهة أخرى، فالأقلية ذات التفوق والامتياز يراها كنخبة تسعى لتوظيف تفوقها لممارسة التسيّد على الآنخبة وقيادتها، وفي سعيها هذا يصل جزء منها إلى الحكم ويسمى الصفوة الحاكمة وهم افراد النخبة الذين يمارسون السلطة السياسية، واخرى تبقى خارج السلطة وهي الصفوة الغير حاكمة وهم إن كانوا لا يمارسون السلطة السياسية فإنهم يحملون رواسب النخبة الحاكمة ومؤهلون للارتقاء إلى مصاف النخبة الحاكمة، وهذا ما يحدث بالفعل ما سماه باريتو (دورة النخبة)" ³ التي سنأتي على ذكرها لاحقا، من خلال هذا يتضح أن دراسة باريتو للنخبة تختلف عن دراسات الرّود الآخريين حيث

¹ بوتومور، المرجع السابق، ص 11.

²Raymond Boudon, op. cit, P 82.

³ ابراهيم أبراش، المرجع السابق، ص 124.

حاول الربط بين ما هو سياسي بما هو اجتماعي، وأدرج صنفين من النّخبة يتسّم أحدهما بالاتساع والآخر بالتخصّص.

● النّخبة في السياق الاجتماعي (النّخبة الاجتماعية)

رغم أنّ مسألة التباين الاجتماعي التي أشار إليها باريتو، مسألة بديهية تمّ الإشارة إليها منذ زمن بعيد، إلاّ أنّه كان متميّزا في طرحه فقد استطاع الجمع بين ما هو سياسي واجتماعي. نحاول من خلال هذا التركيز على مفهوم الصفوة عند باريتو في سياقها الاجتماعي، "فالصفوة عند باريتو -تتحدد بعضويتها، فأعضاء النّخبة هم هؤلاء الذين يمثلون المؤشرات العليا في فروع نشاطهم، وهؤلاء نستطيع أن نطلق عليهم اسم النّخبة الاجتماعية بالمعنى الواسع للنخبة"¹.

"إنّ الصفوة بالنسبة إليه تتكون من أعضاء متفوقين في المجتمع، لهم صفات رفيعة تمنحهم القوة والسلطة"² أو هي عبارة عن طبقة من الناس لديها أعلى المؤشرات المتعلقة بنشاطها.³ بمعنى أنّ نطاق النّخبة يشمل كل من كان نشاطه مصدر تفوقه ونجاحه واحتلاله لمنصب يعبر عن ذلك، فالأمر يُقاس إمّا بالنجاح أو التفوق الذي يجعل من الفرد فردا متميزا عن بقية الأفراد، حين يتحدث عن مصادر التفوق نجد في ذلك الذكاء، المهارة، القدرة والقوة... الخ نجد أنّ السمة المشتركة بين كل التعاريف التي ذكرناها هو التفوق وبالتالي النجاح، فالنّخبة الاجتماعية تضم كل أولئك الذين استطاعوا النجاح في مجالات نشاطهم، وهذا هو التعريف الواسع للنخبة.

¹ اسماعيل علي سعد، المرجع السابق، ص 166.

² محمد السويدي، المرجع السابق، ص 63.

³ محمد بن ضنيتان، المرجع السابق، ص 124.

● النّخبة في السياق السياسي (النّخبة الحاكمة)

يبدأ باريتو بمبدأ التباين الاجتماعي – أو ما يطلق عليه بالتمايز والذي يعني الاختلاف في القدرات بين الأفراد – عند بداية تفسيره للنخبة، كما أشرنا إلى ذلك سابقا، كي يصل إلى حالة انقسام المجتمع التي تعتبر مسألة حتمية لا مفر منها، للإشارة إلى مبدأ "القلة" التي تحكم "الأغلبية" والذي يؤكد في ظلّه على التفرقة بين النّخبة الحاكمة والجماهير واستحالة قيام الشعب كله بممارسة الحكم. "حيث يرى باريتو أنّ ممارسة القلة للقوة دائما في أي نظام اجتماعي، ويتغير تكوين وطابع الأقليات الحاكمة والصفوات بأنّ تحمل صفوات محل صفوات أخرى، إلّا أنّه يبقى هناك وعلى الدوام أقلية تستحوذ على المراكز الرئيسية في المجتمع وتخصص لنفسها نصيبا من الدخل القومي".¹ بذلك نستطيع الانتقال من التعريف الأول الذي اتسم بالاتساع إلى التعريف الضيق "الذي تناول النّخبة الحاكمة، التي تتناول الأعداد القليلة من الأفراد والجماعات التي حققت النجاح في مجالاتها واستطاعت بذلك أن تمارس وظائف سياسية واجتماعية".² أو "هي تتألف من الذين يلعبون دورا –مباشرا وغير مباشر – في إدارة شؤون الحكومة".³ أو "هي تتألف من أولئك الذين يشغلون الأوضاع السياسية في المجتمع...".⁴ بهذا يكون تواجدهم في مراكز اتخاذ القرار بواسطة خصائصهم المتميزة، هي مصدرا لانتمائهم للنخبة السياسية التي تتسم بالثبات، بمعنى قد تحل صفوة محل أخرى، فليس من الضروري أن يكون الانتماء وراثيا، وقد تأتي الصفوة الجديدة من الطبقات الدنيا في المجتمع. "فدورة الصفوات كما يرى، تمثّل واقعة يمكن ملاحظتها وهو شرط او لازمة للمجتمع، لكي يتمكن

¹ اسماعيل علي سعد، المرجع السابق، ص 166.

² المرجع نفسه، ص 167.

³ بوتومور، المرجع السابق، ص 2.

⁴ محمد بن ضنيتان، المرجع السابق، ص 30.

من أداء وظائفه بشكل عادي وسليم.¹ تساعد في عملية التغيير الاجتماعي، لذا يمكن اعتبارها من أبرز النظريات التي ظهرت في العصر الحديث عن فلسفة التاريخ، "قامت" كولا بينسكا" تلميذة "فلفيدو باريتو" بثلاث أنماط للدورة، "النمط الأول: الدورة التي تحدث بين فئات أو جماعات مختلفة من النخبة الحاكمة ذاتها، النمط الثاني: الدورة التي تحدث بين النخبة وبقية سكان المجتمع وهذه تأخذ شكلين كما يلي: أ: أفراد من المستويان الدنيا يشكلون نخبا جديدة، تدخل في صراع القوة مع النخبة القائمة، النمط الثالث: أفردت له بينسكا دراسة تناولت فيه حدوث العمليتين الأخيرتين في المجتمع الفرنسي².

يسعى باريتو إلى تفسير دورة النخبة في ضوء التغيرات التي تطرأ على الخصائص السيكولوجية لأفراد النخبة من ناحية وعلى الخصائص السيكولوجية للمستويات الاجتماعية الدنيا من جهة أخرى، وترى هذه النظرية "الطبقات المسيطرة والتي يسميها النخبة الحاكمة، سرعان ما تتفكك، فالوهن بصيبتها في بادئ الأمر ثم تمر بفترة من التحليل، يعقبها استسلام فيزيقي وأخلاقي ثم تتخلى على مكانها وتتركه لنخبة حاكمة جديدة وذلك يحدث حسب تفسيره، بسبب الرواسب التي تنمو في المستويات الدنيا وتختفي في المستويات العليا، هذا المفهوم له أهمية كبيرة عند باريتو، فأعضاء الصفوة الحاكمة هم الذين يحملون هذه الرواسب التي تكون مصدرا لقوتهم "والرواسب عند باريتو ليست غرائز وليست عواطف أيضا بل أنها نوعا من الدوافع الدائمة نسبيا، وتلك التي توجد بين أعضاء المجتمع... وذلك يعني أن الرواسب هو مجموعة من المبادئ العامة ذات الأساس البيولوجي داخل الكائن الإنساني، لكنها تتجلى في شكل سلوكيات اجتماعية محددة، تضع في مجموعها الوجود الإنساني والمجتمع برمته.³ ففي مؤلفه العقل والمجتمع نجده يبدأ بإقامة تفرقة بين

¹ محمد السويدي، المرجع السابق، ص 63.

² محمد بن ضنينان، المرجع السابق، ص 32.

³ علي محمد بيومي، المرجع السابق، ص 196.

الأفعال المنطقية والأفعال الغير منطقية للأفراد في حياتهم الاجتماعية، فالأفعال المنطقية هي تلك الموجهة نحو تحقيق أهداف ممكنة والاستعانة بوسائل ملائمة تماما لتحقيق هذه الأهداف، أما الأفعال الغير منطقية هي الغير الموجهة لتحقيق أهداف ممكنة، ولكنها تستعين بوسائل لتتمكن من تحقيق هذه الأهداف، وينطلق باريتو من وجهة نظر مؤيديه أنّ معظم الأفعال الإنسانية ليست منطقية.

"قد اكتشف باريتو وجود هذه القوة في ستة رواسب أطلق عليها "راسب التكامل"، راسب استمرار الجماعات ودوامها، راسب الألفة الاجتماعية، راسب النشاط، راسب التكامل الشخصي، الراسب الجنسي، أمّا الوسائل والطرق التي من خلالها تحدد هذه الرواسب والأفعال، فتفترض ظهور أفعال منطقية عاجلها باريتو تحت عنوان المشتقات... والملاحظ على باريتو لم يعرّف مصطلح المشتقات تعريفا دقيقا بل استخدمه بطرق مختلفة لوصف الأحداث الاجتماعية." ¹

"المشتقات هي التغيير الظاهري عن عواطف كامنة لذا فهي سلوك مرئي يشير - بشكل أو بآخر - إلى عواطف تسكن النفس البشرية، يظهرها الفرد غي شكل تعبير كلامي عند تفاعله مع الآخرين وتظهر في مظهره الخارجي والبراهين والحجج برّر بها مواقفه" ² يشبه مفهوم الإيديولوجيات عند "كارل ماركس"، إنّ هذه الرواسب والمشتقات تنطبق على كافة أفراد الجماعات سواء في المجتمعات المتقدمة أو المجتمعات المتخلفة ولكن لا يتم ذلك بالتساوي بين أفراد المجتمع.

¹ بوتومور، المرجع السابق، ص 57.

² مولود زايد الطيّب، علم اجتماع السياسي، المرجع السابق، ص 198.

"في الجزء الأخير من مؤلف باريتو "العقل والمجتمع" نجد باريتو يستعين فقط بالنوعين الأولين من المشتقات.¹" وباريتو يرى ما يراه ميكيافيلي " من أنّ القلّة تحكم الكثرة، وذلك على أحد الطريقتين القوة أو الخديعة... ويمارس القسم الآخر لحكم الثعالب،"² "هذا الأخير الذي يتميز أفراده بالذكاء و يتميز القسم الأول بالقوة و الشجاعة، والمتكتلين في ما يطلق عليهم باريتو بالمفكرين والمحافظين."³ فقد انتقد باريتو في هذا الصدد، فلم يستعن بالمنهج العلمي في محاكاته لهذين النمطين، "ويؤكد بوتومور كان على باريتو أن يكتشف أن التغيرات التي تطرأ على مشاعر و أفكار و عواطف أفراد الصفوة قد ظهرت جميعها مستقلة عن التغيرات الاجتماعية وأنها تؤدي -بالتالي - إلى إحداث دورة الصفوة و هذا ما لم يحاوله باريتو على الإطلاق بل حاول بدلا منه الاستعانة ببعض الأمثلة التاريخية على تدهور الصفوات كي يتوصل بعد ذلك إلى نتيجة مؤداها، تغيرا دائما واصيلا يطرأ على رواسب هذه الصفوات. "⁴ مع أنّ العالم "فلفريدو باريتو" انتقد كغيرة من الرواد، إلا أنّه الأكثر تأثيرا و شهرة منهم واستطاع أن يدرّس هذه الظاهرة بعمق وشمولية، وتحليله لها لازال محور للدراسات الحالية مع ان مجتمعه انذاك لم يعطه الكثير من الاهتمام ولم يدعمه.

المطلب الثالث: الاتجاه الاقتصادي عند "كارل مانهايم"

يمثل هذا الاتجاه عالم الاجتماع الأمريكي "كارل مانهايم" (1893-1947)، قد عالج بناء الصفوة من زاوية اقتصادية وكغيره من الرواد الكلاسيكيين انطلق من فكرة حتمية انقسام المجتمع إلى فئتين أقلية تحكم وتتولى اتخاذ القرارات الأساسية في المجتمع وأغلبية تُحكم، نتيجة وجود صراع بين الجماعات سعيا وراء

¹ بوتومور، المرجع السابق، ص 57.

² اسماعيل علي سعد، المرجع السابق، ص 169.

³ بوتومور، المرجع السابق، ص 58.

⁴ المرجع نفسه، ص 58.

القوة والمكانة.¹ حيث أرجع هيمنة الأقلية إلى اعتبارات اقتصادية وأنكر الاعتبارات السيكولوجية والتنظيمية كمصدر لسيطرة الأقلية على الأكثرية، لم يكن منتقداً لماركس كغيره من الصنفين، فقد حاول المزاوجة بين النظريتين (الصنفوية والماركسية)، قام بنشر آراءه في مؤلفه الشهير الذي نشره سنة 1941 بعنوان "الثورة الإدارية والقضية الأساسية التي ينتهي إليها هذا الكتاب هي أنّ النظام الرأسمالي في تدهور مستمر وأنه سيتحول -تدرجياً- إلى مجتمع يسيطر عليه صنفوة إدارية تتولى شؤونه الاقتصادية والسياسية.

2،

لقد تأثر كارل مانهايم بماركس، ظهر ذلك في كتابه "الثورة الإدارية" وخصوصاً في إحالة مصادر قوة الصنفوة إلى أسس اقتصادية، فتحكّم الصنفوة في وسائل الإنتاج هو الذي يجعلها مسيطرة داخل المجتمع ويقول في ذلك "إذا أردنا أن نبحث عن الطبقة الحاكمة فعلياً أن نبحث عن الطبقة التي تحصل على أعلى الدخل، لأنّ التحكم في وسائل الإنتاج يصحبه بالضرورة قوة اقتصادية وسياسية واجتماعية"³ رغم هذا التأثير الواضح إلاّ أنّه لم يتوصل إلى نفس النتائج التي توصل إليها ماركس، فقد تحدث عن سبب تدهور الرأسمالية، ومن وجهة نظره لا يعود ذلك إلى كون النظام الرأسمالي يهدد سيطرة الطبقة العمالية المستغلة عن طريق قيام ثورة ضد الرأسمالية، بل مصدر ذلك التدهور حسب كارل مانهايم "أنّ الرأسماليين المالكين لقوى الإنتاج أخذوا ينفصلوا شيئاً فشيئاً عن العمليات الانتاجية، وأخذ يظهر نموذج جديد من الإنتاج مع نمط جديد من المجتمعات هو (المجتمع الإداري) الذي يقوده (المديرون) الذين يشكلون نخبة حاكمة في المجتمع،

¹David Kettler, Vollker Meja, **Palming for Democracy: Karl Mannheim, the elite, and the reconstruction of the state**, ifS-Nachrichten Nr.S, p7.

²بوتومور، المرجع السابق، ص 12.

³ابراهيم أبراش، المرجع السابق، ص 139.

بمعنى آخر أنّ المجتمعات الصناعية يؤدي انتقالها من نظام طبقي -أي يعتمد على وسائل الإنتاج ويتميّز بهرمية اجتماعية تقوم على وراثة الممتلكات إلى مجتمعات قائمة على الجدارة والانجاز.¹ وقد شبه كارل مانهام الملاك الرأسماليين في موقف أشبه بطبقة الأعيان التي تنفق أرباحها دون أن تُسهم في عملية الإنتاج.²

"لقد أعطى كارل مانهام مظهرين للسيطرة، نعني بذلك أنّ الصفوة الإدارية إذا كانت تتوافر على شرطين أو مظهرين، "الأول: يتركز حول منع الجماعة المسيطرة الآخرين من الوصول إلى ما هو مسيطر عليه أو مملوك، ذلك بوساطة استخدم قوة الدولة، سواء كانت كامنة أو فعلية... الثاني هو المعاملة التفاضلية في توزيع نتاج تلك الأشياء، المسيطر عليها أي المملوكة... وبهذا نستطيع تلخيص الطبقة الحاكمة عند كارل مانهام، أنّه عندما توجد في المجتمع الجماعة التي تسيطر على أدوات الإنتاج وتتحكم في أفضليات توزيعه وتستطيع بالتالي أن تحول دون وصول الآخرين إلى مواقعها... فإننا نسمي هذه الجماعة بأثما المستبدة اجتماعيا أو الطبقة الحاكمة في المجتمع، وتكون لمثل هذه الجماعة القوة والامتياز والثروة في المجتمع"³، "كذلك تضمنت نظرية كارل مانهام تحليلا لدور المديرين موضحا أنّهم يشكلون صفوة حاكمة، ولقد قسم فئة الإداريين إلى قسمين: "الأول: يشمل العلماء والمتخصصين في التكنولوجيا ومديري عملية الإنتاج والقائمين على تنظيمها، أمّا الثانية فتضم المديرين في المجتمع بالمعنى الدقيق للكلمة، الذين يشغلون قمة الأوضاع الإدارية."⁴ "كما أنّ المديرين في رأيه لا يشكلون طبقة اجتماعية متميزة بل فئة متماسكة متنبهة

¹ ابراهيم أبراش، المرجع السابق، ص 139.

² بوتومور، المرجع السابق، ص 13.

³ اسماعيل علي سعد، المرجع السابق، ص 178-179.

⁴ علي محمد بيومي، المرجع السابق، ص 16.

إلى مصالحتها الفئوية، في صراع من أجل السلطة، محاولة اظهار أنّ العقيدة الإدارية بدأت تحل محل عقيدة الرأسمالية الفردية"¹، كما أنّه تحدث عن أصولهم الاجتماعية وأكد أنّهم من الطبقات العليا في المجتمع.

"نلاحظ دفاع كارل مانهائم الشديد عن هذه الفئة وضرورة أن تحل محل الملاك الرأسماليين، فعلية يتجاهل أنّ ثمة هناك رابطة وثيقة بين الملاك ومديري الصناعة في مجالات عديدة، فالملاحظ أنّ المديرين غالبا ما يكونون من بين الملاك يعني لهم حصصا من أسهم الشركات الذين يعملون فيها، وحتى وإذا افترضنا أنّ المديرين ليسوا من كبار أصحاب الأسهم في شركاتهم، فإنّهم غالبا ما ينتمون إلى الطبقة الوسطى العليا وهكذا يبدو واضحا أنّ كبار المديرين وذوي الملكية يرتبطون بروابط وثيقة، بحيث يؤلفون جماعة متماسكة إلى حد ما."² وأشار كارل مانهائم كغيره من الرواد الكلاسيكيين إلى ما يسمى بدورة النخبة، ليس بالمعنى الحرفي لها وإنما تحدث عن التغيير الاجتماعي وأكد أنّ التغيير يشمل إما ذات الصفوة أو يتم استبدالها بصفوة أخرى.

المطلب الرابع: الاتجاه النظامي عند "سي رايت ميلز"

يمثّل هذا الاتجاه العالم الأمريكي "سي رايت ميلز" (1916-1962)، يتفق مع "جيمس مانهائم" في استناده على النظرية الماركسية في التحليل، كذلك في استيعابه للاعتبارات النفسية كمكوّن لهيمنة الأقلية على الأكثرية، نجد ميلز قد ارجع تلك الهيمنة إلى اعتبارات نظامية، فهي "تعود إلى طبيعة الأدوار والصلاحيات التي يباشرها الأفراد من خلال المنظمات الكبرى في المجتمعات الحديثة"³ وكان في نفس الوقت

¹ ابراهيم أبراش، المرجع السابق، ص 139.

² علي محمد بيومي، المرجع السابق، ص 16.

³ ابراهيم أبراش، المرجع السابق، ص 140.

كاتباً سياسياً استطاع لفت انتباه الماركسيين، مع أنّ ميلز لم يكن ماركسياً ولم يتحصل على النتائج التي توصل إليها ماركس. كما أنّ أفكاره لقيت رواجاً بين الجماهير وخاصة الرادكاليين¹ إلاّ لأنها حاولت كشف وتعرية الأفكار الساذجة الشائعة في المجتمع الأمريكي عن هؤلاء الذين يمتلكون القوة ومصادرها في المجتمع.¹

"لقد حاول ميلز البحث عن مواقع القوة وأنتج بذلك مفهوم "نخبة القوة" أو صفوة القوة، أو نخبة السلطة، تتمتع بطابع نظامي حيث تشغل نظم بعينها المواقع الحيوية، ويشغل ذوي المراتب العليا أهم المواقع في هذه النظم، وعلى درجة الخصوص مناصب السلطة الإستراتيجية في البناء الاجتماعي."² وفي تعريفه للصفوة، نجده يقترّب من مفهوم باريتو في استعماله لمصطلح النخبة ويعرفها بالقول "يمكننا أن نعرّف (نخبة السلطة) استناداً إلى وسائل القوة، كهؤلاء الذين يحتلون مراكز القيادة."³ فهو بالتالي يؤكد على أنّ القوة في المجتمع الأمريكي الحديث لا تنتسب إلى أيّة طبقة أو أشخاص إنّما تنسب إلى نظم، "فصفوة القوة تتكون من هؤلاء الذين يتقلدون المواقع الآمرة في معظم التسلسلات النظامية في المجتمع الحديث، وبالتالي فالصفوات توصف في مصطلحات تنم عن قوّتها السياسية، أكثر من وصفها في مصطلحات تدل على الممارسة الفعلية للقوة ويكون لب الصفوة قادر على تقرير الأدوار التي سوف يلعبها الآخرون في المجتمع."⁴

نلاحظ أنّ مفهوم القوة عند ميلز مفهوماً شاملاً لكل مصادر القوة، فامتلاك القوة عند ميلز لا يعني القدرة على اتخاذ القرارات التي تخدم المجتمع وإيّما حتى المتعلقة بأدوار الآخرين في المجتمع، وذلك من خلال

¹ اسماعيل علي سعد، المرجع السابق، ص 173.

² المرجع نفسه، ص 174.

³ ابراهيم أبراش، المرجع السابق، ص 141.

⁴ اسماعيل علي سعد، المرجع السابق، ص 175.

المواقع التي يحتلوها والتي يجب أن تسمح لهم بذلك، "إن ميلز قد وجد أنّ هذه القوة تؤدي إلى ظهور منظمات كبيرة الحجم كالمؤسسات العسكرية والشركات الكبرى والهيئات العسكرية."¹ وقد سعى إلى تنفيذ الفكرة الشائعة عن ديمقراطية المجتمع الأمريكي، "حيث توصل إلى نتيجة مفادها أنّ ثلاث نخبات أساسية تتقاسم عملية اتخاذ القرار في المجتمع الأمريكي وهي رؤساء الشركات، القادة العسكريون والقادة السياسيون."² "لقد وضع ميلز هرم القوة على ثلاث مستويات:

الأول: يمثل قمة الهرم، وهو مكوّن من كبار التنفيذيين والمسؤولين العسكريين ومديري الشركات الكبرى.

الثاني: وتتكون من المستويات الوسطى للقوة، حيث نجد جماعات النفوذ المتباينة ذات العلاقات المتعددة المتوازنة كما يبدو بوضوح في دهاليز الكونجرس.

الثالث: وهو المستوى الذي يتكون من المجتمع الجماهيري الذي لا قوة له، حيث يكون غير منظما في العادة ومفكك ويضبط عادة من أعلى"³

لقد انتقد ميلز في كتابه "نخبة السلطة" "the power élite" مصطلح الطبقة الحاكمة المشاركة للذين بيدهم مقاليد الأمور، مبررا بذلك "أنّ الطبقة اصطلاح اقتصادي والحكم اصطلاح سياسي، فاصطلاح (الطبقة السياسية) يوحي بأنّها طبقة اقتصادية تحكم سياسيا وهو الأمر الذي يعني كذلك عدم استقلالية السياسة عن الاقتصاد وعدم الاهتمام بقوى أخرى غير اقتصادية كالنظام العسكري."⁴ وقد اتخذ هذا الموقف الناقد كي يصل إلى مصطلح نخبة السلطة هي الأنسب والأشمل لمواقع القوة، ويشرح فكرته

¹ بوتومور، الصفوة والمجتمع، ص 14.

² ابراهيم أبراش، المرجع السابق، ص 141.

³ اسماعيل علي سعد، المرجع السابق، ص 174

⁴ ابراهيم أبراش، المرجع السابق، ص 141.

قائلا: "أنّ هناك أكثر من مجرد الفارق الاصطلاحي بين (الطبقة الحاكمة) مقابل (الصفوة القوة)، فالمفهوم الأخير يدع السؤال عن الحتمية الاقتصادية وإشكالية التوازن النسبي للطبقات الاقتصادية داخل الدوائر العليا مفتوحا أمام الاختبار الامبريقي، أمّا إذا أعطى النظام السياسي والمؤسسة العسكرية مكانتها الصحيحة بمحاذاة النسق الاقتصادي، فإنّه يتعين عليه -ترتبا على ذلك - النظر إلى مفهوم الدوائر العليا في المجتمع - أي صفوة القوة - بوصفه أكثر تعقيدا مفهوم الطبقة الحاكمة، شديد البساطة لدى الماركسيين الأواخر بوجه خاص. ¹ "فقد أكد أنّ هناك صلات وثيقة بين قادة التنظيمات الثلاث التي أشار إليها، لذا نجد أن هذه القلة الحاكمة قادرة على صنع التاريخ بمعنى القدرة على إحداث تغيير في المجتمع، ويعتقد ميلز أنّ قوة صنع التاريخ التي تتمتع بها الصفوة كافية لتغيير الوضع القائم، أي نظم العلاقات الاجتماعية القائمة موضع التساؤل وأن تقوم استنادا إلى ذلك - بناء اجتماعيا من نوع جديد -".²

"يتحدث ميلز عن تماسك جماعات الصفوات الثلاث مع بعضها البعض مقابل انفصاهم عن المجتمع، حيث لا يمارس الشعب الرقابة على عمل الصفوة، فهذه الأخيرة هي التي تتخذ القرارات المصيرية مبقية الجماهير على الهامش وهي تمارس عدة أساليب لهذا الإقصاء لدور الجماهير كالإطراء وتوفير فرص العمل والتحكم في وسائل الإعلام. ³ "ينبع هذا التماسك من علاقات سيكولوجية، معظمهم من طبقة عليا مرموقة اجتماعيا، بالإضافة الى مصادر تعليمهم المتشابهة، الأمر الذي يُحدث نوع من التجانس الاجتماعي بين أفرادها من خلال قوة العلاقات الشخصية والأسرية بينهم وبالتالي الشراكة في الأفكار والعقليات هذا من جهة، ومن جهة أخرى "تكون هذه الصلة النظامية في أشد قوتها عندما يتبادل الأفراد المسيطرون على

¹ ن ابراهيم أبراش، المرجع السابق، ص141.

² بوتومور، المرجع السابق، ص15.

³ ابراهيم أبراش، المرجع السابق، ص 142.

القمة الأدوار المختلفة، كان يقوم الرجل العسكري بالأعمال المصرفية والقانونية في نفس الوقت.¹ كل هذه مصادر للتماسك والترابط بين أفراد هذه النخب الثلاث.

"لقد انتقد ميلز بشدة، واعتبرت دراسته مجرد دراسة ميدانية لبناء القوة في المجتمع - المجتمع الأمريكي - سنة 1950، يرى بوتومور أنّ هذا التحليل ل يحتوي على عدد من السمات الغير مرضية، لأنّ ميلز عندما يتحدث عن تركيز السلطة في يد النخب الثلاث الاقتصادية والعسكرية والسياسية، إنّما هو متأثر بضغوط الصراع العالمي التي شغلت أمريكا في عصره وتصنيفه إنّما هو بالتالي اشارة الى تتابع الأحداث."²

لقد حاولنا تسليط الضوء على أهم الرواد الذين تناولوا النخب بالدراسة، ومن خلال هذا التسليط لاحظنا أنّ الرواد الأوائل قد اهتموا بالنخبة السياسية أكثر من غيرها من النخب، فالكثير منهم يرى أنّ امتلاك القدرة على اتخاذ القرار السياسي هو السمة الغالبة كي نقول هناك نخبة، ماعدا "فلفريدو باريتو" الذي أقام بالفرقة الواضحة بينهما وتضمنت دراسة جزءا للنخب الاجتماعية التي هي موضوع دراستنا، كما أنّ هناك ملاحظة أخرى وهي أنّ هناك سمات مشتركة بين النخب، سياسية كانت أو اجتماعية عند هؤلاء الرواد هي: القوة، السلطة والقدرة على اتخاذ القرارات، المكانة الاجتماعية، قد أشار إليها كل الرواد الذين أدرجناهم في هذا المبحث، بهذا استطعنا معرفة بناء هذه الفئة وسلطانها الضوء على سماتها عند روادها الأوائل كقاعدة منهجية وعلمية ننتقل منها لمواصلة دراستنا للموضوع.

¹ اسماعيل علي سعد، المرجع السابق، ص 175.

² ابراهيم أبراش، المرجع السابق، ص 119.

المطلب الأول: أدوار النخب وأهمية وجودها في المجتمع

إنّ كل ما هو موجود في المجتمع إلّا وله دور يلعبه، وقد عمد التحليل الصفوي القائم على أنّ هناك قلة تحكم المجتمع إلى إبراز دور النخبة، وتبعاً لذلك ظهرت جدلية النخبة والمجتمع التي تدور حول إشكالية هل تلعب النخب دوراً إيجابياً أو سلبياً تجاه مجتمعنا؟ فكل مجتمع يتمتع بخصوصية في افراز النخب.

"ومن بين أهم أدوار النخب حسب المتابعة التاريخية لتطور المجتمعات:

- 1- تأسيس وإنشاء المنظمات.
- 2- خلق الثورات الضرورية وتطويرها.
- 3- تأسيس منظومات القيم وحمايتها وتطويرها.
- 4- وضع الحدود والضوابط وتحييد الجزاءات.
- 5- رسم الأهداف وتحديد العلاقات.
- 6- تطوير المجتمع عن طريق التغيير الاجتماعي توجيه الحياة عموماً.¹

"على ما يبدو أنّه ما يميّز الصفوة هو قدرتها على التأثير في المجتمع جوهرياً من خلال قوة نماذج السلوك التي نقدمها لهذا المجتمع ومعايير السلوك التي تبثّها كذلك، وفي أكثر الأحيان نجد أنّ اشتراكها الفعّال والواعي في عدد من السياسات والأنشطة... الخ، هو الذي يضعها في المقدمة وبناءً عليه تكون في أكثر الأحيان في موقع الرياسة، ففي هذا الاتجاه الممثل والشعاع الموجّه للتغيير الاجتماعي الذي تدفعه بأسلوب

¹مولود سعادة، المرجع السابق، ص102.

واعي ولاسيما بطريقة مبتكرة في تطور مجتمع واقتصاد محدد على المدى الطويل.¹ تلعب النخب بأنواعها المتعددة دورا مهماً في تنمية المجتمع، من منطلق امتلاكها لمؤهلات وخبرات تؤهلها لقيادة مختلف المؤسسات والتنظيمات في المجتمع أثناء عملية التغيير الاجتماعي، سواء في المجال السياسي، الاقتصادي، الاجتماعي، الثقافي... إلخ من شأن النخب التحكم في طبيعة التغيير الاجتماعي واتجاهه في بلد معين.

المطلب الثاني: النّخبة والنّخب

نظرا للدور المهم الذي تلعبه النخب، قد اختلفت المقاربات حول مصادر قوتها الاجتماعية التي تمنحها القوة السياسية، مع أنّ التركيز كان كبيرا على سبل امتلاك القوة السياسية - فقد ذهب البعض من روادها إلى جعل أنّ السيطرة السياسية شرط من شروط النّخبة وخاصة من خصائصها مثل: موسكا الذي تحدث عن الطبقة السياسية مختصرا النخب في المجال السياسي، كما استطاع بعض المفكرين الحديث عن نخب وليست نخبة ومنهم "جيمس مانهام"، "ريمون آرون"، "سي رايت ميلز" و"فلفريدو باريتو" - فهؤلاء بالإضافة إلى حديثهم عن النّخبة السياسية يشيرون إلى نخب أخرى كالنّخبة العسكرية والنّخبة الإدارية ونخبة المثقفين... إلخ الذين يمثلون النّخبة الاجتماعية، وبهذا يكون الحبل الفاصل بين هذه الأخيرة والنّخبة السياسية، هو سعي هذه الأخيرة للسلطة والتأثير عليها، بمعنى أنّ النّخبة السياسية تتميز بالتأثير على القرارات، بيدها الحكم السياسي والقوة المركزية، فهي تشارك في صنع القرار السياسي، تتسم بالسمعة والشهرة المتميّزة بسلوكياتهم واتجاهاتهم، تعبّر عن سلوكيات واتجاهات الناس العاديين، قيم سياسية تراعي المصلحة العامة وإن كان ذلك ظاهريا فقط.

¹ فاطمة زهرة اوفريجة، المهن الطبيّة وصفوة النساء التي كن يمارسها في الجزائر، النخب الاجتماعية - حالة مصر والجزائر - المرجع السابق، ص 370.

حين نتحدث تاريخيا عن النّخبة السياسية، نجد العلماء قد اهتموا بدراسة هذا النوع من النخب في الخمسينات مثل: "شومبيتر"، "لاسويل" بالإضافة الى رايت ميلز وفي كتابات عدد من المفكرين الاوروبيين في السنوات التي سبقت ظهور الفاشية، خاصة باريتو، موسكا، ميشالز و الفيلسوف الاسباني جونس أورتيجاى جاست.¹

"تعرف النّخبة السياسية على أنّها "القادة السياسيون أي من في يدهم مقاليد السلطة السياسية دون ربط النّخبة بالأقلية والتفوق، فكل من هم في السلطة أو مقربون إليها يُدرجون كنخبة سياسية"،² تختلف النّخبة السياسية من مجتمع إلى آخر، تتمتع بخصوصية اجتماعية، تتبّع المراحل التي يمر بها مجتمعها، فالنّخبة السياسية في الجزائر قد لا تكون نخبة بالنسبة للمجتمع الفرنسي، والنّخبة السياسية في الجزائر قبل الاستقلال قد لا نعتبرها نخبة سياسية بعد الاستقلال.

"تتعدد تسميات النّخبة السياسية، فالصفوة التي تمارس نفوذا متفوقا في المجتمع تسمى "الصفوة الحاكمة" أو كما يسميها بعض العلماء "الصفوة السياسية"، وقد تأخذ هذه الفئة تسميات متعددة داخل المجتمع مثل صفوة القوة السياسية أو الطبقة الحاكمة أو المؤسسة أو الهيئة الحاكمة.³ كما أهتم عالم الاجتماع لاسويل Lasswell بمشكلات القوة السياسية واستطاع تحديد الصفوة السياسية على النحو التالي،" تتألف الصفوة السياسية من أولئك الذين يملكون مقاليد القوة في أي جهاز سياسي، وهؤلاء يشملون القيادة

¹علي محمد البيومي، المرجع السابق، ص 26.

²ابراهيم أبراش، المرجع السابق، ص 46.

³محمد السويدي، المرجع السابق، ص 61.

والتشكيلات الاجتماعية التي أتى منها هؤلاء القادة، والتي يتم من خلالها تقديم وحساب كل شيء خلال فترة زمنية معينة.¹ نجد كذلك ميشالز الذي أدرج صيغة النّخبة السياسية على أنّها آلية تحكم الأغلبية لأنّ هذه الأخيرة لا تستطيع الحكم بشكل جماعي وتفتقر إلى التنظيم.

أمّا "توم بوتومور" والتي تعتبر دراسته من أهم الدراسات التي تناولت موضوع النّخبة، حاولت الإلمام بجميع جوانبه، نجد كتابه "الصفوة والمجتمع"، الذي أدرج من خلاله مختلف المفاهيم والاختلافات حول المفهوم، كما قام بمناقشة منجزات الرّواد الأوائل لهذه النظرية، نجده يحاول توضيح الفرق بين النّخبة السياسية والطبقة السياسية، فيقتصر عضوية النّخبة السياسية بالممارسين الفعليين للسلطة، أمّا النّاشطين سياسيا من أحزاب المفاوضات والنقابات والجمعيات ورجال الدّين والمثقفون... الخ هم يُدرجون في إطار الطبقة السياسية.² هناك نوعا من الاتفاق حول تقسيم المجتمع الى أقلية حاكمة أو قائدة تتميز بخصائص معينة على رأسها النجاح والتفوق واحتلال مواقع قيّادية في السلطة السياسية، وأغلبية تابعة بعيدة عن سلطة اتخاذ القرارات الحاسمة في المجتمع.

● النخب الاجتماعية:

"إنّ النّخب الاجتماعية لا تخضع إلى تصنيف واحد، فهي نخب متعددة تتجلى في أي نطاق نظامي طالما يميل الأفراد إلى الدخول في علاقات منظمّة، فإنّ علاقات القوة المتأسسة على علاقات السيطرة

¹ بوتومور، المرجع السابق، ص 9.

² ابراهيم أبراش، المرجع السابق، ص 121.

والخضوع تفرز جماعات نخبة (صفوة) تتميز داخل هذا النطاق للعلاقات، وتعمل على إنتاج آليات لإعادة إنتاج وجودها.¹ نجد بمستوياتها الاقليمية، المهنية، المدنية والفقوية.

"ترجع هذه الكلمة بالمعنى الأكثر شمولاً إلى الأشخاص الذين يتميزون عن جموع السكان بصفات خاصة تضعهم موضوعياً وذاتياً على رأس طبقات المجتمع، والذين بالتالي يعملون بشكل من الأشكال مجموعة اجتماعية مهيمنة تقريباً سواء بشكل عام (صفوة سياسية، دينية، فكرية) أو في مجال نشاطها (صفوة مهنية)..."² كما نجد بمستوياتها المختلفة، أقلية (بدو، حضر، ريف) مدنية (مثل الأحزاب)، فقوية (أصحاب الطبقات الاجتماعية أو الفئات الاجتماعية) ومهنية (أبنية مؤسسية تساوي التعليم ورجال الصناعة).³ إنَّ المجال المهني متداخل مع مجالات أخرى للنخب الاجتماعية، صحيح أننا نجد سمة غالبية تفصل وتؤكد أنَّ هذه نخبة مهنية أو غير ذلك، إلاَّ أنَّ التداخل والتقاطع يظل موجوداً في أغلب الأحيان، "نحن مثلاً عندما نتحدث عن نخبة رجال أعمال، فإننا نكون بصدد الحديث عن نخبة مدنية ولكن من بين رجال الأعمال هؤلاء أفراد على درجة عالية من الكفاءة المهنية، بل إنَّه قد يمارس المهنة وينضم إلى نقابة مهنية فيصبح عضواً في النخبة المهنية في ذات الوقت."⁴ والعكس صحيح، قد تكون نخبة مهنية تمثل أساتذة الجامعة وهم في نفس الوقت أعضاء في تنظيمات مدنية وهكذا

¹ أحمد زايد ، (جماعات الصفوة) بين المجال السياسي والمجال الاجتماعي، النخب الاجتماعية- حالة مصر والجزائر- المرجع السابق، ص18.

² فاطمة زهرة اوفريجة، المرجع السابق، ص 369.

³ أحمد زايد، المرجع السابق، ص 18.

⁴ المرجع نفسه، ص 11.

تتعدّد النخب الاجتماعية بتعدّد مجالات النشاط الانساني. يمكن تعريف النّخبة الاجتماعية على أنّها تلك المجموعة من الأفراد المتفوّقة التي تحتل مواقع عالية في مؤسسات وتنظيمات المجتمع، وتمتلك الحق في التسيير والتغيير.

المطلب الثالث: تصنيف النخب

أولاً: تصنيف حسب مصادر القوة والسلطة

في صدد تصنيف الصفوات تمكّن بعض الباحثين من تطبيق تصنيف عالم الاجتماع الألماني "ماكس فيبر" للسلطة، (تقليدية، منطقية والسلطة الكاريزمية) وذلك بإبراز ستة أنواع من الصفوات، هذا التصنيف نابع من مصادر القوة والسلطة للنخبة.

الصفوة التقليدية: "تمتع الصفوات التقليدية بسلطة انبثقت من عقائد دينية أو من أبنية اجتماعية تعود جذورها إلى ماضٍ سحيق وتدعمها أفكار عميقة... مثلاً: رئيس القبيلة له سلطة قوية على أفراد قبيلته، لأنّه ينحدر من نسل أحد الآلهة الأسطورية." ¹ "والصفوات الدينيّة كذلك تعتبر صفوات تقليدية ذلك أنّ مصدر قوتها نابع من حقائق يؤمن بها الناس عبر القرون ويستطيعون التأثير بها على جمهور الناس ففي كل مجتمع توجد قلة من الرجال الذين يضيفون على أنفسهم صفة المرجعية الدينية الأقدّر من غيرها على البث في الأمور الدينية." ²

¹ محمد السويدي، المرجع السابق، ص 73.

² إبراهيم أبراش، المرجع السابق، ص 147.

الصفوة التكنوقراطية: هذا النوع من الصفوات تتمتع بسلطة أطلق عليها "ماكس فير" السلطة المنطقية الشرعية فهي اذن صفوات ذات سلطة وتأثير، وتحتل مركز القيادة في الوظائف ذات الطابع الخاص بأعمال(الحكومة والمؤسسات)، تقوم سلطتها على قاعدتين:

أ: أنّ تعيينها وانتخابها يتم بمقتضى القوانين المعمول بها.

ب: يعترف بكفاءتها حسب المعايير المعروفة والمعمول به¹. يتم معرفة أهليتها عن طريق أداء الاختبارات أو حسب المستوى التعليمي أو الخبرة و الأقدمية، وقد يقع عليها الاختيار بواسطة الانتخاب.

الصفوة ذات الملكية: "و هي الصفوات التي تستمد سلطتها مما تمتلكه من عقارات ورؤوس الأموال، تفرضها على اليد العاملة كي يستخدمها لقضاء مآربها، حين يعتلي اعضاءها طبقات إدارية عليا تتمركز في الحكومة أو تكون من ممثلي الحكومة. تمكنها ثروتها من ممارسة قوة الضغط على الصفوات الأخرى مثل الصفوات التقليدية والتكنوقراطية، ممّا يضفي على هذا النوع من الصفوات سلطة اجتماعية واسعة."²

الصفوات الكاريزمية: هذا المفهوم مرتبط بالسلطة الكاريزمية التي أشار إليها "ماكس فير"، من الصفوات التي تستمد نخبويتها من صفاتها الروحية أو حتى السحرية التي تجعلها أكثر تأثيراً، وتحتل بذلك مكانة مميزة مقابل الأعمال التي تقوم بها.

الصفوة الايديولوجية: "وهي الصفوات التي تنمو وتبلور حول أفكار إيديولوجية وتتكون من أشخاص أو جماعات، يشتركون في مفهوم إيديولوجي واحد، ويعملون على نشره، كما يعتبرون المتكلمين باسمه"³

¹ محمد السويدي، المرجع السابق، ص 74.

² المرجع نفسه، نفسه.

³ المرجع نفسه، ص 75.

الصفوة الرمزية: "تتكون من أشخاص ينظرون إليهم الناس على أساس أنّ لهم قيمة رمزية، فرؤساء الحكومة مثلا يرمزون إلى قيم وأفكار ينظر إليها الناس على أنّها أفكار جديدة وحيّة و أنّها تمثل النظام، كما تتجسّد في بعض المواهب والاستعدادات والقيم مثلا: الفنانون والمغنون ينظر إليهم الشباب بإعجاب.. كما نذكر من الصفوات الرمزية نساء ورجال الدولة و القادة من السياسيين".¹

في نفس الصدد نجد "توم بوتومور"² يرسم هرمًا نخبويًا داخل المجتمع، في قمته الممارسون للسلطة السياسية أي من يسميهم (النخبة السياسية)، وفي قاعدته نخبة المجتمع أي كل الفئات ذات الوظائف المتميزة، وفي وسطه تلك الفئة (الفئات ذات الوظائف) أو الأقلية المنبثقة من النخبة الاجتماعية التي تشترك بالحياة السياسية ممارسة واهتماما وتدخّل في صراع مباشر للوصول إلى السلطة السياسية التي يسميها (الطبقة السياسية).² نستنتج أنّ بوتومور أشار في هرمه النخبوي إلى ثلاث أصناف من الصفوات: نخبة سياسية، نخبة اجتماعية، طبقة سياسية.

ثانيا: تصنيف ريمون أرون للنخب في الدول الصناعية

"كما قام "ريمون أرون" بتصنيف النخب في الدول الصناعية إلى 4 فئات:

أولا: هناك فئتان من الصفوات تتطلّع كل منهما إلى اعتلاء السلطة الروحية، يمكن أن نطلق على أحدهما "الكهنة والقسس"، وثانيهما: "المثقفون أو رجال العلم".

ثانيا: القادة السياسيون وهم في العادة على صلة ببقية الفئات الأخرى (الموظفين والمحترفين الإداريين) وقادة الجيش والشرطة (وهؤلاء يصبحون فيما بعد مجرد مواطنين عاديين).

¹ محمد السويدي، المرجع السابق، ص 76.

² إبراهيم أبراش، المرجع السابق، ص 120.

ثالثاً: المديرين للعمل الجماعي وهؤلاء يمكن أن يكونوا من الذين يمتلكون وسائل الإنتاج أو ما يمكن أن يطلق عليهم اليوم رجال الإدارة حسب مفهوم "مانهايم"، وهم الذين بما يتمتعون به من تكوين وكفاءة في التنظيم والإدارة يسكون بمقاليد العمل الجماعي.

رابعاً: قادة الجماهير وهم الذين يوجهون مطالب العمل داخل المجتمع ونجدهم أحياناً يتطلعون إلى السلطة السياسية في قالب روحي.¹ يؤكد ريمون أرون على أنّ تعدد النخب موجود أكثر في المجتمع الديمقراطي، كلما كانت النخب متعددة في المجتمع، كلما زادت مراقبة ممارسات السلطة والعكس صحيح، فهي الأقلية التي تمارس وظائف قيادية باستخدام مختلف الموارد من أجل رفع مستوى الحياة، يجمع هذا التصنيف بين النخبة، الطبقة القائدة والطبقة السياسية.

ثالثاً: تصنيف للنخب الرئيسية في البلدان النامية

هذا التصنيف يتناول الصفوات الرئيسية في البلاد النامية نجده أكثر ايضاحاً، "فقد ذهب إلى أنّ هناك

خمسة نماذج مثالية للصفوات التي تقود عملية التغيير والتنمية في هذه البلاد:

1-- الصفوة ذات العلاقة بالجماعة

2- الجماعة الوسطى

3- المثقفون الثوريون

4- الإداريون

5-- القادة الوطنيون

¹ محمد السويدي، المرجع السابق، ص 79.

بالنسبة للنموذج الأول والذي يمثّل بشكل عام النّخبة السياسية التي تطرقنا إلى مفهومها سابقا، أمّا بالنسبة لدورها فيظهر بشكل كبير في محاولتها الحفاظ على النظام السياسي، الفئة الثانية التي تلعب دورا أساسيا في التنمية الاقتصادية من خلال مهارتها كنتيجة للنظم العلمية و الإدارية التي أدخلتها القوى الاستعمارية الحاكمة، والنّخبة السياسية تضم المثقفون الثوريون وكذلك القادة الوطنيون(الجيش)، أما بالنسبة للمديرين فهم من النّخبة الاجتماعية وبالتحديد من النخب المهنية وهم أصحاب الوظائف والمهن وإذا تطلّعوا إلى سلطة الحكم اصبحوا نخبة سياسية. "فلقد أشار العالم واللّغوي التركيّ الجوهري في دراسة له إلى أنّ الدول النامية وهي تسعى إلى تحقيق استقلالها السياسي ونموها، قد شهدت تكوّن طبقة جديدة تضم فيها المدرّسين والموظّفين والإداريّين والأطباء، والمهندسين والمزارعين وصغار الضباط"¹ من خلال هذا يتضح أنّ هناك نخبة اجتماعية تنبثق منها نخبة سياسية، مهنية، عسكرية... وقد تتحوّل أي واحدة منهما إلى نخبة سياسية إذا تطلعت إلى الحكم واستطاعت التأثير على الحكم.

المبحث الرابع: لمحة تاريخية عن النخب في الجزائر

المطلب الأول: الجذور التاريخية لظهور النخب في الجزائر

تتعدد مناهج وطرق مزاولة النخب لعملها، كما تختلف في روادها واديولوجياتها ومنطلقاتها، كل مجتمع عربي أو غربي وله خصوصياته، وعلى النخب أن تتكيّف مع ذلك وتنتج أطرا ومفاهيم من وحي المجتمع واحتياجاته، كي لا تُرفض من قبل الجماهير وتعزل نفسها بنفسها، وهذه الضرورة الملحة لاحترام المنظومة القيمية السائدة في المجتمع، تتجلى بوضوح في المجتمع الجزائري كونه مجتمع كان مستعمرا لمدة 132

¹علي محمد بيومي، المرجع السابق، ص 21.

عاما يتميز أفرادها بخصائص متنوعة، نحاول من خلال هذا التعرف على الفئات التي شكّلت النخب في الجزائر، نحاول تسليط الضوء عليها في سياقها السياسي والاجتماعي ومن ينتمي منها إلى وسط النخبة. "ونقصد بوسط النخبة مجموع الأشخاص الذين يمتلكون مستويات عليا من رؤوس الأموال على اختلاف أنواعها سواء على الصعيد السياسي أو الأسري أو الاقتصادي أو في أي مجال اختصاصهم أو ما إلى ذلك وهم في أغلب الأحيان من الأعضاء الغير عاديين في الجماعات المختلفة."¹ هنا نقر بتعدد النخب في المجتمع الواحد حسب القطاعات المختلفة المكوّنة للمجتمع بشرط امتلاك سمة التميّز في مجالات تخصصهم سواء في المؤسسات السياسية، المؤسسات العسكرية، مختلف فروع الاقتصاد العام أو الخاص أو في المؤسسات العلميّة والثقافية والفنيّة والخدماتية... الخ و"مما لاشك فيه أنّ المجتمع الجزائري بتركيبته المتنوعة أثريا والمتجانسة بشكل لا يكاد يكون له مثيل (99% مسلمين، 99% مالكيين، 99% أشعرين)."² أمّا أثريا فقد شهد المجتمع الجزائري انتاج كثيف للنخبة محليًا وخارجيا، فلقد أنتج طبقة من العلماء لم تقتصر مساهمتها على الجزائر فقط، بل كانت المحرّك لحركة النهضة في معظم البلاد العربية بدءا بالحجاز والشام وانتهاء بمصر وليبيا."³

كانت بداية نشأة النخب في الجزائر من الوسط السياسي لأنّ الهدف كان التحرر من سيطرة المستعمر والمحافظة على بنية المجتمع الجزائري من جهة، ومن جهة أخرى كان لها دور فعّال في تشكيل الفئات الأخرى التي يتكون منها وسط النخبة سواء المفكرين رؤساء شركات أو الكوادر العليا بالدولة أو

¹ مصطفى حداد، بنية النخب في الجزائر، ترجمة: مصطفى باش، النخب الاجتماعية، حالة مصر والجزائر، المرجع السابق، ص 22.

² مولود سعادة، المرجع السابق، ص 106.

³ المرجع نفسه، ص 107.

بالمؤسسات العامة والمحلية... الخ كمشروع متكامل لبناء المجتمع الجزائري، لذا سنتحدث عن ثلاث حقبة نشير من خلالها إلى بنيتها ومجالاتها.

أولاً: تشكيل الحركة الوطنية

تضم هذه المحطة ثلاث أطراف: "الوطنيون الثوريون" (تضم شمال إفريقيا، حزب الشعب)، الإصلاحيون (جمعية العلماء المسلمون)، الاندماجيون (أحباب البيان، الحزب الشيوعي).¹ التي كان لها الفضل في توليد النخب المثقفة الإيديولوجية وخطاباتها من أجل بناء مجتمع متكامل ذلك في مشروعين اثنين، "المشروع الاستقلالي" الذين ناضلوا سياسياً للانعتاق من حضيرة فرنسا، ومن جهة أخرى (الإصلاحيون) الذين عملوا على إعادة صياغة الإنسان الجزائري المسلم وفق خيار استبعاد المواجهة الفورية لحساب المقاومة الاجتماعية على أضعدها العقائدية والتربوية... "المشروع الاندماجي" مثلته النخب التي تشكلت من رحم النظام المدرسي الفرنسي أساساً، الذي طالب بالمساواة في المواطنة أو إقامة مجتمع شيوعي ولا يهم الفضاء الحضاري.²

نلاحظ على الرغم من اختلاف أهدافها وطرقها إلا أنّ جهودها مشتركة تصب في محور واحد وهو مواجهة الوضع الاستعماري رجالاً ونساء، فقد كان للنساء حظاً في ممارسة العمل السياسي بالمشاركة في حركة الكفاح من أجل تحرير الوطن، فقد انقسم المجتمع ونخبه إلى مجموعتين، "مجموعة تنتمي إلى الثقافة العربية الإسلامية ولا تقبل لها بديلاً ولا منافساً، ومجموعة تعيش وتفكر حسب أنماط وقيم الثقافة الغربية،

¹ نعمان عباسي، الحكم الراشد وأولوية ترتيب المشهد النخبوي في الجزائر، مجلة الباحث الاجتماعي، عدد 10 سبتمبر 2010، ص 118.

² المرجع نفسه، ص 118-119.

وبالتالي اتجاهين اتجاه عربي اسلامي وآخر حدائلي كنتيجة للاستعمار الاستطاني اللدان نلمس وجودهما إلى وقتنا الحالي.

ثانيا: ابان الثورة الجزائرية

نجد أنّ مختلف شرائح المجتمع التفت حول بيان أوّل نوفمبر تاريخ اندلاع الثورة، حتى المشروع الاندماجي انحلّ وظهرت بوادر فشله، وتوحّدت الجهود لقيادة الثورة من أجل بناء دولة مستقلة، بين أهمّ النخب التي ظهرت آنذاك النخب السياسية والاجتماعية خاصة النخبة المثقفة التي كان لها حضورا ملحوظا وتأثيرا بالغا في تلك الفترة.

ثالثا : مرحلة الاستقلال

كان هناك خيار سياسي واحد هو الحزب الواحد الوطني الاشتراكيالذي دمج النخبة المثقفة تحت مضلته خوفا من فتنة الحرب الأهلية وسعيا لتجنيد الجهود من أجل بناء مشروع المجتمع المتكامل، هنا نلاحظ جدليّة الهدف السياسي فلا زال الوسط السياسي للنخب هو المسيطر والأكثر فعالية، فلم يكن الطريق السياسي العسكري هو أقصر الطرق فحسب لاختراق وسط النخبة، بل كان أيضا يستند على أشكال من الشرعيّة تتسم بالفعالية خاصة، فهذا النوع من رؤوس الأموال ظلّ طويلا سبيلا لأكثر المراكز أهمية في الوسط السياسي وعلى نطاق واسع وسط النخبة بأكمله.¹ والدليل على ذلك "أنّ الكثير من الشخصيات التي سلكت هذا الطريق السياسي العسكري تمتلك رصيد سياسي وعلاقات اجتماعية رغم التعليم المتواضع، فقد تمّ منح بعض الشخصيات العديد من المناصب الكبرى في المؤسسات الإدارية

¹مصطفى حذاب، المرجع السابق، ص 23.

والاقتصادية انطلاقاً من مركزهم السياسي، لا من مؤهلاتهم الجامعية وخبرتهم المهنية.¹ أمّا بالنسبة للنخب الاجتماعية بدأت تدخل وسط النخب تبعاً لعوامل معينة من أبرزها: تدعيم الهياكل الإدارية وهياكل القطاع العام في المجال الاقتصادي وأصبح على عاتق حاملي الشهادات الجامعية من مختلف الشخصيات، احتلال المناصب الإدارية والاقتصادية وتولي المسؤولية على نطاق واسع بمكاسب مادية وعلاقات اجتماعية تمكّنهم من بلوغ وسط النخب، ومع ذلك استمرت سيطرة الجيش وأصحاب الحزب الواحد ولم تجد النخب في المجالات الأخرى سوى الاكتفاء بمكانتهم الثانوية.

"نجد المفكرين خلال عقدي السبعينات والثمانينات حاولوا بلوغ نوع من التقييم الاجتماعي بسبب امتلاكهم للرأسمال المتمثل في معرفتهم باللغة العربية، وكان يحق لهم التطلع للانضمام إلى قيادات الحكومة والحزب، إلا أنه يبدو أن تنوع سبل الدخول إلى وسط النخب يرتبط بشدة بنوع رأس المال الذي تستند عليه عملية الدخول في هذا الوسط، فنوعية رأس المال تُحدّد أي المراكز يمكن شغلها داخل جماعات النخب التي تتعدّد مراتبها وتتنافس فيما بينها مع اختلاف حدّة هذا التنافس.² الواضح أنّ حتى رؤوس الأموال لم تكن متساوية في قيمتها الاجتماعية وفي فعاليتها لولوج وسط النخب، وبهذا نستطيع القول أنّ طريقة الانضمام إلى وسط النخب وشروطها حتى نهاية الثمانينات تسببت في اخفاق انشاء النخب المحليّة وذلك بسبب النظام الرأسي الطبقي المركزي "الذي حدّد من تكوّن عناصر ديناميكية محليّة على المستوى الأفقي، ممّا قلّل بالتالي من امكانية تكوين أنواعا هامة من رؤوس الأموال على الصعيد المحلي، فلم يكن للصفوة المحليّة أهمية تذكر، إلا أنّ منتصف السبعينات أسفر عن تشكيل قطاع عام صناعي وإنشاء منشآت جامعية تجمع بعض

¹ مصطفى حداب، المرجع السابق، ص 23.

² المرجع نفسه، ص 25.

الكوادر العالية، لكن نشأتها لم تكن دائمة وإنما مرهونة بالقرارات الإدارية والاقتصادية التي يتخذها داخل قيادات البلاد الرئيسية.¹ بمعنى يتم تقييم رؤوس أموالهم تحت اشرافهم ثم يتم اشراكهم في وسط النخبة.

في الثمانينات كان هناك استقرار نسبي في الطرق المؤدية إلى وسط النخبة، "وهناك أربع مجالات شهدت أو من شأنها الاسهام في إحداث تعديل لا في تكوين النخبة فحسب بل في بنيانه الهيكلية بأكمله، وتتحدّد هذه المجالات في التعددية الحزبية، تدهور القطاع العام، صعود الصحافة الخاصة، بالإضافة إلى ما ترتّب على اعلاء قيمة بعض رؤوس الأموال وانخفاض قيمة البعض الآخر نتيجة لتطورات العولمة الاقتصادية والثقافية"².

إنّ التعددية الحزبية وغيرها من الاتجاهات الأخرى مكّنت من إرساء سبل جديدة لدخول وسط النخبة. كان القطاع الخاص أكثر فعالية في جعل الكوادر تدخل وسط النخبة ومكّن رؤساء الإعلام من الولوج إليها، فهذه التغيّرات النسبية التي مست النظام الجزائري وسبل دخول وسط النخبة، خلقت نوع من الانفتاح على المجالات الاقتصادية والثقافية لكن مع رقابة سياسية على كافة المجالات الأخرى.

المطلب الثاني: عدم استقلالية المجال السياسي عن المجال الاجتماعي في الجزائر

إنّ المجال الاجتماعي يظلّ إلى حد الآن وبعد انفتاح الدولة الجزائرية على الديمقراطية تحت وصاية ورعاية المجال السياسي، ليس فقط من خلال تدخله في شؤونه وإنما يقوم بزرع أعضائه في مختلف تنظيمات المجال الاجتماعي، كما أنّ هذا الأخير قد لا يكون في الأغلب هدف الشخص أو الجماعة المندمجة فيه، إنما قد يكون سُلماً للوصول إلى المجال السياسي، أو يقومون بنقده وتفنيد خطابه، لذا نجد من التداخل ما

¹ مصطفى حدّاب، المرجع السابق، ص 26-27.

² المرجع نفسه، ص 28.

يكفي بصعوبة الجزم باستقلالية المجال السياسي عن المجال الاجتماعي، "ويدعم هذا التداخل علاقات التبعية السياسية أو الاجتماعية التي تحرص جماعات النخبة على إعادة إنتاجها، فهذا النمط من الزبائنية يستخدم كل مايتاح من مصادر سياسية أو اجتماعية أو اقتصادية في إحداث تشبيك اجتماعي من نوع خاص، يختلط فيه كل شيء بكل شيء وتتراحم فيه أنماط التداخل و التدخل، بحيث لا يكاد الباحث يرى حدود فاصلة بين ما هو اجتماعي وما هو سياسي."¹ وهذا التداخل والتبعية نابعان بطبيعة الحال من بنية المجتمع والعوامل التاريخية التي أحاطت به، تميّزت فترة ما بعد الاستقلال بالعجز السياسي والاجتماعي وساهم ذلك في تأخير ظهور النخب ونفيتها، لذا نجد النخب في الجزائر مسألة جديدة نوعا ما، فقد عرفت البنية الاجتماعية الجزائرية منذ الاستقلال تغييرات عميقة في كل مشروع تنموي تحديتي طموح ومتعدد الجوانب، لعبت فيه الصناعة الدور الرائد والحاسم بهدف تطوير مختلف قطاعات النشاط الاقتصادي وتفعيل الحياة الاجتماعية في أوجهها المختلفة، كما تمّ الاهتمام بالمنظومة التربوية من خلال استراتيجيات الزامية التعليم وديمقراطيته ومجانيته، فقد كانت محاولة للنهوض بالمجتمع وتكوين نخب تتولى تحديث المجتمع في مجالاته الاجتماعية المختلفة، إلا أنّ ذلك كان بطيئا بفعل التداخل والتأثير القوي الذي لعبته الدولة من خلال أجهزتها (الادبولوجية والقمعية) وهذا ما يبرر ذلك التداخل بين المجال الاجتماعي والسياسي.

المطلب الثالث: النخبة المهنية في الجزائر

تبت الجزائر مشروع تحديتي تنموي بعد الاستقلال كان للصناعة دورا أساسيا فيه، بهدف تنمية وتطوير القطاعات الاقتصادية والاجتماعية وكانت النتيجة ظهور فئات مهنية، اعتبرت اللبنة الاولى لتكوين النخب الاجتماعية الحديثة في جميع الميادين إلا أنّ ذلك التكوين صاحبه بطء وتعقّد شديد، بسبب

¹ أحمد زايد، المرجع السابق، ص 18.

الخصوصيات التي ميّزت المشروع التنموي التحديثي. "وفي مقدمة تلك الخصوصيات يأتي الدور الريّادي الذي لعبته الدولة والتأثير القوي، إن لم نقل السيطرة التي مارستها أجهزتها المختلفة (الادولوجية والقمية) على حد سواء على عمليات تحوّل البنية الاجتماعية ومنها تكوين النخب الاجتماعية الحديثة.¹ من بين تلك النخب فئة الاطارات الصناعية التي لم يرقى مستوى تطورها بالخطاب الرسمي المشجّع لها "والاطارات (les cadres) لفظة ذات خصوصية وأصل فرنسي بالذات ولا نبجدها مستعملة خارج فرنسا إلا في بعض المستعمرات الفرنسية سابقا مثل الجزائر، وتعتبر الوظيفة التي يمارسها الايطار في الصناعة بالشكل الذي تعرفه اليوم حديثة العهد نسبيا"².

حسب الاحصائيات الرسمية لسنة 1954 بلغ عدد الايطارات الجزائرية 1500 اطار فقط لينتقل الى 28660 (ما بين اطار سامي ومهن حرة) ثم 10555 اطار متوسط سنة 1966... كما يزدوننا التعداد السكاني سنة 1977 لمعطيات حول هذا الموضوع، عدد الاطارات السامية 42200 أي 1.8% من مجمل السكان النشيطين و 49000 أي 2% من الاطارات التقنية المتوسطة و 843000 أي 6% من الاطارات المتوسطة الغير تقنية خلال سنة 1977.³

نظرا للتغيرات البنيوية في العالم الصناعي وفي المجالات المهنية الاجتماعية الاخرى، بالإضافة الى الاختلالات المتعددة التي مسّت المنظومة التربوية وعملية التكوين المهني وبالتالي اختلال الكفاءات والقدرات، نجد أنّ وضع الاطارات في المؤسسة الجزائرية قد تذبذب بين الإعلاء والابتدال عبر المراحل التاريخية والإصلاحية التي مرّ بها المجتمع في مختلف ميادينه.

إذا حاولنا الإشارة إلى النساء كنخبة، نجد مجال الطب الذي ظهرت فيه صفوة النساء في الجزائر مبكرا لأسباب تاريخية معيّنة. ثمّ نحاول تسليط الضوء على مواصفات المرأة القيادية التي نستخدمها نموذجا

¹ العياشي عنصر، المرجع السابق، ص 315.

² المرجع نفسه، ص 311.

³ المرجع نفسه، ص 350.

لدراستنا الميدانية، التي سيتم فيها معالجة موضوع النّخبة السنوية المهنية من خلال مقارنة النوع الاجتماعي التي ترى نفسها رؤية متجددة، تحاول اعادة انتاج أدوار المرأة ومواقعها مركّزة على درجة التمكين "القدرة على اتخاذ القرارات"- التي يتوجب على المرأة تحقيقها.

لقد كانت مهنة الطب هي أول مهنة استطاعت المرأة الجزائرية ممارستها على نطاق واسع، بدءاً من المؤسسة إلى أن تعدّدت مجالاتها ووصل الأمر إلى (طب الجراحة، طب الأسنان، الصيدلة)، ارتفع فيها معدل التّأنيث واستطاعت المرأة الحصول على مراكز قيادية، استطاعت من خلالها أن تؤثر على المجتمع من خلال انتفاعهم بالعلاج من جهة، ومن جهة أخرى من خلال التغيير المفاجئ في المواقف من كثرة الإنجاب. بمعنى أنّ مزاولة المرأة لمهنة الطب قد ساهمت في تحديث المجتمع الجزائري الذي لم يكن يملك ثقافة تنظيم النسل والتقليل من الإنجاب، "كما أنّه لم يكن افتراض أنّ سرعة انتشار النماذج الجديدة للسلوك في مجموع الظواهر التي تُحدّد الولادة والوفاة، وبالتالي نسبة المواليد وعدد الوفيات ترجع بدرجة كبيرة إلى حقيقة أنّ النّساء وخاصة الطبيبات قد أدركنها كوسيلة لتحديث المجتمع وتطويره وجعلن أنفسهن مدافعات عن هذه السياسة وداعيات لها."¹

يتضح أنّ تلك الأقلية النّشيطة من الطّبيبات أو ممّن يشغلن مهنة الطب، استطاعت قيادة مجالها والتأثير في مجتمعها من خلال دفاعها عن كل ما من شأنه تحديث المجتمع وتقدمه وبرزت بذلك نخبوتها التي تجلت بوضوح في قدرتها على اتخاذ القرار والتغيير الايجابي في مجتمعها.

¹فاطمة زهرة اوفريجة، المرجع السابق، ص 379.

المطلب الرابع: تولى المرأة الجزائرية للمناصب القيادية

● تعريف القيادة وأهميتها

إنّ القيادة لازمت نشأة المجتمعات الأولى أثناء مراحل تطورها بل كانت سببا في تطورها، فالقدرة على اتخاذ القرار ومحاولة التنظيم و التوجيه الايجابي من شأنه إحداث التغيير، فهي ضرورة اجتماعية ترتبط بالجماعة أكثر من ارتباطها بالأفراد، فتسيير الجماعة وإذا كانت صغيرة الحجم سيكون التسيير فوضويا دون وجود القائد مثلا: الأب في الأسرة، مدير العمّال في المؤسسة... إلخ

"إنّ علماء النفس يؤكدون على أهمية القيادة والدور الكبير الذي تلعبه في بناءات الجماعات المختلفة، كما يؤكدون ما للقائد من أهمية بالغة في تماسك وتركيب الجماعة وأهدافها وإيديولوجياتها ومناشطها، وطالما أنّ السلوك البشري يسعى دائما لتحقيق أهداف حيوية متجددة، فإنّ القيادة تعمل على بلورة الهدف حتى يكون محدد وواضح المعالم.¹" فهي بذلك مسئولة عن تحقيق الأهداف والنجاح والقدرة على دعم عناصر التنظيم المتمثلة في (التخطيط، التنظيم، التوجيه والرقابة) وبالتالي إنجازات ونتائج تضمن بها المستقبل

"مفهوم القيادة بمعناها العلمي الذي تعبر عنه هذه الكلمة بمفهومها المعاصر لم يبدأ بالظهور حتى مطلع القرن الحالي، حيث بدأت الدراسات والبحوث بالظهور والتوسّع في محاولة معرفة طبيعة القيادة وإيجاد تعريف عام وشامل لها.²" فهي القدرة على التأثير في الآخرين من أجل تحقيق الأهداف المشتركة، وهذا يعني أنّ القيادة عملية تواصل بين القائد ومرؤوسيه، حيث يتبادلون المعارف والأبحاث ويتعاونون على إنجاز المهام

¹ فاطمة محمد علي عثمان، القيادة النسائية في عالم متغير، دط، توزيع البيطاش، للنشر والتوزيع، القاهرة، دتا، ص 28.

² المرجع نفسه، ص 27.

الموكلّة اليهم.¹ وفي تعريف آخر أكثر تحديداً "تُوصف القيادة بأنّها العلاقة التي تتكوّن بين الفرد والجماعة وتُبنى على أساس بعض المصالح المشتركة، كما أنّها تشير إلى احتلال مكانه بارزة وإنجازا فعّال لدور ينتج جهد أكبر على درجة عالية من التنظيم نحو تحقيق أهداف مشتركة، إشارة إلى نوع من السلوك الفردي أو السلوك الجماعي الذي يقوم به أو يُرشّدون به الناس أو يُواجهون مناشطهم في مجهود مشترك."² وعليه يمكن تعريف القيادة على أنّها عملية التأثير التي تجمع القائد ومرؤوسيه من أجل اقناعهم، وحثّهم على المساهمة الفعّالة بمجهوداتهم في أداء النشاط، يعني هذا أنّ القيادة عليها تأدية مهمة التأثير من جهة والإقناع من جهة أخرى، كما أنّها نشاط أو سلوك فردي وقد يكون سلوك جماعي، ونستطيع تعريفها بشكل دقيق، هي السبيل لتحقيق الأهداف والمصالح المشتركة وخلق مساحة للتواصل المستمر والفعال.

يمكن القول "بأنّ القيادة هي فن معاملة الطبيعية البشرية أو حتى التأثير في السلوك البشري لتوجيه جماعة من الناس نحو هدف معين بطريقة تضمن طاعتهم واحترامهم وتعاونهم، والقيادة على هذا النحو من توجيه الآخرين."³ ومن خلال تعريف القيادة تتجلى أهمية الدور الذي يلعبه القائد في قدرته على التأثير والتوجيه والقدرة على اتخاذ القرار وتحقيق الأهداف المشتركة في ظل قدرته على التعامل مع مختلف ردود أفعال الأفراد، بما يبرر تميزه بناء على صفاته الشخصية المؤثرة وبالنسبة لعقلانية تصرفاته المستمدّة من مهامه الوظيفية التي يتوجب على الأعضاء الإستجابة لها.

¹ التكمين الاجتماعي للنساء، مشروع تحرير الفرص الاقتصادية للنساء في منطقتي الشرق الأوسط وشمال افريقيا، مجموعة الأبحاث والتدريب للعمل التنموي،

RTDA، بيروت، ص 11 .

² فاطمة محمد علي عثمان، المرجع السابق، ص 28.

³ المرجع نفسه، ص 29.

● النشاط الاداري والقيادي:

"هناك تشابك وترابط بين النشاط الإداري والنشاط القيادي وعلى ما يبدو أنّ القيادة مرادفة للإبداع والتجديد في حين نفرق بينها وبين الإدارة، نجد أنّ هذه الأخيرة تعني الاكتفاء بأداء العمل وفق الإمكانيات المتاحة أمّا القيادة فتطوير وتحفيز العاملين نحو الفعالية والإبداع عن طريق التفاعل معهم... والقيادة هي العمل على نطاق أوسع يشمل الحاضر والمستقبل على غرار الإدارة التي يُعنى فيها بالحاضر، حين نتحدث عن القيادة والإدارة لا يتم التمييز بين الرجل والمرأة، بل الشخص الذي يتولى المركز الإداري والذي يمكن عدّه قائداً أو مديراً، وللمدير أو القائد سلطة أو قوة يستطيع أن يمارسها لضمان إنجاز مهام المؤسسة... ولهذا يكون القائد الإداري إمّا ذلك الشخص الذي يتم تعيينه من جهة الاختصاص، يتم انتاجه لضمان مهام المؤسسة.¹ بمعنى أنّه يجمع بين الاثنين القيادة والإدارة.

ونحن في ظل هذا البحث، سنركز على القيادي الإداري "فقد ذكر "كاتز (Katz 1975)" ثلاث أنواع من المهارات اللازمة للإداري القائد، كالمهارات العضوية والتي تعني القدرات المكتسبة لدى القائد وعلى التطور الذهني والعقلي للأمر المحيطة به في المؤسسة والمتغيرات الداخلية والخارجية والعلاقات القائمة بينها،... والنوع الثاني هو المهارات الانسانية والمقصود بهذه المهارات، بأنّها مجموعة القدرات المكتسبة لدى المدير كقائد فعّال، وقدرته على التفاعل المؤثر مع تاريخه والمجتمع المحلي من جهة ومع رؤسائه من جهة أخرى.

¹ إيمان بشير محمد الحسين، المرجع السابق، ص 424.

أما المهارات الفنيّة التي يجب أن يمتلكها القائد فنشير إلى معرفة القائد المتعمقة في علم المعرفة والتخصص العلمي، ويكتسبها القائد عن طريق الخبرة والدراسة والتدريب وهو على رأس عمله قبل التحاقه بالوظيفة.¹ كما عليه أن يتسم بمجموعة من الخصائص أهمّها "الاستقامة والثقة بالنفس واللياقة والمرونة والتقدير السليم للمواقف، القدرة على تحمل المسؤولية وحب العمل والدافعية والعدل والاهتمام بالناس والصبر والإخلاص".² وهذه الخصائص تخص القيادة الذكورية كما تخص القيادة النسائية، "حين أجريت البحوث في هذا المجال تبين أنّ الخصائص النسائية التي يجب توفّرها في القيادة الإدارية هي: الحيوية وقوة التحمل، الحزم والإقناع، تحمل المسؤولية والذكاء المرتفع".³ خصائص توحى بالتميّز والتفوق وذلك بالتحديد ما ذهب إليه "فلفريدو باريتو" في نظريته للصفوة، فالنخبة في نظره -ذكرنا ذلك سابقا- هم الافراد الذين يتميّزون عن غيرهم بسمات مميّزة مثل: الذكاء والمهارة والقدرة... الخ، حيث نجد القائد مُدركا ومحترما للسياسة العامة للدولة واهتمامه بالشؤون العامّة للمنظمة على نطاق واسع من خلال ارتباط هذه الأخيرة بأهداف المجتمع والبيئة المحيطة من جهة، ومن جهة أخرى عليه أن يكون قدوة لمرؤوسيه بامتلاكه الخصائص الأخلاقية الانسانية وديمقراطيته في تعاملاته معهم.

● أنماط القيادة

تختلف القيادات حسب طبيعة القائد وخصائصه الغالبة في ممارستها للسلطة، فهناك قيادة استبدادية،

قيادة ديمقراطية، قيادة حرّة، قيادة بيروقراطية.

¹ إيمان بشير محمد الحسين، المرجع السابق، ص 225.

² فاطمة محمد علي عثمان، المرجع السابق، ص 226.

³ المرجع نفسه، ص 73.

أولاً: القيادة الاستبدادية "فهي أقرب إلى الرئيس منه إلى القائد لأنه يتحكم في تابعيه، يغير إرادتهم، ويضع خطته لهم منفرداً وبعيدا عنهم، ويعتقد هذا القائد المستبد والذي يطلق عليه أحيانا الآتوقراطي، أنه من حقه أن يتحكم في أتباعه بسبب ماله من امتياز عليهم من اتساع الخبرة، وما يتميز به من قوة أو شخصية"¹ يكون قاسياً، باحثاً عن القوة والتطور وحاصداً للكراهية، غياب يكاد كاملاً لنمو العلاقات بين أعضاء الجماعة بعضهم ببعض، فالقادة الآتوقراطيين يتصفون بسمات أهمها "إصدار الأوامر التي يصر على اطاعتها وتحديد سياسة الجماعة دون مشاورتها، وعدم إعطاء أي معلومات تفصيلية عن خططه المستقبلية، وتوجيه المديح أو النقد الشخصي لكل عضو كما يريد والبعد عن الجماعة في أكثر الأحيان."²

"يضم هذا النوع من القيادة ثلاث أنواع من الآتوقراطيين، هناك الآتوقراطي الصارم، محتكراً للسلطة. القائد الآتوقراطي الطيب يشبه الأول إلا أنه يحمل فكرة أن عليه مسؤولية أخلاقية تجاه مستخدميه. الآتوقراطي القاصر فهو الذي يتغير حسب السلطة الموكلة إليه، قد يتصف بالكذب وغير ذلك، وقد يكون ديكتاتورياً مع رؤوسيه."³

ثانياً: القيادة الديمقراطية "تعتمد على تشجيع الرؤوسين وتقوية مشاركتهم، هناك تفويض للسلطة وتطوير للعلاقات الانسانية بين أعضاء الجماعة. والقائد الديمقراطي يمتاز عن القائد الآتوقراطي في النقاط التالية:

1- تقديم الاقتراحات الموجهة وهي تختلف عن إعطاء الأوامر في أنها تُقدّم صراحة أو ضمناً، اقترانا بالعمل

يرتبط بأهداف العضو نفسه.

¹فاطمة محمد علي عثمان، المرجع السابق، ص 76.

²المرجع نفسه، ص 77.

³المرجع نفسه، ص 77-78.

2- تشجيع التوجيه الذاتي ويشمل ذلك التطبيق المباشر للإجراءات الديمقراطية مثل المنافسة الجماعية وقرار الأغلبية والمنافسة الحرة والانتخاب السري إذا تطلّب ذلك، وتكليف اللجان ببحث موضوعات معينة.

3- سلوك المدح والثقة: وهو نوع من السلوك لا يُحطّط عن قصد ولكنّه ينشأ كنجاح للعلاقة الكليّة بين القائد الديمقراطي وأعضاء جماعته التابعين له.¹

ثالثاً: القيادة الحرة "تختلف هذه القيادة عن غيرها من القيادات في أنّها ينعلم فيها توجيه القائد لمرؤوسيه، فقد يقتصر عمله في أغلب الأحيان على استقبال الزوّار والحفاوة، وكثيراً ما يكون قد وصل إلى مركزه بمهارته الفنية دون أن يكون قادراً على ضبط وحمل الناس على العمل والتعاون."²

رابعاً: القيادة البيروقراطية "يؤمن قائد هذا النمط بالروتين والتسيير على وتيرة واحدة للعمل، صفات هذه القيادة هي:

- يؤمن القائد بالنظام في كل شيء ولا بد أن يكون عمله ضمن جهاز منظم محدد المعالم والأهداف.

- يكون القائد هادئاً دائماً ويؤمن بأنّ العجلة من الشيطان.

- لا يتصل القائد بجميع أعوانه، اتصالاً مباشراً ولكن يتصل بهم عن طريق معاونيه المباشرين.

- يسيطر القائد على الجهاز الذي يرأسه أكثر مما يسيطر على الذين يعملون معه.

- يقبل القائد الأوضاع الثابتة ولا يجب التغيير.

- يقبل القائد بآراء الرؤساء دون مناقشة وينتظر من مرؤوسيه نفس التصرف.

¹ فاطمة محمد علي عثمان، المرجع السابق، ص 80.

² المرجع نفسه، ص 80.

والبيروقراطي في الأصل طريقة لتنظيم جهود الأفراد عن طريق تعيين فئة من الموظفين، ليقوموا بمسؤولياتهم وسلطتهم في المؤسسات والهيئات الحكومية التجارية والصناعية مع شرط توافر مؤهلات الوظيفة لمن يشغلها.¹ لقد استطاع الكثير من الباحثين دراسة موضوع القيادة وكانت هناك وجهات نظر مختلفة في معالجة هذا الموضوع، والواقع يوحي بأنّ القصد منه قيادة الرجال أكثر منه قيادة النساء، ذلك أنّ ظهور هذه الأخيرة كان متأخر نوعاً ما مقارنة بالقيادة الذكورية بسبب عوامل اجتماعية وقانونية، فلم تكن تتمتع المرأة بقدر كافي من الحرية سواء في الغرب أو في مجتمعاتنا العربية، ولكن بعد القدر الذي وصلت إليه المرأة نستطيع الاستعانة بالبحوث السوسيولوجية عن القيادة كي نستطيع تفسير الأنساق القيمية للقيادات النسائية. وسنعرض النظريات بشكل عام ونحدّد بنى القيادات النسائية خاصة في علاقاتها مع الآخرين وذلك ما سنتناوله بحثنا الميداني.

● نظريات القيادة

نظرية السمات: لقد ركّزت البحوث الأولى عن القيادة على دراسة شخصية وسمات القائد، "وتقول هذه النظرية بأن هؤلاء يولدون قوّادا وانه لايمكن لشخص لايملك صفات القادة ان يصير قائدا، فالملك والأمير والإقطاعي والرأسمالي، كل هؤلاء يولدون قوّادا لديهم من الصفات الوراثية مما يجعلهم اهلا لها وقد أسفرت نتائج البحوث والدراسات عبر قوائم عن سمات القائد الجيّد نذكر منها:

- أن يكون أقوى وأكثر نشاطاً من الأتباع.

¹فاطمة محمد علي عثمان، المرجع السابق، ص 82.

- يتسم القائد أكثر من الاتباع بالتعاون والقدرة على التعامل مع الآخرين ومعرفة مشاكل الجماعة والقدرة على حلّها، ويكون القائد أميل إلى الانبساطية وكسب ثقة الاتباع وهو أقدر على خلق روح معنوية عالية في الجماعة وأسرع في جمع شملها والإبقاء عليها.
- أكثر ذكاء وأكثر ثقافة وأكثر معرفة وأبعد نظر وأسرع في اتخاذ القرارات.
- الثبات الانفعالي والنضج الانفعالي وقوة الجرأة والثقة في النفس.
- المحافظة على الوقت، الأمانة والتمسك بالقيم والمعايير الاجتماعية والتواضع والقدرة على التجديد.¹

النظرية الموقفية: "تشير هذه النظرية إلى الموقف نفسه، فقد فسّرت القيادة على أساس الموقف الذي يوجّهه القائد الإداري، إذ تقوم النظرية الموقفية بتحديد خصائص القيادة بعيداً عن ربطها بسمات وخصائص شخصية أو سلوكية بل ترتبط بموقف قيادي معيّن." ² هذه النظرية تقول بأنّ "القائد لا يمكن أن يظهر إلاّ إذا تهيأت الظروف والمواقف الاجتماعية لاستخدام الامكانيات القيادية، أي أنّ عليه التأثير في جماعة من الجماعات في موقف خاص." ³

النظرية التفاعلية: "ترتكز هذه النظرية على تفاعل القائد مع الأتباع، وإدراك القائد لنفسه، وإدراك الأتباع له وإدراكه لهم والإدراك المشترك بين كل من القائد والأتباع للجماعة والمواقف... تقوم النظرية في أساسها على أنّ القيادة عملية تفاعل اجتماعي، فالقائد يجب أن يكون عضواً في الجماعة يشاركها وجدانها ومعاييرها

¹فاطمة محمد علي عثمان، المرجع السابق، ص 85.

²إيمان بشير محمد الحسين، المرجع السابق، ص 426.

³المرجع نفسه، ص 88.

وأهدافها ومشكلاتها، وهدف هذه النظرية هو التعرف على شخصية القائد وعلى الموقف الاجتماعي وعلى التفاعل بينهما.¹ إنّ أساس القيادة حسب هذه النظرية هو التفاعل بين أعضاء التنظيم بمختلف مستوياتهم.

النظرية الوظيفية: القيادة هي ضوء هذه النظرية هي القيام بالوظائف الجماعية التي تساعد الجماعة على تحقيق أهدافها وتنظر للقيادة في جملتها على أنّها وظيفة تنظيمية، ويهتم أصحاب هذه النظرية بالسؤال كيف تتوزع الوظائف القيادية في الجماعة؟ فقد يكون توزيع الوظائف القيادية على نطاق واسع، وقد يكون ضيق لدرجة أنّ كل الوظائف القيادية تنحصر في شخص واحد هو القائد... وتتلخص أهموظائف القائد فيما يلي: التخطيط، وضع السياسة، الخبرة، الإيديولوجية، الإدارة والتنفيذ، الثواب والعقاب والنموذج المثالي.²

بعد استعراضنا لأهم النظريات التي تناولت موضوع القيادة وأنماطها، لا نستطيع تحديد أي من الخصائص التي تنطوي تحتها القيادة النسائية، إنّما هذا العرض مكّننا من تحديد ملامح مختلفة للقيادة إلى أن نكتشف ذلك في البحث الميداني الذي سنركز فيه على معرفة بنية القيادة النسائية وما هي طبيعة العلاقات التي تجمعها بأتباعها ومرؤوسيهما على وجه الخصوص؟

أهم ما يجب أن تملكه المرأة القيادية هو الكفاءة، ذلك أنّ هذه الأخيرة هي مصدر ثقتها بنفسها وهذه الثقة هي مصدر قدرتها على السيطرة وتحديد ملامح قيادتها، خاصة وأنّ كفاءة المرأة هي من الأمور المطعونة فيها، لذا عليها الامام بعلم الإدارة، بمناهج الفكرية المختلفة وفلسفته كي تستطيع السيطرة على الظروف الديناميكية المتغيرة بمعرفتها الدقيقة للمتغيرات الداخلية والخارجية بعيدا عن المعرفة السطحية، خاصة وأنّ عليها تحديد سياسات المؤسسة والقطاع الذي تقوده، كذلك التخطيط لها ووضع البرامج

¹ فاطمة محمد علي عثمان، المرجع السابق، ص 88.

² المرجع نفسه، ص 89.

لتنفيذها ومراجعتها، بالإضافة إلى مسؤوليتها في تقييم العامل والاهتمام بتحسين أدائه، تعتمد هذه الجزئية على ضرورة قدرتها على إتخاذ القرارات المناسبة والتي تفيد العمل والإنتاج، بالإضافة إلى عملية "التوجيه والمراقبة" والتي تتم تحت آليات وأنظمة عمل متفق عليها هي الأسلم والأكثر قدرة على إشاعة أجواء من الاستقرار والطمأنينة والثقة بعيدا عن أساليب التجسس على العاملين وفقدان الثقة بين الرئيس والمرؤوس، وهذا هو أهم ما على المرأة القيادية أن تركز عليه، كى تستطيع بناء ثقة مع المرؤوس وتضمن ممارسة حقيقية لعملها القيادي دون ضغوط تؤثر على فعالية عملها القيادي.

● احتلال المرأة لمراكز اتخاذ القرار في الجزائر:

إنّ مشاركة المرأة الجزائرية في تقلّد مناصب اتخاذ القرار تتميز باختلاف ميادينها ومؤسساتها، إلّا أنّها لازالت نسبة مشاركتها قليلة مقارنة بمشاركة الرجل في تلك المناصب، ولكن مقارنة بالدول العربية نستطيع القول أنّ المرأة الجزائرية استطاعت احتلال المناصب القيادية والمناصب العليا لاتخاذ القرار. ومع أنّ مشاركتها -مكفولة دستوريا وقانونيا- تبقى هناك عوامل أخرى سنأتي على ذكرها- هي المسؤولة عن ضئالة مشاركتها مقارنة بالرجل حيث نجد:

المساهمة السياسية للمرأة: "من المكتسبات البارزة في ظل التفتح الديمقراطي والتعددية الحزبية، حيث نجد 4 نساء في الحكومة الأخيرة 2004 و(04) سفيرات، كما عينت امرأة واليا لأول مرة في عام 1999 تبعتها واليتين (02) خارج الإطار ووالي (01) منتدب و (03) أمينات عامة للولايات و (04) مفتشات عامة للولايات و(07) رئيسات دوائر." ¹ "وهناك 6 نساء يشغلنّ منصب مستشارات في المجلس الاقتصادي

¹رد على الاستبيان الموجه للحكومات بشأن تنفيذ منهاج بيجين (1995) ونتائج الدورة الاستثنائية الثالثة والعشرين للجمعية العامة (2000)، الجزائر

والاجتماعي، كما وصلت المرأة إلى منصب نائب محافظ بنك الجزائر وعضو مجلس القرض والنقد وهو أعلى سلطة نقدية في البلاد.¹

"أمّا في مجال الأمن الوطني فقد وصل العدد الإجمالي للنساء سنة 2005 في هذا السلك 7341

موزعين كالتالي:

العدد	الأسلاك
01	عميد أول شرطة
10	عميد الشرطة
33	محافظ شرطة
338	ضابطة شرطة
03	ضابطة شرطة للنظام العمومي
685	مفتشة شرطة
26	حافظ أول للنظام العمومي
99	محقق رئيسي للشرطة
70	محقق الشرطة
108	حافظ النظام العمومي
2735	عون النظام العمومي
4162	المجموع
3215	الشبهيين
7341	المجموع العام

الجدول (أ)¹: يمثل العدد الاجمالي للنساء في مجال الأمن الوطني من مختلف الرتب لسنة 2005

¹ المرأة الجزائرية واقع ومعطيات، الوزارة المنتدبة المكلفة بالإدارة وقضايا المرأة، الجزائر، 2006، ص 41.

و"قد تمّ في شهر جويلية 2006 تخرج دفعة تتكون 492 عوننة نظام عمودي بعد تلقيها تكويننا نظريا وتطبيقيا دام 9 أشهر وصل العدد الإجمالي سنة 2006 إلى 7833، أمّا بالنسبة للجماعة المدنية "فقد تمّ ادماج النساء في هياكل الجماعة المدنية الإدارية منها والعملية وهذا على النحو التالي:

العدد	الأسلاك
15	إطارات سامية
171	ضابطات حماية مدنية
25	صف الضابطات
166	أعوان الحماية المدنية
55	أسلاك تقنية
297	أسلاك مشتركة
05	العمال المهنيين
782	المجموع

الجدول(ب)²: يمثل العدد الاجمالي للنساء في مجال الحماية المدنية من مختلف الرتب لسنة 2006

مشاركة النساء في القضاء: "تقلدت كذلك المرأة منصب رئيس مجلس الدولة (1) ورئاسة مجلس قضائي 02، إضافة إلى 29 رئيسة محكمة من مجموع 193 وهناك امرأة في منصب وكيل جمهورية، أمّا قاضيات التحقيق فقد بلغ عددهن 137 قاضية من مجموع 404 قاضي تحقيق وهو ما يعادل الثلث

¹ المرأة الجزائرية واقع ومعطيات، المرجع السابق، ص 41-42.

² المرجع نفسه، ص 42.

34%...وعلى العموم بلغ سنة 2004 عدد النساء القضاة 957 من مجموع 2897 قاضيا، أمّا حاليا فقد بلغ عددهن 1056 من بين 3041 قاضي أي سنة 34.72%.

أمّا في مجال المناصب القضائية الأخرى من مجموع 146 اطارا ساميا يوجد 92 امرأة ومن مجموع 13.737 موظف على مختلف المستويات، هناك 6024 امرأة ومن مجموع 10.210 عون ضبط هناك 4.917 امرأة وهو ما يمثل عموما بنسبة 48.16%¹.

"ومن أهم خصائص عمل المرأة الجزائرية هو ارتفاع نسبة النساء في بعض الفروع والأسلاك المهنية مثل: التعليم والتربية 49.62% (سنة 2000) والصحة 45% من مجال الطبي التخصصي و73% في الصيدلة، القضاء 30.75%² و34% سنة 2004.

إنّ هذه النسب تعبّر عن نجاح المرأة الجزائرية في اختراق مختلف المناصب المهنية العليا والمهمّة في المجتمع الجزائري هذا من جهة، لكن من جهة أخرى نجد أنّ هناك حاجة إلى زيادة ارتفاع هذه النسبة كي تكون متساوية مع مشاركة الرجل ويكونوا يدا واحدة في سبيل مواجهة متطلبات التنمية في مجتمعنا، لأنّ هناك عوائق تحوم وتقف أمام تحقيق هذا الهدف.

¹ المرأة الجزائرية واقع ومعطيات، المرجع السابق، ص 43.

² رد على الاستبيان الموجه للحكومات بشأن تنفيذ منهاج بيجين (1995) ونتائج الدورة الاستثنائية الثالثة والعشرين للجمعية العامة (2000)، المرجع السابق،

الفصل الثاني:

❖ النظام الأبوي ومكانة المرأة في المجتمع

✓ تمهيد

✓ المبحث الأول: مظاهر قوة النظام الأبوي

✓ المبحث الثاني: مكان قوة الثقافة الذكورية

✓ المبحث الثالث: التنشئة الاجتماعية كأداة لتأييد الهيمنة

✓ المبحث الرابع: اختزال المرأة واستلابها

✓ المبحث الخامس: المرأة العاملة في الجزائر

يعتبر النظام الأبوي من أهم العقبات التي تواجه تقدّم وتطور المجتمعات بفئاته المختلفة نساء، رجال، أطفال وأسر، لأنه ذو بنية متينة تتحكّم في مختلف العلاقات الاجتماعية وتقوم بإنتاج خصوصيّة معيّنة تتسم بها مختلف العلاقات، ليس فقط الاجتماعية وإّما له سلطة واضحة وتأثير بالغ في بناء العلاقات السياسية، الاقتصادية والنفسية... الخ ولا يخفى على أحد أنّ التحكّم في العلاقات يفضي بالضرورة إلى التحكّم في مكانة الشخص، وهذا تماما ماينطبق علي الصراع القائم بين المرأة والنظام الأبوي في المجتمع العربي. ويقودنا هذا الى البحث عن أسسه ومضامينه لمعرفة الى أي مدى يتحكّم النظام الأبوي في وضعية المرأة العربية والمرأة الجزائرية على وجه الخصوص؟

المبحث الأول: مظاهر قوة النظام الأبوي

المطلب الأول: ماهية النظام الأبوي

إنّ النظام الأبوي يتضمن نزعة ذهنية أبوية عمدت إلى إفرازه بشكل معيّن على مرّ القرون، كما يسمّيها هشام شرابي ذهنية أبوية على أنّها تتمثّل أول ما تتمثّل في نزعتها السلطوية الشاملة التي ترفض النقد ولا تقبل بالحوار إلّا أسلوبا لفرض سيطرتها، إنّها ذهنية امتلاك الحقيقة الواحدة التي لا تعرف الشك ولا تُقر بإمكانية إعادة النظر.¹ بهذا يكون أساس التفاعل بين الأفراد والجماعات يختلف تماما عن أساسيات التفاعل الحقيقية المبنية على الحوار والاتفاق والتكامل، وإّما يكون هناك سجلال ينتهي بانتصار الذهنية الأبوية المتمسّكة بموقفها بأي وسيلة كانت على كل وجهات النظر الأخرى، ونجد الأبوية في مجالات مختلفة، أبوية اجتماعية، سياسية، دينية، اقتصادية، تحمل نفس السمات، حب السيطرة والامتلاك، القوة والهيمنة، المتابعة الدقيقة وإصدار الأوامر وتطورها كان على وتيرة واحدة، بمعنى أنّ عوامل التطور تؤثر في كل واحدة منها، وبهذا تكون الأبوية عبارة عن شكل محدّد ومترايط من حيث التطور والخصائص ولكن في نفس الوقت تتعدد أوجهها وأنواعها. نجدها تتغلغل في مواطن قوة الفرد، تتحكم في أواصر وقيم القرابة، ولها

¹ هشام شرابي، النظام الأبوي واشكالية تحلف المجتمع الابوي، ترجمة: محمود شريح، دار الغرب للنشر و التوزيع، الجزائر، د، تا، ص27.

دور كبير في حماية فئة معينة واحتواءها على حساب فئات أخرى بحيث لا تجد ملجأ إلا إليها، ذهنية أبوية تتجسد كسلطة أبوية تعبر عن بنية ثقافية بطريكية.

إنّ هذه النزعة الأبوية أفرزت ما يسمى بالنظام الأبوي، وُجدت قديماً بأشكال مختلفة وبحسب هشام شرابي فإنّ هذه البنية اتخذت شكلاً نوعياً متميزاً وهو ما نسميه اليوم المجتمع العربي.¹ كما أنّ النظام الأبوي بوصفه تكويناً اجتماعياً وبنية متميّزة ناتجة عن شروط حضارية وتاريخية معيّنة، هو من الناحية التاريخية سلسلة معيّنة من المراحل، أمّا من الناحية البنيوية فهو سلسلة من الأنواع المترابطة وكل نوع يرتبط بمرحلة انتقالية بالضرورة باستثناء النوع المعاصر، أي النظام البطريركي الحديث. كما أنّه مفهوم يُستخدم لنوع معيّن من طرائق التفكير والعمل ونمط معيّن من التنظيم الاقتصادي والاجتماعي.² بمعنى أنّه في شكله العام نظام أبوي يرسم شكل الحياة للأفراد بفئاتهم المختلفة ومراكزهم المتعدّدة، إن لم نقل يفرضها فرضاً، فهو الذي يضع صوراً محدد المعالم والأدوار، بداخل هذا النظام نجد للدولة دوراً محدداً وللشيخ والطفل دوراً وللمرأة دوراً ونمطاً للحياة يصعب تغييره أو الاعتراض عنه. "الأب والجد هما الممارسين للسلطة والمرأة في هذا الجانب خاضعة كلياً حتى الزواج يتم في أغلب الحالات من ابن العم."³ فهو ذلك النظام الذي يعطي الأولوية والامتياز لحقوق الذكور والأكثر سنّاً بما فيهم النساء أكبر سنّاً تفسّر هذه الحقوق من خلال قيم أواصر القرابة والتي غالباً ما تكون مدعومة بالقيم الدينية.⁴ وحسب تعبير الفيلسوف وعالم الاقتصاد السياسي الألماني "فريدريك انجلز" "أنّه أكبر هزيمة تاريخية للجنس النسائي."⁵

¹ ابراهيم الحيدري، النظام الأبوي وإشكالية الجنس عند العرب، ط 1، دار الساقى، بيروت، 2003، ص 311.

² المرجع نفسه، ص 311.

³ Mohamed Rebzani, **la vie familiale des femmes Algériennes Salariées**, édition l'Harmattan Paris, l'Harmattan inc, Canada, 1997, p20.

⁴ سعاد جوزيف، الأبوية والتنمية في العالم العربي، ترجمة: وميض شاكر، مركز عفت الهندي للإرشاد الإلكتروني، يوم: 2005/11/03، تاريخ التصفح:

2010/09/28، ص 1.

" إنَّ إحدى سماته النفسية- الاجتماعية الأساسية هيمنة الأب (البطريك)، إذ أنَّه المركز الذي تنتظم حوله العائلة، بنمطها المدني والطبيعي وتبعاً لذلك، فإنَّ العلاقات القائمة بين الحاكم والمحكوم وبين الأب والابن علاقات عمودية، ففي كلتا الحالتين تقف إرادة الأب على أنَّها الإرادة المطلقة، وتتجسّد في المجتمع والعائلة إجماعاً مفروضاً يرتكز إلى العادة والإكراه.¹ وبهذا يكون لدينا مجتمعاً أبويًا بطريكيًا، فالبطريكية هو عالم الهيمنة والمراتب، تلك الهيمنة والمراتب التي تنزع نحو حصر السّلطة ومركزيتها ونحو بني أكثر فأكثر تعقيداً.

• تحدد عالمة الاجتماع **وولبي ست** بنى تعمل الأبوية البطريكية من خلالها ولكنها متفاعلة مع بعضها البعض:

- 1-علاقات الإنتاج في الأسرة: إنَّ الزوج هو الذي يصادر ويمتلك عمل المرأة البيتي الغير المأجور مثل: الأشغال المنزلية ورعاية الطفل.
- 2-العمل المأجور: يجري إخضاع المرأة في سوق العمل عن أنواع معينة من العمل، إهنَّ يتقاضين أجوراً أدنى، ويجري تجمعهنَّ في الأعمال المتدنية.
- 3-الدولة البطريكية: تتخذ الدولة الأبوية البطريكية في سياستها وأولوياتها مواقف منحازة بصورة منظّمة لمصالحها البطريكية.
- 4-العنف الذكوري: إنَّ النساء اللّواتي يتعرضن لهذا النوع من العنف بصورة روتينية، هنَّ اللّواتي يلحق بهنَّ الأذى بصور مختلفة ولكنها نمطيّة، وتُبدي الدولة قدراً كبيراً من التساهل تجاه العنف عندما ترفض التدخل إلاّ في الحالات الإستثنائية.
- 5-العلاقات البطريكية في الأنشطة الجنسية: ويظهر ذلك في إزدواج المعايير بين الرجال و النساء، والتي تطبّق فيها كل منهما قواعد مختلفة فيما يتعلق بالسلوك الجنسي.

¹ هشام شرابي، المرجع السابق، ص35

6- المؤسسات الثقافية البطريركية: تتولّى مجموعة منوّعة من المؤسسات والممارسات بما فيها وسائل الإعلام والدين والتربية، إنتاج نماذج وأدوار للمرأة بالشكل الذي ترغبه النزعة والنظرة البطريركية، وتؤثّر هذه الأدوار النموذجية على هوية المرأة وتحدد المواصفات والمقاييس المقبولة لسلوكها وأفعالها.

وتُميّز عالمة الاجتماع **سيلفيا وولبي** بين شكلين من البطريركية، فهناك البطريركية الخاصة التي تكون فيها السيطرة على النساء في الأسرة بيد رجل بطريك واحد، وتكمن هذه الإستراتيجية في نزعة إقصائية تتمكّن من الحيلولة بين المرأة وبين المشاركة في الحياة العامة. أما البطريركية العامة، من جانب آخر فهي جماعية في طابعها، إذ تنخرط فيها النساء في العمل في المجال العام، مثل النشاط السياسي وسوق العمل غير أن ثمة حدودا تفصلهنّ عن الثورة والقوة والمكانة.¹

بهذا تتحدّد ماهية النظام الأبوي على أنّه النظام المسيطر الذي يخدم مصالح الجماعة وتُعزّز مختلف العلاقات بداخله، له قيمه وقوانينه الخاصة بهالتي تحتوي الفرد وتدعم وجوده واستمراره بنمط معيّن في الحياة الاجتماعية والسياسية والاقتصادية والدينية وحتى على المستوى النفسي والاديلوجي.

المطلب الثاني: قوة النظام الأبوي

"إنّ المجتمع الأبوي التقليدي شكلا من أشكال المجتمعات الرّائدة أمام مواكبة التقدم والتحديث، فهو بالتأكيد مجتمع تابع للبنى التقليدية، ويعاني العجز والنكوص ويفتقر إلى القوة الداخلية والوعي الذاتي للنهوض من التخلف والعجز."² مجتمعا مقاوما للتغيير لا يرى إلّا نفسه، جديرا بالسيطرة والهيمنة، معاديا للتطور والتقدم وهدفه الأساسي الاستمرارية لأنّ ذلك من شأنه أن يسحب منه مواطن القوة والسيطرة، والعلاقات قائمة على أساس تبعيّة المهيمّن عليه (المرأة) للمهيمّن (الرجل) تبعية كاملة، تُعيق تقدم المجتمع وتطوره، "فقد عرّف هذا النظام على أنّه نظام يتمتّع بدينامية مستقلة، تمكّنه في آن من امتصاص قوى التغيير الاجتماعي الآتية من الخارج ومن تعزيز قوى الانتماءات الداخلية (العائلية، العشائرية والطائفية)"³

¹ أنطوني غدينز، علم الاجتماع (مع مدخلات عربية)، ترجمة: فايز الصبيّان، ط1، المنظمة العربية للترجمة، بيروت، 2005، ص199.

² ابراهيم الحيدري، المرجع السابق، ص311.

³ هشام شرابي، المرجع السابق، ص14.

سيطر النظام الأبوي على المنطقة العربية قرناً عديدة تبعا لخصوصية الأبوية العربية التي يعرفها الباحث الألماني "بيتر كراوس" على أنها هرم السلطة، يسيطر عليه الذكور وبالأخص ذكور الأسرة... و يضيف الباحث السوري "حليم بركات" أن الأبوية بارزة في المجتمعات العربية لأنّ الأسرة مازالت هي الوحدة الأساسية للمجتمع.¹

من خلال هذه التعاريف يمكن القول أنّ النظام الأبوي، نظام قوي يقوم على علاقات عمودية تمارس السلطة والهيمنة، تُحدّد فيها نسب الحصول على الحقوق والامتيازات حسب نوع الجنس وحسب الانتماء لفئة معيّنة دون الأخرى، والأبوية العربية لها خصوصية قائمة على سيطرة الرجل على المرأة وسيطرة الأب على أفراد العائلة، سيطرة الشيخ على القبيلة، ثنائية الضعيف و القوي، مدعومة بقيم دينية و قوانين عُرفية، معززة بأواصر الدم و القرابة.

تكون إرادة الأب إرادة مطلقة، يتم التعبير عنها "بالاجماع القسري" الذي يقوم على التسلّط من جهة، والخضوع والطاعة من جهة أخرى، التي تظهر على مستوى العائلة، العشيرة، القيم والتقاليد وفي وسائل التربية و التنشئة الاجتماعية التي تعمل على نمط الثقافة و الشخصية، من خلال ترسيخ القيم و العلاقات الاجتماعية التي يحتاج إليها المجتمع الأبوي و الشخصية البطريركية.² من خلال هذا يتضح أنّ النظام الأبوي "يشير إلى بنى كبرى (المجتمع، الدولة، الاقتصاد) و بنى صغرى (العائلة، الشخصية الفردية)³. وبذلك تكون أهم سمة للنظام الأبوي سمة الهيمنة الذكورية أحادية القطب، وأهم ما ينتج عنها استعباد المرأة الذي يعتبر حجر الزاوية في النظام الأبوي.

قوة هذا النظام نابعة من عوامل داخلية خاصة به، مثلا ممارسة القمع والسلطة والهيمنة، له أثر بالغ الأهمية في استمرار هذا النظام، وهذا ما أكّده عالم النفس "علي زيعور" على أنّ القمع في العائلة يعود إلى شيوع مواقف غير عقلانية وخرافية في صفوف غالبية الناس، تجعلهم يرفضون أي تغيير اجتماعي.⁴ يُجسّد

1 سعاد جوزيف، المرجع السابق، ص1.

2 هشام شرابي، البنية البطريركية: بحث في المجتمع العربي المعاصر، بيروت، 1987، ص 22، نقلا عن: ابراهيم الحيدري، المرجع السابق، ص 311.

3 هشام شرابي، المرجع السابق، ص30.

4 المرجع نفسه، ص80.

جميع صور التخلف والعجز عن الوقوف في وجه التحديات والتغلب عليها، وتبعاً لذلك فقوة هذا النظام نابعة من إحكام السيطرة المؤدية للتخلف، ورغم ذلك لازال مسيطر على معظم المجتمعات العربية، طبعاً مع اختلاف درجات سيطرته و تفاوتها من مجتمع إلى آخر.

إنّ النظام الأبوي بالصورة القديمة والتقليدية لقد انتهى في الكثير من الدول العربية، إلاّ أنّه لا زال يتجلى في مواطن عديدة بجلّة مستحدثة. "إنّ هذا المجتمع الأبوي المستحدث هو مجتمعنا القائم، مجتمع التناقض والفوضى والعجز، هو ليس مجتمعاً تقليدياً وليس مجتمعاً حديثاً، إنّهُ مجتمع هجين.¹" هو نظام مختلف عن أي نظام آخر، فهو ليس عام وليس تقليدي، مجتمع متناقض تجمع بين هذا وهذا.

المطلب الثالث: النظام الأبوي والمرأة

في كتاب "أصول العائلة والملكية الخاصة والدولة، سنة 1881 كان "انجلز"، قد أشار إلى أنّ "أول قسمة للعمل هي بين الرجل والمرأة كما أنّ اضطهاد الرجل للمرأة هو الأول زمنياً بين جميع الاضطهادات"²... فلقد أصاب "انجلز" حينما أثبت أنّ أوّل تضاد بين الطبقات ظهر في التاريخ يصادف تطور التناحر بين الزوج والزوجة في ظل الزواج الأحادي، وأول اضطهاد طبقي يصادف استعباد جنس النساء من قبل جنس الرجال.³ هناك سببين رئيسيين جعلوا استعباد المرأة واقعا مستمرا إلى يومنا هذا أولهما: أنّ هذا الاستعباد صنع فجر المجتمع البشري، وجعل المرأة نفسها في حالة التبعية للرجل الذي يضيف قوّته على ضعفها، ثانيهما أنّ علاقة المرأة بالرجل علاقة خاصة لذا نجد أنّ الاستعباد يكون له طعم مختلف وقوانين مختلفة عن الأنواع الأخرى من الاستعبادات التي عرفها التاريخ، فاستعباد المرأة لا يشبه استعباد مالك الأرض للقرن أو استعباد السيّد للعبيد. الأمر الذي حوّل مسألة التمييز بين الجنسين مسألة طبيعية لا تتغير، وتجدد فيما يسمى بالنظام الأبوي الذي أنتج لنا ثقافة ذكورية عبر ظروف تاريخية معيّنة جعلت المرأة بهذه الصورة. "فليس ثمّة جبلّة أو جوهر للمرأة، ولا للرجل من جهة أخرى، فللمرأة كما للرجل تاريخ

¹ هشام شرابي، المرجع السابق، ص 15.

² روجيه غارودي، المرجع السابق، ص 8.

³ بوبيو حكيمة، وضعية المرأة من المنظور التاريخي والاجتماعي، رؤية نقدية لأهم الاتجاهات، مجلة الاداب العلوم الانسانية، جامعة الأمير عبد القادر

للعلوم الاسلامية، قسنطينة، العدد التاسع جانفي 2008، المطبعة العربية غرداية، ص 311.

وحسب ما كتبه "سيمون دي فوار" لا يولد الإنسان امرأة، بل يصبح كذلك¹ فالنظام الأبوي أعطى للمرأة المرتبة الثانية في المجتمع بعد الرجل، فلم يكن هناك قانون اجتماعي آخر يحكم المجتمع.

لقد استخدم هذا النظام أداة فعالة قائمة على القمع والسيطرة وجعل المرأة مجرد وسيلة لإعادة إنتاج التسلّط الأبوي عبر الأجيال، وبالتالي إهدار طاقات المجتمع والاكتفاء بطاقة الرجل وحده دون المرأة، وعمد إلى ترسيخ مبادئ الخضوع والاستعباد والدونية كي تجد المرأة نفسها غير قادرة على التغيير من وضعها كأنه قدرها، وبالمقابل نجد الرجل يتبع سياسة الهيمنة والخوف، بمعنيهما على المرأة ويخاف منها لأنها تمثل شرف العائلة، فهذا النظام لا يستحق أن يتأيد بسبب إهداره لحقوق الغير.

"إنّ رسوخ السلطة الأبوية الطبقية في التاريخ (منذ نشوء العبودية) قد طغت وتغلغلت داخل الأجسام والعقول عبر الأجيال المتعاقبة، وأدى ذلك إلى شيوع العنف والتعصب والاستعباد في جميع مجالات الحياة العامّة والخاصّة، في السياسة والاقتصاد والفلسفة والأخلاق والدين والجنس والحب وكل شيء، لقد أدت إلى تجذّر وتعمّق العنف والاستبداد في الوعي واللاوعي الفردي والجماعي."² إنّ تاريخ المرأة في ظل النظام الأبوي التقليدي لها أهمية بالغة في صقل شخصية المرأة بالدرجة الأولى والرجل كذلك، إنّ ماتعيشه المرأة اليوم في ظل النظام الأبوي المستحدث ما هو إلا صورة مخفّفة عما عاشته قديماً، ولعلّ الآثار التي نتلمّسها من خلال مقاومتها القوية له والتطورات التي مسّت مكانتها في المجتمع أكبر وأبلغ دليل على تغيير شكل الأبوية.

"ففي التحقيق الذي قام به الباحث الجزائري "مصطفى بوتفنوشات"، أظهر أنّ الأبوية لم تعد لها نفس الشكل، أصبحت رمزية للأب والجد، لم يعودوا وحدهما الممارسين للسلطة وإنما جزء منها أصبح للمرأة الأجيال أو للأبناء، ولم تعد المرأة ملزمة بالامتثال لأوامر عائلتها الأصلية."³ نؤكد أنّ النظام الأبوي منذ نشوئه لو تأسّس على التكامل بين الجنسين والاعتراف بانسانية المرأة لما استطاعت تلك الآثار الاستعبادية

¹ روجيه غارودي، المرجع السابق، ص41.

² نوال السعداوي، هبة رؤوف عزت، المرأة والدين والأخلاق، ط1، دار الفكر المعاصر، لبنان، 2000، ص245.

³ Mohamed Rebzani, op.cit, p21.

أن تترسخ وستتم إلى وقتنا الحالي. فتحرر المرأة من تحرر الرجل والمجتمع شئنا أم أبينا ذلك، ومستقبل المجتمع بيد المرأة والرجل معا.

المبحث الثاني: مكان قوة الثقافة الذكورية

المطلب الأول: التعريف بالحواجر الثقافية

"أوضحت الدراسات المقارنة لكل من المرأة والرجل في الثقافات المختلفة، أنّ الثقافة هي التي تقرّر الأوضاع الفعلية بين الجنسين، وعلى هذا الأساس فإنّ سيادة الرجل وسيطرته أو سيادة المرأة وسيطرتها أمور لا ترجع إلى الفروق البيولوجية وحسب، وإمّا تحديد العلاقة بين الرجل والمرأة وخصوصية كل واحد منها قائم على أساس سوسيوثقافي بشكل كبير، فالمعطى الثقافي يلعب دور فعليًا في تحديد العلاقات الاجتماعية والسياسية والاقتصادية، يقيم الاختلافات بين المجتمعات ككل وليس فقط الاختلافات الراسخة بين الجنسين، كما يستخدم الأنظمة الاجتماعية لبناء معتزكا ضخما من القيم والأعراف المتشابكة والمتشابهة التي تصنع الخصوصيات والإلتزامات لمجتمع أو جماعة ما. "وهذا يعني أنّ ظهور الثقافة يعدّ عاملا فاعلا في عملية تشكيل النظام الاجتماعي في صوره ومراتبه المختلفة، حيث تساهم الأنظمة الرمزية المنتجة داخل المجتمع في دعم بعض الظواهر وتعديل بعضها والتخلص من بعضها الآخر"¹.

"الثقافة ليست ببساطة تسير جنبا إلى جنب مع الحياة، كما أنّها ليست فقط تراكمات، وإنما هي بدائل في الحياة، نستخدمها ونحوّلها من أجل تحقيق مركب جديد. "² إنّ كل ثقافة تتطلب وجود جماعة، وامتلاك المجتمع لثقافة مشتركة، يكسب أعضاء هذا المجتمع شعورا بالوحدة، تُقدّم لهم نمطا معيّنًا لنمو شخصيتهم وتزودهم بعدد كبير من أنماط التكيّف، مؤثرة فيهم من الولادة إلى أن تصبح أسلوبا للحياة وللمجتمع، طابعا يميّزه عن باقي المجتمعات.

¹ كمال عبد اللطيف، صورة المرأة في الفكر العربي، نحو توسيع قيم التحرر، ط1، منشورات زاوية للفن والثقافة، مطبعة المعارف الجديدة الرباط، 2006، ص8.

² Albert Ducros, Michel Panoff, **la frontière des sexes**, presse universitaires de France, paris, 1995, P129.

"بدأت المرحلة الاجتماعية لمفهوم الثقافة مع تعريف الانثروبولوجي البريطاني "تايلور" للثقافة الذي عرفها بأنها ذلك الكل المركب الذي يشمل العقائد والفن والأخلاق والقانون والعرف وكل القدرات والعادات الأخرى التي يكتسبها الإنسان بوصفه عضواً في المجتمع. وكما يؤكد الانثروبولوجي الأمريكي "رالف لينتون" أنّ الثقافة هي التشكيل الخاص بالسلوك المكتسب ونتائج السلوك الذي يشترك جميع أفراد مجتمع معين في عناصره المكوّنة.¹ بالإضافة إلى طابع الإكتساب فهي تتميز كذلك بالإستمرارية التي تتمثل في رواسب ثقافية أو مخلفات يمكن تعريفها على أنّها "العمليات الذهنية والأفكار والعادات وأنماط السلوك والمعتقدات القديمة التي كانت سائدة في المجتمع في وقت من الأوقات ولا يزال المجتمع يحافظ عليها ويتمسك بها، بعد أن انتقل من حالته القديمة إلى حالة جديدة تختلف فيها الظروف كل الاختلاف عمّا كانت عليه في الحالة الأولى التي أدّت في الأصل إلى ظهور تلك الأفكار و العادات و المعتقدات."²

بمعنى أن المقصود بالرواسب الثقافية هو استمرار بعض العادات والتقاليد كمخلفات من الماضي، وأهم ما يميّزها حسب تايلور هو فقدانها لوظيفتها وفائدتها ومعناها ومع ذلك يبقى لها سلطة التأثير لأنّها مستمدة من أطر سوسيوثقافية، وهذا ما ذهب إليه العالم البريطاني "هوبل" حيث أكد أنّها المركبات الثقافية التي تغيّرت وظيفتها الأصلية بمرور الزمن بحيث أصبح استعمالها مجرد اتفاق شكلي.³ فهي عناصر تعكس ثقافات قديمة استمرت إلى الوقت الحالي مع بعض التغيّرات الطفيفة على مستوى الشكل والوظيفة والمعنى، لأنّها سمات ارتبطت بوظائف معينة تتعلّق بمواقف حدثت في الماضي وأساطير قديمة.⁴ وهذه الأشكال اكتسبت دوامها عن طريق العادة والتراث، حيث يتمسك بها المجتمع دون إدراك ووعي منه، يتم ذلك بشكل تلقائي رغم اختلاف الظروف التي نشأت فيها عن الظروف الحالية، السبب الذي جعلها عقبة في سبيل تحرر المرأة.

إنّ استمرار تلك الرواسب رغم اختلاف الظروف التي نشأت فيها والظروف الحالية، جعلها تعتبر معوقات ثقافية للتنمية. فهي تمثل ألواناً من الثقافة غير المتطورة بل والجامدة أحياناً من فرط ثباتها في مجتمع

¹ ميلاد زكي، المسألة الثقافية في ظل بناء نظرية فن الثقافة، ط1، المركز الثقافي العربي، لبنان، 2005، ص 194-195.

² كامل عبد الملك، ثقافة التنمية، دراسة في أثر الرواسب الثقافية والتنمية المستدامة، مكتبة الأسرة، مصر، 2008، ص 17.

³ المرجع نفسه، ص18.

⁴ المرجع نفسه، ص21.

دينامكي متحرك، من بين تلك الرواسب بشكل عام: التقاليد، العادات والقيم التي تنظر للمرأة على أنّها أداة تزويد المجتمع بالسكان وأنّ دورها في المجتمع إنّما يتحدد على أساس من خصائصها البيولوجية.¹ يظهر الذكر في صورة رجل قوي و أب وقور دوما، مزوّد بالمقدرة على تحصيل الرزق والخبرة والمعرفة، وهي خصائص برّر بها الرجل سيطرته على المرأة باعتبارها أضعف منه وأجهل، ليست سوى كيان ناقص وتابع له.² هذا يعني أنّ تلك النظرة الرّاسخة لدى أفراد المجتمع حول دور المرأة ومكانتها الاجتماعية في مقابل أدوار الرجل ومركزه الاجتماعي، "فقد انبثقت من رؤية ثقافية قديمة واستمرت كتراث، إلا أنّها وجدت القبول لدى عالم الرجال خاصة في المجتمعات التقليدية التي أولت تلك النظرة المترسبة أهمية وتواترت بين الأجيال، فاعتادوا عليها بشكل تلقائي دون أن يُدركوا أنّ إيثار الذكر على الأنثى يُفقد التنمية معناها الصحيح، حيث مُنعت من العمل والتعليم ولازالت المرأة الى حدّ الآن تُحاول التحرر منها، كونها تفقد الصلة بالتغيّرات التي يشهدها المجتمع، كأنّها وُظفت كقيود تكبل مساعي المرأة كي تكون عضوا فعّالا في المجتمع.

إن هذه الرواسب الثقافية ساهمت بشكل كبير في تشكيل الوضع الراهن للمرأة، "ونلاحظ أنّ المرأة نالت النصيب الأكبر في الفضاء الأسطوري الذي يشكّل هويتها، فقصة خلقها من الضلع وتوّحدها بالحياة وبإبليس والطرود من الجنة تشكّل الإطار المرجعي المؤسس لإضطهادها التاريخي الذي تضرب جذوره في أعماق الأساطير والذي ما تزال المرأة تعاني منه في عصر الأنترنت والعمولة.³ وما يؤاخذ عليه الموروث الشعبي من خلال الأمثال والأساطير، تناقضه في طرحه وتشكيله لصورة المرأة، أحيانا يذكرها في مواضيع إيجابية وأحيانا كثيرة في مواضيع سلبية.

1 كامل عبد الملك، المرجع السابق، ص 70.

2 ابراهيم الحيدري، المرجع السابق، ص 388.

3 ابتسام الكتيبي وآخرون، النوع الاجتماعي وأبعاد تمكين المرأة في الوطن العربي، تحرير رويدا المعايطة، ط1، منظمة المرأة العربية، القاهرة، 2010، ص87.

"هي كل سلوك متكرر، يُكتسب اجتماعياً، ويتعلم اجتماعياً ويمارس اجتماعياً ويتوارث اجتماعياً، ومن أمثلة العادات الاجتماعية... طرق الخطبة، الزواج وتربية الصغار... إلخ"¹ فاحترام المرأة للرجل وخضوعها له من العادات الاجتماعية الشائعة والسائدة في المجتمع ويسير الفرد وفقها، ملزماً بمراعاتها كي ينسجم مع من يعيش معهم دون أن يتجرأ على تعديلها، بغض النظر عن مضمونها وفائدتها، "ومن العادات ما هو إيجابي ونافع للحياة الاجتماعية، حيث يؤدي إلى تعزيز وحدة المجتمع وتقوية الروابط بين الأفراد والتجانس في تصرفاتهم، ومنها ما هو سلبي وشاذ وضار ويمثل حالات مرضية تنتاب المجتمع وتعمل على إشاعة الفرقة بين أعضائه وتعوق استقرارهم وتقدمهم."²

مع أننا لا نتصور قيام أي مجتمع دون وجود العادات الاجتماعية، فلها دور كبير في الضبط والتنظيم بمثابة دستور غير مكتوب للحياة الاجتماعية، يوجه أفعال الناس ويسيطر عليها، إلا أننا نجد بالمقابل تلعب دوراً مهماً في إعاقة التنمية لأنها متأصلة في الشخصية وتؤدي إلى مقاومة التغيير الاجتماعي، لأنها تتضمن رسوخ الأنماط الشخصية الأولى وسيطرتها والمحافظة على المعتقدات والمفاهيم التقليدية واكتساب الاتجاهات والعقائد من الوالدين، هذا إلى جانب المعايير والضوابط والقيّم وعدم الثقة بالنفس وعدم الشعور بالأمان والارتباط بالماضي. فالعادات الاجتماعية تحاصر نظرات الفرد إلى ذاته وتجمدها تبعاً لخصوصيات المجتمع الذي يحميها والتاريخ الذي صنعها، لأنها مرتبطة بالسلوكات الاجتماعية وبالجماعة أيضاً، تمارس وتتكون في ظلها.

"وتزول العادات عندما تفقد مبرر وجودها ويكون موتها بطيئاً ومتقطعاً، لأن المجتمع يتهيب من تغيير ذاته ولا يرضى تعديلها بسهولة بعادات غير معروفة بعد ولا مضمونة حتى ولو كان التغيير إلى الأفضل."³ وبالرغم من أن العادات تميل إلى الجمود وقد تقف عائقاً ضد التغيير والتحديث، إلا أن هناك عوامل عديدة عملت على تطويرها والخروج بها عن صورها التقليدية ومن بين هذه العوامل ما يلي:

¹ كامل عبد الملك، المرجع السابق، ص 162.

² المرجع نفسه، ص 162.

³ عطا الله زاقوت، العادات والتقاليد في محافظة السودان (جبل العرب)، منشورات دار علاء الدين، ص 6.

1- تطور البناء المرفولوجي والديموغرافي للمجتمعات الإنسانية من البساطة إلى درجة كبيرة من التقييد والتشابك.

2- تطور النظام العائلي من حيث الوظيفة والحجم والقرابة.

3- إطراد معدّلات الهجرة بنوعيتها الداخلية والخارجية.

4- تقدّم أساليب الحياة الاجتماعية مع استخدام الوسائل التكنولوجية الحديثة.¹

لقد تغيّرت ملامح المجتمع التقليدي وفُتحت نوافذ الاختلاط بين الثقافات بشكل كبير، إلا أنّ الخصوصيّات الثقافية لازالت تتوارث عبر الأجيال.

● التقاليد:

" تعمل التقاليد إزاء المجتمع، بمثابة ضمير يقظ وهي عادات مقتبسة اقتباساً رأسياً، أي من الماضي إلى الحاضر إلى المستقبل، فهي تورّث من جيل إلى جيل ومن السلف إلى الخلف على مرّ الزمان.² والسلوك التقليدي هو الذي يحاكي سلوك القدامى ومتوارث عنهم. فالطفل يميل إلى تقليد ما يشاهده خاصة سلوك الكبار، فهو سريع التأثر ويزداد تمسّكا بفعل التكرار الذي يجعله يستحسن السلوك ويستسهله، وهذا ما يبرّر استمرارها من جيل إلى جيل وتظهر قوة التمسك بها ممّا يخلق صعوبة في تغييرها. في المعجم الوسيط نجد أنّ: "التقاليد هي العادات المتوارثة التي يقلّد فيها الخلف السلف... كما أنّ معناه الاستبعاد يدل على التسليم والتوصيل والنقل، وبذلك يكون معنى التقاليد ما تنقل من السلف إلى الخلف."³

● المعتقدات:

"تضم الاتجاهات، الاديولوجيات، الأديان والعلم، فهي تحدد ما ينبغي أن يكون و ما لا يجب و هذه الأفكار لا ترتبط بأي نوع من الاتجاهات أو المواقف، بل هي تعكس فقط اعتقاد الفرد نحو وسائل وأهداف مثالية."¹

¹ كامل عبد الملك، المرجع السابق، ص163.

² سفير ناجي، محاولات في التحليل الاجتماعي(النمية و الثقافة)، ترجمة:م،ع.عبد الناصر، ج1، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، ص 207.

³ سامية حسن الساعاتي، علم اجتماع المرأة رؤية معاصرة لقضاياها، ط1، مكتبة الاسرة، مصر، ص260.

• القيم:

"تمثل الصفات الشخصية التي يفضلها أو يرغب فيها الناس سواء بالنسبة للفرد أو الجماعة الاجتماعية في ثقافة معينة، وقد يكون موضوع الرغبة ماديا أو علاقة اجتماعية أو أفكار عامة أو أي شيء يتطلبه ويرغبه المجتمع."² فهي تعمل على ضبط سلوك الأفراد في التعامل مع بعضهم البعض وتمثل في الشجاعة، القوة، القوامة... إلخ، تتكوّن القيم داخل الأسرة لكنّها تختلف من أسرة إلى أخرى ومن مجتمع إلى آخر، فهي تعمل على تكوين الإتجاهات والمواقف، فتتضح في السلوكات والأحكام لدى أفراد المجتمع.

يُعرّف العالم الألماني "فيليب جاكوب" والعالم الأمريكي "جيمس فليمنك" القيم أنّها مستويات معيارية يتأثر بها الإنسان في اختياره بين بدائل السلوك المدركة.³ إنّ القيم تتحكّم في سلوكات الأفراد ومواقفهم ويمكن أن تُخلق قيّمًا وممارسات جديدة محلّ القيم القديمة التي أصبح التمسك بها غير مُجدٍ وغير ملائم لروح العصر، لكن الأمر يتطلب جهدا كبيرا يتضمن تقدّم أدلّة وبراهين توحى بقدرة الممارسات الجديدة على تحقيق حياة أفضل.

إنّ كل من العادات والتقاليد والقيّم والعرف... إلخ تنتج عنها أفكار تخص مواقف معينة في زمن معيّن، ورغم زوال تلك المواقف ومرور الزمن تظل راسخة مثلا: الأفكار الراسخة عن صورة المرأة مدعومة بالمفاهيم الخاطئة للآيات القرآنية التي جاءت مكرّسة لمبدأ الهيمنة الذكورية، وقد أكّدت التجارب العديدة في مجال التغيّر التكنولوجي وتنمية المجتمع المحلي في العديد من المناطق النامية من العالم، أنّ العوامل الثقافية كالعادات والمعتقدات والقيم والاتجاهات والممارسات الاجتماعية... إلخ لها دور كبير و ذو فعالية وأكثر أهمية من حيث قبولها أو رفضها للبرامج الخاصة بالتغيير المباشر الذي يتم في نطاق استراتيجيات التنمية، لذا قبول برامجها، يجب أن يصمّم متوافقا مع العوامل الثقافية السائدة في هذا المجتمع، لأنّها الرواسب الاجتماعية تعمل نوعا من الركود الثقافي يصعب الخروج منه، فالأمر يتطلب تفهّم طبيعة الثقافة التقليدية للمجتمع، هناك قيّمًا يعتنقها الأفراد منذ الصغر وتعتبر مرجع أساسي لاتجاهاتهم ومعتقداتهم مثل: الاعتقاد

¹ حسين عبد الحميد أحمد رشوان، الثقافة "دراسة في علم الاجتماع الثقافي"، مؤسسة شباب الجامعة، مصر، 2006، ص157.

² المرجع نفسه، ص160.

³ عبد الرزاق حلي، دراسات في المجتمع، الثقافة والشخصية، دار المعرفة الجامعية، مصر، جانفي 2005، ص131.

السائد أنّ المرأة كائن ضعيف، ناقصة عقل و دين و هذا الاعتقاد يحدد أساس التعامل مع المرأة و قوته نابعة من الدين (التفاسير الخاطئة للآيات القرآنية) بالدرجة الأولى.

المطلب الثاني: التفاسير الخاطئة للآيات القرآنية:

لقد تفاعلت بعض التفاسير المغلوطة للآيات القرآنية والأحاديث النبوية مع الأساطير والعادات المختلفة في سبيل التقليل من شأن المرأة وإنتاج قوالب متماسكة سميت بالذكورية، عمدت إلى تقديم مكانة بارزة للرجل مقابل مكانة متدنية للمرأة مع أنّ الله عزّ وجلّ أقرّ بإنسانيتها مساوية بينهما في الجزاء والعقاب من منطلق أنّ كلاهما يتمتع بكفاءة لا تقل عن الآخر وإنّما تتكامل معه.

"تظهر المرأة الجنس الأضعف وتتجسّد السيادة في الرجل، هذه الصورة معلن عنها في الكتاب المقدّس، مسجّلة في القانون المدني، ومقدّمة في قصص الأطفال، تندعم فكريا من خلالهم.¹" وبالنسبة لأغلبية الكتاب المعروفين، يؤكّدون أنّ الاستعداد الداخلي للهيمنة مُنح للرجل عن طريق الدين، والتناجح ملموسة في العلاقات بين الجنسين مع بعضهم البعض في الحقوق والواجبات.² والحقيقة أنّ القرآن الكريم قد تضمّن صيغاً تدعّم هيمنة الرجل على المرأة، و كانت المرأة بالفعل ضحيّة تلك المفاهيم المغلوطة التي تبني جسور الضعف والقوة، الأعلى والأدنى... إلخ وأصبحت الممارسات التمييزية ضد المرأة حقا وصوابا وفي غالب الأحيان يعتبر تنفيذاً لأمر الله.

الآية الأولى: إنّ القوامة مشتركة بينهما في المجال العام في مفهوم (الولاية)، ومقابل ولاية الرجل في الأسرة تكاليف مادية ومعنوية وضوابط سلوكية تكافئ - إن لم نقل - مسؤوليات المرأة، تلك المسؤوليات التي هي أمانة ورعاية أمام الله قبل أن تكون أمام الزوج، فمفهوم: "كلّكم راع" مفهوم دائري وليس هيراركي هرمي، ولا يفهم تغاير الأدوار في الأسرة إلّا في ضوء تكاملها ومن هنا يعد الخروج عنها نشوزا من الطرفين.³ تظهر

¹Nicole Victor-Belin, **Réussir au Féminin, le parcours de la femme-énergie**, Dunod, 1992, p11.

²Lucie Pruvost, **Femmes d'Algérie, Société, Famille et citoyenneté**, édition Casbah, Alger, 2002, p51.

³نوال السعداوي، هبة رؤوف عزت، المرجع السابق، ص182.

المسألة في تيّبة ارساء مبدأ التكامل وليس مبدأ الصراع و الفوقية، فتقسيم الأدوار من شأنه تحرير مبادئ التكامل والتآلف بين الطرفين. كلاهما انسان والله ساوى بينهما في الإنسانية في قوله تعالى: "يَا أَيُّهَا النَّاسُ إِنَّا خَلَقْنَاكُمْ مِنْ ذَكَرٍ وَأُنْثَىٰ وَجَعَلْنَاكُمْ شُعُوبًا وَقَبَائِلَ لِتَعَارَفُوا إِنَّ أَكْرَمَكُمْ عِنْدَ اللَّهِ أَتْقَاكُمْ إِنَّ اللَّهَ عَلِيمٌ خَبِيرٌ" (الحجرات الآية 13)، فالله سبحانه وتعالى ربط تفوق أحدهما على الآخر بالتقوى أي بالدنيا والأخرة، ولم يفرّق بينهما في العقاب أو الجزاء لقوله تعالى "فَاسْتَجَابَ لَهُمْ رَبُّهُمْ أَنِّي لَا أُضِيعُ عَمَلَ عَامِلٍ مِنْكُمْ مِنْ ذَكَرٍ أَوْ أُنْثَىٰ بَعْضُكُمْ مِنْ بَعْضٍ" (آل عمران 195)، كذلك قوله تعالى "مَنْ عَمِلَ صَالِحًا وَهُوَ مُؤْمِنٌ فَلَنُحْيِيَنَّهٗ حَيَاةً طَيِّبَةً وَ لَنَجْزِيَنَّهُمْ أَجْرَهُمْ بِأَحْسَنَ مَا كَانُوا يَعْمَلُونَ" (النحل 97).

"وتتمثل المساواة بين الرجال والنساء في القيمة الإنسانية والمساواة في المسؤولية والجزاء، وهي المساواة التي تتأسس في جوانبها المختلفة على وحدة الأصل ووحدة المال والحساب يوم القيامة."¹ "والقوامة لا تتحدث عن الرجل والمرأة بإطلاق، بل عن العلاقة من الزوج والزوجة داخل الأسرة، ولما كانت الأسرة مفهوما أخلاقيا أساسا، ولما كان دور الأسرة هو تربية الأطفال وغرس القيم تطلب الأمر أن تتجمع الخيوط في يد طرف يكون له درجة أعلى في حسم الأمور الخلافية، لاسيما الأخلاقية منها بوجه خاص، وهي تكون عادة في يد الرجل بوصفه مصدرا لدخل الأسرة، -فَالرِّجَالُ قَوَّامُونَ عَلَى النِّسَاءِ بِمَا أَنْفَعُوا مِنْ أَمْوَالِهِمْ-".² وهذا لا يُقصد به امتهان مكانة المرأة فلها أدوار أخرى تعبر عن إنسانيتها وحرمتها مثل: قدرتها على التطبيق وقدرتها على التملك وأخذ رضاها في أي أمر يخصها.

"الفهم الصحيح لهذا المبدأ لا يعني مطلقا ظلم المرأة والوصاية على أقوالها وأفعالها وعواطفها وتفكيرها أو تقييدها عن المشاركة في شؤون الأسرة ومتطلباتها، أو الإستخفاف برأيها وإهانتها وتخفيفها أو تحويلها إلى أمة تدور في فلك امبراطورية الزوج حيثما دار سواء كان على حق أم على باطل، ولا يعني هذا المبدأ أن تتحوّل المرأة إلى أداة في خدمة الرجل بحيث يستغل طاقتها وجهدها وإرادتها في زيارة رأس ماله المادي أو الاجتماعي، أو أن تصبح قطعة جمالية تزيد اللوحة الفنيّة للمنزل أو العمل جمالا وبهاءا."³ تحمل القوامة صورة

¹ نوال السعداوي، هبة رؤوف عزت، المرجع السابق، ص184.

² جون ستوارت مل، استعباد النساء، ترجمة: امام عبد الفتّاح، ط1، مكتبة مدبولي، القاهرة، 1998، ص32.

³ كاظم الشيب، العنف الأسري: قراءة في الظاهرة من أجل مجتمع سليم، ط1، المركز الثقافي العربي، بيروت، المغرب، 2007، ص102.

تكاملية وليست صراعية، تحاول وضع الأدوار المناسبة لكلا الطرفين حسب قدراته وكفاءاته، وليس علينا أن نفهم أنّ قوامه الرجل يقابلها ضعف المرأة وتدني مكانتها فكلاهما له دوره ومصادر قوته.

الآية الثانية: "وَاسْتَشْهِدُوا شَهِيدَيْنِ مِنْ رِجَالِكُمْ فَإِنْ لَمْ يَكُونَا رَجُلَيْنِ فَرَجُلٌ وَامْرَأَتَانِ مِمَّنْ تَرْضَوْنَ مِنَ الشُّهَدَاءِ أَنْ تَضِلَّ إِحْدَاهُمَا فَتُذَكَّرَ إِحْدَاهُمَا الْأُخْرَى..." (البقرة 282) جعل الإسلام شهادة امرأتين تعادل شهادة رجل واحد و تبعا لزمان النزول الخاص بهذه الآية، نجد أنّ الذين كانوا من الممارسين للتجارة ولعمليات البيع والقروض من مجال توثيق الحقوق بين المتدينين من الرجال، كما أنّ المرأة لم تكن على دراية- ذلك الزمن - بالمداينات والعقود و البيع والشراء. ولو كان الأمر إشارة إلى نقص في عقل المرأة لما ساوى شهادتها مع الرجل في مواضع أخرى مثل: حالة طلاق الزوجين بالتلاعن لإثبات براءتها من خلال الآيات الكريمة "وَالَّذِينَ يَرْمُونَ أَزْوَاجَهُمْ وَلَمْ يَكُنْ لَهُمْ شُهَدَاءُ إِلَّا أَنْفُسُهُمْ فَشَهَادَةُ أَحَدِهِمْ أَرْبَعُ شَهَادَاتٍ بِاللَّهِ إِنَّهُ لَمِنَ الصَّادِقِينَ. وَالْحَامِسَةُ أَنْ لَعْنْتُ اللَّهَ عَلَيْهِ إِنْ كَانَ مِنَ الْكَاذِبِينَ. وَيَدْرُؤُا عَنْهَا الْعَذَابَ أَنْ تَشْهَدَ أَرْبَعَ شَهَادَاتٍ بِاللَّهِ إِنَّهُ لَمِنَ الْكَاذِبِينَ وَالْحَامِسَةُ أَنْ غَضِبَ اللَّهُ عَلَيْهَا إِنْ كَانَ مِنَ الصَّادِقِينَ." (سورة النور 6-7-8-9).

الآية الثالثة: التي أسيء فهمها هي الآية المتعلقة بالإرث، حدّد الإسلام حق المرأة في الميراث بعدما كان غير معترف به وغير ثابت في عصور سبقتة، "وأعطاهم أهلية تامة لمباشرة كافة الحقوق المدنية والشخصية، فأعطاهم حق حيازة المال والتصرف فيه، وتملك العقار والتعاقد والتصرف في مالها وغير ذلك من الحقوق المدنية التي تجعل منها إنسانا كاملا له كيانه وشخصيته واستقلاله وحرية وكرامته..."¹ وتفسير الآية الكريمة "يُوصِيكُمُ اللَّهُ فِي أَوْلَادِكُمْ لِلذَّكَرِ مِثْلُ حَظِّ الْأُنثِيَيْنِ..." (سورة النساء 11)، هذا التفضيل لا يقصد به حرمان المرأة وإثما القصد من ذلك مراعاة أعباء الرجل في الحياة ومسؤوليته كزوج، فهو الذي يقوم بدفع الصداق للمرأة، وهو الذي يتحمّل نفقة الطلاق... إلخ هذا التقسيم الإسلامي يبدو عادلا ومتوازنا ذلك أنّ الرجل مكلف شرعا بالإنفاق، أمّا المرأة حتى وإن كانت قادرة على الإنفاق وتقوم به، فهي تعتبر غير ملزمة وغير مكلفة به شرعا.

¹ سعيد عاشور، المرأة و المؤسسات الاجتماعية في الحضارة العربية، دار المعارف للطباعة و النشر، تونس، ص20.

الآية الرابعة: "وَاللَّاتِي تَخَافُونَ نُشُوزَهُنَّ فَعِظُوهُنَّ وَاهْجُرُوهُنَّ فِي الْمَضَاجِعِ وَاصْرَبُوهُنَّ فَإِنِ اطَّعْنَكُمْ فَلَا تَبْغُوا عَلَيْهِنَّ سَبِيلاً إِنَّ اللَّهَ كَانَ عَلِيماً كَبِيراً" (سورة النساء 34).

أولاً: "قد جاء فعل الأمر" "اضربوهن" وحيدا من بين 58 موردا ليس فيها أي توجيه لاستخدام الضرب كوسيلة عنيفة للتعامل بين أفراد المجتمع العام أو بين أفراد الأسرة الخاصة...

ثانياً: جاء هذا اللفظ كخيار أخير ونهائي بعد الوعظ والهجر واستجابة لوجود حالة يستوجب التوقف عندها ومعالجتها وهي النشوز الذي يعتبر مرتبة مرتفعة من العصيان، بحيث تظهر منهم مؤشرات التمرد والعداوة والتخلف عن القيام بوظائفهن وواجباتهن.

ثالثاً: قد جاء من باب التأديب، فقد كره الضرب ونهى عنه الرسول صلى الله عليه وسلم عن فعلها قائلاً: "منح الرجل رخصة الضرب على أن يكون غير مبرح، لا يكسر عظما ولا يمزج جسدا ولا يشوه وجهها وأن يكون الضرب بواسطة سواك أو ما يشبهه، وفي البيت وبعيدا عن أعين الناس وألسنتهم، كي لا تستثار كبرياء المرأة، فتتمادي في تمرداها وعصيانها، ولكن بعض الرجال لم يحسنوا استخدام هذه الرخصة مع نساءهن فقال الرسول صلى الله عليه وسلم "اضربوهن ولا يضرب إلا شاراكم".¹

رابعاً: غاية هذه الوسيلة التأديبية هي الطاعة، فإذا فاءت المرأة سقط وجوب الضرب لقوله تعالى "فَإِنِ اطَّعْنَكُمْ فَلَا تَبْغُوا عَلَيْهِنَّ سَبِيلاً" (سورة النساء 34)، الأمر لم يكن غايته التعنيف، إن هذا الدين حث على حسن المعاشرة والمعاملة لقوله تعالى "وعاشروهن بالمعروف" وقوله صلى الله عليه وسلم "اتقوا الله في نساءكم، فإنكم أخذتموهن بأمانة الله واستحللتم فروجهن بكلمة الله، ولهنّ عليكم مثل الذي عليهنّ بالمعروف".² مبيّنا أنّ الحياة الزوجية السعيدة تقوم على الاحترام والمودة، والإيمان لا يكتمل إلا بالأخلاق بمعنى حسن الخلق سمة الإنسان المؤمن.

¹ طبقات بن أسعد، ج8، ص 165، نقلا عن: جمانة طه، المرأة العربية في منظور الدين والواقع: دراسة مقارنة، منشورات اتحاد الكتاب العرب، دمشق، 2004، ص117.

² جمانة طه، المرجع السابق، ص122.

لقد فسّرت هذه الآيات تفسيراً خاطئاً وذلك راجعاً لضعف الثقافة الدينية وتشوّهها وضيق مساحة التعبير عن الرأي، فهناك معادين لنجاح المرأة الذين كان لهم الرغبة في إقصاءها و تهميشها ومحاولة القضاء على إمكاناتها الذهنية والإبداعية وإستقلاليتها المادية وبالمقابل تكريس مبدأ الهيمنة الذكورية -الذي زيادة على ما سبق- لا يتعاطى معها بالعدل والإنصاف. بهذا يمكن القول أنّ هذه المفاهيم الخاطئة تعتبر اليوم رواسبا ثقافية تحول دون تحقيق التنمية، فرضت الثقافة الذكورية، ثقافة القوي (الذكر) و الضعيف (الأنثى).

المطلب الثالث: دور الدين الاسلامي في تعزيز مكانة المرأة

لقد اعترف بل وأقرّ الإسلام بإنسانية الرجل والمرأة، جاء وكرمها وحرّرها ووضع لها نظام خاص تتمتع بحقوقها في ظلّه وعزّز من مكانتها وضرورة تواجدها بالمجتمع وهو ما نجده في قوله تعالى: "وَهُوَ الَّذِي خَلَقَكُمْ مِنْ نَفْسٍ وَاحِدَةٍ وَجَعَلَ مِنْهَا زَوْجَهَا لِيَسْكُنَ إِلَيْهَا" (سورة الأعراف، الآية 189) وفي قوله تعالى: "وَاللَّهُ جَعَلَ لَكُمْ مِنْ أَنْفُسِكُمْ أَزْوَاجًا" (النحل: 72)، بمعنى هي السكن والإطمئنان، هي الأنس وهي الإستقرار حتى تتحقّق حياة التراضي بين الرجل والمرأة وليست ممارسة سلطوية ضد المرأة، فعندما كرم الله الإنسان استتبع هذا أيضا تكريمه للأنثى ووصفها بأنّها شطر النفس البشرية.¹

"الاسلام يحث على المساواة بين الرجل والمرأة ويُقرّ بتساوي القدرات في التعلم والفهم والتدريس والإقناع واكتساب المعرفة، أطلبوا العلم من المهد إلى اللّحد."² والإسلام اعترف بإنسانية المرأة مع الرجل في الخلق والإيمان والحساب وفي التزامات الحياة الدنيوية يظهر ذلك في قوله: "أَفَمَنْ كَانَ مُؤْمِنًا كَمَنْ كَانَ فَاسِقًا لَا يَسْتَوُونَ" (السجدة 18)، "قُلْ هَلْ يَسْتَوِي الَّذِينَ يَعْلَمُونَ وَالَّذِينَ لَا يَعْلَمُونَ إِنَّمَا يَتَذَكَّرُ أُولُو الْأَلْبَابِ" (الزمر 9)، "فَاسْتَجَابَ لَهُمْ رَبُّهُمْ أَنِّي لَا أُضِيعُ عَمَلَ عَامِلٍ مِنْكُمْ مِنْ ذَكَرٍ أَوْ أُنْثَى" (آل عمران 195)، إنّ المسلمين والمسلمات والمؤمنين والمؤمنات والقانتين والقانتات والصادقين والصادقات... أعدّ الله لهم مغفرة وأجرًا عظيمًا" (سورة الأحزاب 35)، فلقد أشار الله تعالى الى قيمة العلم دون التفريق بين الرجل والمرأة، ولم

¹ عامر رمضان أبو ضاوية، التنمية السياسية في البلاد العربية والخيار الجماهيري، دراسة تحليلية للمرتكزات الوظيفية للتنمية السياسية، ط1، دار الرواد ليبيا، توزيع دار الكتب العلمية بيروت، لبنان، 2002، ص186.

²Fatima Heeren, B.Aisha lemu, **Family life in Islam**, Islamic council of Europe, 1978, p15.

يفرق بينهما في القيم الدينية والجزاء والعقاب لقوله تعالى: "الزَّانِيَةُ وَالزَّانِي فَاجْلِدُوا كُلَّ وَاحِدٍ مِّنْهُمَا مِائَةً جَلْدَةً" (النور2)، "وَالسَّارِقُ وَالسَّارِقَةُ فَاقْطَعُوا أَيْدِيَهُمَا" (المائدة38).

نجد للمرأة الحق في أن تكون ثروة خاصة بها ومستقلة عن ثروة زوجها وهو ما أقرّه الإسلام بقوله تعالى "وَلَا تَتَمَنَّوْا مَا فَضَّلَ اللَّهُ بِهِ بَعْضَكُمْ عَلَى بَعْضٍ ۚ لِلرِّجَالِ نَصِيبٌ مِّمَّا اكْتَسَبُوا ۚ وَلِلنِّسَاءِ نَصِيبٌ مِّمَّا اكْتَسَبْنَ ۚ وَاسْأَلُوا اللَّهَ مِنْ فَضْلِهِ ۚ إِنَّ اللَّهَ كَانَ بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيمًا" (النساء32)، ولا يجوز أخذها أو التصرف فيها إلا برضاها وهذا ما يتضح في قوله تعالى: "وَلَا يَحِلُّ لَكُمْ أَنْ تَأْخُذُوا مِمَّا آتَيْتُمُوهُنَّ شَيْئًا" (البقرة229). كذلك المساواة بين الرجل والمرأة في تنفيذ عملية خطوات الزواج بدأ باستئذانها وأخذ موافقتها وحققها في التعرف والإختيار، بالاطافة إلى حقها في طلب العصمة الزوجية حسب النص الوارد في قوله تعالى: "وَإِنْ طَلَّقْتُمُوهُنَّ مِنْ قَبْلِ أَنْ تَمْسُوهُنَّ وَقَدْ فَرَضْتُمْ لَهُنَّ فَرِيضَةً فَنِصْفُ مَا فَرَضْتُمْ إِلَّا أَنْ يَعْفُونَ أَوْ يَعْفُوَ الَّذِي بِيَدِهِ عُقْدَةُ النِّكَاحِ ۚ" (البقرة237)، كما أقرّ الإسلام حق المرأة في أهلية التعاقد في البيع أو الشراء وفي أهلية تحمل الإلتزامات.¹ مما تقدّم اتضحت ملامح انسانية المرأة التي لا تقل شئنا عن الرجل بأي شكل من الأشكال ونجد ذلك يتجسّد في اعتراف عمر بن الخطاب على سبيل المثال بالمرأة التي شاركت في نقاش موضوع المهر، حيث قال "أصابت امرأة وأخطأ عمر"، فالإسلام لطالما أشاد بقوة المرأة العقلية ومهاراتها نجد مثلا: قصة الملكة بلقيس ملكة سبأ.

كانت العلاقة بين الرجل والمرأة في الجاهلية علاقة غبن ومهانة، وهو ما تعارف عليه العرب وارتضته تقاليدهم وأخلاقهم الاجتماعية، أي أنّ المجتمع العربي في عصر الجاهلية صوّر المرأة بمنبع الرجس والنجاسة وأصل الشر والبلاء، كذلك نجد ملامح التقييد والتبخيس من شأن المرأة في أوروبا، "فقد كانت المرأة المتزوجة توصف بالقصور المدني، فلا يجوز لها أن تهب شيئا من مالها، أو أن تنقله إلى غيرها ولا أن ترهن شيئا... الخ إلا بإشراك الزوج في العقد وموافقة عليه موافقة كتابية، كما أنّها، تفقد اسمها واسم أسرتها - بمجرد زواجها وتحمل اسم زوجها وأسرته وهذا يعني فقدان الشخصية المدنية واندماجها في شخصية زوجها."² وهذا ما لا نجد في الإسلام الذي جاء مكرّما للمرأة ورافعا لشأنها، فقد كان الزواج في الجاهلية

¹ جون ستيوارت مل، المرجع السابق، ص186.

² المرجع نفسه، ص22.

بلا حدود أو قيود، فجاء الإسلام بتشريعات مميّزة ومنصفة حين وضع حداً أعلى هو أربع زوجات، في زمن كان هناك من الرجال من تفوق زوجاته عشرة أو أكثر في الجاهلية، والهدف من تعداد الزوجات هو التكاثر وليس الإقلال من شأن المرأة والدليل على ذلك، قد اشترط الله عزّ وجل العدل بينهم وهو شرط أساسي ورئيسي كي يكون هناك تعدد للزوجات.

إنّ الإسلام حاول القضاء على القبليّة لكنّها استمرت، وتمتد جذور النظام العشائري الذي تكوّن من شروط تاريخية وجغرافية وحضارية إلى العهد الجاهلي، حيث سيطر نظام المشيخة على المجتمع العربي قبل الإسلام، ومع أنّ الإسلام حاول تغيير البنية القبليّة وجاء بمفهوم الأمة بديلاً لمفهوم العصبية القبليّة، إلّا أنّ النظام القبلي بقي مهيمناً على المجتمع الإسلامي، "قد اتضح أنّ الإسلام دين الرقي والتطور إلّا أنّه وقع تحت أسر نظرة جامدة، عادة ما توصف بأنّها ذكورية حوّلتها من قوة دافعة للتقدم والرقي إلى أداة ضغط وإكراه يمارسه الرجل ضد المرأة والحاكم ضد المجتمع، فتجاوزته الأخرى ولم يزل الصراع الجدلي قائماً في المجتمعات العربية." ¹ هناك نقطة يجب أخذها بعين الاعتبار حين الحديث عن الإسلام، فهناك فرق بين الدين الإسلامي وبين الحضارة الإسلامية "فالدين هو تلك المنظومة التشريعية التي ترسم المثل والقيم والمعايير والأخلاق وتضع القواعد والقوانين التي يسير عليها المجتمع، أما الحضارة فهي النشاط البشري المتنوع والمختلف بتنوع واختلاف في طبقات الناس ومعارفهم ومستوياتهم الفكرية والثقافية، إذ احدث خلل واختلاف وخلاف وممارسات سلبية متناقضة مع المنظومة التشريعية في الإسلام، فنردّها إلى تلك الفئات الاجتماعية المختلفة من الناس التي لا تلتزم بأصول الشريعة ولا بأحكام الإسلام نفسه." ²

لقد جاء الإسلام مكرّماً للمرأة، وموضحاً لحقوقها وواجباتها وقد أرسى أهم حق لها وهو حق العمل، جاء مسموح به تحت شروط معينة تعبّر عن تكريم الشريعة الإسلامية لها واحترامها وليس تقليداً أو انتقاصاً من شأنها، "فلا يوجد نص صحيح وصريح يتضمن تحريم العمل بالنسبة للمرأة لذا يبقى عمل المرأة في دائرة المباح، لقوله تعالى: "لِّلرِّجَالِ نَصِيبٌ مِّمَّا كَتَبْنَا وَلِلنِّسَاءِ نَصِيبٌ مِّمَّا كَتَبْنَا" (سورة النساء: 32). والفقهاء القدامى لم يعتبروا عمل المرأة قضية أو إشكالية تحتاج إلى تفسير وتأويل، لأن المجتمعات العربية

¹ ابتسام الكتيبي وآخرون، المرجع السابق، ص 73.

² إبراهيم الحيدري، المرجع السابق، ص 258.

قبل ظهور الدين الإسلامي وبعده ألفت وجود المرأة التي تعيل أسرتها من عملها.¹ نجد أم المؤمنين السيدة خديجة (رضي الله عنها) كانت تستأجر الرجال في تجارتها وتضاربهم عليها... ومن النساء اللاتي عملن في التجارة قبيلة الأنمارية (أم بني أنمار التي كانت تاجرة تسام في تجارتها التي تعمل بها)² بالإضافة إلى الفقهاء القدامى هناك من فقهاء العصر الحديث هو الدكتور "يوسف القرضاوي" والذي أكد أن العمل في الإسلام وقضاياها المصيرية ليس وقفا على الرجال فالمرأة مسؤولة كالرجل ومكلفة مثله.

لا يوجد أحد قادر على الإنكار بأن وجود المرأة في بيتها أمر مطلوب ولكن هل عمل البيت يستغرق كل وقتها؟ بالطبع ستكون الإجابة لا، فمعظم النساء الماكثات في بيوتهن يعانين الفراغ والاكتئاب، كما أن المجتمع لا يستفيد من إقصاء المرأة عن العمل وليس في مصلحته تضييع طاقاتها. فالعمل هو القيمة الإنسانية التي ينبثق منها الإنسان رجلا أو امرأة، و الحيلولة دون ممارسة المرأة الفعاليات والاستعدادات التي منحها لها يد الإبداع والخلق، ليس ظلما بالمرأة وحسب بل خيانة للأمة أيضا وعمل ضار بالجماعة، والمرأة إنسان على المجتمع الانتفاع بعمله و فعالية قواه الإنتاجية.³ هذا من جهة، ومن جهة أخرى نجد أن الخطاب الديني لم يمنعها من الخروج إلى العمل وممارسة أي نشاط اقتصادي مشروع ومقبول من المجتمع والأسرة والمحيط، وقد منحها في هذا المجال حقوقا مدنية كاملة كالكسب والربح والتملك وإجراء مختلف العقود من بيع وشراء وهبة ووصية.

جاء الإسلام بمثابة ثورة اجتماعية، لجأ فيها الإسلام إلى تحريم الأوضاع الخاطئة لتقوم الأوضاع المنحرفة وسنّ تشريعات وتعاليم جديدة تعبر عن إنسانيته و حكمته، ساوت الشريعة الإسلامية بين الذكر والأنثى حتى في عدد المرات المذكورة في القرآن الكريم (24 مرة)، فالمساواة تحققت في جوانب عامة كالخلق والتكاليف والواجبات، تبعاً لذلك "يؤكد فضيلة الشيخ محمد شلتوت" وليقف المتأمل عند هذا التعبير

1 جمانة طه، المرجع السابق، ص 133.

2 سامية حسيني، المرأة في الإسلام - دراسة مقارنة - دار الفكر العربي، مصر، 1996، ص 112.

3 الحجاب للمظهري، ص 77، نقلا عن: جمانة طه، المرجع السابق، ص 134.

الإلهي " بَعْضُكُمْ مِنْ بَعْضٍ " (آل عمران 195) ليعرّف كيف سما القرآن بالمرأة حتى جعلها بعضاً من الرجل، وكيف حدّ من طغيان الرجل فجعله بعضاً من المرأة.¹

"إنّ المرأة انسان والرجل انسان ولا يختلف أحدهما عن الآخر في الإنسانية، ولا يمتاز أحدهما عن الآخر في الإنسانية، وقد هيّأها لخضوع معتك الحياة بوصف الإنسانية وجعلها يعيشان حتماً في مجتمع واحد، وجعل بقاء النوع متوقفاً على اجتماعهما وعلى وجودهما في كل مجتمع، فلا يجوز أن ينظر لأحدهما إلا كما ينظر للآخر، بأنّه انسان يتمتع بجميع خصائص الإنسان ومؤهلات حياته."² كلاهما تجمعهما نفس الحاجات العضوية والغرائز، لهما عقل يتميّزون بقدرته على التفكير والتمييز، فالوضع الراهن للمرأة ليس بسبب الدين الإسلامي، وإنما بسبب عادات وتقاليد تعتبر صورة مزيفة عن ما هو ديني وتتوافق مع ما هو ذكوري بطريكي

تؤكد الأردنية المتخصصة في الاقتصاد "أميمة الدهان" الأردنية المتخصصة في الاقتصاد حين تقول: "وأخفق الفكر العربي مرة ثانية في طرح مشكلة المرأة كإشكالية تبحث على الوسط، تنادي بحريتها ثم تتراجع لتقول بأنّها حرة تحدها التقاليد من الشمال، الأعراف من الجنوب والعقل من الغرب والتراث والأصالة من الشرق، يندد بنزولها ميدان العمل ثم يزيد ليذكرها بأنّها أم وزوجة أو أخت، ويطالبها بالمشاركة والنظال ولكن ضمن حدود الطاقة والتطوع."³

إنّ عدم وجود التكامل بين الجنسين ناتج عن عدم وجود تواصل فيما بينهما، وعدم التواصل يكمن بين المسافة الاجتماعية القائمة بين الطرفين والتي تكمن أساساً في محاولة خنق وعيها، وحين تقبل المرأة بالهامشية تتلاشى كل امكانية تأثير حاسم على تحول المجتمع، لذا تُجبر المرأة في ظل نظامها من أجل تحررها في سبيل تحقيق التكامل والتكيف في المجتمع مثلاً: النساء العاملات مهما كان شكل وصولهنّ إلى عالم العمل، فهنّ مسؤولات عن النتائج المدرسية البيئية للأولاد وعن الإدارة المقصرة للبيت الزوجي... الخ وللنظال

1 سامية حسيني، المرجع السابق، ص 49..

2 تقي الدين النبهاني، النظام الاجتماعي في الإسلام، ط 1، دار الأمة للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، 2003، ص 17.

3 المرجع نفسه، ص 321.

ضد هذا الإتهام تُنهك معظمهن أنفسهن في نهار مزدوج ملئ بالضغوطات والقيود، لذا نجد أنّ العدد المتزايد للنساء العاملات لا يُقيم دليلاً على تغيير نظرة المجتمع التقليدية إلى الجنسين.

"يعلق بيار بورديو أنّ الحداثة والصدقة التي يتمتع بها مستر رمزي ليسا ناجمين عن نزعة أنانية، ولكنهما استجابة طبيعية لمحو صفات الرجولة وتأكيد لخيار الحب الأبوي، الذي فهمه مستر رمزي جيداً برفضه لأشكال التسامح الأنثوي واستجابة لمركزية الرجولية التي تضع الرجل في موقع المركز وتضع المرأة في الهامش، وهو دافع ملموس يكشف عنه تشريح اللاشعور الجمعي للعديد من الشعوب المتوسطة."¹

"فالعادات التي يولد في ظلّها تُشكّل خبراته وسلوكه، وبمرور الوقت تمكّنه أن يتكلم كمخلوق يعبر عن ثقافته، وكلّما مرّ الوقت ينمو أيضاً ليتمكّنه بعد ذلك أن يشارك في نشاط هذه الثقافة وتصبح عاداتها، عاداته، وعدم امكانيته، عدم امكانيته."² تهدف فلسفة التنمية إلى تحقيق التوائم والاندماج والتكامل بين وحدات المجتمع المحلي الصغير مع بعضها البعض، بل وإدماجها بالمجتمع القومي الكبير وهذا لن يتحقق في وجود الأفكار المترسبة، "فالتنمية قبل كل شيء هي أسلوب عملي يقاوم ويُبعد السلبية ويمنع استعمال أساليب العنف والهدم، ويوجّه الطاقة البشرية إلى تحقيق أهداف المجتمع المالية، ومن هذا المنطق يتضح أنّ التنمية ترتبط بهدف أصيل هو اكتشاف الموارد المادية والبشرية وتوجيهها لتصبح عوناً على تحقيق الرخاء والتقدم للمجتمع وللمواطنين جميعاً."³ والدين الإسلامي دين الرقي والانصاف يتوافق بدرجة كبيرة مع فلسفة التنمية الداعمة لرقى المرأة وتكريمها.

المبحث الثالث: التنشئة الاجتماعية كأداة لتأييد الهيمنة

المطلب الأول: ماهية التنشئة الاجتماعية

يعتبر موضوع التنشئة الاجتماعية من أهم المواضيع التي تمس أهم الظواهر الاجتماعية والنفسية التي تحيط بالفرد والمجتمع، ولاشك أنّ أهميتها نابعة من امتداد عملية التنشئة الاجتماعية منذ ولادة الطفل إلى

¹ معتز جيسو، اشكالية المرأة في المجتمعات المتخلفة، الحوار المتمدن، العدد 1754، يوم: 2006/12/04، ص1، تاريخ التصفح: 2013/12/13،

ص1. <http://www.ahewer.org/debat/shou.art.asp?aid=82561>

² كامل عبد الملك، المرجع السابق، ص164.

³ المرجع نفسه، ص23.

وفاته، إلى أن يصبح كائنا اجتماعيا... "فالتنشئة الاجتماعية تساعد الفرد على الانتقال من الاتكالية المطلقة والاعتماد على الغير والتركيز حول الذات إلى الاستقلالية والايجابية، والاعتماد على النفس واحترام الذات عبر المراحل الارتقائية من عمره."¹ كما أنّ الفرد لا يستطيع الشعور بذاته إلاّ إذا كان ينتمي إلى جماعة ما، سواء المجتمع ككل أو الأسرة أو المدرسة أو غيرها من المؤسسات المسؤولة عن التنشئة الاجتماعية التي تعمل على تكييف الفرد مع مجتمعه وصقل شخصيته حسب خصوصياته الثقافية والاجتماعية، فالتنشئة الاجتماعية تؤدي دورا حيويا في نقل العادات والمعتقدات، "فهي عملية تعمل على ادماج الطفل في الإطار الثقافي العام عن طريق ادخال التراث الثقافي في تكوينه وتوريثه إياه توريثا متعمدا، بتعليمه نماذج السلوك المختلفة في المجتمع الذي ينتسب إليه وتدريبه على طرق التفكير السائد فيه، وغرس المعتقدات الشائعة في نفسه، فينشأ منذ طفولته في جو مليء بهذه الأفكار والمعتقدات والأساليب، فلا يستطيع التخلص منها، لأنه لا يعرف غيرها ولأنّه يكون شبّ عليها وتكون بدورها قد تغلغلت في نفسه."² يتضح تحكّم التنشئة الاجتماعية في بنية شخصية الفرد، تتشابك عناصرها وقواها كي تنتج ثوابت قوية وفعّالة تسيطر على حياة الفرد ككل. لا تؤثر فقط في تربية وصقل شخصيته وإنما تقوم ببناء وعيه بذاته وبالآخرين.

يرى عالم الاجتماع الإنجليزي "أنتوني غيدنز أنّ التنشئة الاجتماعية هي "العمليات التي يطور من خلالها الأطفال وعيا بالمعايير والقيم الاجتماعية ويُكونون إحساسا مميزا بالذات."³ فالتنشئة الاجتماعية هي عملية تكييف وتفاعل الفرد مع مجتمعه، ويظهر ذلك في سلوكيات الفرد وخبراته التي تميّز انتماءه إلى مجتمع معين، تتناول الأطفال حديثي الولادة ومختلف الفئات الأخرى لذا نجد لها أثرا بالغا يتجدد بقدرتها على التطبيع، فالتنشئة الاجتماعية بنية مشتركة يسعى فيها الفرد إلى التكيّف والتفاعل مع مجتمعه من جهة، ومن جهة أخرى يسعى المجتمع إلى احتواءه من خلال التنشئة الاجتماعية كي يكون هناك مجتمعا سويا ومترابطا.

نجد للتنشئة الاجتماعية ثلاث أنماط، تبيّن أهدافها وماهيتها بكثير من الوضوح وهي (تحويلية، ربطية وضبطية) مشتركة في صياغة النسق العام لتنشئة الفرد في مجتمعه، وعدّها أركاناً ثلاثة ترتكز عليها التنشئة

¹ حسين عبد الحميد أحمد رشوان، علم اجتماع النفسي، المجتمع، الثقافة، الشخصية، مؤسسة شباب الجامعة، 2005، مصر، ص19.

² كامل عبد الملك، المرجع السابق، ص16.

³ أنتوني غيدنز، علم الاجتماع مع مدخلات عربية، ترجمة: فايز الصباغ، ط1، توزيع مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2005، ص744.

الاجتماعية طيلة حياة المنشأ.¹ بمعنى أنّها تتولى تحويل الكائن البيولوجي إلى شخص اجتماعي من خلال مشاركتها في اكسابه أدوار ووضعيّات اجتماعية تمكّنه من التواصل مع مجتمعه، وتعمل كوسيلة لضبطه اجتماعيا بحيث يتقيّد بمعايير وقيم مجتمعه.

يختلف سلوك الأفراد من مجتمع إلى آخر، كما نجد سلوك الفرد في القرية يختلف عن سلوك الفرد في المدينة، كذلك سلوك الفرد في المدرسة قد يختلف عن سلوكه في الأسرة، هذه الاختلافات خلقت اشكالية عند علماء الاجتماع وعلماء النفس بحيث صار من الصعب تحديد مصدر اكتساب الافراد لسلوكياتهم إمّا من الوراثة أو من البيئة المنتمين اليها.

"وقد تزعم عالم النفس البريطاني "وليم ماكدوجال" هذا الإتجاه 1960، وأكد على أهمية الوراثة في تشكيل شخصية الانسان وتحديد سلوكه، لأنّه يولد مزوّد بعدد من الغرائز الفسيولوجية المتوارثة، والتي انتقلت من أبائه وأجداده."² في المقابل تزعم عالم النفس الأمريكي "واطسون" اتجاه آخر وأكد أنّه يمكنه أن يشكّل شخصية الطفل كما يريد، ممّا يجعله يمارس الدور الذي أعدّه له، فقد تجعله في المستقبل عالما، أو متشردا وفقا لما يعلّمه له ولما يدرّبه عليه، وبناء على ما يتوافر لديه من مصادر متاحة في البيئة التي يعيش فيها."³ يبدو أنّ لكلا العاملين (الوراثة والبيئة الاجتماعية) دورا في صقل شخصية الفرد وتكوينها في جميع جوانبها، وتختلف درجات تأثيرهم، فالوراثة قد تؤثر أكثر في جوانب معينة مثل: الجوانب الجسمية والنفسية، أمّا البيئة الاجتماعية قد تؤثر بدرجة أكبر في الجوانب الاجتماعية مقارنة بالجوانب الأخرى، "ونقصد بالبيئة الاجتماعية، المتغيرات الاجتماعية التي يتوقعها الانسان في بيته وذلك مثل: التقاليد والعادات والأعراف وأنماط السلوك التي يتعلمها الانسان من بيئته، وهي تمثّل عاملا هاما في عملية التنشئة الاجتماعية حيث يقضي الفرد جزءا كبيرا من حياته في التفاعل مع الآخرين في البيئة المحيطة به."⁴ نجد تفاعل بين الأفراد

¹ عوض سليم خليفة، التنشئة الاجتماعية أساس وهدف للتنمية البشرية مقارنة أولية في علم اجتماع التنشئة، الجامعة المغربية التابعة لاتحاد المغرب العربي، العدد 8، طرابلس، 2009، ص250.

² حسن عبد الحميد أحمد رشوان، علم الاجتماع النفسي، المجتمع، الثقافة، الشخصية، المرجع السابق، ص200.

³ المرجع نفسه، ص194.

⁴ المرجع نفسه، ص113.

كالتفاعل الذي يحدث بين الأب وابنه، التلميذ ومدّرّسه، وبصفة عامة نجد تفاعل الفرد وثقافة مجتمعه التي يستمدّها ويكتسبها في الأغلب من تفاعله مع الأفراد والمؤسسات الاجتماعية على رأسها الأسرة.

إنّ التنشئة الاجتماعية تعمل على استدماج نظم وبنى الذكورة والأنوثة، تعمل بشكل دقيق على قبولتها في شكل محدد ومعيّن فتظهر كأشكال طبيعي لا يحتمل خصوصيات اجتماعية، وهنالك الكثير من العلماء الذين حاولوا اثبات عكس ذلك، مؤكدين أنّ الذكورة والأنوثة بناء اجتماعي وليس بناء طبيعي حيث نجد الفيلسوف الاقتصادي البريطاني "جون ستوارت مل" يؤكّد "أنا أنكر - معتمدا على أساس من الحس المشترك وعلى تكوين العقل البشري- أن يكون في استطاعت أي شخص أن يعرف طبيعة الجنس طالما أنّه لم يرهما إلاّ في علاقتهم الراهنة فحسب فلو أنّ الرجال وجدوا في المجتمع ما بغير نساء أو كان هناك مجتمع بلا رجال أو مجتمع من الرجال والنساء، لم تكن النساء فيه خاضعات لسيطرة الرجال - فرمّا كنّا قد عرفنا شيئا مؤكّدا عن الاختلافات العقلية والمعنوية التي قد تكون متأصلة في طبيعة كل جنس منهما، ومن هنا فإنّ ما يسمى الآن "طبيعة النساء" هو شيء مصطلح وهو ثمرة الكبت في بعض الاتجاهات واثارة غير طبيعية في اتجاهات أخرى.¹ كذلك أشار إلى ذلك عالم النفس النمساوي "سيجموند فرويد" مؤكّدا أنّ الأنوثة والذكورة نتاجان ثقافيان وليستا صفتين طبيعيتين، وأنّهما تمثّلان أداءات وتمثيلات لا تحقق غاياتها النهائية بالكامل أبدا وبالتالي فإنّها تبقى معتمدة على التكرار والإعادة.² وبصّر على ذلك جون ستوارت مل "أنّه لو كان التمايز بين الرجل والمرأة يعود إلى إختلاف "طبيعة كل منهما" ما احتاج الأمر إلى قوانين تحمي سيادة الرجل وتكفل عبوديته للمرأة وإذا كانت طبيعة المرأة هي التي أعاققتها عن أداء بعض الوظائف، فلماذا لجأنا إلى بعض القوانين لإقرار عجزها وإزالة أهميتها لمزاولة هذه الوظائف؟ إنّ العدالة كانت تقتضي أن تترك المرأة والرجل - منذ الماضي السحيق- في ميدان المنافسة الحرة وكان المنتظر أن يمضى كل منها إلى حيث تؤهله قدراته وعندئذ تتكشف حقيقة كل منهما"³.

¹ جون ستوارت مل، المرجع السابق، ص 61.

² مي غصوب، أيما سنكلير ويب، الرجولة المتخلفة، الهوية الذكورية والثقافة في الشرق الأوسط الحديث، ط 1، دار الساقى، لبنان، ص 172.

³ جون ستوارت مل، المرجع السابق، ص 15.

نجد "بيار بورديو" يأخذ منطقة القبائل نموذجاً لدراسته عن الهيمنة الذكورية، التي لازالت تقوم على ذلك من خلال التمييز الرمزي، مشيراً إلى أنّ الاختلاف البيولوجي برأيه "أي بين الأجساد الذكورية والأنثوية وبشكل خاص الاختلاف التشريحي بين الجنسين يمكن أن يظهر إذا وكأنه تبرير طبيعي للاختلاف المتبني اجتماعياً بين النوعين وبشكل خاص التقسيم الجنسي للعمل"¹. "فقد أكدت الفيلسوفة والنسوية الفرنسية "سيمون دي بوفارا" في كتابها "الجنس الآخر" أنّ السمات الأنثوية لا ترتبط بجنس المرأة بقدر ارتباطها بالحياة الاجتماعية والثقافية التي تعيشها، وقالت عبارتها الشهيرة "إنّ الواحدة من النساء لا تولد امرأة، لكنّها تصبح فيما بعد امرأة"، أي أنّ محددات دور المرأة كفاعل اجتماعي وسياسي واقتصادي ليست مسألة بيولوجية، وإنّما هي مسألة مجتمعية ترتبط بالتنشئة والتربية والمعتقدات التي تكتسبها"². فالظروف الاجتماعية هي التي خلقت هذه الفوارق الجوهرية ووسّعت الفجوة بين الجنسين، الأمر الذي خلق عالم القوة (الرجل) وعالم الضعف (المرأة)، إلّا أنّ ظهور الأمر في صورة طبيعية لازالت راسخة في عقول الكثيرين ولاسيما الرجل الذي لا يملك المعرفة التي تؤهله للسيطرة على المرأة وهو لا يدري عن أفكارهنّ ومشاعرهنّ شيئاً، ومن الوسائل الأخرى لفهم أصول الفوارق الجنوسية دراسة التنشئة الاجتماعية الجنوسية، أي فهم الطريقة التي يجري فيها تعلّم الأدوار المتوقعة من الجنسين من خلال العوامل الاجتماعية الفاعلة مثل: العائلة ووسائل الإعلام، وتميّز هذه المقارنة بين الجنس بمعناه البيولوجي والجنوسة الاجتماعية — فالطفل الرضيع يولد حاملاً للعنصر الأول، ولكنّه يتعلّم الثاني، فمن خلال اتصاله بالعوامل الفاعلة في عملية التنشئة بنوعها الأولي والثانية يُلقّن الطفل بصورة تدريجية المعايير والتوقعات التي تطابق جنسه سواء أكان ذكراً أم أنثى، فالفوارق الجنوسية لا تُحدّد بيولوجياً بل تُنتج ثقافياً، وحسب ما يقوله أصحاب هذا الرأي، فإنّ اللامساواة الجنوسية تكون نتيجة تنشئة الرجال والنساء للقيام بأدوار مختلفة"³. "يضرب "جون ستيوارت مل" مثلاً، "إنّ الأميرات كنّ في مرتبة فوق عامّة الرجال بسبب مركزهنّ الملكي وليس في مرتبة أقل بسبب جنسهنّ، ولم يجرؤ أحد قط أن يقول لهنّ أنّ الإنشغال بأمور السياسة والإهتمام بشؤون المجتمع عمل لا يليق بهنّ أو أنّهنّ لا يصلحن للعمل في ميدان السياسة، وهكذا أتيحت لهنّ الفرصة رغماً عن الرجال

¹ بيار بورديو، المرجع السابق، ص8.

² ابتسام الكتيبي وآخرون، المرجع السابق، ص67.

³ أنتوني غيدنز، المرجع السابق، ص188.

لإظهار مواهبهنّ.¹ وهذا يدعم أنّ الأفكار والتصورات الاجتماعية لمعنى الرجولة والأنوثة هي بالتالي ليست نتاجا مباشرا بالضرورة للجنس البيولوجي لدى الإنسان.

نجد في هذا الصدد نظرية النمو الجنوسي لفرويد، التي توضّح كيف تنمو مفاهيم الذكورة والانوثة لدى الطفل، حيث ترى هذه النظرية أنّ الطفل في سن الرابعة أو الخامسة يحس بالخطر من جرّاء ما يفرضه عليه أبوه من الضغط الإنضباطي ويتخوف في خياله من أن يقوم أبوه باقتطاع قضيبه، ويشعر الطفل بصورة واعية جزئيا وبصورة غير واعية في أكثر الأحيان بأنّ والده ينافسه في حب والدته، وعندما يكبت الولد عاطفته ومشاعره الجنسية تجاه أمّه يقرّ بتفوق والده عليه من هذه الناحية، فإنّه يتماها مع أبيه ويدرك هويته الذكورية ويتخلى الابن لا شعوريا عن حبه لأمّه خشية تعرّضه للحرمان من قضيبه، أمّا البنات فإنّهن من جهة أخرى يعانين الغيرة نظرا لافتقارهن إلى ذلك العضو المتطوّر الذي يميّز الأولاد عنهنّ، وتتدنى قيمة الأم في أعين البنات لأنّها مثلهنّ في هذه الحالة ولأنّها عجزت أن تزودهنّ بهذا الامتياز، وعندما تتماهى مع أمّها فإنّها تتخذ الموقف الاستسلامي الخضوعي لكونها تمثل البديل الثاني للذكر.

تعتمد هذه النظرية من جهة أخرى على أنّ العضو التناسلي الذكري يتمتّع بمنزلة متفوقة على العضو الأنثوي الذي يُحتزل بدوره إلى مجرد غياب الذكورة، ولماذا لا يحتل عضو الأنوثة المنزلة الأعلى؟ ومن جهة ثالثة فإنّ فرويد يعامل الأب باعتباره عنصر الضبط والتأديب الأول خلال عملية التنشئة الاجتماعية برمّتها، بينما تقوم الأم في كثير من الثقافات بدور الأهم في عملية الضبط، وثمة نقطة رابعة يثيرها المعترضون على نظرية فرويد وهي اعتقاده بأنّ تعلّم الأدوار الجنوسية واكتسابها إنّما ينحصر في سن الرابعة والخامسة، بينما يتفق أغلب المنظرين المتأخرين على أهمية التعلّم المبكر الذي يبدأ في سن الرضاعة.²

هناك تفسير آخر يوضّح تطور مفاهيم الذكورة والانوثة وهي نظرية **شودورو** حول نمو الجنوسة: ترى عالمة اجتماع الجنس والمحللة النفسانية الأمريكية "**نانسي شودورو**" التي تعتقد أنّ شعور الطفل بأنّه ذكر أو أنثى ينبع من علاقته أو علاقتها بالأب والأم منذ مرحلة مبكرة جدا، وهي تعلق أهمية كبرى مما يعلّقه فرويد على دور الأم والأب هي التي تمارس الدور المهيمن على الرضيع أو الطفل من مراحل مبكرة من حياته مما

¹ جون ستوارت مل، المرجع السابق، ص27.

² انتوني غدنز، المرجع السابق، ص194.

يعزز وبعمرق العلاقة العاطفية بينهما، ولا سيما أنّ هذه العلاقة ستصل إلى نقطة تتوقف عندها أو تختفي بحيث يبدأ الطفل أو الطفلة بتنمية وعيه بذاته ككيان منفصل... وترى شودورو أنّ عملية الإنقطاع هذه تحدث بطريقة متفاوتة بين الأولاد والبنات، تحتفظ البنات بعلاقة أوثق مع الأمّهات حيث تستمر الإناث في العناق وتبادل القبّلات ولمسات الحنان والمكاشفة الحميمة حتى مراحل متقدمة من العمر... وهذه الخصائص حسب رأي شودورو، هي التي تُنمي في المرأة عموما حساسية خاصة ونزوعا تلقائيا إلى التعاطف والمشاركة الوجدانية، أمّا بالنسبة للأولاد فإنّ احساسهم بذاتيتهم وشخصيتهم يتمثّل في رفضهم لتعلّقهم الأصلي بأمّهاتهم، وهم في ذلك يحاولون الإبتعاد عن كل المظاهر التي تقرّبهم من الأنوثة مثل: الدّلّع والدّلال والنعومة.

المطلب الثاني: دور المؤسسات الاجتماعية

تلعب المؤسسات الاجتماعية دورا مهمّا في اشباع احتياجات الإنسان النفسية والاجتماعية والثقافية التي تعمل على بناء وتقويم سلوكاته وتصرفاته في ميادين المجتمع، والأسرة مثلا من أهم مؤسسات التنشئة الاجتماعية التي تتكفّل بالطفل منذ ولادته إلى نهايته. "فبالأسرة جزء من المجتمع وهي مؤثرة ومتأثرة، وهي أيضا جزء من نسق عام في نفس الوقت، إلّا أنّ ما يبدو ظاهرا للعيان اليوم هو المبالغة التي تتعلق بوجه الخصوص بطغيان عدد من المؤسسات الاجتماعية الأخرى على الأسرة كمؤسسة اجتماعية."¹ من منطلق أنّ كل مؤسسة اجتماعية تحاول ترسيخ قيما ثقافية معنوية وهي مصدر للقيم الرمزية لا يتعلق بالأسرة فقط وإثما بكافة المؤسسات الاجتماعية الأخرى نجد المدرسة، الإعلام، الدولة بمختلف أجهزتها، كلّها مشتركة فيما يسمى بعملية التربية، فالتنشئة الاجتماعية تبقى هدفا من الأهداف التي تسعى التربية إلى تحقيقها عن طريق تلك المؤسسات الاجتماعية.

نجد تربية مقصودة وأخرى غير مقصودة وهذه الأخيرة "تتم تلقائيا وبشكل لا شعوري عن طريق المحاكاة بحكم وجود الفرد في المجتمع فهي عملية تكيف بين الفرد وبيئته الطبيعية والاجتماعية، لا يتأتى هذا التكيف إلّا من خلال الإسهام العقلي للإنسان بطريق مباشر أو غير مباشر في الحياة الانسانية. وهناك

¹ مصطفى زايد، الأسرة والتغيير والمؤسسات، مجلة التغييرات الأسرية والتغيرات الاجتماعية، ج 1، عدد 2، منشورات كلية العلوم الإنسانية، الاجتماعية
فعاليات الملتقى الثالث: 20-21 جانفي 2004، سلسلة الوصل، الجزائر 2005، 2006، ص 29.

التربية المقصودة وهي التعليم الرسمي المقصود وهو الذي تقوم به المؤسسات التعليمية التي أنشأها المجتمع لهذا الغرض.¹ وبهذا تكون المدرسة الجانب الرسمي من التربية تقوم بتنشئة الطفل تنشئة اجتماعية وثقافية وعقلية، تلم بجميع جوانب شخصيته وكيانه كفرد في المجتمع.

"وقد ذهب العالم النمساوي "مالر" إلى أنّ المدرسة وحدة اجتماعية تتمتع بخصائص هي:

- 1- تمثل مجتمع محددة من البشر.
- 2- إنَّها لها بنية أو تركيب اجتماعي واضح المعالم.
- 3- إنَّها شبكة صغيرة.
- 4- محكمة من التفاعلات الاجتماعية يسودها الاحساس ب(نحن).
- 5- إنَّها ثقافة خاصة.

يحمل برنامج المدرسة طابع المجتمع الذي نشأ فيه، ويعبّر عن مصالحه واتجاهاته الثقافية، ويعمل على تحقيق أهدافه وتنميتها، إنّ المدرسة تقوم بتنمية قرارات الأفراد، فهي تعلّمهم المهارات الأساسية التي يحتاج إليها في مجال العمل، مثل: القراءة، الكتابة، الحساب، وتحاول من جهة أخرى اكساب الأطفال الثقافة والقيم... فيقوم باستغلال خبراته التي حصل عليها ويطبّقها في مجتمعه وفي مواقف حياته المختلفة دون الخروج من الدائرة التي رسمها له هذا المجتمع، وبهذا الطريقة يظهر اختلاف قيم المجتمع الجزائري عن قيم المجتمعات الأخرى التي تتبناها في مناهجها التعليمية إلاّ اذا دخلت أطراف أخرى من شأنها تخريب هذه الاهداف التربوية.² لقد شكلت المدرسة في السنوات الأولى للاستقلال رمز قوي للرجبة في التقدم والمساواة والتحرر الإنساني، حيث رفع شعار الأديب الفرنسي "فيكتور هيغو" "Hugo Victor" " افتحوا مدرسة تغلقوا سجننا"، حيث كان للنظام التربوي مبادئ عامة ومهمّة، الطابع الإلزامي للتعليم الأساسي لمدة تسع سنوات، بالإضافة الى مجانيته وديمقراطيته، مبادئ أعطت للتعليم أهمية عظيمة وحاولت تحقيق مبدأ تكافؤ الفرص بين الأفراد باختلاف مستواهم الاجتماعي أو نوع الجنس الذي ينتمون إليه، فقد بلغ نجاح

¹ حسين أحمد عبد الحميد رشوان، علم اجتماع النفسي، المجتمع، الثقافة، الشخصية، المرجع السابق، ص163.

² المرجع نفسه، ص166.

ديمقراطية التعليم ومجانيته مدها، وكان نظام قانوني، صار أبناء الفلاحين والبسطاء من رواد الجامعة واعتلى من وصل منهم رتبا أعلى في سلم المسؤوليات.

إنّ التعليم انفاق استثماري حيث يصبح الشباب عن طريق المؤسسات التعليمية عضوا فعّالا داخل المجتمع، وله دور في صنع القرار، "التعليم هو قضية أمن قومي ومسؤولية مجتمعية لا تقتصر على التربويين وحدهم بدءا من المدرسة إلى الجامعة بل على ثقافة المجتمع ككل".¹ يعتبر التعليم نسق من أنساق المجتمع، يسعى إلى دعمه من خلال مخرجاتها الفعّالة ويكون ذلك من خلال البرامج والمناهج القادرة على النهوض بالنظام التربوي، فالأمر يحتاج إلى تحديد الحقوق والواجبات، تحديد أسباب الجزاء والعقاب والمكافأة من أجل خلق الضبط والمراقبة والجديّة، باعتبار أنّ التعليم مصدر من مصادر اشباع مخطّطات التنمية البشرية الحديثة من خلال تزويدها بالرأسمال المال البشري.

رغم الأهمية الكبيرة للتعليم والمدرسة على عدّة أصعدة، نجد أنّ المدرسة لها دورا كذلك في دعم العلاقات البطريكية، يظهر من خلال خلق علاقة خاصة مع التلميذ الذكر، التفريق بينه وبين التلميذة في المجلس مثلا، كذلك يظهر في مضمون المادة المقدّمة التي تربط الأب بالسّوق والعمل وتربط الأم بالمطبخ... إلخ

تلعب الأسرة والمدرسة دور كبير في إنتاج العلاقات البطريكية بين الجنسين ولا ننسى كذلك دور الدولة في ذلك، فهي تعتبر معيدة لإنتاج تلك العلاقات مثلها مثل الأسرة والمدرسة، فهناك تحالف بين الدولة والنظام الذكوري المتواجد في المجتمع.

المطلب الثالث: الأسرة أكثر تأييدالنظم الهيمنة

تتفوق الأسرة على جميع وسائل ومؤسّسات البيئة الاجتماعية الأخرى، خاصة في المجتمعات التقليدية التي يتم فيها اكتساب هذه العادات والمعتقدات للطفل بشيء من الصرامة والقسوة وبخاصة في المراحل الأولى، وتقييده بضغوط وضوابط صارمة، فقد أشارت مدرسة التحليل النفسي إلى أنّ شخصية الطفل تتشكّل خلال خمس سنوات الأولى من عمره، ففي هذه الفترة تكون فكرته عن نفسه وعن الآخرين وعن

¹ كمال الدين عبد الغني المرسي، الخروج من فخ العولمة، ط1، المكتب الجامعي الحديث، مصر، 2002، ص139.

المجتمع الذي يعيش فيه، وعلى ذلك فإن الأسرة هي الأساس في تشكيل إتجاه الفرد وأراءه المختلفة.¹ فالطفل يتأثر باتجاهات الوالدين ومواقفهم على الرغم من التطورات والتغيرات التي طرأت على الأسرة وما يحيط بها، إنّ الأسرة صورة مصغرة عن المجتمع، تحمل نفس خصوصياته، تبني قيمه وتتيقّد بقوانينه ولها دور حيوي في الحفاظ على استمرار الإلتزام الثقافي للفرد بمجتمعه، واستقرار الفرد والمجتمع مرتبط بالأسرة، حتى أنّها المؤسسة الوحيدة التي يقل الاختلاف حول أهميتها ودورها الفعّال في صقل شخصية الفرد بما يتوافق مع مجتمعه وحمايته من المؤثرات الخارجية.

من الناحية اللغوية وكما جاء في لسان العرب، كلمة الأسرة مشتقة من الأسر والأسر لغةً يعني القيد، الذرع، الحصينة، الإسار: ما شد به، والإسار: القيد ومنه الأسير، الأسرة: عشيرة الرجل وأهله. ومنه اشتقت كلمة الأسرة، فهي الذرع الحصين وهي من أهل الرجل وعشيرته.²

ويعرّفها "أوجبرن وفيكوف" بأنها منظمة دائمة تتكون من زوج وزوجة مع الأطفال أوبدونهم، أمّا "فوجل" فيرى أنّها وحدة بنيائية تتكون من رجل وامرأة يرتبطان برابط الزواج مع أطفالهما.³ فهي بذلك مجموعة من الأفراد تربطهم علاقات قرابية أو عاطفية بصلة الدم أو بصلة التبني، ويتفاعلون مع بعضهم البعض في ظل ثقافة وقيم واحدة، ويوجد في المجتمع الجزائري ثلاث أنواع من الأسر هي:

♣ الأسرة التقليدية الجزائرية: فالعائلة تشير إلى الجماعة من الأشخاص التي تعيش في كنف واحد وهناك شكلين من العائلة، يمكن تحديدها عائلة مركبة من بيت الأب ومن أبناءه المتزوجين، عائلة مركبة من مجموعة بيوت لمجموعة من الأخوة، و بالطبع من أبناءهم المتزوجين، وعلى العموم فإنّه من 20 إلى 30 من الأقرباء يعيشون جماعيا، وفي بعض الحالات يصل عدد أفراد العائلة أو يفوق الخمسين فردا...⁴

¹ بيار بورديو، المرجع السابق، ص 154.

² محمد بوخلوف، نمط الأسرة الجزائرية ومحدداته، دراسة إحصائية وتحليل نظري- مجلة التغيرات الأسرية والتغيرات الاجتماعية، ج 1، عدد 2، منشورات كلية العلوم الإنسانية، الاجتماعية، فعاليات الملتقى الثالث: 20-21 جانفي 2004، سلسلة الوصل، الجزائر 2005، 2006، ص 74.

³ المرجع نفسه، ص 74.

⁴ Boutefnouchet (mostafa), **la famille Algerienne, évolution et caracteristique**, sned, Alger, 1982,

"وضع المرأة كفتاة لا تحتل أية مكانة ولا أية وضع خاص بها، فهي مهمّشة كأثني ومرفوضة وغير مرغوب فيها ومركز ضعيف داخل الأسرة مقارنة بمكانة الذكور، وكذا في علاقتها مع أعضاء الأسرة الآخرين وخاصة علاقتها مع الرجل، علاقة ضعيفة تقف عند الضرورة فقط، فالرجل لا يجتمع إلى النساء و لا يتحدث إليهنّ والتنظيم المنزلي كلّه يقع على عاتق النساء، والزوجة تنادي زوجها " هو"، والزوج يقول لها "هي" أو "يامرا"...¹ وكثيرا منهم من يستحي ذكر اسمها أمام الوسط المهني أو الزملاء، فيلقبها بعدة أوصاف جامدة مثل: "الدار"، "المخلوقة"، "مولاة الدار"، "الدراري"... الخ.

♣ الأسرة الجزائرية الزوجية المستحدثة: تمركزها يكون أكثر في المناطق الحضرية من المدن الكبرى للوطن، تقلص حجمها وتمتعباستقلال اقتصادي و تأمين المعاش اعتمادا على الدخل الشهري، ولكن رغم هذه الخصائص ظلت متمسكة بقيمها و ببعض الوظائف التقليدية، وفي أغلب الأحيان نجد الزوجة في هذه الأسر قد حصلت على مستوى تعليمي - مهما كان منخفضا- سيسمح لها بإعادة النظر في دورها التقليدي وأن تختار النموذج الحديث للحياة، فوجد المرأة تعمل أو عملت أو تأمل في العمل ومجموع القرارات تُأخذ جماعيا.

♣ الأسرة الجزائرية المعاصرة: "أين يكون الشريك قد تعارفا على بعضهما واختار كل واحد منهما الآخر، و قرّرا بكل حرية الزواج، و في تنظيم مراسيم العرس، دور الحماة هنا ضيق فلم يكن لها دور في اختيار الكنة و سلطتها أصبحت ضيقة."²

إنّ أهمّ تعيّر شمل العائلة الجزائرية هو صغر حجمها وتغيّر مكانة المرأة، حيث تخلّصت ولو جزئيا من السيطرة التقليدية، فلم تعد -و لو بشكل نسبي أو ظاهري - هناك سيطرة من الأعضاء الآخرين مثل: الجد و الأقارب أو الحماة، خاصة في الوسط الحضري وذلك بسبب متطلبات العصر المختلفة التي حتمت على المرأة الجزائرية بصفة خاصة والعربية بصفة عامة إلى الاستجابة إلى تلك المتطلبات، أصبحت

¹Robert Descloitres, Laide Debzi, **Système de parenté et structure familiale en Algérie**, centre Africain des science humaine appliquées, Aix-en-provence, pp44.

²Khodja (Souad), **A, comme Algerienne**, emal, Alger, 1991, p 47.

امرأة عاملة واستطاعت تغيير مكانتها في الأسرة أو العائلة ولو شكليا، ذلك أن هناك حقيقتين لا يمكن إنكارهما:

أولا: أن تزايد عدد الأسر النووية الحديثة و المعاصرة، لا يعني أن هناك اندثارا كلياً للأسرة الممتدة (الكبيرة الحجم).

ثانيا: أن قرار الرجل بالانفصال ع العائلة الكبيرة وتأسيس عائلة صغيرة خاصة به، و قبوله لعمل زوجته و بناته لا يعني أبدا تخليه عن ثقافته الذكورية. والدليل على ذلك أننا نجد المرأة العاملة تخرج لوحدها وتذهب إلى العمل، تختلط بزملاءها وقد تتعاطى مع الكثير من الناس، يبدو أنها امرأة متحررة مستقلة إلا أن ذلك وللأسف شكل ظاهري فقط، فقد تنوعت وتعددت الدراسات التي تعالج المواضيع الخاصة بالمشاكل التي تعانيها المرأة العاملة في حياتها اليومية، سواء مشاكل اجتماعية، نفسية... الخ، "فالأسرة خلية منضبطة داخل النسق العام وفق آليات انشغاله، تُشكّل هذه الأمور موضوعا خصبا للتسلط الأبوي، الذي يعمّم قيم الطاعة والرضوخ والإمتثال والتدجين، وما يوافق ذلك من سلوكيات يسمّمها الخوف والتردد أو العنف والتمرد."¹

نجد أن هناك ثلاث مصادر أساسية تُسهم في انتاج الأبوية، وهي العلاقة المتبادلة بين المجتمع والعائلة وانتاجها للرجل المتسلط والذي يمثل الأب أو الزوج، يمتد هذا التحالف الثلاثي ضد المرأة جيلا بعد جيل، تقوم الأسرة باحتواءه وتنميته في قوالب ثقافية راسخة منذ عصور مضت، وتقوم هذه القوالب بانتاج ما يسمّى بالثقافة الذكورية، "التي تقوم على مبدأ الإعلاء من شأن الرجل وقيّم الرجولة، ولكنها تتركز حول قيمة هامة هي ضرورة تحمل المسؤولية في مختلف مواقف الحياة وشتى المجالات العائلية والمتخصصة، بحيث يرتبط ذلك بالذكور أكثر من ارتباطه بالإناث، على اعتبار أن الذكور أكثر قدرة على تحمل المسؤولية وأكثر عقلانية في اتخاذ القرارات."² تُعطى الأولوية للذكور في تسيير شؤون المجتمع، تبني ثقته بنفسه على عدة مستويات، وبالمقابل تقوم بتهميش المرأة وتقلل من شأنها مقارنة بالرجل ليأخذ مركز المهيمن والمراقب.

¹ ابتسام الكتيبي وآخرون، المرجع السابق، ص90.

² سامية حسن الساعاتي، المرجع السابق، ص298.

نجد أنّ نظم التنشئة الاجتماعية (الأسرة) تساهم في خلق التمييز بين الولد والبنت وتعمل على إعادة إنتاجه جيلا بعد جيل، ترسم ابطارا كبيرا يوهم المرأة بعدم قدرتها على تحمّل المسؤولية وب حاجتها الدائمة إلى الرعاية والاعتماد على الرجل، فهذا الدور (الدور التابع) أعاق المرأة واستلب قدراتها ورغباتها. "فلا تمر لحظة في حياة الطفل دون أن تعمل (أي لحظة) بواسطة هذه المؤثرات على توجيه تفكيره (أو تفكيرها) وسلوكه (أو سلوكها) بما يتفق والمتطلبات على جنسه، وفي الاصطلاح المعاصر ينظّم التقسيم الرئيسي للميزة الخلقية في اتجاه الإيجابية "الاعتداء هو الذكر" أو "السلبية هي الأنثى"، وتنظّم كل المميّزات "الطبيعية" الأخرى وبكثير من الحذق لتتلاءم مع ما سبق، وينظر إلى "الإعتدائية" على أنّها ميزة الطبقة السائدة وفي هذه الحالة من الطبيعي أن تكون الليونة وسهولة الانقياد الصفة المقابلة.¹

تقوم نظم التنشئة الاجتماعية (الأسرة) بتدريب الأنثى على الأعمال المنزلية وهيئها لمعرفة مناهج الحياة الزوجية والأمومة كأنّ مستقبلها لن يتحدّد بسواهم. "ويميل عمل التطبيع الاجتماعي كلّّه بالنتيجة إلى فرض حدود عليها، وتنغلق كل تلك الحدود بالجسد المعرّف إذاً على أنّه مقدّس وحرام، والذي يجب تأصيله في الاستعدادات الجسدية. وهكذا كانت المرأة القبائلية الشابة تستدخل المبادئ الجوهرية لفن العيش أنثويا، وللهيئة الحسنة، جسديا وأخلاقيا، غير منفصلين.² بمعنى أنّ التطبيع يشمل كيفية التعامل مع جسد المرأة وطريقة توجيه أخلاقها، "فقد سعت عالمة النفس "فريغاهوغ" (Frigga houg) (بواسطة منهج يسمى عمل الذاكرة (Memoru work)، الذي يهدف إلى تذكر قصص الطفولة التي تناقش وتُؤوّل جماعيا، إعادة إحياء المشاعر المرتبطة بمختلف أجزاء الجسد: للظهر الذي يجب إبقاءه مستقيما، وللبطون التي يجب إضمارها، وللساقين اللتين يجب ألاّ تنفرجا... إلخ، وغيرها الكثير من الوضعيات التي هي بدلالة أخلاقية (فجعل الساقين منفرتين هو أمل مبتذل، حمل بطن كبير يدل على نقص الإرادة... إلخ.³ تبقى النظرة دونية للمرأة تبقى متأصلة في العقول والأجساد، تلك الاستعدادات التي تجعل الرجل يتعد عن أعمال معيّنة ويوجّه المرأة نحو أعمال دونية تعبّر عن استعداداته الذكورية ومنهنّ من يصادق على ذلك

¹ سلوى الخماش، المرجع السابق، ص20.

² بيار بورديو، المرجع السابق، ص51.

³ المرجع نفسه، ص53.

الحكم، مبدئين استسلامهنّ ورضاهنّ لتلك المكانة، كأثما قدرا لا يمكن التخلص منه، "فقد عرّف "ماكس فيبر" الهيمنة على أنها فرصة العثور على أشخاص محدّدين مستعدين لإطاعة الأوامر... والهيمنة تشمل جانبيين، سلطة السيطرة وواجب الطاعة."¹

يظهر الاستسلام عند المرأة في حبّها للبروز والظهور أمام الآخرين بأجمل حُلّة، الأمر الذي يُدعم دونيتها ورضاها بتلك المكانة وبذلك تكون "نتيجة الهيمنة الذكورية التي تشكّل من النساء موضوعات رمزية الكائن منها، كائن مدرك، هنّ وُضعنّ في حال دائم من عدم الأمان الجسدي أو بالأحرى في حال من التبعية الرمزية: إنهنّ موجودات بواسطة، ومن أجل نظرة الآخرين، أي بمثابة موضوعات مضيافة، جذابة وجاهزة وتنتظر منهنّ أن يكنّ "أنثويات" أي مبتسمات لطيفات عاملات خاضعات محتشمات منخفضة وحتى منزويات، والأنوثة المزعومة ليست غالبا شيئا آخر سوء شكل من المجاملة وإزاء انتظارات ذكورية في شأن تضحيم الأنا (ego) وبالنتيجة، فإنّ علاقة التبعية إزاء الآخرين (وليس الرجال فقط) تنحو لأن تصبح مكوّنة لكيانهنّ."² وهذا التعريف الدقيق للأنوثة نجده متجلي عند أي امرأة مهما بلغت درجات تطورها ووعيتها بذاتها، كما نجد هذا التصور ولا يوجد غيره عن الأنوثة عند الرجل، تصوّر متأصل في عقولنا وأجسادنا، وبهذا كان هناك تقسيم جنسي للعمل بين الرجل والمرأة، المذكر والمؤنث، القوة والضعف، فقد تأيّدت هذه الاستعدادات الذكورية بفضل الأسرة بالدرجة الأولى وتظهر على شكل تقييد أو تعنيف.

المبحث الرابع: اختزال المرأة واستلابها

المطلب الأول: الاختزال الايجابي للمرأة

تتفاوت مكانة المرأة في نظر الرجل ونظر المجتمع عموما بين أقصى الارتفاع (الكائن الثمين ومركز الشرف الذاتي، رمز الصفاء الذي يبدو في الأمومة) وبين أقصى حالات التبخيس (المرأة العورة، المرأة رمز

¹Raymond Boudon, Philippe Besnard, Mohammed Cherkaoui, Bernard pierre lécuier, **Dictionnaire de Sociologie**, Larousse, Paris, 1999, p67.

² بيار بورديو، المرجع السابق، ص103.

العيب والضعف، المرأة القاصر، الجاهلة، المرأة رمز الخصاء، المرأة الأداة التي يمتلكها الرجل مستخدماً إياها لمنافعه المتعددة.¹

حين نتحدث عن الاختزال الايجابي نجد الكثير من الأحاديث تقال عن المرأة فهي نصف المجتمع والمتحكم في نصفه الآخر، المرأة قادرة على لعب أهم الأدوار، أخت، أم، وابنة وبكل براعة، المسيطرة على الرجل بفضل كيدها وقدرتها على احتواءه بمختلف إغراءاتها الجسدية والعقلية... إلخ فالمرأة هي أكثر مصادر القهر والاضطهاد وأغلبهنّ يلتجئن إلى النرجسية بمعنى إيجاد صفة معيّنة تُعوّض به نقصا كائنا في ذاتها بسبب الاختزالات المستمرة التي تطالها من كل حدبٍ وصوبٍ. ويؤكد عالم الاجتماع الأمريكي البارز وأحد نقّاد المجتمع الليبرالي "كريستوفولاش"، "أنّ النرجسية لا تعني بالضرورة الأنانية، بل هي توظيف الإنسان الذي أنتجته الحداثة، فهي عكوف على الذات وتحوّل إلى الداخل، هي (الذات في حدّ ذاتها)، فإذا كان الإنسان هو مرجعية ذاته، وهو مصدر القيم والأخلاق، وهو غاية كل أفعاله النفعية البراجماتية، فإن توجهه يكون للداخل وليس للخارج ويتحول فعلاً إلى (إنسان ذي بعد واحد)، كما وصفه "هربرت ماركيز" إنسان محايد باهت يحسبه الجاهل متسامحاً ديمقراطياً وهو في الحقيقة أقرب للامبالاة منه للاستنارة المثالية، فالنرجسية تلجأ إليها المرأة، تحاول أن تحب شيئاً في ذاتها، لأنّ النرجسية هي حب الذات والتفاخر بها، والمرأة مثلاً نجدتها ترى في نفسها ويراها الناس كذلك منبع الحنان والحب والعطاء، تمتلك غريزة الأمومة والتي "تعتبر من أشهر الاختزالات الإيجابية هي المرأة الأم محط الأساطير الثقافية والتضحية والحب الذي لا ينضب، والرجاء الذي لا يخيب والملاذ الأمين والعزاء الأكيد حين تقسو الحياة ويعز الأصدقاء... ينبوع الرقة وكذلك المرأة الملاك، نموذج الطهر (الذي يلغي جسدها ورغباته في الحقيقة).²

لا ننكر أهمية هذا الدور الذي تلعبه المرأة الأم في حياة الرجل سواء كان زوجاً أو ابناً، فقد نجد للأم دوراً مثالياً في رفع مكانة أبنائها، وقد أشاد العديد من العلماء بفضلها الكبير في نجاحهم.

الرئيس السادس عشر للولايات المتحدة الأمريكية (أبراهام لنكولن): "إنّ كل ما وصلت إليه يعود الفضل فيه إلى أمي."

¹ مصطفى حجازي، التخلف الاجتماعي، ط9، المركز الثقافي العربي، بيروت، المغرب، 2005، ص199.

² مصطفى حجازي، نفسه، ص221.

المفكر الانجليزي (أبيسون): "لولا أُمي لما صرت مخترعا، بل لبقيت ولدا مهملا عديم الاكتراث."

القائد العسكري (نابليون الأول): "إني مدين لأُمي بكل ما جزته من القطار وما فزت به من العظمة، لأنّ نجاحي كان ثمرة مبادئها القوية وآدابها السامية."

الشاعر المصري (حافظ إبراهيم): "الأم مدرسة إذا أعددتها أعددت شعبا طيب الأعراق."

الأديب المصري (حسين مؤنس): "إنّ النساء هنّ اللواتي يضعنّ الرجال، وهات لي عظيما أدلك على سرّ عظمته: أمّه أو زوجته."¹

كلّها إشارات بعظمة دور الأم، وكلّ فرد من أفراد المجتمع يرى للأم فضلا في حياته حتى ولو في جزئية معينة من حياته، مع أنّ هذا الاختزال يدفع المرأة إلى التقدير والتقدير والمثالية إلاّ أنّه يقي اختزالا، لأنّ من خلاله "تُحرم المرأة فرصة عيش كيانها بكل أبعاده وتنوعه وتناقضه، إنّ الاختزال هو اختصار للوجود إلى صفة مستحبة أو منفردة، اختصار للمرأة إلى موضوع مرغوب فيه أو موضوع يستقطب كل التناقضات الذاتية عند الرجل ويجسّد كل ما ينفر منه في نفسه، ويتغذى الاختزال من الهوامات الكثيرة اللاواعية التي تحيط بكيان المرأة وصورتها."² تُختزل المرأة في صفة معينة مثلا: نجد اختزال المرأة للتباهي بها أمام الناس لإثارة غيرة الآخرين، إمّا بجمالها أو جسمها أو نسبها... الخ

يهدف الاختزال إلى تحقيق هدف واحد بتسليط الضوء على مورد واحد فقط تمتلكه المرأة، مع أنّ للمرأة موارد عديدة، إنسان مثله مثل الرجل يجمع بين صفات متناقضة إيجابية وسلبية. والاختزال يتضمن ماهو إيجابي كما ذكرنا سابقا مثل المرأة الأم، والمرأة الجميلة... الخ وما هو سلبى كذلك، فالاختزال يسمى اختزالا سواء أختص بالسلبى أو الإيجابى، ومن الاختزالات السلبية نجد المرأة الغاوية التي تستخدم الملابس والزينة لإخفاء ما أسقط عليها من نقص، نجد المرأة الماكرة التي تستخدم سلاح المكر والكيد، فلازالت تلك الصفتين من أبرز خصائص المرأة، تحاول السيطرة على الرجل بشكل علني أو بشكل خفي، قد توهمه بامتلاك السلطة وبالمقابل تحقّق رغباتها، نجد أحيانا تتظاهر بالمرض وأحيانا أخرى تلجأ إلى السحر

¹ حزان رحيمة، المرأة والعنف، مجلة الآداب والعلوم الإنسانية والاجتماعية، العدد 6، تلمسان، ص223.

² مصطفى حجازي، المرجع السابق، ص222.

والشعوذة، "وهذه النماذج تذهب جلّها في اتجاه مرضي لأنها وليدة علاقات مرضية بين الرجل والمرأة (علاقة التسلط والقهر)، وهي دفاعات لا تفسح مجالاً أمام بروز علاقات معافاة تحمل الإثراء المتبادل لكل من الرجل والمرأة."¹ بمعنى أنّ هذه النماذج من الميكانيزمات الدفاعية التي ذكرناها تكون ردة فعل للاختزالات التي تتعرض لها المرأة السلبية منها والإيجابية.

المطلب الثاني: قهر المرأة واستلابها

إنّ أساس القهر أو ما يسمى بالظلم الاجتماعي، وهو الذي يقع بين الناس من جرّاء المعتقدات أو القيم والتقاليد والمفاهيم الشائعة بينهم والتي تجعلهم يظلمون بعضهم بعضاً بدون إدراك منهم، إنه ظلم ويقع المظلوم ضحية بينهم دون أن يكون له ذنب يستوجب ظلمه.² وهذا الظلم يسبّب ما يسمى بالاضطهاد وهذا الأخير "يدور حول مسألة الذنب والبراءة في العدوانية، من يحمل وزر العدوانية ومن هو البريء، وكل معتد يقوم عادة بعدوانية من خلال هذه الأولوية بتأثير الآخرين والشعور بالبراءة والدفاع المشروع عن النفس."³ يتضح أن الاضطهاد يستمد قوته من ينايع الشرعية التي يستقيها الفرد من نفسه أو من القوانين العرفية التي تُنمي ثقته بنفسه وبما يفعله. وهناك ثلاث أنواع من الاضطهاد ضد المرأة من طرف الرجل.

أولاً: الاضطهاد النوعي: الذي يعني شيوع تفوق الرجل على المرأة وسيادته عليها، وأنّ السيادة والهيمنة هاتين هما من أجل تحقيق المصالح الخاصة والعامة التي أدت إلى طمس شخصية المرأة والتقليل من أهميتها واستلابها، وهو ما يسبّب عدم تكامل الجنسين وتكافلهما الاجتماعي.

ثانياً: الاضطهاد الأبوي الذكوري (البطريكي): الذي يظهر في سيطرة الذكر على الأنثى في العائلة والمجتمع والسلطة، ويتم التعبير عن هذه السيطرة بتسلط الأب على العائلة تسلطاً لا عقلانياً، يوجب خضوع الأم والأولاد وطاعتهم له طاعة عمياء، كما يظهر في سيطرة الولد على البنت حتى لو كانت أكبر منه سناً وأرزن منه عقلاً، هذه السيطرة هي تعبير عن النزعة الأبوية واستمرارها جيلاً بعد جيل.

¹ مصطفى حجازي، المرجع السابق، ص226.

² اعداد مجموعة خبراء، ملتقى الدور الإداري والتنموي للمرأة في الوطن العربي، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، 2006، ص17.

³ مصطفى حجازي، المرجع السابق، ص236.

ثالثاً: الاضطهاد القانوني: الذي ينبثق من الاضطهاد الأبوي الذي ينعكس في القوانين الوضعية والعرفية التي تضطهد بدورها المرأة في حقوقها الاجتماعية والاقتصادية والسياسية، وهو ما يعيق تقدّمها ومسايرتها مع الرجل في الإنسانية.¹ نجد أنّ أصل اضطهاد المرأة القوانين الإنسانية والعوامل الاجتماعية والقيم الذكورية التي تستأثر مصالح الجماعة على مصلحة المرأة وكرامتها، كأنّها خلقت وسيلة لتحقيق أغراضهم ورغباتهم، الأمر الذي دعم التفاوت بين الجنسين في مجتمع متخلّف نجده يصب قهره على الرجل قبل المرأة، ويكون عائقاً أمام التغيير الاجتماعي في جميع ميادين الازدهار والتنمية (السياسية، الاقتصادية، الثقافية، الاجتماعية...)، ذلك التخلّف الذي يجعل الرجل بدوره يصب قهره على المرأة بشكل مادي أو بشكل معنوي يتمثل في الإستلاب الجنسي، الفكري (العقائدي) والاقتصادي.

نعني بالاستلاب أيّ عملية استغلال أو امتلاك أو عدوان، حيث لا بد كي تتم من سلب الآخر إنسانيته وكيانه القائم بذاته وإحاقه بنا كأداة لخدمة نوايانا ورغباتنا هذا السلب يتم من خلال تحويل الآخر إلى أسطورة تأخذ شكل اختزال كيانه إلى إحدى صفاته أو خصائصه أو وظائفه، وتوجد بين هذا الجانب الجزئي والكيان الكلي، والاختزال يسجن الآخر في صورة لا يسمح له بتعديلها.² فالإستلاب يعني اختزال كيان المرأة في بعد واحد من أبعادها نتيجة وجود أفكار منمّطة تحوم حولها، سعت إلى تبخيس كيانها ووجودها كإنسانة مثلها مثل الرجل. "فهو قهر معنوي ليس مادي إلاّ أنّ نتائجه أظهر من هذا الأخير، يولّد الضجر والسأم وهما آفة هذا الاستلاب وأبرز أعراضه وأكثر المؤشرات دلالة على القحط الداخلي، ولا تجد المرأة علاجاً له إلا الإسراف في مزيد من الاستلاب ومزيد من الظواهر والاستهلاك."³ تعيش المرأة في حلقة مفرغة من الاستلاب تنتج وتعيد إنتاج الاستلاب، من خلال دورها في العائلة كأم وزوجة أو من خلال تعويض النقص الذي أسقط عليها بوسائل دفاعية ذكرناها سابقاً، ويتجلى ذلك في ثلاث صور للاستلاب، فالاستلاب ذو طابع استغلالي غير مباشر، يستمد مشروعيته من أطر عرفية وثقافية، لذا يظهر وكأنّه أمر طبيعي متأصل في الأجساد والعقول، حق مشروع للرجل وواجب على المرأة تقبله.

¹ ابراهيم الحيدري، المرجع السابق، ص13.

² مصطفى حجازي، المرجع السابق، ص219.

³ المرجع نفسه، ص210.

يعود اختزال المرأة إلى حدود جسدها واختزال هذا الجسد إلى بعده الجنسي، وجعلها وعاء للنسب ووسيلة للمتعة، وهو ما أدى إلى تضخيم البعد الجنسي لجسد المرأة على حساب بقية الأبعاد الأخرى في حياتها، وهو ما يفجر مخاوفها الوجودية، بحيث يصبح هاجس المرأة قبل الزواج قلقها حول سلامة بكارتها وحول قدرات جسدها على حيازة اعجاب الرجال، ومقابل ذلك تركيز مفرط على الجنس واختزال مفرط للجسد وقمع للجسد وقمع مفرط للرغبات، بسبب المحرمات والممنوعات التي تُفرض على جسدها في بعده الجنسي فقط، ويصبح "عورة" يجب أن تستتر وتصان، لأنها ملك للأب قبل الزواج، وملك للزوج بعد الزواج.¹ حيث تقول الكاتبة المصرية نوال السعداوي "إنّ إفراغ المرأة من مسؤولياتها، إفراغ شخصيتها من لب الإنسان وجوهره وتميّزه عن سائر المخلوقات، بهذا الإفراغ لم يعد للمرأة إلاّ قشرتها الظاهرة أمام الأعين، لم يعد للمرأة إلاّ غلافها الجسدي الخارجي ويؤكد لها المجتمع من حولها هذه الحقيقة، فالصحف والمجلات حين تخاطب المرأة، تخاطبها كطبقة من الجلد تحتاج إلى تدليك بأنواع خاصة من الكريم، كرموش تحتاج إلى تقوية وتغذية، وكشفاه تحتاج إلى طلاء بلون الورد، وكشعر تحتاج إلى صبغات تتناسب مع لون الفستان."²

يعمد هذا الاستلاب إلى عزلها وتحديد علاقتها بسبب رؤى متخلفة تتخذ من جسدها برهاناً ومنهجاً يعرقل اندماجها في المجتمع، والعمل يحتاج إلى تكوين علاقات وحرية في التعاملات بعيداً عن تلك القيود التي تؤثر سلباً على أداءها للعمل، ومن ثمّ على دورها في المجتمع التربوي والاجتماعي... الخ "فالرجل يعمد إلى تقييدها لأنها تعتبر قبلة ذرية تززع السلطة الأبوية."³ مختصراً وجودها في جسدها، متناسياً أنّها كائن عاقل تستطيع تمييز الصح من الخطأ، "فالمرأة تُقيّد بسبب جنسها الذي من غير اللائق تغييره، وبهذا يتم اختزال المرأة من كائن انساني متكامل على المستوى العقلي والعاطفي إلى مجرد كائن جنسي خاضع

¹ ابراهيم الحيدري، المرجع السابق، ص363.

² مصطفى حجازي، المرجع السابق، ص210.

³ Saadi nour-eddine, **la femme et la loi en Algérie**, collection dérivée par Fatima Mernissi, wider bouchene ,Alger ,p18.

لشهوانية الرجل، لتحوّل الحاجة الجنسية من حاجة انسانية إلى حاجة حيوانية يمارس بها الرجل سيادته المقموعة في المجتمع.¹

يعتبر الاستلاب الجنسي من أقوى الاستلابات ومن أهم مصادر قهره المرأة وتأزيمها نفسيا و"القوانين هي إذا وسيلة الرجل وسلاحه لامتلاك جسد المرأة والسيطرة على كيانها بالتالي، إذ من المعروف أن أقصى درجات السيطرة تتم من خلال الجسد والتحكم به، وهكذا يمتلك الرجل جسد المرأة أي يمتلكها بعد اختزال كيانها ضمن حدود جسمها في أغلب الأحيان، لا من خلال رضى وتوافق متبادلين، بل من خلال قوة القانون، العلاقة حقوقية قبل أن تكون عاطفية، ولكن حقوقية العلاقة لا تترك للمرأة أي حق تقريبا، بينما تُعطي للرجل كل الحق مما يدفع به إلى الإنسانية.² حين تكون المرأة مجرد مظهر حسن ستندثر أبعادها المتبقية، وكيانها سينحصر في بعد واحد من أبعاد شخصيتها، فيتجلى بذلك الجمود والاستهلاك بدل الحيوية والإنتاج في ميادين حياتها.

● الاستلاب الاقتصادي للمرأة:

إنّ تعرّض المرأة المستمر لتبخيس جهدها العملي يسمح للرجل باستغلال هذا الجهد من دون مقابل أحيانا، أو دفاعها إلى مواقع إنتاجية ثانوية بعيدة عن الخلق والإبداع، هو ما يغرس فيها عدم الثقة بنفسها وبإمكاناتها ويجعلها هامشية في علاقات الإنتاج، وهذا يعود إلى تقسيم العمل الاجتماعي الذي ينطلق أساسا من هيمنة الرجل في العملية الاقتصادية.³ من أهم نتائجه إعطاء مكانة هامشية للمرأة في المجتمع بسبب الطعن في قدراتها مع أنّ جون ستيوارت مل يؤكد عكس ذلك تماما، فقدرات المرأة والرجل قدرات متساوية وكفاءتهما عالية، يمكن ملاحظة ذلك في القطاعات الإنتاجية والمشاريع الاستثمارية الخاصة، فيها يتم استغراق واستغلال كلا الجنسين لأبعد الحدود، ويتمّ توظيفهما ببعض الأحيان في مناصب مهنية متساوية، ومع ذلك فهي تتعرض إلى طمس إمكاناتها وطاقاتها في أحيان كثيرة و تبخيس دائم لجهدها ولإمكاناتها واستنزاف طاقاتها.

¹ معتز جيسو، المرجع السابق، ص3

² مصطفى حجازي، المرجع السابق، ص215

³ المرجع نفسه، ص360

"حين تتساوى الكفاءة المهنية، نجد ميلا واضحا نحو تفضيل الرجل على المرأة، إذ أنّ القناعة بدونية المرأة المهنية متأصلة في عقل الإنسان المتخلف المبني على نمط طبقي أساسا، على نموذج السيادة والتبعية، والتفوق والدونية، هذه القناعة تؤدي بدورها إلى فقدان المرأة للثقة بنفسها مهنيا، مما يولّد بها عقدة انعدام الكفاءة الاجتماعية.¹ من خلال الضغوطات التي تمارس ضد المرأة فالطعن في كفاءتها وقدراتها والتمييز الجنسي المستمر بينها وبين الرجل، يولّد الاتكالية عليها كونها الأضعف ولا تقوى على الدفاع عن حقوقها مثل الرجل، هذا الواقع يعرقل عملها وتجدها نفسها غير قادرة على الإبداع، تكون بذلك الحاضر الغائب وتبتخر استفادتنا من طاقتها كعضو مساهم في تنمية مجتمعتها، ذلك أنّ الثقافة الذكورية خلقت جوا لا يشجّع على الإبداع ولا يحفّز على الخلق والتجديد، ينعكس ذلك بالتأكيد على استراتيجيات التنمية خاصة وأنّ نسبة النساء العاملات قد ارتفعت في الجزائر وأصبحت مورد بشري هام.

"ولا شك أنّ هناك فروقا عقلية بين الرجال والنساء، لكنّها ليست سوى الأثر الطبيعي للاختلافات في التربية والظروف، ولا تدل على أي اختلاف جذري خلقتة الطبيعة، وبالتالي فليس ثمة أي انحطاط في قدرات المرأة عن الرجل، ونستند في ذلك إلى أنّ هناك من النساء التي مُنحت لهنّ الفرصة وأثبتت تفوقهن مثل: إليزابيث الأولى (1533 – 1603) يعتبر عصرها من أزهى العصور في التاريخ الإنجليزي، "ديبوه" امرأة نبيّة زوجة لفيدون "كانت قاضية في اسرائيل وكان بنو اسرائيل يصعدون إليها للقضاء... وكانت تتزعم لأجل قيادة القوّاد في اسرائيل لأجل انتداب الشعب... فيكتوريا (1819 – 1901) ملكة إنجلترا (1872 – 1901) وأمباطورية الهند (1876 – 1901) أنهى ارتقاءها العرش العلاقة بين عرش إنجلترا وهانوفر، بلغت إنجلترا خلال حكمها الطويل أوج رخائها وتوسّعها، التي أزالته أسوأ المفاصد الاجتماعية التي كانت تعاني منها الطبقات الكادحة."² فقد أثبتت النساء قدرتهن في الوظائف والقدرات التي طعنوا في نجاحهنّ فيها، فقد أكّدت "جون ستيوارت مل" على ظلم المرأة بالتشكيك في قدراتها، وأشار إلى أنّ المزاج العصبي (كما يسمى) يرثه عدد من النساء أكبر من عدد الرجال، وسوف نفترض أنّ ذلك واقعة حقيقية، ثمّ دعنا نتساءل بعد ذلك: هل يتّضح لنا أنّ الرجال من ذوي المراج العصبي لا يصلحون للقيام بالواجبات

¹ مصطفى حجازي، المرجع السابق، ص 212.

² ابراهيم الحيدري، المرجع السابق، ص 105-106.

والمهّمات التي يقوم بها الرجال عادة؟ فإذا كان الجواب بالنفي، فلم نقول أنّ النساء من ذوات المزاج العصبي لا يصلحن للقيام بمثل هذه الأعمال؟

أمّا بالنسبة للقدرات العقلية حسب "جون ستيوارت مل"، قد قال البعض أنّ هناك دليلاً من علم التشريح على تفوق القدرة العقلية عند الرجال إذا ما قورنت بالقوة العقلية عند النساء، فالمدخ عند الرجال أكبر في حجمه من حجم المدخ عند النساء، وأجيب أولاً بأنّ هذه الواقعة نفسها مشكوك فيها، فلم يثبت مطلقاً أنّ مدخ المرأة أصغر حجماً من مدخ الرجل، بل هو مجرد استنتاج من أنّ جسم المرأة بصفة عامة أصغر حجماً من جسم الرجل، وإن كان هذا المعيار سوف يؤدي إلى نتائج غريبة، فالرجل الطويل الضخم الجثة لا بد أن يكون على هذا الأساس متفوقاً جداً في ذكائه على الرجل صغير الجسم.¹

● الاستلاب الفكري للمرأة:

"الذي يظهر في تبني المرأة كل الأساطير التي يفرضها عليها المجتمع الأبوي والتي تكبلها فتضطر إلى قبول وضعيتها الدونية والقناعة بها، وبالتالي تكيف وجودها مع ما يريده المجتمع الأبوي منها من دون مقاومة، وهذا يعني قناعتها بتفوق الرجل عليها وسيطرته على أمورها على أمورها"² مما يتولد شعور سلبي عن ذاتها ويعيقها عن تحقيق رغباتها وإبراز قدراتها والاقتران أنّ عالمها الوحيد هو البيت، ويظل هدفها الأساسي إرضاء الجنس الآخر والرضا بسيطرته عليها بل وأحقّيته في ذلك، هنا يتجلى خطر هذا الاستلاب "فهو ينبع من المقام الأول من مقاومة التغيير التي يشكّلها، فهي لا تتصور لها وضعاً غير وضعها التي تجد نفسها فيه، وهي تقاوم تغييره وكأنّ هذا التغيير خروج على طبيعة الأمور وعلى اعتبارات الكرامة والشرف."³

والاستلاب الفكري يوضحه "مصطفى حجازي"⁴ يشمل عدة أشكال: الاستلاب العقائدي هو أن توقن المرأة أنّها كائن قاصر، جاهل، عاطفي لا يستطيع مجابهة أيّ وضعية بشيء من الجدوية والمسؤولية وبالتالي لا تستطيع الاستقلال وبناء كيان ذاتي له. هو أن تعتقد المرأة أنّ عالمها هو البيت وأنّ الزوج

¹ مصطفى حجازي، المرجع السابق، ص 120.

² المرجع نفسه، ص 361.

³ المرجع نفسه، ص 217.

⁴ المرجع نفسه، ص 217.

والأولاد والأسرة تُشكّل حدود كيانها. وهو في تنمية إمكاناتها كأم وخدام، وطمس كل ما عاده من إمكانات مهنية إنتاجية. وهو في يقين المرأة بأن جسدها عورة، وبأن هذه العورة يجب أن تستتر من خلال الأب والأخ والزوج والابن بعدهم، وبأن الشرف بالنسبة إليها هو في الحفاظ على هذه السترة. وهو في تبني أسطورة حواء بضعفها واحتياها ومكرها وغيها، حواء مجسدة الآثام والشور ومصدر كل غاوية. والاستلاب العقائدي أيضا على عكس من ذلك تبقى الأسطورة الأم المتفانية في خدمة أولادها وزوجها، تلك التي تتلخص سعادتها في استنزاف ذاتها تحت شعار العطاء. وهو أن تشعر المرأة أنّها تحقّق ذاتها وتصل غاية وجودها من خلال القيام بالأدوار التي تناط بها وأنّها عبء ما لم تصبح أم، وإذا كان لكيانها من معنى فهو في هذه الخاصة بالتحديد. وهو في أن تقتنع المرأة في أعماقها أنّ من واجبها الطاعة للزوج والأب قبله وأنّ طبيعتها في جسد يلبس، وقوام يجذب، ورحم ينجب، ولسان يشكو ويتطلب ويكذب، وأيد تطهو وتغسل وتمسح.

إنّ هذا الاستلاب يدفع المرأة إلى قبول وضعيتها بتفاصيلها من دون مقاومة أو تصدي، وعلى الرغم من استخدامها لأسلحة الإغواء والمكر محاولة إظهار نوع من القوة، إلا أنّها سرعان ما تعود إلى الاقتناع بدونيتها وضعفها أمام مواجهة الرجل، فهي تستخدم القوة ظاهريا وتظاهر في أغلب الأحيان بقوتها الممزوجة بضعفها الباطني، الذي استمد قوته من عملية التنشئة الاجتماعية التي استطاعت أن تبني لها عالما ناقصا مقارنة بعالم الرجل، يتمثل بوضوح في عقدة الحياء عند المرأة التي أشارت إليها نظريات التحليل النفسي التقليدي، "فهي تُعرّف المرأة أساسا كنقص أو فراغ ويقابله امتلاء الرجل الذي يمتلك القضيب، نحن نعتقد أنّ هذه النظريات لم تفعل سوى تكريس وتنظير وضعية القهر التي فرضت على المرأة من خلال دعم الانبناء المتصف بالنقص الذي يتميزها." ¹ هناك تعزيز لهذا الاستلاب بداية بالأسرة وانتهاء بذات الشخص المستلب، حيث تقوم الأسرة بدورها في صقل شخصية أطفالها وتكتمل أهدافها حين تنطبع ذوات أطفالها بكل مشاريع الاستلاب والقهر الذي يقصف بالمرأة والرجل معا. فكما يؤكّد "جون ستيوارت مل" "إنّ الرجال لا يريدون أن تكون المرأة المرتبطة بهم مجرد عبد، بل تراهم يرغبون في أن تكون عبدا بإرادتها ورغبتها

¹ مصطفى حجازي، المرجع السابق، ص 218.

وليس بالإكراه¹ والتربية قد سهّلت ذلك واستلبت كيان المرأة ليتناسب مع ما يريده الرجل من المرأة، من أهم نتائج وآثار هذه الأنواع من الاستلاب هو الإحساس بالاغتراب، وهذا الأخير ببساطة هو أن يفقد الإنسان ذاته، أي أن يصبح غريب عنها.

المطلب الثالث: العنف الممارس ضد المرأة

نجد العنف الأسري الممارس ضد المرأة صورة خاصة من صور العنف ضد المرأة وظاهرة اجتماعية ملازمة للمجتمع لها عدّة أسباب، ولعلّ من أبرز أسبابها هذا الفهم الخاطئ للرجولة والاستعدادات الذكورية التي ترسّخت بفضل التنشئة الاجتماعية الأبوية، حيث "أنّ استقواء الزوج على الزوجة وعدم تغيير إستراتيجيته في العمل ورؤيته لذاته ولعلاقاته بالنساء وعدم الشروع في تغيير دلالات القيمة بالنسبة إليه، كل ذلك سيؤول إلى تسلّط الهويات وإلى السلوكيات العنيفة في بيئة تتسم بعدم الاستقرار السياسي والاقتصادي... وفي تربية تُشدّد على التبعية لا على الاستقلال، وتعليم ينحو إلى الاسترجاع لا إلى النقد والإبداع، ومع التصلب في الهوية تنتفي إمكانية التجاوز، أي تجاوز الثقافة التقليدية المتحيزة ضد حقوق المرأة."²

يشير الباحث الجزائري المتخصّص في علم الاجتماع "عدّي هوارى" إلى اللامبالاة والخوف داخل العائلة، "مؤكدًا أنّ اللامبالاة التي يتعامل بها الزوج مع زوجته، والخوف الذي يجعلها تشعر به وتقديس الأم الذي يدخل بدوره كربة أسرة، هي العناصر الأساسية التي توجّه سلوك الأفراد داخل العائلة والتي تبيّن علاقتهم والتي تنظم التراتبية لدى الجماعة (المنزلية)، أنّ الزوجة ذات الشخصية القوية مدعوة إلى جعل ميزاتهما في خدمة زوجها لتبيّن أنّ رجولة هذا الأخير فوق كل اعتبار."³ إنّ المرأة المعنّفة ترسم لنفسها إطارا يتداخل ويتشابك مع عدّة وضعيات متناقضة بين المقاومة والتكليف والحذر والاستسلام، إطارا مختلفا وبعيدا كل البعد عن الصورة العصرية للمرأة والتي تتطلبها معطيات العصر.

نجد تقسيمات عامّة لأنواع العنف الممارس ضد المرأة وتلخيصا لذلك نجد أنّ هناك ثلاث أنواع:

¹ جون ستيوارت مل، المرجع السابق، ص13.

² ابتسام الكتيبي وآخرون، المرجع السابق، ص90.

³ محمد حمداوي، وضعية المرأة والعنف داخل الاسرة في المجتمع الجزائري، مجلة دفاتر مجلة انسانيات، وهران الجزائر عدد 1- 2004، الجزائر، ص100.

العنف المعنوي: الذي يتدئ بالإهمال العاطفي للمرأة وينتهي بالشتيم والإهانة والسب.

العنف المادي: يتمثل في الضرب والإيذاء الجسدي (القتل، الجرح...) وكل ما له أثر جسدي، ويتحدّد إطار العنف إمّا في الشارع، ميدان العمل أو الأسرة... إلخ. فالعنف الممارس ضد المرأة لا سيما في الأسرة يؤدي إلى نمط صراعي، يُفضي إمّا إلى الإدغان والخضوع للرجل أو التمرد والثورة ضده كشخص وليس على القيم الثقافية الهرمية، وكلا البديلين (الخضوع والتمرد) لا يُنتج ثقافة متوازنة تعترف بالمساواة والتكامل بين النوعين الاجتماعيين.¹ ممّا ينعكس سلبا على المجتمع بمختلف مؤسّساته وأجهزته التنظيمية وبرامجه التنموية التي تهدف إلى خلق مجتمع مستقر ومزدهر.

العنف الرمزي: الذي يتضمّن النظرة الدونية للمرأة وعدم احترام رأيها وما إلى ذلك، يشير إليه "بيار بودرديو" ويؤكد أنه ذو منطق عفوي ومسلوب، وكلمة عفوي بمعنى يقوم به الفرد دون وعي أو إدراك منه في أغلب الأحيان، وحتى الضحية لا تدرك العنف الرمزي الواقع عليها، فهو عنف لطيف وغالبا ما يكون خفياً ومستترا ويظهر في علائق الإنتاج سواء منها البيولوجية كالإحصاب أو اجتماعيا (البيت، الحقل، المدرسة، المعمل)، وتشكّل الهيمنة الذكورية شكلا راقيا من أشكال العنف الرمزي ويعتبر استيعابها مدخلا أساسيا في فهم بعض العلاقات الاجتماعية والسياسية الموجودة في المجتمع، كالعلاقة بين السلطة والمثقف، ورب العمل بالعامل، فالتعارض بين المثقف والسلطة لا يمكن فهمه إلا في إطار الهيمنة الذكورية التي تخول للسلطة احتواء المثقف وإخضاعه لنظامها المهيمن، وكذلك رب العمل فهو يمارس العنف الرمزي نفسه على العامل، لكنه عنف رمزي لطيف غير محسوس وغير مرئي حتى بالنسبة لضحاياه حسب تعبير بودرديو.² يؤكد أن أثر الهيمنة الرمزية (سواء كانت أثنية أو نوعا أو ثقافة أو لسانا... إلخ). لا يمارس في المنطق الخالص للضمائر العارفة، بل يمارس من خلال ترسيمات الإدراك الحسي والتقييم والفعل المشكّلة للهابتوس والتي تؤسس إلى جانب قرارات الوعي ورقابات الإرادة لعلاقة غامضة للغاية من المعرفة مع نفسها³ وهنا يتضح

¹ محمد حمداوي، المرجع السابق، ص90.

² يوسف توفيق، الهيمنة الذكورية معطى أنتر بولوجي أم ضرورة مجتمعية، يوم: 2013/10/04، تاريخ التصفح: 2013/12/22، ص1

<http://www.aranthropos.com/%>

³ بيار بودرديو، المرجع السابق، ص66.

أنّ العنف الرمزي يعتمد إلى الاحتواء دون ممارسة القوة الجسدية أو الإكراه ضد الضحية، "فالقوة الرمزية هي شكل للسلطة تمارس على الأجساد مباشرة خارج كل إكراه جسدي كما يفعل السحر، لكن ذلك السحر لا يعمل إلاّ إذا استند إلى استعدادات مودعة، كمحرك في أعماق الأجساد." ¹ ويفسر ذلك قائلاً "أنّ علاقات الهيمنة والاستغلال تنطبع في طبقتين مختلفتين من الهابتوسات على شكل تخلّقات جسدية متناقضة ومكمّلة لبعضها البعض، وتنطبع في مبادئ الرؤية والتقسيم التي تصنّف كل شيء في الكون انطلاقاً من المذكر والمؤنث، التي يجد فيها العنف الرمزي الشروط الضرورية للنمو والبقاء." ²

حين نتحدث عن العنف الرمزي والمرأة، نجد في أغلب الأحيان مساهمة المرأة في هذا النوع من العنف من خلال قبولها بحياة الخضوع والاستسلام ويؤكد بيار بورديو حين يحاول شرح كيف يتمأسس العنف الرمزي، مشيراً إلى "أنّ العنف الرمزي يتمأسس بواسطة الانتساب الذي لا يستطيع المهيمن عليه -لأجل التفكير بذلك، أو التفكير بنفسه، أو خيراً من ذلك التفكير بعلاقته مع المهيمن- إلاّ بأدوات المعرفة المشتركة بينهما والتي ليست سوى الشكل المستدمج لعلاقة الهيمنة التي تُظهر هذه العلاقة على أنّها طبيعة أو بتعبير آخر، عندما تكون الترسيمات التي يستخدمها (المهيمن عليه) ليدرك نفسه وقيّمها أو ليفهم وقيّم المهيمن (مرتفع/منخفض، مذكر/مؤنث، أبيض/أسود... الخ) هي النتاج لاستدماج التنضيدات طبعت كذلك والتي كينونته الاجتماعية هي الناتج." ³ فالمرأة تريد من يهيمن عليها والدليل رفضها للأصغر سناً منها كزوج، لأنّ ذلك لا يتوافق مع إدراكهنّ للمعاني الذكورية والأنثوية ممّا يعزّز وعيهنّ بمواصفات محدّدة للرجل أو بالأحرى للزوج، تلك المواصفات عبارة عن ترسبات ذهنية قام بترسيخها العنف الرمزي دون وعيهم غالباً ودون مشيئتهم أحياناً، فهي تساهم في إثراء هذا العنف الرمزي حين تقبل أن تكون صورة جميلة في كل وقت وفي أي مكان، تسجيل للترسبات الذهنية التي تصف الأنوثة بالجمال والإغراء، فالمرأة حين تستجيب لذلك وتشارك في التزيين المستمر لتلك الصورة، فهي بذلك تصنع العنف الرمزي. وهذا المثال دليل على أنّ شروط فعاليته متأصلة في العقول والأجساد من خلال تواطؤ نظم الهيمنة الذكورية عبر دورة متكاملة ومكرّرة من الإنتاج وإعادة الإنتاج، ولأنّ أساس العنف الرمزي لا يكمن في الضمائر المخدوعة التي

¹ محمد حمداوي، المرجع السابق، ص 66.

² بياربورديو، المرجع السابق، ص 9.

³ المرجع نفسه، ص 62.

يكفي تنويرها، بل في استعدادات معيّرة على بنى الهيمنة التي هي نتاج، فإننا لا نستطيع انتظار قطيعة علاقة التواطؤ التي يهبها ضحايا الهيمنة الرمزية للمهيمنين، إلا من تحوّل جذري للشروط الاجتماعية لإنتاج الاستعدادات التي تحمل المهيمن عليهم على تبني وجهة نظر المهيمنين أنفسهم في النظر إلى المهيمنين وإلى أنفسهم ذاتها.¹

المبحث الخامس: المرأة العاملة في الجزائر

المطلب الأول: التعليم عامل أساسي في تغيير مكانة المرأة الجزائرية

لقد لعبت المرأة دور ريادي لا مثيل له في نضالها جنبا إلى جنب مع الرجل ضد الاستعمار الفرنسي، و كانت نموذجا يُحدى به في الوطن العربي بسبب قدرتها على إحراز نتائج عظمية على الصعيد العسكري والسياسي، ساعدت الرجل وساندته بكل قوة وتنظيم وساهمت بشكل كبير في نجاح الثورة الجزائرية ولم يستطع أحد منعها أو تقييدها عن ذلك، "لكن ماكادت المعارك الضارية مع الفرنسيين تتوقف حتى أجهضت "ولادة المرأة المقاتلة"، ولم يتغير وضع المرأة جوهريا كإنسانة وكمواطنة لها الحقوق نفسها التي للرجل في جميع الوجوه كما أقرّ ذلك "ميثاق طرابلس" المصادق عليه عام 1962، والذي أكد على إشراكها إشراكا كاملا في تسيير الشؤون العامة وتنمية البلاد.² قد ساعد الفراغ الذي تركه الفرنسيين في الإدارات وتسيير شؤون الدولة في شغل المرأة لبعض المناصب البسيطة، أمّا الأغلبية العظمى من المناصب العليا فكانت من نصيب الرجال.

" فقد كان هناك نائب مدير في ثلاث وزارات، العمل والشؤون الاجتماعية، وزارة الصحة، وزارة قدماء المجاهدين، وبعض السيدات في وظائف أقل مثل رئيسة مكتب مثلا حتى عام 1965.³ وكانت المرأة العاملة آنذاك أكثر إحتشاما وأكثر تقييدا بتقاليد وأعراف المجتمع الجزائري. "ومنذ بداية السبعينات من القرن العشرين بدأت الصورة تتغيّر تدريجيا ولعلّ العامل الأساسي هو السياسة التعليمية التي قامت منذ

¹ بيار بورديو، المرجع السابق، ص71.

² إبراهيم الحيدري، المرجع السابق، ص353.

³ سميرة السقا، تغير وضع المرأة والتغيرات الأسرية في الجزائر، مجلة التغيرات الأسرية والتغيرات الاجتماعية، ج 1، عدد 2، منشورات كلية العلوم الإنسانية، الاجتماعية فعاليات الملتقى الثالث: 20-21 جانفي 2004، سلسلة الوصل، الجزائر 2005، 2006، ص177.

البداية على ديمقراطية التعليم ومجانته وهو القرار الأصح الذي أُتخذ منذ الإستقلال، حيث أتاح لكل الجزائريين والجزائريات الحق في التعليم وإجبارية التعليم الإبتدائي، فتحت آفاقا كبيرة أمام الفتيات فتعميم التعليم أدى إلى فتح المدارس في كل أنحاء الجمهورية.¹

إنّ إتاحة فرص التعليم أمام الفتاة الجزائرية وسّع آفاقها وأدخلها دروب التغيير الذي طال انتظاره، حيث تدعّمت مكانتها بشكل كبير من طرف الدولة وتشريعاتها، واستطاعت المساهمة الفعّالة في مجتمعها وفق خطوات مننّمة ومتمّزة متوافقة مع طبيعة المجتمع الجزائري وخصوصياته الثقافية، وعلينا أن نعترف أنّ المرأة الجزائرية حصلت على حقوقها مبكّرا مقارنة بالنساء العربيات الأخريات. فقد حصلت على حق التصويت عام 1962.

"وفي دستور 1989 أقرّت المادة 28: كل المواطنين سواسية أمام القانون، ولا يمكن أن يتذرّع بأي تمييز يعود سببه إلى المولد أو العرق أو الجنس أو الرأي أو أي شرط أو ظرف آخر، شخصي أو اجتماعي... كما أقرّت المادة 34: يعاقب القانون على المخالفات المرتكبة ضد الحقوق والحريات، وعلى كل ما يمس سلامة الإنسان البدنية والمعنوية"².

كما ذكرنا أنّ السياسة التعليمية في الجزائر كان لها دور فعّال في تغيير مكانة المرأة الجزائرية، "وقد دافع الطهطاوي لحظات مواجهته للخطاب التقليدي السائد عن موضوع تعليم المرأة على أهمية العلم في الحياة، وأنّ امتلاك النساء ملكة القراءة والكتابة يؤهلهنّ لتحصيل الأخلاق المرتبطة بالمعرفة والمطلوبة في مجال التربية وإعداد الناشئة، بل إنّ إدراكه لأهمية تعليم البنات جعله ينظر الى الراضين له بإعتبارهم من حماة تقاليد الجاهلية وقد عمل بالحجج التاريخية على نقد تصوراتهم، كاشفا أهمية التعلّم في اضعاف مزايا الجمال المعنوية التي تمنح المرأة ذكاء يرفع من مكانتها في المجتمع."³ إنّ الرأسمال المعرفي يساهم في صقل شخصية الفتاة ورفع درجة ثققتها بنفسها، ممّا ينعكس على دورها التربوي والأسري ويساعدها في بناء مؤسسة تربية سويّة وإيجابية تفيد الأمة الإسلامية.

¹ سميرة السقا، المرجع السابق، ص177.

² دستور الجزائر سنة 1989، ص12-13.

³ كمال عبد اللطيف، صورة المرأة في الفكر العربي - نحو توسيع قيم التحرر، ط1، منشورات زاوية للفن والثقافة، مطبعة المعارف الجديدة، الرباط، 2006،

المطلب الثاني: حقوق المرأة العاملة الجزائرية

لقد استفادت المرأة الجزائرية من التعليم مبكراً الذي ساهم في فتح أسواق العمل أمامها، كما ساهم التشريع الجزائري في توسيع نطاق عمل المرأة الجزائرية، وكان قطاع التعليم وقطاع الصحة من أكثر القطاعات التي استطاعت المرأة الجزائرية الاندماج والإشراك فيها.

تحمل الدساتير والمواثيق والنصوص التشريعية الوطنية بين طياتها تشجيع المرأة الجزائرية على العمل إبتداءً من مؤتمر الصومام ثم ميثاق طرابلس ومرورا بميثاق الجزائر، عرفت المرأة الجزائرية العمل المأجور بعد الاستقلال، حيث أنّ الدمار الذي تركه المستعمر الفرنسي بعد خروجه من الجزائر استلزم إعادة البناء وبالتالي اللجوء إلى القوى العاملة السنوية، خاصة وأنّ معظم ضحايا الحرب كانت تمثل فئة الرجال.

إنّ الدستور الذي يعتبر القانون الأساسي للدولة وهو أسمى القوانين التي تحكم المجتمع والمؤسسات في الدولة من جهة ويحدد الحقوق والواجبات العامة للمواطن من جهة أخرى، وما ينبثق عن هذا الدستور من قوانين وتشريعات، تلك القوانين التي تعتبر مجموعة قواعد ملزمة، تنظّم العلاقات بين المواطنين لأنّها تحمل صيغة الرسمية والإلزامية والقداسة، وبالتالي يحدد أسلوب الإنسان في إنتاج متطلبات العيش بكرامة لأنّها تحمل أبعاد ومؤشرات العدالة والمساواة. هذا الدستور والقوانين والتشريعات المنبثقة منه كانت ولا زالت مساندة ومعززة لمكانة المرأة، من خلال إرساء موازين المساواة بين الجنسين وتمكينها من كافة حقوقها مع مراعاة طبيعتها، وتوفير كل الإمكانيات التي تسمح لها بالتكوين العلمي و المهني، فليس هناك أي مجال للتمييز بين المواطنين على أساس الجنس ولا لأي سبب كان، وفي أي مجال من المجالات ما ثبت دستورياً، ففي الفصل الرابع الخاص بالحقوق والواجبات نجد المادة 29 من دستور 76: "أنّ كل المواطنين سواسية أمام القانون، ولا يمكن أن يتضرع بأي تمييز يعود سببه للمولد أو العرق أو الجنس أو أي رأي أو أي شرط أو ظروف تقنية أو اجتماعية."¹

وعلى هذا الأساس جاء مبدأ تعميم التعليم الذي كان الضامن الأساسي لترقية المرأة وتعزيز مكانتها، بفضل تحصيلها على مستوى تعليمي عالي استطاعت تولي مناصب عليا في مختلف مستويات الدولة،

¹ الجريدة الرسمية الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد 76، سنة 1996، ص 11.

ودعمت هذا الوضع المادة "48 من دستور 89": "يتساوى جميع المواطنين في تقلدهم المهام والوظائف في الدولة دون أية شروط غير تلك التي يحددها القانون."¹ "تشريع العمل الجزائري يمنع كل شكل من أشكال التمييز على أساس الجنس، ويضمن تكافؤ الفرص للجميع دون تمييز وتقرر أحكامه بالمساواة بين العمال أيًا كان جنسهم أو سنهم، حيث ينص على سبيل المثال بأن العمال "يستفيدون من نفس الأجور والامتيازات لنفس العمل، والمساواة في التأهيل والمردود،" كما أشار تشريع العمل من جهة أخرى اجراءات خاصة لحماية الأسرة لاسيما فيما يخص الأمومة، صيانة لدورها في الحفاظ على الخلية الأسرية، أما في سوق العمل نجد المرأة العاملة بغض النظر عن مؤهلاتها العلمية، بمعنى أنّها متواجدة في مختلف مستويات سوق العمل"².

إنّ التركيز على ترقية المرأة وتمكينها نابع من حقيقة مؤكدة أنّها تمثل نصف المجتمع وهي حقيقة رقمية "إذ علمنا أنّ عدد السكان في الجزائر بلغ سنة 2003م حدود 31.843.000 نسمة وأنّ عدد النساء من بين هؤلاء هو 15.761.000 امرأة بنسبة 49.49 %، معنى هذا أن معدل المرأة في المجتمع الجزائري يساوي 49%³، حيث نجد أنّ في الميثاق الوطني ضرورة عمل المرأة مع مراعاة الأعمال التي تقوم بها، بمعنى تشجع الدولة المرأة على شغل المناصب التي تناسب استعداداتها وكفاءاتها وهذا التشجيع والإهتمام ترقية المرأة ودمجها في المجتمع كمنتج ومسؤول عن تطوير المجتمع، متمتعاً بالحقوق السياسية، الثقافية، الاجتماعية، الاقتصادية، ليس منّا أو هبة من جنس الذكور على جنس الأنثى و ليس منّا من السلطة السياسية و إنما هو واجبها.

يعتبر ادماج المرأة مسؤولية اجتماعية وسياسية ومطلب تنموي، وعلى الرجل أن يعي وعيا كاملا أن المرأة ليست كائنا ضعيفا وأنّ قوته تكتمل إذا كانت قناعته وأعماله ترفض واقع ضعف نصفه الآخر، بمعنى أنّها مسؤولية المجتمع والدولة معاً، ت عكس واجبا عينياً يقع على عاتق كل فرد ومؤسسة، وتعتبر مسؤولية ثقيلة ثقل نتائجها المؤثرة في مستقبل المجتمع ككل جماعة وأفراداً هذا، والارتقاء بها يمثل سبيلاً

¹ دستور الجزائر سنة 1989، ص14.

² السيد الوالي عبد المالك بوضيف، المرأة الجزائرية بين واقع المجتمع و إرادة الدولة، مجلة جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية، العدد 26، دار الهدى للطباعة و النشر، الجزائر (عين مليلة)، سبتمبر 2008، ص91.

³ المرجع نفسه، ص77.

للهوض بالمجتمع وإرساء لمبدأ التكافؤ في الفرص التي تستحقها المرأة الجزائرية دون غيرها نظرا لدورها الريادي الذي لعبته أثناء الثورة التحريرية، من خلال النصوص التشريعية والقوانين والخطابات السياسية لا تنكر أبدا اهتمام المرأة على الصعيد التشريعي.

لقد أعلنت السلطة السياسية خلال افتتاحية للدورة الثانية والثلاثين لمؤتمر العمل العربي بالجزائر حين قال الرئيس: "ونتفاءل خيرا لكون المرأة على غرار الرجل، أخذت تتلقى حظها كاملا من التعليم وتندرج عبر أطواره إلى أعلاها، وأصبحت شريكة حقا وصديقة للرجل في دفع عجلة تنميتها الاقتصادية والاجتماعية والثقافية بتواجدها في مواقع العلم والإنتاج والإبداع والخدمة... وفي دوائر اتخاذ القرار في دواليب الدولة، وذلك على نحو يجعلها حقيقة جديرة بالإكبار والتقدير."¹ من خلال هذا يتضح اعتراف السلطة السياسية بالتقدم الذي أحرزته المرأة، ونرى الأسس التي تدعّم هذا التطور ظاهرة في ارتفاع عدد الطالبات في التعليم العالي وفي التكوين المهني، المجال الطبي ومجال العمل ككل بجميع مجالاته، ونجد المرأة العاملة متواجدة في مختلف مستويات سوق العمل بغض النظر عن مؤهلاتها العلمية.

لقد عمد التشريع الجزائري إلى تمكين المرأة، لكن الواقع السوسيو ثقافي يؤكد على أنّ العلاقة بين المرأة و الرجل تعبّر عن معادلة ناقصة، نتج ذلك الواقع عن الحواجز الثقافية الأسرية التي لازالت تفرض نفسها، فأصل مشكلة المرأة تتمثل في الرجل و قناعاته، لذا نجد أنّ الدولة في البداية كانت تشجّع المرأة على العمل وكانت تسعى لتمكينها تجسيدا لمبدأ الديمقراطية، فمن خلال الميثاق الوطني سنة 1976" أنّ ترقية المرأة المشروعة تتطلب المزيد من الجهود المستمرة والمبادرات الجزئية، وهي ليست مرهونة بالدور الوطني والاجتماعي الذي أدته المرأة بجانب رفيقها الرجل أثناء الثورة المسلحة، بل هي مطلب تستلزم روح العدالة والإنصاف ومنطق التقدم، ومقتضياتها الديمقراطية والتنمية المنسجمة السليمة للبلاد، والواجبات المطلقة التي تفرضها وضعيتها كمواطنة في الجزائر حرة ثورية اشتراكية."² هذا من جهة، ومن جهة أخرى نجدها في ميثاق 76 تُطرح قضية عمل المرأة على هذا الوجه، "يمثل النساء نصف السكان القادرين على العمل ويشكّلن احتياطا هاما من قوة العمل في البلاد، لا يعني تعطيلها إلاّ ضعفا في الاقتصاد وتأخرا في التطور

¹ السيد الوالي عبد المالك بوضيف، المرجع السابق، ص89.

² الميثاق الوطني، الجمهورية الجزائرية الشعبية، المعهد التربوي الوطني، الجزائر، 1976، ص104.

الاجتماعي، على أن إدخال المرأة الجزائرية إلى دوائر الإنتاج يجب مراعاة ما يقتضيه دورها كزوجة وكرية أسرة في بناء ودعم العائلة التي تشكل الخلية الأساسية للأمة.¹ ومن خلال هذه النصوص يتراء لنا التعقيد والازدواجية في الكلام عن المرأة، من جهة هناك تشجيع وضرورة حتمية لمشاركة المرأة في التنمية والتطور الاجتماعي، لكن من جهة أخرى هناك حصر لهذا التشجيع في إطار القيم العربية الإسلامية ليست الأصيلة منها، وإنما تلك القيم المستندة إلى مفاهيم مغلوطة تعبر عن مواقف رجعية وتعطي للمرأة صورة تقليدية تقوم بخنق وعيها. من هنا نرى أن تلك الرواسب هي التي شكّلت الوضع الحالي للمرأة، وأنّ هذه التشريعات تحاول القضاء على تلك الرواسب من خلال توجيه حديثها الرسمي في ذلك الاتجاه.

إنّ النصوص القانونية وحدها لا تكفي لتطبيقها فعلا، حيث تشكل موازين القوى الاجتماعية الداخلية دورا رئيسيا في اتجاه تفعلها أو تجاوزها² يعني أن الواقع لا يعبر عن الدستور كسلطة وحيدة ومطلقة، وإنما هناك قوى أخرى تتحكم في طبيعة هذه المبادئ، لذا نجد أن مكانة المرأة في المجتمع الجزائري لا زالت محكومة بقوانين اجتماعية ونستطيع ملاحظة ذلك في المؤسسة الاقتصادية الجزائرية، حيث لا زال هناك تمييز وحساسية ضد المرأة ولا زالت تطالب بحقوقها معبّرة عن رغبتها في التحرر من قيود المجتمع وسيطرة أفرادها، فالمرأة لا زالت تعاني من مشاكل داخل ميدان العمل مثل: التحيّز لجنس الرجال، فالنظرة التقليدية ما تزال تهيمن على الكثير من العقول وما زالت تشكّل حجر عثرة في العملية الإنتاجية.

لقد حصلت المرأة العاملة على أغلب حقوقها من التشريعات والقوانين الوطنية، كما أنّ الدين الإسلامي لا يعترض بنص صريح عن تعليم المرأة وخروجها للعمل، لذا نجد أنّ المشكلة لا تتمحور حول اللوائح الرسمية وإنما متعلّقة باللوائح الإنسانية التي ترمي بالمرأة بشكل دائم إلى قيمة أقل أو تكاد تختفي قيمتها أمام قيمة الرجل.

¹ الميثاق الوطني، المرجع السابق، ص112.

² عبلة محمود أبو عبلة، المرأة العربية العاملة: المعوقات و متطلبات النجاح في العمل القيادي، منشورات المنظمة العربية للتنمية الإدارية، مصر، 2004، القاهرة 2004 ص12.

لقد انحصر دور المرأة لفترة طويلة في الدور الإنجابي الذي كان منهجا وأساسا لسير حياتها، كما اعتبر الحيز الوحيد والأساسي لطموحاتها بينما في المقابل نجد الرجل يلعب الدور الإنتاجي في المجتمع، محققا ذاته وكأن ذات المرأة تنحصر في رعايتها لأطفالها، إننا بهذا لا ننكر أهمية ذلك ولكننا نشير إلى ضرورة تفعيل أدوارها الأخرى التي من شأنها دفع عجلة التنمية في مجتمعاتنا، خاصة وأن مشروع تنمية المرأة مرتبط بمشاركتها بفعالية داخل البيت وخارجه ونقصد بالفعالية ليس فقط استفادتها من الموارد المتاحة لها، وإنما القصد انعكاس استفادتها ومشاركتها في الأعمال التنموية على وضعها الاقتصادي والاجتماعي وعلى الأفكار المنمطة العالقة بها.

المبحث الأول: المرأة كعنصر فاعل في التنمية البشرية

المطلب الأول: تحديد الإطار المفاهيمي للتنمية

إنّ التنمية عبارة عن برامج واضحة المعالم مخطط لها مسبقا، هدفها الارتقاء بالجماعة والفرد في ظل استراتيجيات واضحة ومحددة ومتابعة من طرف هيئات متخصصة في ذلك، "والتنمية تعرّف على أنّها تصورات وعمليات اجتماعية تستهدف تحقيق تغيير شامل وإيجابي في التركيب الاقتصادي والاجتماعي، وهي صيغة اقتصادية لنقل المجتمعات التقليدية إلى مجتمعات متقدمة في أساليب الإنتاج وفي العلاقات الاجتماعية".¹ "فالتنمية لغويا نجدها تشير إلى الزيادة والتوسّع والتحسين، أما اصطلاحا فهي تطور أفرزته السياسات المتبعة ويعتمد متغيرات ومؤشرات تحتاج إلى المراقبة والمراجعة".² وخصائص محددة يجب أن تُؤخذ بعين الاعتبار كي تستطيع تحقيق تنمية ناجحة وفعّالة تمس جميع ميادين المجتمع، خاصة وأنّ لكل مجتمع خصوصية معينة تفرض عليه سياسات معينة واتجاهات مختلفة عن باقي المجتمعات الأخرى، لأنّ تنمية المجتمع ثمرة جهود أفراد وجماعات مجتمع معيّن.

¹ سامية حسن الساعاتي، علم اجتماع المرأة، ص172.

² خليل النعيمات، المرجع السابق، ص2.

"برز مفهوم التنمية" "Développement" بداية في علم الاقتصاد، حيث استخدم للدلالة على عملية احداث مجموعة من التغيرات الجذرية في مجتمع معين، بهدف اكساب المجتمع القدرة على التطور الذاتي المستمر بمعدل يضمن التحسن المتزايد في نوعية الحياة لكل الأفراد، بمعنى زيادة قدرة المجتمع على الإستجابة للحاجات الأساسية والحاجات المتزايدة لأعضائه، وبالصورة التي تكفل اشباع تلك الحاجات، والذي يمكن أن يتم عن طريق الترشيد المستمر لاستغلال الموارد المتاحة وحسن توزيع فائق الاستغلال.¹ فالتنمية كانت تُعنى بالربح وبالرأسمال المادي المحقق من طرف الأفراد والجماعات والموارد المختلفة، وقد أعطت للفرد دورا مهمًا في تفعيل أرباحها، وعلى أثر ذلك ظهرت حقول مختلفة للتنمية:

أولاً: التنمية الاقتصادية: "هي عملية يزداد فيها الدخل القومي ودخل الفرد في المتوسط، بالإضافة إلى تحقيق معدلات عالية من النمو في قطاعات معينة تعبّر عن التقدم..."² وقد عرّفها البروفسور (بنهام Benham) بأنّها عملية انتاجية مخططة وهادفة تزيد فيها نسبة المخرجات الاقتصادية على نسبة المدخلات الاقتصادية... أما البروفسور (آرثر لويس – arther lwis) فقد عرّفها بعملية نمو معدل انتاج الفرد خلال سنة واحدة. ويعرّفها بعض رجال الاقتصاد والتنمية الاقتصادية بأنّها الزيادة السريعة في انتاجية المجتمع الاقتصادية التي تؤدي إلى زيادة الدخل القومي ويرون كذلك أنّها دالة على الاستثمار القومي، كما يرى البعض الآخر أنّ التنمية الاقتصادية هي الزيادة في متوسط الدخل القومي للفرد.³ وبهذا يكون هدف التنمية الاقتصادية زيادة الدخل القومي ونصيب الفرد منه، فهي تشمل جميع ميادين النشاط الاقتصادي وتقوم بتسخير الموارد والامكانيات المادية والبشرية، لضمان التوسّع والتحسين المستمر للمجتمع وأهدافها هي كالتالي:

- 1- زيادة الدخل القومي
- 2- رفع مستوى المعيشة
- 3- تقليل التفاوت في الدخول والثروات

¹ اسماعيل سراج الدين، حقوق الانسان والمرأة والتنمية، اعداد وتقديم ايمان القفاص وآخرون، مكتبة الاسكندرية، مصر القاهرة، 2009، ص84.

² محمد عبد العزيز عجمية وآخرون، مقدمة في التنمية والتخطيط، دار الطباعة والنشر، بيروت، 1983، ص48.

³ مولود زايد الطيب، التنشئة السياسية، د.ط، المؤسسة العربية الدولية للنشر، عمان، 2001، ص20-21.

4- بناء الأساس المادي للتقدم¹

ثانياً : التنمية الثقافية: "التي تسعى لرفع مستوى الثقافة في المجتمع وترقية الإنسان.² التي تهتم بالتعليم وجودته وسياساته ومناهجه وسبله وخصائصه الداعمة لحقوق الإنسان في التعلم، دون تمييز أو تحيز لعرق أو دين أو جنس أو طبقة ...

ثالثاً: التنمية الاجتماعية: فقد عرّفت بأنها عملية تستهدف تقوية العلاقات والروابط الاجتماعية القائمة في المجتمع، ورفع مستوى الخدمات التي تؤمّن للفرد يومه وغده ورفع مستوياته الثقافية والاجتماعية، وزيادة قدراته على تفهم مشاكله وحثه على التعاون مع أفراد المجتمع للوصول إلى حياة أفضل... فالتنمية الاجتماعية هي العملية التي يتم بواسطتها تحقيق التكيف الاجتماعي لأفراد المجتمع.³ نجد أنّ هذا النوع من التنمية يستهدف الانسان ورفاهيته ورفع مستواه المعيشي، لذا تستطيع الدول النامية عن طريق استغلال مواردها المادية والبشرية رفع المستوى المعيشي لغالبية الناس في مختلف المناطق.

إنّ التنمية عملية متداخلة ومعقدة، كانت تستهدف في بدايتها العائد المادي وبعد التطور الملحوظ لمفاهيمها ظهرت لها عناصر أساسية تسيّرُها منها:

1. الانتاجية: تعنى توفير الظروف للبشر حتى يتمكنوا من رفع إنتاجيتهم (العلاقة الكمية التي يتم إنتاجها بعوامل أخرى كالعامل ورأس المال والطاقة).
2. الإنصاف والعدالة الاجتماعية: تساوي البشر في الحصول على نفس الفرص، وبلوغ ذلك لا بد من رفع الحواجز التي تحول دون اعتبار جميع مكونات المجتمع ومختلف الفرص المؤدية إلى التنمية الاقتصادية والاجتماعية والساسية والثقافية.
3. الاستدامة: تحتوي على ضمان حصول البشر على فرص التنمية دون التفاوضي عن الأجيال القادمة، وهذا يعني ضرورة الأخذ بمبدأ التضامن بين الأجيال عند رسم السياسات التنموية، وهو ما يُحتم

¹ محمد عبد العزيز عجمية، المرجع السابق، ص49.

² اسماعيل سراج الدين، المرجع السابق، ص83.

³ مولود زايد الطيب، التنشئة السياسية، المرجع السابق، ص20.

بالتالي مأسسة "التنمية في مفهومها الشامل" من خلال تعزيز المؤسسات الحكومية وغير الحكومية بما يجعلها تساهم في ديمومة التنمية.

4. التمكين: إنّ التنمية أن تكون من صنع البشر لا من أجلهم فحسب، وهو ما يحتم مشاركتهم مشاركة تامّة في صنع القرارات والسياسات المتعلقة بحياتهم وفي تقييدها بحيز الواقع، وحتى نضمن لتلك المشاركة النجاح لابد من تعزيز قدرات البشر على مختلف المستويات والمجالات بهدف سيطرة كل فرد من المجتمع على مصيره.

لقد ظهر مفهوم التنمية في الخمسينات، لكن حدث تطور لهذا المفهوم وبدأت تتغير النظرة إليه، منذ ذلك الوقت إلى يومنا هذا، حيث نجد مفهوم التنمية في الخمسينات قد جرى ربطه بالتقدم الاقتصادي، " بمعنى القدرة على الحصول على مزيد من السلع والخدمات التي تشبع حاجات الإنسان التي تتنامى بصورة مستمرة..."¹ حيث اتجه الاهتمام نحو النمو الاقتصادي في الناتج القومي ومقارنته بنمو السكان وقياس نصيب الفرد من السلع والخدمات، ثم التركيز على تحسن عوامل الإنتاج "العنصر البشري" التعليم والصحة، و"العنصر المادي" (المكننة والتقدم الثقافي) من أجل رفع الإنتاجية، واتضح أن التحسين تمّ في إطار الرغبة في تعظيم الإنتاج، ثم جاءت فترة الستينات التي لم تسجل أي تطور ملحوظ في مفهوم التنمية وإمّا اقتصر على بعض الاهتمامات، حيث بدأ الاهتمام بتوفير الغذاء والإرشاد الزراعي ومواجهة الانفجار الديمغرافي، كما ظهرت مشكلة سوء توزيع الموارد في ظل النظام الرأسمالي الذي أصاب الكثيرين بالفقر والجوع... ثم بدأ التركيز - في فترة السبعينات - على إقامة نظام اقتصادي دولي جديد يقوم على العدالة والمساواة في السيادة وتعميق الاعتماد المتبادل وظلّ التركيز على التنمية الاقتصادية وتناول العلاقة بينها و بين البيئة، وتمّ الإشارة إلى دور المرأة حيث " أدت مساهمات "بوزروب وخلفاءها" - من دعاة المرأة في التنمية- إلى تحول الاهتمام من رعاية اجتماعية للمرأة إلى مساواتها في عملية التنمية."² كما طالبت خطة العمل بمؤتمر المرأة العالمي 1975 "بتحقيق المساواة بين الجنسين في إطار العلاقة المتغيرة بين الشمال والجنوب."³ على أنّ مناهج إزالة الفقر وتوفير الحاجات الأساسية مرتبطة بتمكين المرأة من إدارة الأسرة،

¹ محمد عدنان وديع، الموسوعة العربية للمعرفة من أجل التنمية المستدامة، المجلد الأول، ط 1، الدار العربية للعلوم، بيروت، 2006، ص347.

² المرجع نفسه، ص 354.

³ المرجع نفسه، ص355.

وخلال هذه الفترة ارتبط مفهوم التنمية بمفهوم الحاجات الأساسية الغير مادية كتقرير المصير والاعتماد على النفس والأمن وعلى المشاركة في اتخاذ القرار وتأكيد الهوية الوطنية والثقافية، والاهتمام بها نابع من مجرد دراسة تأثير هذه المستويات على النمو الاقتصادي، فالهدف لازال مرتبط بالتنمية الاقتصادية، وذلك ما نجده متجسدا في الميثاق الوطني لسنة 76 يؤكد على أنه "لا يمكن الفصل بين مفهومي التنمية والتحرر الاقتصادي... وهكذا فإن سياسة التنمية في الجزائر -أثناء تلك الفترة- مبنية على العمل من أجل الاستقلال الاقتصادي ودعمه، الأمر الذي استلزم القيام بعمل متواصل لتجنب الوقوع في أية سيطرة مهما كان شكلها..."¹ وخلال الثمانينات أو ما يسمى بمرحلة العقد الضائع للتنمية، لقد عاشت الدول النامية في فترة الرواج النفطي الذي تعاضم مردوده وعوائده، لكن لم تدم طويلا وتفجرت أزمة مديونية بسبب انخفاض أسعار البترول، الذي شهد اتساع الفجوة بين الدول الغنية والفقيرة وقام البنك الدولي بمعالجة المديونية الحادة التي تواجه دولاً كثيرة من خلال برنامج التكيف وآليات التثبيت الاقتصادي الكلي، هذه المعالجة خلقت تبعية أو ما يسمى بمأزق التنمية في الدول النامية وتمت هذه المعالجة تحت شعار الانفتاح الاقتصادي و نظام السوق والخصخصة كخيار وحيد لتحقيق التنمية، بالإضافة إلى أنّ الدول المتخلفة لم تكن منسقة المواقف وتتأهبها خلافات إقليمية وأهلية وأكثرها كان منحازا للدول المتقدمة، ثم جاءت مرحلة التسعينات وكان العمل منصب على التحسين الضروري للأحوال الإنسانية.

من خلال هذا يتضح تغييرا في سياسات التنمية وخططها وأهدافها، فقد تطوّر مفهوم التنمية الاقتصادية إلى مفهوم تنمية الموارد البشرية، ثمّ ما عرّف فيما بعد بمفهوم التنمية البشرية "ولقد أخذ هذا المفهوم في التواتر والاستخدام في أدبيات التنمية والعلوم الاجتماعية منذ ظهور تقرير التنمية البشرية لعام 1990، وماتلاه من تقارير سنوية يصدرها برنامج الأمم المتحدة في نيويورك ومن بين أهم هيئاتها: "البنك الدولي الذي يصدر شطراضخما بعنوان -المؤشرات الاجتماعية للتنمية- حيث يتم استعراض تلك المؤشرات في كل دولة من دول العالم، وهو غير مترجم إلى العربية، كذلك يصدر المركز الرئيسي لمنظمة الأمم المتحدة للأطفال (يونيسيف) تقريرا سنويا عن (حالة الأطفال في العالم)، ومنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلوم

¹ الميثاق الوطني، المرجع السابق، ص117.

والثقافة (يونيسكو) تقرير يصدر كل سنتين بعنوان (تقرير عن التعليم في العالم).¹ بالإضافة إلى هيئات عربية تابعة لها تعمل على متابعة ورصد مؤشرات التنمية البشرية في الوطن العربي، وتقوم باصدار تقارير عربية نتعرف من خلالها على مدى استجابة الدول العربية للمؤشرات على أرض الواقع.

"تطوّر مفهوم تنمية الموارد البشرية إلى مفهوم التنمية المستدامة، فقد أصبح الهاجس هو استمرار التنمية، وتجاوزت الاشكالية موضوع إسداد خدمات مباشرة للفئات الاجتماعية المعوزة أو ذات الوضع الهش إلى محاولة تأسيس مسارات متراكمة تعزز أوضاع هذه الفئات شيئاً فشيئاً، ونسمح لها بالإستقلال الذاتي في إيطار التنمية المستدامة."² "فهى تعني استمرار تحسين نتائج وعمليات التنمية وفق معدلات معقولة تضمن استقرار وتحسين نوعية الحياة للبشر وعدم تراجع هذا التحسّن، إلى جانب ضمان حقوق الأجيال المقبلة من الموارد الطبيعية."³ بمعنى أنّ التنمية المستدامة تبحث في سبيل الارتقاء المستمر بمستوى وكفاءات الأفراد وحتى الأجيال القادمة، تحاول أن تضمن لهم مستقبلاً مرفّهاً مشبعاً بحقوق تنمية وتوفر له حياة آمنة، فقد وسّعت هذه التنمية (الاستدامة من اهتمامات وموضوعات التنمية وشملت البعد البيئي والبعد السياسي، وقد ظهر ذلك بوضوح في التقارير والبرامج التنموية التي أطلقتها منظمات الأمم المتحدة، وركّزت على وجوب حصول الفرد على الحقوق التنموية التي تستهدف وتتحه أو تصب في مسألة الحق في التنمية مثل: الحق في السكن، العلاج، التعليم، العمل، الحصول على مختلف الخدمات التي تسهّل الراحة والتمتّع بأوقات الفراغ... الخ. وهذه الحقوق تدخل ضمن "ما يطلق عليه العيش الكريم" وهو المفهوم الذي طرحه الاقتصادي الهندي الكبير "أمارتيا سن" الحاصل على جائزة نوبل، ولهذا المفهوم مقومات ثلاثة هي: توفير وضمان الحق للحصول على عمل منتج ودائم لتأمين دخل ثابت، والحق في الحصول على أجر معقول ومناسب لا يقل عن الحد الأدنى للأجور وفقاً للتشريعات في كل بلد، وأن تكون منظومة الأثمان السائدة للسلع والخدمات الأساسية متناسبة مع مستويات الأجور النقدية السائدة لدى الدخول المحدودة والشرائح الدنيا من الدخل."⁴

¹ الميثاق الوطني، المرجع السابق، ص29.

² ابتسام الكتبي وآخرون، المرجع السابق، ص191.

³ اسماعيل سراج الدين، المرجع السابق، ص88.

⁴ المرجع نفسه، ص87.

لقد سلّطت الضوء على مؤشرات أوسع وشملت أهداف أعمق والتنمية المستدامة لا تعنى الإستمرار في التحسّن فقط وإنما ظهر معها مفهوم الحق في التنمية، كذلك شملت أدق الأمور التي تهدد أمن الإنسان مثل: عدد ضحايا حوادث السير على الطرقات، نسبة التلوث الناتج عن التطور التكنولوجي، نسبة الفساد في مختلف المنظمات الإدارية التي تحد من فعالية استغلال الموارد المادية والبشرية بشكل كامل وسليم، بالإضافة إلى قياس كل مؤشرات التنمية البشرية التي تمس المقارنة بين الجنسين في مختلف الميادين، وعلى إثر هذا المفهوم كذلك ظهر خط آخر يدافع عن الحقوق الانسانية، حيث توالى الاتفاقيات والبروتوكولات ومختلف التقارير والمواثيق التي تدافع عن حقوق الإنسان، فقد بدأت رحلة المواثيق والاعلانات الدولية المرتبطة بحقوق الإنسان بعد الحرب العالمية الثانية، حيث صدر ميثاق الأمم المتحدة عام 1945 وأعقبه الإعلان العالمي لحقوق الإنسان عام 1948، ليؤكد على عالمية حقوق الإنسان، محوراً المساواة بين جميع الناس، واستمر العمل على وضع تشريعات دولية عديدة بحقوق الإنسان.¹

نجد اتفاقيات وبروتوكولات وقعتها الدول المنضوية في منظومة الأمم المتحدة (بروتوكول الحقوق السياسية والمدنية 1966م، وبروتوكول الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية سنة 1966، اتفاقية حقوق الطفل 1989، واتفاقية القضاء على كافة أشكال التمييز ضد المرأة 1996...² بالإضافة إلى المؤتمرات التي توالى وأكّدت على شرعية حقوق الإنسان، حيث تبلور بشكل جيّد الحق في التنمية الذي له دور في تحسين نوعية حياة البشر في أي مجتمع، وتشير العديد من تقارير التنمية البشرية إلى تراجع مؤشرات التنمية في مجتمعاتنا العربية وفقاً للمعايير الدولية، وقد تحدّدت ثلاث تحديات حقيقية لها تأثيرها السلبي على واقع التنمية في المجتمعات العربية.

1. فجوة المعرفة الهائلة التي تعاني منها المجتمعات العربية سواء على صعيد اكتسابها أو استيعابها أو

انتاجها ونشرها بغرض بناء مجتمع المعرفة...

2. غياب الحريات السياسية وضعف المشاركة السياسية وعدم انتشار الديمقراطية الشعبية التمثيلية في

حالات الطوارئ، والقهر والقمع تقتل الإبداع وتعرقل التقدم...

¹ اسماعيل سراج الدين، المرجع السابق، ص83.

² ابتسام الكتيبي وآخرون، المرجع السابق، ص192.

3. اقضاء المرأة وضعف مشاركتها في عملية التنمية والتمييز ضدها، حيث لا تزال هناك فجوات نوعية

كثيرة في مجالات التعليم والرعاية الصحية والاجتماعية والعمل، تشير إلى واقع تمييزي ضد المرأة"¹

لقد أشاعت تقارير التنمية البشرية مفهوم التنمية الانسانية كمفهوم أوسع من مفهوم التنمية البشرية حسب المحللين لأدبيات التنمية ونُعرّف ذلك ببساطة، بأن كل يوم يمارس الإنسان خيارات متعددة، بعضها اقتصادي، وبعضها سياسي وبعضها ثقافي... والتنمية الانسانية عملية ومحصلة في الوقت ذاته، فهي تهتم بالعملية التي يجري من خلالها توسيع الخيارات وتُركز على النتائج التي تمّ تعزيزها.² يبدو أنّ التنمية الإنسانية لا تستهدف فقط تطوير قدرات الفرد وإنما تعتمد الى توفير الفرص لاستخدامها، كذلك النمو الاقتصادي وسيله وليس هدفا للتنمية وأصبح للإنسان الحق في اتخاذ القرارات التي تمس حياته وتعبّر عن انسانيته.

"وفي التحليل النهائي أن التنمية الإنسانية هي تنمية الإنسان، من أجل الناس ومن قبل الناس. وتشمل تنمية الناس بناء القدرات الإنسانية عن طريق تنمية الموارد البشرية ويعني القول التنمية من أجل الانسان، أن مردود النمو يجب أن يظهر في حياة الناس، والقول "التنمية من قبل الناس" يعني تمكينهم من المشاركة بفعالية في التأثير على العمليات التي تشكّل حياتهم."³ يتألف مفهوم التنمية الانسانية من ستة مؤشرات هي: الصحة، التعليم، الإتصال، الحرية، تمكين النوع والبيئة، ويلاحظ استبعاد الدخل من هذا المقياس.⁴ بعدما كان هناك ثلاث مؤشرات للتنمية البشرية: النمو المتوقع عند الميلاد ليمثلا بعد الحياة الطويلة والصحية، نسبة البالغين الملمين بالقراءة والكتابة ومجموع نسبة الإلتحاق بمستويات التعليم الابتدائية والثانوية والجامعية ليمثلا بعد المعرفة، والنتائج المحلي الإجمالي الحقيقي للفرد (مقاس بالدولار الأمريكي) ليكون مؤشرا بديلا بين الموارد المطلوبة لمستوى العيش اللائق.⁵ هنا تتضح شمولية مؤشرات التنمية

¹ اسماعيل سراج الدين، المرجع السابق، ص89.

² تقرير البشرية الانسانية العربية: خلق فرص للأجيال القادمة، ط 3، المكتب الإقليمي للدول العربية VNDP، الأردن، 2002، ص13.

³ المرجع نفسه، ص14.

⁴ عوض سليم خليفة، المرجع السابق، ص267.

⁵ تقرير التنمية الانسانية العربية، المرجع السابق، ص15.

الانسانية، وأنّ المقاييس التقليدية للتنمية تعجز عن الإحاطة الشاملة بالمفهوم الواسع للتنمية الإنسانية، حين نجمع المؤشرات التي تدلنا على التطور والتقدم والاستجابة للبرامج والسياسات التنموية نجد منها يظهر في:

1. " التغيرات والمفاهيم الفكرية والثقافية والاجتماعية.
2. التغيرات في النمو الاقتصادي الذي يصاحبه تنمية بشرية واجتماعية.
3. التغيرات التي تجعل النمو مقابل للإستمرارية والاستدامة يفيد الأجيال القادمة.
4. التربية السياسية/حقوق الإنسان /الديمقراطية.¹

بهذا انتقل الاهتمام في ظل التنمية الانسانية، من التنمية الاقتصادية إلى الاجتماعية إلى مرحلة التنمية الجماعية التي تُعنى بجميع جوانب حياة الفرد ومؤسسات المجتمع، وأصبح الأمر متعلق بحلقات مترابطة من الحقوق والواجبات والأهداف يصعب تفريقها، تتمتع بتكامل حقيقي ينبع من تكامل الاحتياجات الانسانية والتنموية وامتزاج أهداف التنمية واحتياجات الانسان، محاولة تحقيق انسانيته بأعلى مراتبها.

المطلب الثاني: تطور الأهداف والمناهج التنموية

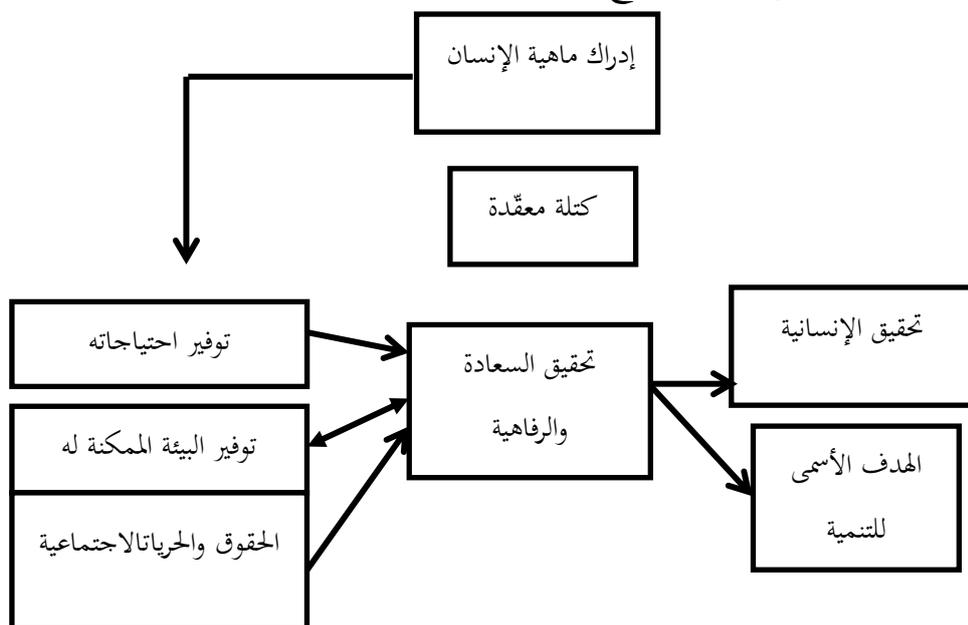
"يقول الخبير التربوي (حامد عمر): وإذا كان الإنسان هو محور التنمية التي تستهدف تنمية طاقاته واستمتاعه بحقوقه، فإن الإنسان في الوقت ذاته هو محور التنمية وفاعلها ومنظّمها وسائسها ومطوّرها ومجدّدها ومبدع سياسات واجراءات بديلة لتغيير نمط تلك التنمية ومعدلات إنجازها الحالية. ويقول أيضا: ...وهكذا تصبح التنمية البشرية بصورة عامة ذات جناحين هدفا ووسيلة، حقا وواجبا، جهدا واشباعا، انتاجا واستهلاكا، وفقا وتنوعا، وتمتد إلى الانسان طفلا وراشدا، رجلا وامرأة، والمجتمع دولة وقطاعا خاصا، حاضرا ومستقبلا..."² لقد تطورت مفاهيم التنمية بشكل كبير نجدها تنتقل من الهدف المادي إلى الهدف الإنساني، جاء مصطلح الرأسمال البشري بديلا عن الرأسمال المادي وتنوعت المؤشرات وتعدّدت كي تشمل كل ما يتعلق بانسانية الإنسان، لهذا نجدها عملية معقّدة ومتداخلة، فالإنسان له جذور عميقة تتمثل في وعيه بذاته وتقاليده، وله فروع متشعبة تمثّل احتياجاته وتطلعاته.

¹ خليل النعيمات، المرجع السابق، ص2.

² حامد عمار، دراسات في التربية والثقافة، مقالات في التنمية البشرية العربية، الاحوال والبيئة الثقافية، ط1، مكتبة الدار العربية للكتاب، 1998،

"فالإنسان يعيش مع الواقع وبالوعي به، مع ذاته ومع غيره، مع ما فيه ومع حاضره وآفاق مستقبله، هو ليس معطى أو حقيقة ثابتة بل هو حالة وصيرورة وهو مكيف ومتكيف وقابل للتكيف، معط وآخذ، منتج ومستهلك، هو ذكر وأنثى، مرسل ومستقبل، متبع ومبتدع، يدرك الحس بما يتصوره بالخيال.¹ كتلة معقدة يجب تنميته والعمل على تطوير قدراته وكفاءاته التي ستؤهله مستقبلا لخدمة التنمية، من منطلق أنه هدفاً ووسيلة لها تتم بواسطتها ومن أجلها. "لأنّ تحقيق ذاتية الإنسان ومقومات إنسانيته يتطلب الإدراك المتكامل لكيونته وسيرورته، وما يتطلبه ذلك من الوفاء باحتياجاته البيولوجية والعقلية والوجدانية والاجتماعية والثقافية والروحية واعتبارها كلا متواحدًا، لا يخضع للثنائيات أو التجزئة أو التفاصيل..."² إنّ هدف التنمية البشرية هو تحقيق إنسانية الإنسان وذلك من خلال توفير الشروط والامكانيات، أي توفير البيئة التي تمكنه من تحقيق إنسانيته من خلال العمل على تحسين المستوى المعيشي له وتحسين الظروف الاجتماعية العامة، وهذا ما يحقق بالضرورة هدفاً آخر للتنمية وهو سعادة الإنسان ورفاهيته.

الشكل (1): يوضح هدف التنمية البشرية



¹ حامد عمار، المرجع السابق، ص18.

² المرجع نفسه، ص35.

تتحقق الأهداف المنشودة للتنمية بواسطة مناهج توجّه العملية التنموية، ومن أهم المناهج المستخدمة في ذلك هو منهج التخطيط الذي يسعى إلى إحداث التغيير في فترة محددة وشروط وافية ومحدّدة، ونعني بالتخطيط عملية إعداد القرارات التي تنظّم تعبئة واستخدام الموارد لتحقيق الأهداف التي ينشدها المجتمع.¹

وتعود فكرة التخطيط بالمعنى والسياق الذي يستعمل الآن الى عام 1910م، حينما استعمله الاقتصادي النمساوي "كريستان شويندر" في مقالة نشرت له عن النشاط الاقتصادي، ويمكن القول بأنّ فكرة التخطيط بمعناها الحالي لم تظهر إلّا بعد أن بدأ الإتحاد السوفياتي استخدام التخطيط القومي في عام 1928 كأسلوب لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية في روسيا.² يعتبر التخطيط منهج علمي واع يستجيب لأهداف معينة، ينتقل بالفرد والمجتمع من وضع معين إلى وضع أكثر تطورا خلال مدة زمنية معينة وبأقل تكلفة اجتماعية ممكنة، وذلك بقصد تحقيق التنمية الاقتصادية والثقافية والاجتماعية في مجتمع معين.

المطلب الثالث: المرأة كعنصر أساسي في التنمية

من أهم مبادئ التنمية مشاركة كلا الجنسين، مشاركة كل أعضاء المجتمع يعطي للتنمية المعنى الصحيح لها. "فالإنسان ذلك الكائن المتغيّر الذي يمثّل أعقد المخلوقات وأكثرها تشابكا، هو غاية التنمية ووسيلتها ولذلك يعتبر عامل قوة وضعف لكثير من مشروعاتها وبرامجها، وكما أنّ كثيرا من الصعوبات والمعوقات التي تقف في سبيل التنمية يكون مصدرها الإنسان."³ والإنسان بغض النظر عن نوعه، دائما هو مصدر للأفكار والاختراعات، وتنميته هو السبيل الوحيد لتحقيق التنمية، هذا الأمر الذي طُرح في تقارير التنمية البشرية وتمحور حول المساواة بين الجنسين في الحصول على مختلف الفرص التي تمكّن من تنمية قدراتهم وتوظيفيها، "وتحقيق المساواة بين الجنسين هو تحدي كبير يتحقق ببطء نظرا لإختلاف سلوكيات الجنسين (المرأة والرجل)."⁴

¹ محمد عبد العزيز عجمية، المرجع السابق، ص372.

² مولود زايد الطبيب، التنشئة السياسية، المرجع السابق، ص24.

³ المرجع نفسه، ص39.

⁴ Saadia Zahidi, gusto lopez-claros, **Women's Empowerment: Measuring the global gender gap**, world economicForum, 2005, p1.

لا تتحقق إنسانية المرأة من خلال أنّها كائن جنسي يعتمد إلى تكوين علاقات مع جنسه أو مع الجنس الآخر في إبطار محدد ومعروف، أو من منطلق أنّها الأم أو الوسيلة الوحيدة للتكاثر، وإيّما هي كذلك مواطنة مثلها مثل الرجل، امرأة عاملة لها دور بارز في تنمية مجتمعها بطريقة أو بأخرى يقول صلى الله عليه وسلم "النساء شقائق الرجال...." وقوله إنّما هنّ شقائق "يعني: أنّ الرجل والمرأة كعصا أرفضت شقتين أو نقول: إنّ النساء نظائر الرجال وأمثالهم في الأخلاق والطّباع، كأنّهنّ شققن منهم، ولأنّ حواء خلقت من آدم عليه السلام... كما أنّ المرأة والرجل في تكامل مستمر وأكّد الإسلام على أنّ المرأة سكنا للرجل، فكيف تكون مصدرا للصراع؟ فقد قال الله عزوجل "وَمِنْ آيَاتِهِ أَنْ خَلَقَ لَكُمْ مِنْ أَنْفُسِكُمْ أَزْوَاجًا لِتَسْكُنُوا إِلَيْهَا وَجَعَلَ بَيْنَكُمْ مَوَدَّةً وَرَحْمَةً إِنَّ فِي ذَلِكَ لَآيَاتٍ لِقَوْمٍ يَتَفَكَّرُونَ" سورة التّوم الآية (21) والسكن يجمع بين الزوجين هي لباس له وهو لباس لها، وهذه العلاقة تؤكّد أهمية كلاهما وتواجههما في الحياة ولا يوجد فضلا لجنس عن جنس آخر، وأنّ الأصل هو التكامل وليس الصراع لأنّ قيمة كلا الجنسين قيمة عالية تظهر من خلال تكريم الله عزّ وجلّ لهما، يواصل المفكّرون العرب والغرب في نشر هذا الفهم الخاطئ لتعاليم الدّين الإسلامي كي تظلّ المسألة بين الجنسين مسألة أبدية تبحث عن المساواة المطلقة.

لا يجب البحث عن المساواة المطلقة وإنما البحث عن المساواة المعيرة عن العدالة، الباعثة على روح التكامل ذلك "أنّ المساواة تعبّر عن الوضعيات العادلة، التوزيع العادل، تكافؤ الهبات والخبرات، التنوع والاختلافات لا يُنقص من المساواة... المساواة والعدالة يسيران جنبا الى جنب، تشمل المساواة، المساواة في الوصول، المساواة في الاحترام، وحقوق متساوية يجب أن تتحقق في مختلف مستويات الحياة الانسانية، مساواة سياسية، اقتصادية، اجتماعية وثقافية...¹

لقد دافع القرآن الكريم عن المرأة وأعطاهما حقّها وساوها بالرجل في كثير من المواضيع، لكنّه من جهة أخرى ميّز الرجل عنها في مسائل مثل: الإرث والشهادة... ومع أنّ تلك المواضيع مبرّرة علميا إلاّ أنّ الاتجاهات تعدّدت في استغلال هذا الشأن لصالح أفكارهم ومعتقداتهم عن الإسلام، وبدأ الترويج للمساواة

¹Lucie Pruvost, op.cit, p53.

المطلقة بين الجنسين في كل ما يخطر على البال وما لا يخطر عليه، وهذه المسألة لن تستأصل من المجتمع وستظل المساواة حُلماً يراود تلك الاتجاهات المدافعة عنه، نحن نخص بالحديث المجتمعات الإسلامية وليس الغربية، لذا علينا الترويج إلى سياسة أخرى وهي التكامل بين الجنسين، فالمرأة مقتنعة تمام الإقتناع بقدراتها وبإختلافاتها عن الرجل، تدرك مواطن قوتها وضعفها، تعلن احتياجاتها إليه وتتقيد به، وفي المقابل نجد الرجل يعبر عن احتياجاتها لها ويعترف في الكثير من الأحيان بقدراتها وكفاءتها وبتسييرها لأمر معين يصعب على الرجل النجاح فيها، فالمدح يطال المرأة والرجل في تسيير الأمور لذا فالتكامل هو الأساس بين الجنسين، لأنّ مساعدة الرجل للمرأة في تحقيق ذاتها وتمييزها لن يغيّر من ذكورته أو ينتقص منها، وحين نتحدث عن المرأة العاملة فالرجل ليس له عليها سلطة، لذا نجد أنّ الترويج للتكامل بين الجنسين تنتج عنها إيجابيات من شأنها تفعيل أدوارهما في المجتمع لاسيما دور المرأة في المجتمع، أمّا مؤسسة الزواج فهي مؤسسة مقدّسة ومن بداخلها سيكون مستسلماً لتقييداتها وتنازلاتها، لذا فالعمل بتعاليم الدين الإسلامي والترويج للتكامل بين الجنسين هو المساهم في تفعيل مشاركة المرأة في التنمية، تشارك بالقدر الذي يتوافق مع شريعتها ودينها مادام أنّها منتسبة إليه.

إنّ التغيير في وضعية المرأة وتطلّعاتها وطموحاتها هو نتيجة للتطورات الحاصلة في المجتمع ابتداء من الأنظمة الاقتصادية، السياسية، الاجتماعية، الثقافية والتكنولوجية، فهناك عوامل عديدة ساهمت في تغيير وضعها ولعلّ المشاريع التنموية كانت الأكثر دعم الأدوار المرأة وضرورة تطويرها ومشاركتها في التنمية بفعالية، وبالتالي ضرورة توفير البيئة المناسبة التي تستطيع المرأة من خلالها المشاركة في التنمية. "نجد مثلاً الأمم المتحدة عملت جاهدة على تمكين المرأة من تقنيات الإعلام والاتصال حتى لا تتوسع الهوة بين الرجل والمرأة في هذا المجال، حيث في سنة 1995 أسست لجنة العلوم والتكنولوجيا للتنمية (UNCSTD) وركزت على استقطاب العنصر النسوي إليها.¹ فالمرأة العربية لها خصوصيات معيّنة تمنع وتعرقل مشاركتها.

¹Cender equality and empowerment of women through ICT, women 2000 and beyond, United Nations, Division for the advancement of women department of economic and social affaires, September, 2005, p3.

فقد أكد تقرير التنمية البشرية العربية لعام 2002 "ولاتزال الاستفادة من قدرات المرأة العربية من خلال المشاركة السياسية والاقتصادية هي الأقل في العالم."¹ يبقى ذلك الواقع مع أنّ للمرأة دور ايجابي في التنمية وعدم مشاركتها خطر حقيقي للمشاريع التنموية لأنّ الهدف هو وتوفير عيشة كريمة للفرد والوقاية من التخلف الذي يخلق بيئة فوضوية.

لن تكون هناك تنمية مادام أنّ الطاقة البشرية غير مستغلة بالكامل، فمن شروط التنمية الناجحة مشاركة كلا الجنسين دون تمييز أو تحيّز لأنّ حقوق الوجود الانساني أرقى من الاختلافات التي تبنتها ثقافة تُهمّش دور المرأة وتقرّر بدونيتها، والمعنى أنّ وضع الخطط الإنمائية يجب أن تكفل التحرير الكامل لطاقت المجتمع وتتفادي تعطيل جزء منها والعمل على تلبية حاجياتها الأساسية، وضمان حقوقها وتعليم المرأة دفع عجلة التغيير التنموي دفعة قوية، فقد أوجد عند المرأة وعيا واضحا بذاتها ومركزها ومكانتها ودورها في المجتمع بعامّة وفي الأسرة بخاصّة وتبعا للخطط الإنمائية، نجد أنّ العامل الأساسي الذي يرجع إليه التغيير الشامل في المجتمع الجزائري هو السياسة التعليمية التي قامت على ديمقراطية التعليم ومجانته، وبعد حصول المرأة الجزائرية على فرص للتعليم تدعّم خروج المرأة الجزائرية للعمل.

تتمتع المرأة اليوم بمقومات معيّنة المرأة قد لا نجدها عند عدد كبير من الجنس الآخر، والمرأة كطاقة بشرية تؤثر وتتأثر بإستراتيجية التنمية سواء على مستوى وضع الخطة أو تنفيذها، فإذا كانت المرأة تنتمي إلى ثقافة متخلفة سوف ينعكس هذا التخلف على أحوالها بعامّة، إلاّ أنّه بقدر ما يكون الدور التنموي للمرأة مرتكزا أساسا على مهاراتها وقدراتها من ناحية وعلى ما يقدمه المجتمع من وعي لترشيد هذا الدور من ناحية أخرى، يعد اسهام المرأة التنموي استثمارا بشريا تأخذ به المجتمعات المتقدمة على حد سواء.

على المرأة أن تتفادي تلك الثقافة أو تتكيّف معها دون صراع، ذلك أنّ كفاءاتها ومستواها ودعم المجتمع لها بمثابة جناحين للمرأة تقاوم بهما تلك الثقافة وتحقق لها المكانة والقوة، "يشير مصطلح مكانة المرأة على وضعها العام في المجتمع، بينما يشير مصطلح القوة إلى قدرة المرأة على التأثير والسيطرة على

¹ تقرير التنمية البشرية العربية، المرجع السابق، ص2

مستوى التعامل بين الأفراد وبعضهم.¹ فالمرأة متى استطاعت التحكم في قراراتها والسيطرة على أمورها، تسهل مشاركتها في التنمية ويدعم مشروع تكاملها مع الرجل ومقاومتها للنظرات السلبية، لأن استقلالها ذاتيا، اقتصاديا يخلق لها مكانة مغايرة ومقاومة للثقافة المتخلفة، خاصة وأن الحديث الرسمي في الجزائر يشجع المرأة تشجيعا كاملا لتنمية المرأة.

المبحث الثاني: تمكين المرأة

المطلب الأول: الإطار المؤسسي العالمي لتمكين

"عرفت الثلاثين السنة الماضية اهتمام ووعي كبيرين بتمكين المرأة قصد رفع المستويات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والتعليمية للشعوب."² وقد تصاعدت قضية المرأة بفضل المعاهدات والإتفاقيات العالمية والعربية التي عمدت إلى تسليط الضوء على حقوق الإنسان بصفة عامة والمرأة بصفة خاصة، وكانت البداية مع الدفاع عن إنسانيتها والعيش بكرامة في المجتمع الذي تنتمي إليه، وإنتهاء بمفاهيم النوع الإجتماعي والتمكين. تجلّى ذلك مع الإعلان العالمي لحقوق الإنسان الصادر سنة 1948، ثم إعلان القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة سنة 1967 حين أعلنت الأمم المتحدة سنة 1975 سنة دولية للمرأة، بعد ذلك تمّ عقد "في العام نفسه المؤتمر العالمي للمرأة في مكسيكو سيتي عام 1975، وكان من أبرز إنجازات هذا المؤتمر "اعتماده خطة عمل عالمية تتبناها جميع الدول المنظمة إلى هيئة الأمم المتحدة ويكون هدفها ضمان مزيد من اندماج المرأة في مختلف مرافق الحياة، وقد أطلق المؤتمر على السنوات الواقعة بين 1976 و 1985 إسم "عقد الأمم المتحدة للمرأة"، يقينا منه أنّ هذا العقد قد يكون فترة زمنية كافية لتحقيق الأهداف ولتنفيذ الخطط الموضوعة لها في المجال العلمي."¹ وحرضا على تنفيذ الخطط التنموية تمّ عقد سنة 1980 مؤتمر في مدينة كوبنهاجن في الدنمارك تحت شعار الأمم المتحدة للمرأة العالمية: المساواة

¹ علياء شكري، أحمد زايد، المرأة والمجتمع وجهة نظر علم الاجتماع، دار المعرفة الجامعية، مصر، 1998، ص85.

²Saadia Zahidi, gusto lopez-claros, op.cit, p1.

والتنمية والسلام. كذلك مؤتمر نيروي/كينيا عام 1985 الذي عقد بهدف معرفة التطورات الحاصلة ومدى تحقيق الأهداف.

بعد مرور عشر سنوات نجد المرأة والمؤتمر العالمي لحقوق الإنسان في فيينا سنة 1992، ثم تلاه مؤتمر السكّان والتنمية الذي عقد في القاهرة عام 1994، ومؤتمر بكين الذي عقد عام 1995 ثم مؤتمر بكين +5 الذي عقد بنيويورك في صيف 2000 ولتحقيق نفس الأهداف كذلك كان هناك المرأة في إعلان قمة الألفية 2000-2015.

• أهم المحطات التي كان لها الأثر والشهرة عالميا ومحليا هي كالتالي:

1- الإعلان العالمي لحقوق الإنسان الصادر عام 1948

المادة الواحد والعشرون وبالتوافق مع المادة الثانية منه، يسمح للنساء بالمشاركة في إدارة الشؤون العامة في بلادهم، كما أنّهن يتمتعن بنفس الشروط من أجل تولي الوظائف العامة.² يعتبر الإعلان العالمي لحقوق الإنسان الصادر عام 1948 أول صك دولي يفصل حقوق الأفراد وحرّياتهم، ويتضمن 30 مادة تشمل على كرامة الفرد والحقوق السياسية والمدنية والحقوق الاقتصادية، ويشجّع الإعلان على احترام حقوق الإنسان والحرّيات الانسانية للناس جميعا.³

"وقد عملت الأمم المتحدة على ترجمة مبادئ الإعلان العالمي إلى معاهدات دولية تحمي حقوقا معينة، ويوجد حاليا أكثر من ستين معاهدة تعالج قضايا لحقوق الإنسان مثل: وضع اللاجئيين والإبادة الجماعية والقانون الإنساني، وتشد كل معاهدة من هذه المعاهدات على مفهومي المساواة وعدم التمييز الواردين في الإعلان العالمي.⁴" فالمادة الأولى من الإعلان تؤكد مبدأ المساواة، وُلد جميع الناس أحرارا متساوين في

¹ طاهرة بنت عبد الخالق اللواتية، التمييز ضد المرأة، ورقة عمل مقدمة الى ندوة المرأة المسلمة في العالم المعاصر، ينظمها السلطان قابوس للثقافة الاسلامية، سلطنة عمان، 4-5 فبراير 2007، ص6.

² جيزيل حليمي، النساء نصف العالم، نصف الحكم، ترجمة: عبد الوهاب ترو، ط1، عويدات للنشر والطباعة، بيروت/لبنان، 1998، ص13.

³ هيفاء أبو غزالة، المؤشرات والكمية والنوعية لإتفاقيه القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة "السيداو"، منظمة المرأة العربية، ط1، القاهرة، 2009، دار نوبار للطباعة، ص11.

⁴ المرجع نفسه، ص11.

الكرامة والحقوق.¹ بهذا يكون مفهوم المساواة هو المفهوم الأساسي الذي قام الإعلان بتبنيه وقام بإلزام الدول بضرورة ضمان تكافؤ الفرص والمساواة في التمتع بالحقوق المدنية والسياسية أمام القانون.

إعلان القضاء على التمييز ضد المرأة سنة 1979

لقد كان الإعلان بشأن القضاء على التمييز ضد المرأة سنة 1967، وكان اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة عام 1979 وتمّ بدء العمل بها عام 1981 التي يطلق عليها اتفاقية سيداو أو اتفاقية كوبنهاجن والتمييز ضد المرأة حسب الاتفاقية: أي تفرقة أو استبعاد أو تقييد يتم على أساس الجنس ويكون آثاره وأغراضه النيل من الاعتراف بالمرأة على قدم المساواة مع الرجل بكافة حقوقها الإنسانية والحريات الأساسية في الميادين السياسية والاقتصادية.² ومن أهم مبادئها:

1- أن مفهوم الكرامة الإنسانية هو المفهوم الذي يجب أن تبنيه مناقشة حقوق المرأة.

2- أنّها تقوم على مفهوم المساواة بين الرجل والمرأة وبين النساء في الشرائح الاجتماعية وبين النساء داخل كل شريحة.

2- أنّها تحمي المرأة من السياسات التي قد تؤثر سلبا عليها مثل: الاجراءات الاقتصادية، أنّها مجموعة حقوق مقبولة، كحقوق انسانية دون الحاجة إلى تبريرها.³ تضمنت هذه الاتفاقية 30 مادة ركزت على ضرورة تفعيل المساواة بين الجنسين في جميع الميادين الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والعامّة، ضمنا لكرامتها واعترافا بإنسانيتها.

من أبرز المواد التي تناولت تدابير من شأنها التغيير في وضع المرأة، نجد على سبيل المثال لا الحصر:

"المادة (3): على الدول الأطراف اتخاذ كل التدابير المناسبة في جميع الميادين لكفالة تطور المرأة وتقديمها.

¹ صابر بلول، التمكين السياسي للمرأة العربية بين القرارات الدولية والواقع، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد 25، العدد الثاني 2009، ص653.

² هيفاء أبو غزالة، المرجع السابق، ص15.

³ المرجع نفسه، ص14.

مؤشرات الإلزام: 1) وجود سيايات -قوانين- ممارسات تؤكد مشاركة المرأة في تطوير وضعها -2) وجود إجراءات تسهل مشاركة المرأة السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية ...

المادة (4): التدابير الخاصة المؤقتة التي تعجل بالمساواة الفعلية بين المرأة والرجل هي إجراءات إيجابية ولا تعتبر تمييزاً ويمكن الإبقاء عليها طالما كان هناك تمييز، ويوقف العمل بها عندما يتحقق التكافؤ في الفرص والمعاملة .

مؤشرات الإلتزام: 1) وجود سياسات تؤكد العدالة والمساواة بين الجنسين.¹

المادة (8): منح المرأة فرصاً متساوية لتمثيل حكومتها والإشتراك في أعمال المنظمات الدولية للأمم المتحدة...

مؤشرات الإلتزام: 1) - نسبة النساء السفيرات 2) - نسبة النساء في مناصب عليا في منظمات دولية 3) - وجود برامج تساعد المرأة على أن تحصل على وظائف دولية.²

المادة 11: تلزم الدول الأطراف للقضاء على التمييز ضد المرأة في ميدان العمل.

- الحق المتساوي في العمل والتمتع بنفس فرص التوظيف وحرية إختيار المهنة والعمل والأمن الوظيفي والأستحقاقات والتدريب المهني.
- حق المرأة في الأجر المتساوي و المساواة في المعاملة في العمل متساوي القيمة، وفي تقييم نوعية العمل.

مؤشرات الإلتزام: 1) وجود تدابير لمنع التمييز ضد المرأة في أماكن العمل. 2) نسبة النساء في قوة العمل. 3) نسبة النساء اللاتي يعملن كل الوقت أو بعضه. 4) وجود وظائف مقصورة على الرجال أو النساء.³

¹ هيفاء بوغزالة، المرجع السابق، ص59.

² المرجع نفسه، ص60.

³ المرجع نفسه، ص62.

كما تقوم الإتفاقية بإلزام الدول المنظمة إليها بسن القوانين والسياسات التابعة للمواد المصادق عليها، كذلك لهم الحق في التحفظ على بعضها، "والتحفظ هو ما تبديه أي دولة من عدم قبول أو إقرار عند توقيعها أية معاهدة أو إتفاقية، وذلك يستثنيها من الأثر القانوني عند تطبيق أحكام هذه الإتفاقية." ¹ هذا وقد صادق على هذه الإتفاقية عشرين دولة عربية هي: المغرب، الجزائر، تونس، ليبيا، مصر، لبنان، الأردن، السعودية، العراق، الكويت، اليمن، جزر القمر، موريتانيا، الإمارات العربية المتحدة، جيبوتي، البحرين، سوريا، سلطنة عمان، قطر وفلسطين بصدور مرسوم رئاسي بالموافقة على الإتفاقية، ومعظم الدول العربية تحفظت على مواد من الإتفاقية تُعد مواد أساسية ومحورية فيها، وقد انحصرت التحفظات العربية على المواد الست التالية: المادة رقم (2) - المادة رقم (7) - المادة رقم (9) - المادة رقم (15) - المادة رقم (16) - المادة رقم (29)

الدولة	تاريخ التوقيع	تاريخ المصادقة / الإنضمام	التحفظات						
			المادة 2	المادة 7	المادة 9	المادة 15	المادة 16	المادة 29	المجموع
موريتانيا*		05/10/2001 انضمام							
الأردن	03/12/1980	07/01/1992	-	-	2/9	4/15	1/6 (ج) (د) (هـ)	-	3
الجزائر	-	05/22/1996 انضمام	2	-	2/9	4/15	16	1/29	5
جزر القمر	-	10/31/1994	-	-	-	-	-	-	-

¹ المرجع نفسه، ص14.

4	1/29	16	-	1/9 2/9	-	2 (د) (و)	/08/13 1986 انضمام	-	العراق
4	1/29	1/16 (و)	-	2/9	7 (أ)	-	/9/2 1994 انضمام	-	الكويت
5	1/29	16	4/15	2/9	-	2	/06/21 1993 انضمام	-	المغرب
4	(ح) 1/29	1/16 (د) (ج) (ز) (و)	4/15	2/9	-	-	/09/20 1985 1980	/24 /06	تونس
3	1/29	1/16 (د) (ج) (ز) (و)	-	2/9	-	-	/04/21 1997 انضمام	-	لبنان
2	-	1/16 (د) (ج)	-	-	-	2	/05/16 1989 انضمام	-	ليبيا
التحفظات							تاريخ	تاريخ	الدولة
المجموع	المادة 29	المادة 16	المادة 15	المادة 9	المادة 7	المادة 2	المصادقة /الإنتضمام	التوقيع	
4	1/29	16	-	2/9	-	2	/9/18 1981 تصديق	/7/16 1980	مصر
1	1/29	-	-	-	-	-	/05/30 1984	-	اليمن

	-	-	-	-	-	-	/12/2 1998	-	جيبوتي
2	1/29	-	-	2/9	-	-	/9/7 2000	/9/8 2000	السعودية*
5	1/29	16	4/15	2/9	-	2	/7/18 2002	/6/18 2002	البحرين
4	2/16 1/29	1/16 (ج) (د) (و) (ز)	4/15	2/9	-	2	/2/25 2002	-	سوريا
	1/29		4/15	2/9	-	(و)		/10/6 2004	الإمارات
	1/29		4/15	2/9			/2/7 2006 انضمام		عمان
		1/16 (أ، و)	1/15 4/15	2/9		2 (أ)	انضمام	2009	قطر
							مرسوم رئاسي بالموافقة على الإتفاقية	2009	فلسطين

والجدول(ج):¹ يبين قائمة الدول العربية التي وقعت على اتفاقية سيداو وتاريخ انضمامها

والمواد التي تخففت عليها.

¹ هيفاء أبو غزالة، المرجع السابق، ص40-41.

نجد الجزائر قد تحفظت على جميع المواد التي تحفظت عليها معظم الدول العربية ما عدا المادة رقم (7)، وحين نتفحص هذه المواد نجدها تمس الجانب الديني والثقافي، تمس الخصوصية المجتمعية، ثقافتها وأعرافها ومعتقداتها.

المادة 2: اتخاذ التدابير التشريعية والأخرى اللازمة لتعديل أو إلغاء القوانين والأنظمة والأعراف والممارسات التي تشكّل تمييزاً ضد المرأة.¹ ويمكن ملاحظة هذا الإهمال في الدين في النواحي التالية:

1- الإهمال التام لذكر الله تعالى عزّ وجل في محاولة للإيجاء بعدم وجود من يسيطر على الكون ويدبّر أمره.

المادة 9: تمنح المرأة نفس الحق في إكتساب جنسيتها والإحتفاظ بها أو تغييرها، وألاً ينتج عن زواج المرأة من أجنبي أو تغيير جنسية زوجها أثناء زواجهما تأثر جنسيتها تلقائياً، وألاً ينطوي الزواج على فرض جنسية الزوج على المرأة، أو جعل المرأة بلا جنسية، منح المرأة حقاً مساوياً للرجل بخصوص جنسية أطفالها².

المادة 15: تمنح المرأة أهلية قانونية ماثلة ومن حقها إبرام العقود وإدارة الممتلكات، وتلقى نفس المعاملة في إجراءات المحاكم والهيئات القضائية - تُلغى أي عقود أو صكوك يراد بها تقييد الأهلية القانونية للمرأة - وقد يُمنح للمرأة مثل الرجل حرية الإنتقال واختيار مكان السكن والإقامة.

المادة 16: للمرأة نفس الحقوق في عقد الزواج على أساس الرضى والحق في اختيار الزوج، ونفس الحقوق والمستويات أثناء الزواج وعند فسخه، ونفس الحقوق والمسؤوليات كوالدة، ونفس الحقوق في تقرير مصيرها بحرية ومسؤولية عدد الأطفال وفترات المباعدة، وفي الحصول على المعلومات ووسائل تمكينها من ممارسة هذه الحقوق.³

المادة 29: (التحكيم) بعرض أي نزاع ينشأ بين دولتين أو أكثر من دولتين على الدول الأطراف.⁴

¹ هيفاء أبو غزالة، المرجع السابق، ص59.

² المرجع نفسه، ص61.

³ المرجع نفسه، ص64.

⁴ المرجع نفسه، ص25.

من الملاحظ أنّ هذه الإتفاقية تحاول أن تحدث قانونا جديدا عالميا موحدًا، متجاهلة الإعتبارات الدينية والإستقلالية التي تتمتع بها الدول ثقافيا، سياسيا، اقتصاديا واجتماعيا. يتّضح إهمال واضح للدين فلم يُذكر الله تعالى وكأنّ النهوض بالمرأة والبحث عن كرامتها اختراعا جديدا، والواقع أنّ تكريم المرأة والإقرار بإنسانياتها وتحريرها من مظالم الجاهلية جاء مع الإسلام، من الدين الذي أقرّه الله تعالى للبشرية جمعاء والذي دافع عن كرامة المرأة ومساواتها بالرجل، حرّرها وكرّمها بقانون بشري منصف لا يضاھيه أي قانون.

حاولت هذه الإتفاقية تنفيذ سياستها المهيمنة المحطمة لقيمتنا ومعتقداتنا عبر شعار "المساواة، التنمية السلام" الواردة في الإتفاقية.

أولا: المساواة

إن الإسلام أقر بالمساواة بين المرأة والرجل في القيمة الإنسانية فهما من أصل واحد، لقوله تعالى "يا أَيُّهَا النَّاسُ اتَّقُوا رَبَّكُمُ الَّذِي خَلَقَكُمْ مِنْ نَفْسٍ وَاحِدَةٍ وَخَلَقَ مِنْهَا زَوْجَهَا وَبَثَّ مِنْهُمَا رِجَالًا كَثِيرًا وَنِسَاءً وَاتَّقُوا اللَّهَ الَّذِي تَسَاءَلُونَ بِهِ وَالْأَرْحَامَ إِنَّ اللَّهَ كَانَ عَلَيْكُمْ رَقِيبًا" سورة النساء الآية (1). متساويان في الحقوق والواجبات وهذا إعتراف ضمني بقدراتهما العقلية والإنسانية، ولو كان غير ذلك لشرّع الله تعالى لكل واحد منهم عقابا وجزاء مختلفا عن الآخر. فالله سبحانه وتعالى أقرّ بإنسانيتهم وذكر إختلافات بينهما في مواضع كثيرة من القرآن الكريم مثل قوله تعالى "وَلَيْسَ الذَّكَرُ كَالْأُنثَى" سورة آل عمران الآية (36) لكن ليس إنتقاصا من المرأة وإنما الدلائل الحياتية والقوانين الشرعية تؤكد أن الله تعالى أراد المرأة شريكة للرجل وجعل من علاقتهما علاقة تكامل وليس علاقة تماثل، أما علاقة المساواة التي تتحدث عنها الإتفاقية تختلف كل الإختلاف عن المساواة والتكامل الذي حثت عليهما معتقداتنا و التي تتجلى في العناصر التالية:

1- "رفض الإختلافات بين المرأة والرجل: قائلة أنّ أسباب هذه الفروقات تعود إلى أسباب تاريخية واجتماعية هي فروق اجتماعية خاضعة للتطور، فمفاهيم الزواج والزوجة والأبوة والأمومة مفاهيم ناتجة عن الواقع الثقافي والاجتماعي السائد، وهي نتائج تقاليد وتصورات نمطية وأحكام مسبقة."¹ لم يكن في الجاهلية زواج كانت هناك إباحية، جاء الإسلام وسنّ الزواج كي يكرّم المرأة ويصونها من الحيوانية التي كانت

¹ طاهرة بنت عبد الخالق اللواتية، المرجع السابق، ص9.

سائدة آنذاك، ولم يكن الزواج أبدا وسيلة لإظهار الاختلافات لأنّ هذه الأخيرة ذكرها الله تعالى فقط كسبيل لإستمرار الحياة، فضلّ أن يكون الرجل قائدا للأسرة والمرأة شريكة له لأن كل مجموعة مهما كانت ومهما بلغ عددها تحتاج لقائد واحد وليس لإثنين، فالإسلام أقرّ بالاختلاف بين الجنسين، ليس وجها من وجوه الإنتقاص وإتّما وجها من وجوه القيادة الناجحة والإستمرار الفعّال في هذه الحياة، كمثال بسيط على وجود الاختلاف بين الجنسين، نجد الدراسات تثبت الاختلاف بين الذكر والأنثى في التركيز داخل القسم، "حيث أثبتت الدراسات في علم النفس أنّ الإناث أكثر حضورا في القسم بعقلها من الذكور الذين يكون حضورهم جسديا في أغلب الأحيان."¹

2- الأسرة ليست وحدة بناء مجتمع: "تري الإتفاقيه أنّ وجود الأسرة بهذا الشكل السائد إنّما يعود لمرحلة تاريخية زمنية لم تعد تتماشى مع العصر الحالي الذي أصبح أكثر تقبلا لأشكال الأسرة الجديدة التي لا يفترض تكوّنها من امرأة أو رجل، والدعوة إلى أنّ الفرد وليست الأسرة وحدة بناء المجتمع، لأفرادها حقوق وواجبات يجب أن يقوموا عليها -تماشيا مع مبدأ تقديس الفردية- ممّا يدعو إلى تغيير الأدوار داخل الأسرة وإبطال أحكام الميراث."² و كما ذكرنا سابقا، الهدف بات واضحا وهو تجاهل الإعتبارات الدينية وخلق دين عالمي مبدأه الأساسي الفردية وتحطم كل الخصوصيات، تدعو الإتفاقيه إلى إبطال حكم الإسلام في قسمة الميراث بين الذكر والأنثى حسب قوله تعالى: "لِلرِّجَالِ نَصِيبٌ مِّمَّا تَرَكَ الْوَالِدَانِ وَالْأَقْرَبُونَ وَلِلنِّسَاءِ نَصِيبٌ مِّمَّا تَرَكَ الْوَالِدَانِ وَالْأَقْرَبُونَ مِمَّا قَلَّ مِنْهُ أَوْ كَثُرَ نَصِيبًا مَّفْرُوضًا" سورة النساء الآية(7)، كما أنّهم يحاولون إلغاء التحديد الشرعي لهذا النصيب الذي بيّنه الله تعالى بقوله: "لِلذَّكَرِ مِثْلُ حَظِّ الْأُنثِيَيْنِ" سورة النساء الآية (176)... "ومن المفيد الإشارة إلى قاعدة التصنيف في الإرث التي يعترض عليها البعض، ليست قاعدة مطردة، لأنّ هناك حالات تساوى فيها الذكر والأنثى، كما في حال تساوي نصيب الأب وهو مذكر مع

¹ Magda Lewis, **interrupting patriarchy: politics, resistance and transformation in the feminist classroom, feminisms and critical pedagogy**, edited by Carmen luk and Jennifer Gore, , Routledge, Newyork, London, p174.

² طاهرة بنت عبد الخالق اللواتية، المرجع السابق، ص9.

نصيب الأم وهي أنثى في ميراث ابنها، إضافة إلى أنّ هناك بعض الحالات يتجاوز فيها نصيب المرأة نصيب الرجل.¹

ثانياً: التنمية

لقد ربطت اتفاقية بين التنمية وزيادة السكان والفقير، وأقرّت أنّ زيادة السكان يزيد من نسبة الفقر متناسبة مع عوامل أخرى تساهم في ذلك، مثل التوزيع الغير عادل للثروة، الفساد والنهب... الخ وهذه العلاقة التي تبنتها كذلك متنافية مع تعاليم الإسلام فالله سبحانه وتعالى يقول "وَلَا تَقْتُلُوا أَوْلَادَكُمْ مِنْ إِمْلَاقٍ نَحْنُ نَرْزُقُكُمْ وَإِيَّاهُمْ" سورة الأنعام الآية (151)، فالله تعالى هو الرزاق وهو خالق الكون ومدبره.

ومن الأساليب التي حدّتها الإتفاقية من أجل تحديد النسل خطوات عدّة منها:

1- تشريع العلاقات المحرّمة وإباحتها: لاتعتبر إتفاقية تمييز العلاقات المحرّمة أمراً مشيناً على المرأة إلاّ في حالة حصل الأمر بالإكراه، أمّا إذا حصل الأمر برضى الطرفين فهو حق مشروع ومطالب به لتعلّقه بالحرية الشخصية للأفراد.

2- إباحة الإجهاض: يتحاشى برنامج الأمم المتحدة النص على إباحة الإجهاض لكن يظهر ذلك في الفترات التي تدعو إلى معالجة قضايا المراهقين المتصلة بالصحة الجنسية والتناسلية بما في ذلك الحمل الغير مرغوب فيه.²

ثالثاً: السلام

المطالبة بالقضاء على جميع أشكال العنف التي تمارس ضد المرأة داخل الأسرة وهذا الأمر يطالب به الإسلام منذ نشأته ويفرض الحدود على من يعتدي على النساء، كما يُلزم الرجل بحسن معاملته لزوجته

¹ طاهرة بنت عبد الخالق اللواتية، المرجع السابق، ص11.

² المرجع نفسه، ص12.

وبناته داخل الأسرة والأحاديث الواردة في ذلك، قول رسول الله صلى الله عليه وسلم "ما أهاننَّ إلاَّ لئيم وما أكرمهنَّ إلاَّ كريم".¹

3- المرأة والمؤتمر الدولي للسكان - القاهرة - 1994م

لقد انعقد هذا المؤتمر في القاهرة، وكان هناك التزاما مشتركا بين دول العالم حول تعزيز وحماية التمتع الكامل لحقوق الإنسان لكل النساء في جميع مراحل حياتهنَّ، كي تستطيع التمتع بالقوة التي تمكنها من العيش بكرامة، الإلتزام الشديد في ترسيخ مبادئ المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة من القوانين ومختلف الأنظمة الاقتصادية والسياسية و الاجتماعية وعلى وجه التحديد الأسرة.

"وجاء في الفقرة (4-4) من برنامج أعمال المؤتمر الدولي للسكان والتنمية، أنه ينبغي للبلدان أن تعمل على تمكين المرأة وأن تتخذ الخطوات المؤدية إلى القضاء على ضروب التفاوت بين الرجل والمرأة في أقرب وقت ممكن عن طريق ما يلي:

- 1- انشاء الآليات اللازمة لتحقيق المشاركة المكافئة للمرأة وتمثيلها المنصف على جميع المستويات العملية السياسية والحياة العامة في كل وسط وفي كل مجتمع، وتمكين المرأة من التعبير عن شواغلها واحتياجاتها.
- 2- التشجيع على تحقيق المرأة لإمكاناتها من خلال التعليم وتنمية المهارات والعمالة للقضاء على الفقر والامية واعتلال الصحة في صفوف النساء.
- 3- القضاء على جميع ممارسات التمييز ضد المرأة ومساعدة المرأة على إقرار حقوقها بما فيه الحقوق المتصلة بالصحة الإنجابية والجنسية.
- 4- اتخاذ التدابير الملائمة لتحسين قدرة المرأة على الكسب بغير الحرف التقليدية، وتحقيق الإعتماد على الذات اقتصاديا، وكفالة امكانية وصول المرأة على قدم المساواة إلى سوق العمالة ونظم الضمان الإجتماعي.
- 5- القضاء على ممارسة العنف ضد المرأة.

¹ طاهرة بنت عبد الخالق اللواتية، المرجع السابق، ص13.

6- القضاء على ممارسات أرباب العمل التمييزية ضد المرأة، كذلك المبنية على إثبات استخدام وسائل منع الحمل أو على حالة المرأة من حيث الحمل.

7- تمكين المرأة عن طريق القوانين والأنظمة وغيرها من التدابير الملائمة من الجمع بين أدوار الحمل والرضاعة الطبيعية وتربية الأطفال مع المشاركة في القوة العاملة.¹

4- المؤتمر الرابع للمرأة، بكين 1995 :

يعتبر هذا المؤتمر من أهم المؤتمرات التي تناولت سبل النهوض بالمرأة، انعقد في (الصين) عام 1995 يتكون الإعلان من (38) بندا التي تتناول جميع المواضيع التي يتضمنها المؤتمر بهدف تحقيق المساواة والتنمية والسلام، يؤكد البند 19 من الإعلان ما يلي: "أنّ من الضروري أن يتم بمشاركة كاملة من المرأة، تصميم وتنفيذ ورصد سياسات وبرامج بما في ذلك سياسات وبرامج إنمائية تراعي فيها اعتبارات الجنسين، وتتسم بالفعالية والكفاءة والتعزيز المتبادل فيما بينها على جميع المستويات، يكون من شأنها أن تعزز وتشجع على تمكين المرأة والنهوض بها."² واحتل موضوع تمكين المرأة حيزا هاما من منهاج إعلان بكين، فقد جاء في بعض فقراته ما يلي:

"منهاج العمل هو جدول أعمال لتمكين المرأة وهو يهدف الى التعجيل بتنفيذ استراتيجيات نيروبي التطلعية للنهوض بالمرأة وإزالة جميع العوائق التي تحول دون مشاركة المرأة مشاركة فعّالة في جميع مجالات الحياة العامة والخاصة، من خلال حصولها على نصيبها الكامل في صنع القرارات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والسياسية، وهذا يعني أيضا إقرار مبدأ تقاسم السلطة بين المرأة والرجل في البيت وفي مواقع العمل وفي المجتمعات الوطنية والدولية بصورتها الأعم - والمساواة بين المرأة والرجل هي مسألة تتعلق بحقوق الإنسان وشرط لتحقيق العدالة الاجتماعية، وهي أيضا متطلب أساسي لتحقيق المساواة والتنمية والسلام، وتحقيق تحوّل في الشراكة بين المرأة والرجل بحيث يجعلها قائمة على المساواة بينهما هو شرط لتحقيق تنمية مستدامة

¹ رائدة أيوب، الجدوى الاجتماعية للمشاريع المتناهية الصغر وتأثيراتها على النساء في المجتمع الريفي السوري، مذكرة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في علم الاجتماع، 2010، ص61.

² علي حسين الدوري، أثر العوامل الثقافية والتربوية في دور المرأة العربية الخليجية وثقافة العمل، ملتقى الدور الإداري والتنموي للمرأة في الوطن العربي، المنظمة العربية للتنمية الادارية، 2006، ص109.

يكون محورها الإنسان، ووجود التزام ثابت وطويل الأجل أمر ضروري لتمكين المرأة والرجل من أن يعملوا معاً لصالحهما وصالح أطفالهما والمجتمع، من أجل مواجهة تحديات القرن الحادي والعشرين (البند الأول).¹

كما نجد أنه يضع مجموعة من التدابير والإجراءات التي يتعين اتخاذها من قبل الحكومات لتمكين المرأة من الوصول إلى هياكل السلطة وعمليات صنع القرار والمشاركة الكاملة فيها على قدم المساواة مع الرجل في الحياة السياسية والنيابية وفي هذه الإجراءات مايلي:

(أ) الإلتزام بتحديد هدف التوازن بين الجنسين من الهيئات واللجان الحكومية وكذا في الكيانات الإدارية العامة وفي النظام القضائي، بما في ذلك وضع أهداف محددة وتنفيذ تدابير لما يحقق زيادة ملموسة في عدد النساء بغرض الوصول إلى تمثيل متساوي بين المرأة والرجل في كل المناصب الحكومية والإدارية العامة بإتخاذ تدابير إيجابية إذا دعى الحال.

(ب) حماية وتعزيز حقوق المرأة والرجل على قدم المساواة في ممارسة العمل السياسي وفي حرية تكوين الجمعيات بما في ذلك العضوية في الأحزاب السياسية والثقافية.

(ج) رصد وتقييم التقدم المحرز في تمثيل المرأة من خلال جمع وتحليل ونشر البيانات الكمية والكيفية بانتظام عن المرأة والرجل على جميع المستويات في مختلف مناصب صنع القرار في القطاعين العام والخاص، ونشر البيانات عن عدد النساء والرجال الموظفين في مختلف المستويات في الحكومات بصورة سنوية، وضمان تمتع المرأة والرجل بحق متكافئ في الوصول إلى الوظائف العامة بمختلف أنواعها.

(د): مراجعة معايير التوظيف والتعيين في الهيئات الإستشارية وهيئات صنع القرار للترقية إلى المناصب العليا لضمان أن تكون المعايير مناسبة ولا تميز ضد المرأة.

(هـ): إقامة قواعد البيانات عن المرأة ومؤهلاتها وذلك لإستخدام هذه البيانات في تعيين النساء في المناصب العليا لصنع القرار والمناصب الإستشارية ونشر هذه البيانات وتوزيعها على الحكومات.²

¹ رائدة أيوب، المرجع السابق، ص63.

² علي حسين الدوري، أثر العوامل الثقافية والتربوية في دور المرأة العربية "المرأة الخليجية وثقافة العمل"، المرجع السابق، ص111.

إنّ هذا الإعلان تتعدى أهدافه - كغيره من إعلانات الأمم المتحدة- على الخصوصيات الثقافية والإعتبرات الدينية وقد صادقت الجزائر على هذا الإعلان "ومن أهم إجراءات ومبادرات الحكومة التي تمّ اتخاذها من أجل التنفيذ الكامل لمنهاج العمل تكمن فيمايلي:

- استكمال مراجعة قانون الأسرة في أقرب الآجال.

- ترقية المكانة الاجتماعية للمرأة، سواء في مجال التشغيل العمومي وتقلد المسؤوليات أو عبر مشاركتها في الإستثمار الاقتصادي.

- ترقية أبعاد المشاركة، الشراكة في مجال ترقية الأسرة سواء بين مختلف قطاعات الحكومة أو بين المستويات المركزية والمحلية للدولة أو مع الحركة الجمعوية، وبهذه الطريقة تكون للوسائل المستعملة مردودية أحسن وتعزز بمشاركة المجتمع نفسه.

- تعزيز التكفل بصحة المرأة والطفلة مع تحسين نشاط التوعية في وسط الأسرة ولدى النساء في مجال الصحة الوقاية والتشجيع على تنظيم النسل وكذا ترقية العمل الخاص لمكافحة الأمية...¹

وكان الإيطار الزمني لتنفيذ هذه الأهداف محدّد بالخمس سنوات 2004-2009. وقد أبرز تقرير المرأة العربية بكين +10" الذي أعدته الأسكوا أهم ما تمّ انجازه خلال العشر سنوات بعد مؤتمر بكين، رصداً لأهم الإنجازات المهمة التي تحققت في بعض المجالات، فما زالت هناك عراقيل وصعوبات تحول دون التنفيذ الكامل لهذا المؤتمر، ومن بين أهم العقبات التي لازالت تواجه المرأة العربية هو العنف ضد المرأة، استمرار التمييز بين الجنسين في بعض التشريعات وبعض العادات والتقاليد الاجتماعية.

"وخلصت الأسكو إلى التوصيات التالية: العمل على إنهاء الحروب وإحلال الأمن والسّلام في المنطقة وتحسين وضع المرأة في الإقتصاد، وبناء الآليات الوطنية اللازمة للنهوض بالمرأة وتفعيل تلك الآليات وزيادة المشاركة السياسية للمرأة ووصولها إلى مواقع اتخاذ القرار، وسن التشريعات اللازمة لتوفير مزيد من الحماية والخدمات للمرأة العاملة ومراقبة التنفيذ الفعلي لقوانين العمل التي تنص على المساواة في الأجر، وسن

¹ رد على الاستبيان الموجه للحكومات بشأن تنفيذ منهاج بيجين (1995)، ونتائج الدورة الاستثنائية الثالثة والعشرين للجمعية العامة (2000)، المرجع

التشريعات اللازمة لحماية المرأة في سوق العمل غير النظامي وفي القطاع الخاص، وحثت الآسكو أيضا على متابعة العمل على إعادة النظر في تحفظات الدول العربية على إتفاقية القضاء على كافة أشكال التمييز ضد المرأة، وتعميم الإهتمام وزيادة الوعي حول قضايا النهوض بالمرأة في جميع مؤسسات الدولة والمجتمع.¹

5- المرأة في إعلان قمة الألفية 2000-2015

في إعلان قمة الألفية عام 2000 والمستمرة حتى 2015، جاء الهدف الثالث للألفية هدفا نوعيا يختص بالتشجيع على المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، كما ورد في أهداف التنمية للألفية وغاياتها أن تحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين النساء يساهم بحد ذاته في تحقيق كل الأهداف الأخرى: "إنّ تعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين النساء في مجاله الأوسع هو هدف رئيسي لإعلان الألفية، مع أنّ إزالة المساواة في التعليم الإبتدائي هو الهدف الكمي الوحيد المحدد، فالتعليم يساهم في تحسين الصحة، وتحسّن التعليم والصحة يرفع الإنتاجية التي تقضي إلى النمو الاقتصادي، ويولّد النمو بعد ذلك الموارد التي تعمل على إدخال التحسينات على صحة الناس وتعليمهم ممّا يزيد الانتاجية التي تؤدي إلى نمو اقتصادي، والمساواة بين الجنسين محورية في هذا التأزر لأنّ النساء عامل محرّك للتنمية... إنّهنّ المتقدمات الأوليات للرعاية في المجتمعات."² وقد قدّم هذا الإعلان أنّ التعليم هو الخطوة الأولى التي تعطي للمرأة القوة في إتخاذ القرارات الشخصية والمجتمعية وتسمح لها بالمساواة في التوظيف وغيرها من مجالات الحياة.

● مظاهر الإهتمام بقضايا المرأة في الجزائر: تجسّدي إنشاء وزارة مكلفة بشؤون الأسرة وقضايا المرأة

ملحقة برئاسة الحكومة وتتمحور مهام الوزارة في مجال قضايا المرأة حول مايلي:

1- تطوير قدرات المرأة وتعزيز مساهمتها في مختلف المجالات السياسية (موقع اتخاذ القرار) والاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

2- الدفاع عن قضايا المرأة خاصة من خلال:

● تحسيس النساء بحقوقهن.

¹ ابتسام الكتيبي وآخرون، المرجع السابق، ص316.

² رائدة أيوب، المرجع السابق، ص64.

- توسيع مشاركة النساء في الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية.
- محاربة العنف والتمييز الممارس ضد النساء وكل أشكال الاقصاء والإستغلال.
- تحسين الشروط الصحية في الوسط المهني.
- تشجيع برامج محو الأمية الموجهة للنساء، لاسيما في الوسط الريفي وتشجيع الأنشطة التي تقوم بها الجمعيات في هذا المجال.
- خلق مشاريع تنمية ذات علاقة بالصناعات المرتبطة بالإنتاج الزراعي والحرف التقليدية بالمناطق الريفية.
- تنويع برامج التكوين والتعليم المتخصص الموجه للفتيات والنساء المعوقات.

3- مأسسة الطرح القائم على النوع الاجتماعي:

على الصعيد المحلي فقد أنشأت مديريات العمل الاجتماعي عبر كل ولايات الوطن، بغرض النهوض بالأسرة عموما والمرأة بشكل خاص على اعتبار أنّ الجزائر من الدول التي كفلت المساواة بين الجنسين، مع وضع آلية مؤسسية جديدة تُعني بمتابعة تنفيذ توصيات منهاج عمل بكين والمبادرات الأخرى.

نجد تنسيق بين الوزارات لتحسين إدراج برامج صنعت خصيصا لحماية وترقية المرأة خاصة في مجال الصحة والتربية والعمل والتنمية الريفية والتشغيل والتضامن.

أما بخصوص البيانات والإحصائيات، فقد أنشأت الجزائر قاعدة بيانات في الجهاز الوطني تعتبر بمثابة نظام المراقبة أو المرصد لحالة المرأة، واستحدثت وزارة الصحة عملية للجمع المنتظم للمعلومات الخاصة بالعنف ضد المرأة وإدراجها في منشوراتها واستقصائها، كما قامت الوزارة بإحصاء الوفيات الأمهات بغرض تحيين المعطيات.

تتعاون الجزائر مع الأمم المتحدة الاجتماعي/المكتب الإقليمي للدول العربية في تنفيذ مشروع وضع البرامج الوطنية الاحصائية المتعلقة بالنوع، كما تمّ في فبراير 2004 تنصيب لجنة تقنية مكلفة بوضع نظام إعلامي مدمج وقاعدة بيانات لمتابعة الوضعية الاقتصادية والاجتماعية للطفل والمرأة تضم أهم القطاعات الوزارية (الوزارة المنتدبة المكلفة بالأسرة وقضايا المرأة -الصحة البيئية- التربية والتعليم التشغيل والتضامن -

الشباب والرياضة إضافة إلى الكشافة الإسلامية والديوان الوطني واليونيسيف ومعهد المعلومات والوثائق للطفل والمرأة).

يسمح هذا البرنامج بتجميع كل المعلومات والاحصائيات والبيانات المتوفرة حاليا على مستوى كل قطاع مع تحيينها، بناء على دراسات وأبحاث ميدانية وتحليل للمعلومات والإحصائيات وضبط المؤشرات لتمكين كل القطاعات والهيئات والباحثين... الخ من الحصول على معلومات دقيقة حول قضايا الطفل والمرأة، لإستغلالهما بطرق علمية في تسيير دواليب الحياة الاقتصادية والاجتماعية. أمّا عن دور مختلف أصحاب المصلحة، ففي البرلمان مثلا ومن خلال مناقشة وإثراء القوانين المعروضة عليه، يتم اقتراح أحكام لصالح المرأة نذكر على سبيل المثال: قانون العمل الاجتماعي، قانون العقوبات، قانون التمهين، قانون الصحة.

أمّا عن دور المنظمات غير الحكومية فهي تُعد شريكا أساسيا للدفاع عن حقوق المرأة والمطالبة بالمساواة بين الجنسين وتمحور نشاطاتها أساسا حول:

-المشاركة في صياغة البرامج والأنشطة التوعوية.

-المشاركة في النقاش الخاص بتنفيذ التوصيات الدولية المتعلقة بإتفاقية القضاء على التمييز ضد المرأة ومعاهدة كوبنهاجن.

-التقرب من ضحايا العنف للتكفل بهم بغرض إعادة تأهيلهنّ وإدماجهنّ وتحسين مؤهلاتهنّ.

-إدراج المسائل المتعلقة بالمواطنة والمساواة في الحقوق بين الجنسين في النقاش الدائر حول الديمقراطية بالجزائر.

-المطالبة بإلغاء أو تعديل قانون الأسرة.

-تمثيل مشاريع تمّولها الدولة وتشمل خاصة مجالات دعم القروض المصغرة، محاربة الأمية، توفير التدريب.

وقد شاركت المنظمات النسائية الغير حكومية في إدراج وثيقة بعنوان "العناصر، الإستراتيجية لإدماج الفرع القائم على النوع الاجتماعي في السياسات والبرامج الحكومية" كما شاركت في مختلف أنشطة التدريب في مجال قضايا النوع الاجتماعي.

أما عن مساهمة وكالات أجهزة الأمم المتحدة قتمثل في إنجاز بعض الأنشطة من أهمها: F.N.V.A.P: تنفيذ المشروع المتعلق بإدماج النوع الاجتماعي كالصحة الإنجابية المحوّل من قبل الحكومة الإيطالية للفترة 2000-2003، وقد ساهم بصفة محسوسة بدعم الجهود الوطنية بخصوص إدماج النوع الاجتماعي في الصحة الإنجابية ومحاربة كل أنواع التمييز والعنف ضد النساء وترقية وضعهن في المجتمع.

U.N.I.F.E.M: يمكن تسجيل عمليتين رئيسيتين قامت بهما في الجزائر هما:

أ- إنجاز مشروع حول "التكفل بالإصابات النفسية" "la gestion des traumatismes" التي تعاني منها النساء ضحايا العنف بالتعاون مع المنظمة غير الحكومية (النجدة، النساء في خطر)، ويتضمن هذا المشروع دراسة حول العنف ووضع دليل نصائح نفسية ودليل حول العنف الجنسي.

ب- بحثا خاص بمستوى الإنضمام إلى مبادئ المساواة ضمن السكان، قامت به الشعبة الجزائرية التابعة لمجموعة 95 مغرب مساواة"، وقد سمح هذا البحث بجمع كم معتبر من المعلومات حول نظرة المجتمع لمكانة المرأة بالنسبة للعمل، التربية، المشاركة السياسية، العنف المنزلي، الطلاق، أو الحالة المدنية.

P.N.U.D: أنجزت بالتعاون مع وزارة الخارجية دراسة حول "الإستراتيجية الرامية إلى ترميم الوضع الاجتماعي والاقتصادي والسياسي للمرأة في عملية التنمية" (في جويلية 2002)، تتضمن لاسيما دراسة حول العناصر الإستراتيجية لإدماج النوع الاجتماعي في السياسات والبرامج العمومية.¹

المطلب الثاني: الإطار المفاهيمي لتمكين المرأة

إنّ الإتفاقيات والمؤتمرات والمواثيق العالمية التي دافعت عن حقوق المرأة وسعت إلى ترشيد وعيها وسبل النهوض بها في مختلف مجالات الحياة، سهّلت من مسيرة تغيير مكانتها ووضعها الاجتماعي والسياسي والاقتصادي والثقافي... إلخ. وقد أثبتت المرأة جدارتها في مختلف الميادين. بالإضافة إلى ذلك هناك أربعة عوامل أساسية ساعدت في تغيير وضعية المرأة: "أولها ماحدث في تغيير في النظام الاقتصادي وما صاحبه من زيادة فرص التعليم أمام المرأة، وثانيها التقدم التكنولوجي في علوم البيولوجي والفارمولوجي والطب وهو

¹ رد على الاستبيان الموجه للحكومات بشأن تنفيذ منهاج بيجين (1995)، ونتائج الدورة الاستثنائية الثالثة والعشرين للجمعية العامة (2000)، المرجع

التقدم الذي انعكس ايجابا على الحمل والإنجاب، وثالثهما: قيام الحركات النسائية ونشاطها المتزايد وبشكل واضح في أوائل السبعينات، ورابعها انتشار أفكار العولمة، والتواصل بين أصوات النساء وتبادل خبراتهن وسهولة إلتقاءهن في أنحاء العالم.¹ وقد تمخض عن هذا كلة مفاهيم جديدة ورؤى ساعدت المرأة على المضي قدما، وتبلورت أهدافا أقوى وأعمق تستمر بها الحياة دون ضيق أو تمييز، وستتناول البعض من تلك المفاهيم: مفهوم التمكين، مفهوم المشاركة التنموية، مفهوم النوع الاجتماعي.

كانت المرأة مهمشة في الخطط التنموية ولكن بعد نجاح تجربة تنمية المرأة نظريا سنة 1975 حين أعلنت الأمم المتحدة العقد العالمي للمرأة، لم يعد أي خطاب أو دراسة عن التنمية تخلو من الإشارة أو الإشادة بضرورة تفعيل دورها والنهوض بوضعها وظهر على إثر ذلك اقترابات تخص المرأة والتنمية.

1- اقتراب المرأة في التنمية: يقوم هذا الإقتراب على فكرة أنّ المرأة هي قاطرة التنمية، وأنّ مساعدتها تسهم في دفع عجلة التنمية للأمام، يركّز هذا الإقتراب على البرامج التنموية التي تساعد المرأة على تحسين وضعها الاقتصادي وتأمين دخل الأسرة، وكانت نقطة ضعفه تتمثل في أنّه احتزل قضية التنمية في مشروعات معينة ذات أهداف محدودة وبذلك ظلّت المرأة مستبعدة في المسار الرئيسي لعملية التنمية، كما أنّه أغفل الإسهام المحتمل للمرأة في التنمية.² وظلّت فجوات تمييزية بين الجنسين دون الإشارة الى ضرورة تغييرها.

2- اقتراب المرأة والتنمية: ظهر في منتصف السبعينات، وقد اهتم هذا المدخل بتطوير تكنولوجيا معينة من شأنها المساهمة في التخفيف من أعباء الأسرة حتّى يتوفر للمرأة وقت أطول يتم توجيهه إلى العمل الإنتاجي. وقد تركزت السلبيات في هذا المدخل في ظهور صراع الدور الذي نجم عن قيام المرأة بأدوار متعددة في آن واحد وعدم قدرتها في الوقت نفسه على الإنتفاع من ثمار عملها في ضوء علاقات النوع السائدة والتي تميّز بين الرجل والمرأة، لذلك فقد زادت أعباء المرأة داخل الأسرة وخارجها دون أن يكون هناك مردود فعلي لهذا العبء بسبب سيادة عادات وتقاليد لم تستطع كثير من المجتمعات خاصة العربية التخلص منها.³

¹ اسماعيل سراج الدين، حقوق الانسان والمرأة والتنمية، اعداد وتقديم ايمان القفاص وآخرون، مكتبة الاسكندرية، مصر، 2009، ص21.

² ابتسام الكتيبي وآخرون، المرجع السابق، ص40.

³ خليل النعيمات، المرجع السابق، ص3.

إنّ هدف الإهتمام بالمرأة كان نابعا من ضرورة تحقيق المساواة الفعلية بين الجنسين وأنّ هناك ظلما وعنفا شديدا يحاط بالمرأة، صحيح أنّ المرأة تنال من ذلك ولكن علينا أن نعي أنّ هناك فروق بيولوجية تميّز كلا الجنسين عن بعضهما البعض وتخلق لكل واحد منهما كيانا مستقلا، ذاتا مستقلة ووظيفة ودورا معيناً في هذه الحياة، واختلاف أدوارهما في الأغلب سبيلا قويا لاستمرار الحياة حتى أنّ بدون أحدهما لا تكتمل صور الحياة ولن تنفع المساواة قدر التكامل في أدوارها، فالمساواة تولّد الصراع والتكامل يولّد الرضا ويظهر مصادر إحتياجهما لبعض، يتوحّد المجتمع بتوحدّهما وليس بتماثلهما لأنّ التماثل يخلق الفردية والأنانية.

3- اقتراب النوع الاجتماعي والتنمية: ظهر في منتصف السبعينات اقتراب جديد في المجال الأكاديمي يركّز على دراسة النوع الاجتماعي والتنمية، الذي تعامل مع المرأة بوصفها ملتقى لبرامج التنمية وسياساتها... ومن أهم اسهامات هذا الإقتراب هو أنّه ميّز وفصل بين "الإحتياجات النوعية العملية" و"الإحتياجات النوعية الاستراتيجية" في التنمية... تقول الانثربولوجية الاجتماعية **كارولاين موزر** "إنّ الإحتياجات النوعية العملية" تشير إلى الأشياء التي تحتاجها المرأة لكي تحسّن ظروف المعيشة داخل إطار علاقات النوع الاجتماعي الموجود بالفعل، أو ما تسميه الباحثة **جوديت لوربر** "المنظومة الاجتماعية المجندرة. أمّا الإحتياجات الاستراتيجية فهي كل ما من شأنه أن يمكّن المرأة من دخول مجالات جديدة وتغيير علاقات القوة في المجتمع لصالحها."¹

يعتبر مفهوم النوع الاجتماعي من المفاهيم المحورية للتنمية لأنّها تبحث في المساواة النوعية بين الجنسين والتي تعتبر من أهم أهداف التنمية في الوقت الحالي، وقد انتشر هذا المفهوم بعد مؤتمر بكين عام 1995 للتمييز بين الجنس sex الذي يمثّل الفروق الطبيعية البيولوجية بين الذكر والأنثى وهي فروق تولد مع الإنسان ولا يمكن تغييرها ووجدت من أجل أداء وظيفة معينة، والنوع الاجتماعي الذي يمثّل الأدوار الاجتماعية التي يصنفها المجتمع بناء على الدور البيولوجي لكل من الجنسين، ويتوقع منهما أن يتصرفا بناء عليها ويتكرس بناء على منظمة من القيم والعادات الاجتماعية وتصبح بعد مرور الوقت أمرا واقعا أي أنّ هذه الأحوال من صنع الإنسان. "ويعد مقال كاندريس ويست ودونزيرمان الشهير "فعل النوع الاجتماعي"

¹ ابتسام الكتيبي وآخرون، المرجع السابق، ص41.

عام 1987 من أهم الأعمال التي تناولت مفهوم النوع الاجتماعي بالتحليل، وخلص إلى أنّ النوع الاجتماعي ليس صفة شخصية أو سمة يحملها الإنسان، بل هو فعل يقوم به الإنسان عن وعي تام وعن ادراك مسبق لما يعد سلوكا مقبولا يختلف من مجتمع لآخر ومن زمن لآخر، وهذا يعني بالضرورة أنّ الأدوار الاجتماعية المرتبطة بالأنوثة والذكورة هي من افراز المجتمع والثقافة وليست طبيعية ولذلك فهي ليست أبدية.¹ فالصفات الطبيعية لا تتغير أمّا الأدوار الاجتماعية هناك امكانية لتغييرها، فالمرأة في القدم كانت أدوارها مرتبطة بالعمل المنزلي ولكن اليوم تعددت أدوارها، أصبحت امرأة عاملة تلعب أكثر دور في مجالها المهني من جهة والعمل المنزلي من جهة أخرى، تلعب دور المربية والمدرسة والمراقبة... الخ.

إنّ المساواة النوعية التي يبحث عنها النوع الاجتماعي والتي تعني: "رؤية وتمكين ومشاركة متساوية لكلا الجنسين في جميع مناحي الحياة العامّة والخاصة، المساواة لا تعني التطابق مع الرجل واتخاذ حياته معيارا، بل تعني تقبّل واحترام الاختلافات بين المرأة والرجل وتقدير الأدوار المتنوعة التي يقوم بها في المجتمع على حد سواء."² ونجد لها ثلاث نماذج:

- نموذج التطابق: تُعامل المرأة مثل الرجل في القوانين وفي مختلف مجالات الحياة، وينتقد البعض هذا النموذج لأنّه لا يؤدي إلى المساواة ولا يسهم في تغيير علاقات النوع الاجتماعي في المجتمع، ولكنه يتخذ من الرجل المعيار الذي تقاس عليه القوانين والسياسات التي في الغالب لا تناسب وضع المرأة ولا يستجيب لاحتياجاتها وبالتالي هي لا تكون عادلة ولا فعّالة، بل إنّها تكرّس التمايز النوعي.

- نموذج الفعل الإيجابي: الذي طرحته الباحثة **تيريزا ريس**، فيتضمن صياغة برامج تستهدف المرأة بشكل خاص لكي تساعد على سد الفجوة الناجمة عن قرون من التمايز النوعي.

- نموذج التحوّل: وهو يقوم على حض الحكومات على تبني سياسات من شأنها أن تسهم في تحول علاقات النوع الاجتماعي.³

¹ ابتسام الكتيبي واخرون، المرجع السابق، ص32.

² المرجع نفسه، ص58.

³ المرجع نفسه، ص39.

إنّ ما يعاب على هذه المفاهيم الغربية أنّها تحاول تغيير بنية المجتمعات دون المراعاة الخصوصيات الثقافية إمّا قصداً أو تجاهلاً، وتستبدلها ببنية عالمية تسيّر العالم كلّه رغم درايتها بالإختلافات الكبرى الموجودة بين المجتمعات خاصة ثقافياً واجتماعياً. ومؤشرات المساواة النوعية صدرت سنة 1984 في تقرير للأمم المتحدة توضحها وتتضمّن تلك المؤشرات عدة محاور أهمّها: التعليم، الأسرة، النشاط الاقتصادي، المشاركة في القوى العاملة والصحة، والدخل وتوزيعه، والعمل والهجرة من وإلى الريف والحضر، والحقوق القانونية، وضع القرار السياسي ولكل محور مؤشرات معيّنة.¹

4- اقتراب تمكين المرأة: في التسعينات ظهر مفهوم تمكين المرأة، وأصبح من المفاهيم المحورية في دراسات النوع الاجتماعي، وقد عدّ البنك الدولي تمكين المرأة من العناصر الأساسية في عملية التنمية ومكافحة الفقر، وأصدر تقريراً يقول فيه أنّ تمكين المرأة من أهداف التنمية لسببين أولاً: لأنّ تحقيق العدالة الاجتماعية هدف في حد ذاته، وثانياً: لأنّ تمكين المرأة هو وسيلة لتحقيق أهداف أخرى لمحاربة الفقر.²

"يعني هذا المفهوم امتلاك الفرد للقوة ليصبح عنصراً مشاركاً بفعالية في شتى مجالات الحياة الاقتصادية والاجتماعية أي إمتلاكه القدرة على إحداث تغيير في الآخر، الذي قد يكون فرداً أو جماعة أو مجتمعا بأكمله."³

إنّ التمكين هو عملية ينتقل بها الفرد من وضعية الضعف إلى وضعية القوة التي تتسم بالقوة الداخلية (الثقة بالنفس) والقوة الخارجية (القدرة على التأثير واتخاذ القرارات) نحو خلق جو من العدالة والإحترام. كذلك هو مقدرة الفرد على إثبات قدراته ومهاراته بالشكل الذي يستطيع تغيير نظرة الآخرين إليه والإعتراف بقوته وتمكّنه. والتمكين هو عملية تتحدّد بالعلاقة مع الآخر لأنّ الأمر يتطلب ردود للأفعال كما نجدّه متعدد الجوانب منها ما هو اجتماعي، سياسي، اقتصادي، قانوني، إداري... الخ ويتم على مستوى الفرد، الجماعة والمجتمع، كما أنّ عملية التمكين تستهدف كل الفئات المهمّشة والمستعبدة وليس فقط النساء، وما يهّمنا في هذا الموضوع هو تمكين المرأة ومن الأكثر التعاريف المستخدمة نجد:

¹ ابتسام الكتبي وآخرون، المرجع السابق، ص46.

² المرجع نفسه، ص41.

³ صابر بلول، المرجع السابق، ص650.

"تمكين المرأة هو إحساس المرأة بقيمتها وحقها بتحديد خياراتها بعد أن تمنح لها الخيارات، وحقها في الوصول إلى الفرص والموارد وحقها في الوصول إلى ضبط سير حياتها داخل المنزل وخارجه وقدرتها على التأثير على التغييرات الاجتماعية لخلق وضع اجتماعي واقتصادي أكثر سوية ووطنيا وعالميا."¹

وتمكين المرأة كما هو موضح في أدبيات المنتظم الدولي يشير إلى الأفعال الآتية:

- تضييق الفجوة القائمة بين الرجل والمرأة في جميع مجالات الحياة.
- توسيع الفرص أمام النساء في التعليم والإقتصاد والحقوق وفي المجال السياسي والثقافي الخ.
- إزالة العوائق التي تعترض سبل النهوض بالمرأة من قبيل العوائق المرتبطة بالصحة.
- توفير الأدوات والآليات المساعدة على مزيد من إدماج النساء في النسيج الاجتماعي والاقتصادي لتعزيز استقلاليتها وتعزيز كرامة النوع الانساني.²

يتضمن تمكين النساء مكونين هامين هما "الموارد والوكالة" وحسب الإطار الذي وضعته مجموعة عمل التعليم ومساواة النوع الألفية للأمم المتحدة فإنّ الموارد تشمل: الإمكانيات (التعليم والتغذية والصحة) - المردودية للموارد والفرص (الدخل - العمل، الملكية) والأمان (التعرض للعنف)... أمّا الوكالة وهي تُعنى بقدرة اتخاذ الخيارات الاستراتيجية وليس فقط امكانية الوصول إلى الموارد، ولكنها تتضمن التحكم بالذات واتخاذ القرارات التي تؤثر على النواتج الحياتية، والوكالة تتطلب عملية تحفيز المشاركة والتعرّف على أنّ النساء هنّ وكيلات التغيير في حياتهنّ³، وبهذا يكون الهدف من هذه العملية احداث تغيير إيجابي يزيل العوائق والعراقيل التي تسهم في الحد من خيارات المرأة واستقلالها.

● الفاعلون الرئيسيون في عملية تمكين المرأة العربية وتحقيق أمنها وأمانها:

إنّ المناقشون لقضية المرأة حاولوا البحث عن الفاعل الرئيسي في عملية تمكين المرأة العربية وقد انقسموا إلى خمسة فرق رئيسية: لقد ارتأى الفريق الأول أنّ الفاعل الرئيسي في عملية تمكين المرأة العربية هو الدولة

¹ رائدة أيوب، المرجع السابق، ص88.

² كمال عبد اللطيف، المرجع السابق، ص49.

³ رائدة أيوب، المرجع السابق، ص90.

وقد انطلق أصحاب هذا الفريق من مسلمة مؤادها، أنه نظرا لتعدد المشاكل التي تواجه تمكين المرأة العربية وبالأخص المشاكل المصاحبة للسياق الثقافي الذي تتم في إطاره عملية التمكين والذي يحتضن في العالم الأعم ثقافة التمييز ضد المرأة، فإن تمكين المرأة يحتاج على الأقل في الوقت الراهن قرارات فوقية تنطوي على تمييز إيجابي لصالحها وأنه لا يمكن إلا للدولة التصدي لهذا الأمر.

أما الحجة الرئيسية للفريق الثاني الذي رجح المجتمع المدني كفاعل رئيسي في عملية تمكين المرأة العربية... في هذا المقام حدّد أصحاب هذا الفريق خصائص متعددة للمجتمع المدني ومؤسساته تؤكد على أنه الأجدر للقيام بدور الفاعل الرئيسي في عملية تمكين المرأة، ودوره في الضغط على الحكومات من أجل التحرك الإيجابي في الإتجاه المأمول ومساءلة الحكومات حول ما أنجزته بخصوص قضايا المرأة التي التزمت بالتحرك من أجل حلّها، وكذلك تحديد القطاعات التي لا يوجد تمثيل منصف للمرأة فيها وتنظيم الحملات لزيادة الوعي بها والعمل المنظم باتجاه تجاوز الفجوة النوعية بها والضغط في سبيل تحقيق هذا.

أما الفريق الثالث، فقد أكد على أهمية دور القطاع الخاص في فعل تمكين المرأة، ولقد انطلق مؤيدا هذا الرأي في مسألة رئيسية وهي التجدر العميق لمشكلة المرأة في المجتمعات العربية، فضلا عن توزيعها بين طائفة عريضة من القطاعات التي تكاد تتطابق مع مناحي الحياة المجتمعية وهو ما يتطلب موارد بشرية ومالية تفوق قدرة أي حكومة على الوفاء بها منفردة، والفاعل الرئيسي الذي يرشحه هذا الفريق للدخول بقوة في علاقات شراكة فعّالة مع الحكومات العربية هو القطاع الخاص.

أما الفريق الرابع، فقد أشار إلى دور النساء أنفسهنّ كفاعل مؤثّر في عملية تمكين المرأة وتحقيق أملها... فمن جانب أول يجب أن تتحمل النساء اللاتي وصلن إلى مواقع قيادية أو مؤثرة مسؤولياتهنّ كأدوات للتغيير، وذلك من خلال توعية وتوجيه وتصعيد خط ثان من النساء الفاعلات، ومن جانب آخر يجب أن تسعى النساء الفاعلات لإقامة وتمتين شبكة من التحالفات تدعم التغيير المجتمعي الذي تنشده النساء.

إرتأى الفريق الخامس أن التمكين كسبيل لتحقيق أمنها وأمانها لا يمكن أن ينجح إلا بتضافر كامل وتنسيق تام للجهود فيما بين الإرادة السياسية من جانب والإدارة الشعبية من جانب آخر، فهم يؤكدون أن

الدولة والمجتمع المدني معا هما الفاعلان الرئيسيان في عملية تمكين المرأة، وقد أشار كذلك بدور النساء في حد ذاتهم ودور القطاع الخاص بالإضافة إلى فئة الشباب والنخبة المثقفة.¹

وقد أقرّ تقرير التنمية الإنسانية العربية لسنة 2002 "أنّ البلدان العربية تعاني من نقص لافت للنظر في تمكين المرأة وتأتي المنطقة العربية في المرتبة قبل الأخيرة بين مناطق العالم حسب مقياس تمكين المرأة ولم تقل منها إلا إفريقيا وجنوب الصحراء."² فالأمر في البلاد العربية يستدعي توفير الإحصائيات والبيانات الإيجابية والسلبية التي تخص المرأة، كذلك الإصلاح التشريعي له دور كبير في ذلك بالإضافة إلى ضرورة تكييف الإستراتيجيات التنموية مع المنظومة الثقافية السائدة في البلاد العربية، فالיום المرأة مطالبة بالمشاركة التنموية مثلها مثل الرجل، ونعني بها تلك الجهود والإسهامات التي تبذلها المرأة في مختلف المجالات والتي تؤدي إلى إحداث التغيير الاجتماعي وتُسهم في تحقيق تقدم المجتمع، وبذلك تكون المستفيدة والمنتجة من خلال مشاركتها التنموية، فهي الوسيلة الأساسية للتنمية ولا بد ان يتوفر المناخ الثقافي المناسب لذلك، ذلك أنّ درجة مشاركة النساء في الجوانب المختلفة للواقع الاجتماعي تعتبر كمؤشر أساسي على وضع المرأة ومشكلاتها ومكانتها وقوتها وتمكّنها في المجتمع.

5- اقتراب ادماج النوع في صنع السياسات: انتشر هذا الاقتراب بعد مؤتمر بكين عام 1995، ينطوي ادماج بعد النوع في الاتجاهات السائدة على إعادة اكتشاف العالم في ضوء أنّه مقسّم إلى صنفين ذكر وأنثى، رجل وامرأة، ولا جدوى من التعامل مع المرأة بوصفها مجموعة منفصلة من البشر تحتاج إلى نظريات وسياسات خاصة بها بل يجب اعادة تشكيل هذه النظريات والسياسات السائدة، ويشير ادماج النوع ك ممارسة إلى دعم المساواة بين الجنسين ويهدف إلى رفع فعالية السياسات المختلفة من خلال بيان تأثير هذه السياسات على كل من المرأة والرجل، أي جعل بعد النوع الاجتماعي أكثر وضوحا من المقترحات والعمليات والنتائج... ويسعى ادماج بعد النوع للكشف عن التحيّز النوعي الموجود داخل الأنظمة والهياكل

¹ علا أبو زيد، المرأة في مفهوم وقضايا أمن الإنسان، المنظور العربي الدولي، ط1، دار نوبار للطباعة، القاهرة، 2009، ص14-15-16-17.

² تقرير التنمية الإنسانية العربية للعام 2002، المرجع السابق، ص26.

القائمة مقصودا كان أم غير مقصود، ويسعى لتحديد هذا الحيز وهو اقتراب يمكّننا من صناعة سياسات بمفهوم الرجال والنساء بشكل متساو.¹

المطلب الثالث: أنواع تمكين المرأة

لقد أقرّ المجتمع الدولي عام 1976 إعلان الحق في التنمية الذي جعل التنمية حقا من حقوق الإنسان وليس مجرد طلب يطالب به الأفراد، وبالتالي على الحكومات أن تلتزم بالاستجابة له أمام شعوبها، وقد عرّف هذا الإعلان "التنمية" بأنها مسار اقتصادي واجتماعي وسياسي كامل، يهدف إلى النهوض المضطرد برفاهية كل الناس بالإعتماد على مشاركتهم الفعلية الحرة.² مشاركة مشتركة وفعالة، رغم اختلاف الجنسين فالتنمية وبما فيها الديمقراطية تقوم عليهما، وتمكين النصف منهما لا يمثلها، فالأمر يستهدف كلا الجنسين كي تكتمل ملامح الديمقراطية الحقيقية والمرأة العربية على وجه العموم في تاريخها قد احتلت مناصب سياسية عرّفتنا بها الكتب المقدسة، نجد مثلا الملكة بلقيس وكان ثمة اسهام سياسي للسيدة آسيا على نحو ما ورد في القرآن الكريم، كما كان هناك مواقف كثيرة في عصر الإسلام قد تمّ الأخذ فيها بآراء ومواقف المرأة، فالإسلام حرّرها والعصور الإسلامية جارت عليها وعلى حقوقها.

● تعريف المشاركة السياسية: المفهوم العام

هي مشاركة أعداد كبيرة من الأفراد والجماعات في الحياة السياسية، وتعني المشاركة السياسية عند "صامويل هانتجتون" و"جون نيلسون"، ذلك النشاط الذي يقوم به المواطنون العاديون بقصد التأثير في عملية صنع القرار الحكومي سواء أكان هذا النشاط فرديا أم جماعيا، منظما أو عفويا، متواصلا أو متقطعا، سلميا أم عنيفا، شرعيا أو غير شرعيا، فعلا أم غير فعلا، والمعنى الأكثر شيوعا لمفهوم المشاركة السياسية هو قدرة المواطنين على التعبير العلني والتأثير في اتخاذ القرارات سواء بشكل مباشر أو عن طريق ممثلين يفعلون ذلك.³ وتتجلى الحياة السياسية للمرأة في قدرتها على الترشح للانتخابات وفي أن تكون ناضجة تقرر أن يكون لها صوت في تحديد من يمثلها، كما أنّ مشاركة المرأة في صنع القرار السياسي لا يقف عند

¹ ابتسام الكتيبي وآخرون، المرجع السابق، ص43.

² اسماعيل سراج الدين، المرجع السابق، ص86.

³ اعداد مجموعة خبراء، ملتقى الدور الإداري والتنموي للمرأة في الوطن العربي، المنظمة العربية للتنمية الادارية، 2006، ص5.

حد مشاركتها في المجالس النيابية أو المحلية، إنما تتمثل أيضا في اسهامها الفاعل في نشاط المنظمات التي تضم: الأحزاب، النقابات، الجامعات، وسائل الإعلام المختلفة وسائر تكوينات المجتمع المدني.

"والأمر الذي ساهم في تفعيل المشاركة السياسية للمرأة أو على الأقل ترشيد الوعي بضرورة ذلك، الحركات النسائية والإتفاقيات الدولية التي انعكست اسهاماتها ليس فقط على المرأة وإنما على الأسرة والأطفال والمجتمع بأسره. حيث ظهر مايسمى بالتمكين السياسي "وهو وصول المرأة إلى مراكز صنع القرار والمراكز التي تؤثر في صنع القرار ووضع السياسات، فالمؤسسات البرلمانية إن كانت هي من أهم الأجهزة المشاركة في صناعة القرار ورسم السياسات في الدول، فهي ليست الوحيدة المتفردة في صنع القرار إذ أنّ هناك مؤسسات أخرى كالمؤسسات القانونية والثقافية والاجتماعية والاقتصادية تؤدي دورا مهما في صنع القرارات أو تؤثر فيها، وقد اعتمد برنامج الأمم المتحدة الإنمائي مقياسا لتمكين المرأة ليقاس المرأة في السياسة وذلك اعتمادا على حصة النساء في مقاعد البرلمان."¹

علينا الإشارة أنّ التمكين السياسي هو عملية متعلقة بالمرأة أولا، بمعنى أنّها تتعلق في البداية برغبتها في ذلك ووعيتها بأهمية دورها في المجتمع، ويتطلب ذلك نضالا وإصرارا يسبقه تحول جذري في نظرة المرأة إلى قدراتها والسعي إلى اثبات جدارتها في أطر عديدة، فالأمر يتطلب تمكين ذاتي قبل أن يكون تمكين سياسي خاصة وأنّ هناك عوائق ومعوقات تحول دون مشاركة المرأة سياسيا.

عوائق اجتماعية دينية: هناك تيارات متعدّدة سياسية واجتماعية في الوطن العربي تعارض اشتراك المرأة في الحياة السياسية وذلك بسبب الفهم الخاطئ لتعاليم الدين، والله سبحانه وتعالى يؤكد شخصيتها... ويذكرها بجوار الرجل "وَاللَّيْلِ إِذَا يَغْشَى * وَالنَّهَارِ إِذَا تَجَلَّى * وَمَا خَلَقَ الذَّكَرَ وَالْأُنثَى * إِنَّ سَعْيَكُمْ لَشَتَّى" سورة الليل من (1-4) فالآراء التي تعترض على المشاركة السياسية للمرأة، يرون أنّ المجالس النيابية أو مجالس الشورى إنّما تمثل الولاية العامة أو القوامة على المجتمع ويؤكدون أن الولاية العامة مقتصرة على الرجل وذلك عملا بالآية الكريمة "الرجال قوامون على النساء" سورة النساء الآية(34) واستنادا على الحديث الشريف "لن يفلح قوم ولو أمرهم امرأة" فيما يخص الآية الكريمة فهي جاءت في الإيطار الأسري بمعنى قوامة الرجل على المرأة التي تتحدّد بقدرته على الإنفاق، وقوامته يعني قيادته في الأسرة ولا تعني قيادة الرجل للمجتمع وإنما على أهل بيته. أمّا الحديث الشريف فهو وارد في شأن الإمامة ولا علاقة له بالحقوق السياسية، "وتناولوا شروط الإمامة ومنها شروط الذكورة، ولم يتطرّقوا للحقوق السياسية المتعلقة بالانتخابات والترشيح، والمتفق عليه هو منع المرأة من الإمامة العظمى والخلافة ولم يناقشوا الأمور المعاصرة من إنتخاب أو ترشيح أو

¹ تقرير التنمية الانسانية العربية، 2002، المرجع السابق، ص3.

غيره.¹ والمرأة في العهد الأولى للإسلام مارست أشكالاً من الحقوق السياسية مثل: البيعة والهجرة والدفاع عن الإسلام والرعاية السياسية بما يتناسب مع ذلك العصر.

وينتج عن هذه العوائق الدينية منافسة شديدة بين المرأة و الرجل في المشاركة السياسية لأنّ هناك مواصفات محدّدة في ذهنيات الأشخاص تجعلهم ينجذبون بطريقة تلقائية إلى المرشّحين الذكور، بالإضافة إلى أنّ هناك أفكار سابقة تدور حول صعوبة الوسط السياسي، الأمر الذي يستبعد بقوة الرغبة في مشاركة المرأة سياسياً، كذلك الضغوطات العائلية والمشاكل المنزلية التي توضع على عاتق المرأة لوحدها، كما أنّ الزوج له دور أساسي في عرقلة مشاركتها فهو يمثّل عملة واحدة للرجل السياسي المنافس لها إن لم يكن أكثر من ذلك، فالكثير منهم يشعرون بالغيرة ويرفضون أنشغال المرأة خارج البيت لمدة طويلة.

تمكين المرأة إقتصادياً: هو حصولها على القوة المادية والقوة الاستراتيجية من خلال دفعها إلى مجالس الإدارات والمؤسسات والشركات من منطلق أنّها إنسان له حقوق وواجبات، يتمتّع بالإستقلالية والحرية والقدرة على العطاء مثلها مثل الرجل. " وتمكين المرأة اقتصادياً يمكن أن يؤثر في خفض الفقر، حيث أنّ نمط الإستهلاك في الأسرة ينزع لأن يكون أكثر تركيزاً على الأطفال وموجّهاً نحو تلبية الإحتياجات الأساسية وعلى سبيل المثال، أظهرت دراسة أجريت في جنوب افريقيا أنّ زيادة دخل المرأة ترافقت بإتفاق المزيد من الأموال على تعليم الأطفال.² إنّ المشاركة الفاعلة للنساء فيقوة العمل والنشاط الاقتصادي يعمل على زيادة النمو الاقتصادي والدخل القومي وويعطي للمرأة مكانة اجتماعية.

"تمكين المرأة الاقتصادي يشمل توفير الفرص الاقتصادية (مثل توسيع فرص الإستخدام والتوظيف الذاتي، تشجيع العمل اللّائق والمنتج، تحسين فرص الوصول للتمويل)، الوضع القانوني والحقوي (على سبيل المثال، تحسين حقوق المرأة في الملكية، الميراث، الملكية وحرية التصرف بالأرض)، التعبير، الدمج والمشاركة في عملية صنع القرارات الاقتصادية (تطوير آليات لتعزيز مشاركة المرأة في هيئات صنع القرار)."³ من خلال هذا التعريف نستطيع استنباط مؤشرات التمكين الاقتصادي، نجد التعليم، التوظيف، التمويل، صنع القرار، الدخل، الملكية وغيرها. للتمكين الاقتصادي فوائد عديدة تعود على المرأة وعلى المجتمع ككلّ لكن لازالت هناك عوائق مطروحة أمام تمكين المرأة اقتصادياً، فحسب الاجتماع الاقليمي الثاني عشر نجد العوائق التالية:
- أساسيات العمالة وممارسات التوظيف التمييزية (التمييز في العمل).

¹ صابر بلول، المرجع السابق، ص659.

² Réunion régionale africaine, **parvenir à l'autonomie économique et social des femmes et à l'égalité entre les hommes et les femmes**, organisation internationale du travail, 2011, p1.

³ التمكين الاقتصادي للمرأة في الضفة الغربية - مقاربات ابداعية نحو تعزيز التمكين الاقتصادي للمرأة، شركة ريادة للاستشارات والتدريب التنموي، فلسطين 2010، ص22.

- تقاسم غير متساو بين المسؤوليات العائلية والأسرية (صراع الأدوار الذي تغش فيه المرأة).
- نقص الإشراف على الموارد الانتاجية من قبيل الأرض والممتلكات.
- صوت النساء في مراكز القيادة لا يزال أقلية.
- تعاني النساء من انحصارهنّ في أشكال العمل زهيد الأجر ومتدني المستوى.

● مؤشرات التمكين الاقتصادي:

- التغييرات الطارئة على معدلات العمالة (البطالة بالنسبة للرجال والنساء).
- التغييرات في الوقت المستهلك في بعض الأنشطة المختارة خصوصا ازدياد حجم المشاركة أعضاء الأسرة في الأعمال المنزلية المأجورة ورعاية الأطفال.
- فروق الراتب (الأجر بين الرجال والنساء).
- التغييرات في نسبة الأملاك التابعة والخاضعة لسيطرة الرجال والنساء.
- معدل انفاق الوحدة العائلية التي يرأسها الرجل / المرأة على التعليم / الصحة.
- القدرة المالية على القيام بعمليات شراء صغيرة/كبيرة بشكل مستقل.
- النسب المئوية لتوقيع قروض التسليف وتقديم الخدمات المالية والنقدية".
- المعطيات التي تعكس ارتفاعا ي معدل استخدام /زيادة دخل النساء من المشاريع
- عدد المشاريع التجارية الصغيرة والمتوسطة.¹

التمكين الاجتماعي: إن تعبير التمكين يرتبط بقدرة النساء على التحكّم بمصيرهنّ، وحسب تعريف كابير (2001) المقبول إلى حد بعيد يقول أنّ "التمكين هو زيادة قدرة الأفراد على اتخاذ القرارات، حياتية، استراتيجية في ايطار كانت فيه تلك القدرات محرومة.² وتمكين النساء اجتماعيا يعني تحريّ المضامين داخل الأسرة، والأمر يتطلّب تحويلا في علاقات القوة والتراتب في المؤسسات الاجتماعية التي تدعّم البنية الأبوية، أي أنّ أساس التمكين الاجتماعي التخلّص من النظرة التقليدية ومحاولة التكيّف مع متغيرات العصر التي تتطلّب مشاركة فعّالة من قبل المرأة، وبالتالي القضاء على التمييز الاجتماعي في عمليات اتخاذ القرار وفي الحياة المهنية بشكل عام.

¹ التمكين الاجتماعي للنساء، المرجع السابق، ص60.

² رائدة أيوب، المرجع السابق، ص89.

المطلب الأول: بدايات حركات التحرر

إنّ الإقرار بأنّ المرأة كائن مكمل للرجل يعبر عن قوة المرأة لا عن ضعفها، فالتكامل بين الجنسين يقابله قوة للطرفين يمكنهما من الارتقاء بالمجتمع، لكن تبعا لطبيعة مجتمعنا الذكوري تجد المرأة صعوبة في اثبات ذلك والدفاع عنه. "ولقد أصاب أنجلز حينما أثبت أنّ أول تضاد بين الطبقات ظهر في التاريخ يصادف تطور التناحر بين الزوج والزوجة في ظل الزواج الأحادي، وأول اضطهاد طبقي يصادف استعباد جنس النساء من قبل جنس الرجال."¹

نجد أنّ حصول المرأة على الحرية يساهم في تحرر الرجل والمجتمع ككل، "إنّ ما نعينه بالحرية، الاختيار وحرية التفكير وحرية القرار وحرية العمل وتحمل المسؤولية الناتجة عن ممارسة هذه الحرية."² لأنّ الحرية أولا: لا تتجزأ، لأنّها تتطلب التغيير في بنية العقل والعمل والسلوكيات الأبوية والقيم العشائرية التي لازالت راسخة في مجتمعنا. ثانيا: أنّ قيمة الإنسان تزداد بمشاركته وبما يقدمه وليس بأنوثته أو ذكورته، وبهذا تتحقق فرضية أنّ ترقية المرأة من ارتقاء المجتمع.

تشارك المرأة في تحرير نفسها من خلال ضرورة تغيير وعيها بذاتها وبوضعيتها الاجتماعية والثقافية، وبالمقابل يجب على الرجل تغيير وعيه اتجاهها، وتحرره من تنشئته الاجتماعية الذكورية القائمة على القيم الأبوية المغذية لتكوينه النفسي وسلوكياته الاجتماعية التي اكتسبها وترسّخت بذهنياته ومخيلته منذ الصغر. "تتحقق الحرية من خلال تغيير جذري في وعي الرجل والمرأة معا، من خلال إدراكهما الفعلي للعادات والتقاليد كممارسات مكتسبة تخضع لظروف اقتصادية واجتماعية ودينية، ولا تحمل ولا يجب لها أن تحمل أي نوع من القدسيّة على الإطلاق، فإنّ هذه العادات هي من صنع الإنسان ولا تحمل صفة الأزلية."³ بفضل هذه العناصر التي تحتاج إلى توعية وإعادة هيكلة، "تصبح المرأة العربية في تركيبها النفسي وفي سلوكها

¹ أنجلز، أصل العائلة والملكية الخاصة والدولة، ترجمة: الياس شاهين، ط1، دار التقدم، موسكو، 1984، ص.82 نقلا عن: مجلة الآداب والعلوم

الانسانية، العدد 9، قسنطينة، 2008، ص.311.

² سلوى الخماش، المرجع السابق، ص.32.

³ المرجع نفسه، ص.32.

الاجتماعي الذي يصدر عن هذا التركيب، تبدو فريسة اتجاهين متناقضين، فهي من جهة مدفوعة بنزعة فردية عمياء تجعلها تخرج عن المجتمع وتخالفه، وهي من جهة أخرى مدفوعة بنزعة جماعية تجعلها عاجزة عن العيش دون الالتصاق بالجماعة والاعتماد الكلي عليها، والواقع أنّ كلا من هاتين النزعتين المتناقضتين تعبّر عن بنيان واحد متماسك من العادات والتقاليد.¹ وهذا بطبيعة الحال يؤثر أو هو المسئول عن استعبادها وصعوبة تحررها وعرقلة مشاركتها التنموية، فمعظم العلماء يؤكدون على أنّ القضاء على النظام الأبوي هو الحل الأمثل لتحرر المرأة، لأنّه قائم على علاقات هرمية ليس فقط على مستوى الأسرة (الأب / البنت) أو (الزوج والزوجة) وإنما حتى في ميادين الحياة الأخرى وهي الأهم، حيث نجدتها تظهر في ميدان العمل، بين العامل ورب العمل، الحاكم والمحكوم... إلخ وتعمل على تثبيت معالم القوة والسيطرة والتميز.

"يصطدم الإطار الثقافي لعلاقات النوع الاجتماعي في المنطقة العربية بعدد من المقولات التي تبدو وكأنّها مسلّمات لا تقبل الشك عند البعض، بما في ذلك الحديث عن خصوصية ثقافية عربية تجعل من وضع المرأة العربية وكأنّه استثناء لم تعرفه ولا تعرفه مجتمعات أخرى، فضلا عن الحديث عن جمود الإطار الثقافي العربي وممانعته للتغيير (نوال السعداوي، 2006)، بما يعني أنّ المستقبل لن يختلف كثيرا عن الماضي لأنّ العرب ماضويون (محمد شحرور 1990). كما يذهب البعض إلى تصوير المجتمع العربي كمجتمع ذكوري أبوي يقف فيه الرجل في علاقة تضاد مع حقوق المرأة ومصالحها، بما يعني أنّ معركة المرأة من أجل حقوقها هي معركة ضد الرجل وحقوقه (فاطمة مرينسي 2000).² تتّضح المغالاة في تصوير معركة المرأة مع الرجل وتأكيد أنّ هذا الأخير عدوا قويا للمرأة وممانعا لتحرّرها متناسين الانجازات الحالية التي حققتها المرأة ومساندة الرجل لها في ذلك مثلا: لولا أجهزة الدولة لما استطاعت المرأة أن تخطو خطوة، ولعلّها هي الأكثر أبوية في وقتنا الحالي، ومع ذلك تُعطى للمرأة مساحة من الحرية وفرصة للتقدم خاصة في الجزائر وفي المجال السياسي بالتحديد. وكما أكّد بيار بورديو "وحده الفعل السياسي يأخذ فعليًا بعين الاعتبار كل تأثيرات الهيمنة التي تمارس عبر التواطئ الموضوعي بين البنى المستدمجة (لدى النساء بقدر ما هي لدى الرجال)، وبين المؤسسات الكبرى، حيث يكتمل ويتوالد ليس فقط النظام الذكوري بل أيضا النظام

¹ سمير عبده، المرجع السابق، ص 17.

² ابتسام الكتيبي وآخرون، المرجع السابق، ص 61.

الاجتماعي برمته (بدءا بالدولة المتبنيّة حول التعارض بين "يدها اليمنى" (الذكورية) و"يدها اليسرى" (الأنثوية))، وبالمدرسة المسؤولة عن إعادة الإنتاج الفعلية لكل مبادئ الرؤية والتقسيم الجوهريّة والمنظّمة، هي أيضا حول تعارضات متجانسة) قادر بالتأكيد وعلى الأمد البعيد ولمصلحة التناقضات الملازمة لمختلف الآليات والمؤسسات المعنية أن تساهم في الأفول التدريجي للهيمنة الذكورية.¹ ومن خلال هذا يتضح أنّ المسئول عن عرقلة مسار تحرر المرأة ليس الرجل فقط وإنما مؤسسات عظمى تسيّرّها ثقافة عربية خاصة، تشمل الرجل وليست هي الرجل فقط.

لقد أدرج "جون ستيوارت مل" وهو يعتقد أنّ أعظم هذه الفوائد يكمن أساسا في تنظيم العلاقات البشرية تنظيما جديدا يقوم على العدل لا الظلم، ممّا يترتب عليه زوال الكثير من الصفات السيئة كالأنانية وعبادة الذات وتفضيل غير منصف... الخ² يتحدث جون ستيوارت مل كيف أنّ تحرير المرأة يزيل كل الجوانب السلبية للذات البشرية والتي من شأنها نشر العدالة والمساواة، وعندما تتغير موازين العلاقات الاجتماعية الهرمية إلى الأحسن نجد للمرأة مكانا مغايرا تماما.

أما الفائدة الثانية التي يتوقعها "جون ستيوارت مل" من تحرير المرأة، هي مضاعفة الملكيات العقلية المتاحة لخدمة البشر، فحيثما يوجد الآن شخص واحد مؤهل لخدمة المجتمع كأن يكون طبيبا أو مهندسا أو مدرّسا أو مديرا لبنك... الخ فسوف يكون هناك فرصة لوجود شخصين.³ عندما تكون التنشئة الاجتماعية سويّة وبنّاءة ستسمح للمرأة بمشاركة الرجل في الحياة العامّة بقوة، وعندما تترى الفتاة على تنمية قدراتها وكفاءتها وزرع الثقة بها وبذاتها، فإنّ ذلك يعزز القدرات البشرية وتزداد فرص الإبداع والتنوّع بدل أن يكون مصدرا واحدا لذلك نجد مصدرين، والمرأة لها أساليبها في التأثير وتتعدّد مصادر ذلك، فهي تؤثر على جميع فئات العالم: الأسرة، الرجل، الطفل والعالم بأسره. لذا الأمر يتطلّب الثورة على عاداتنا التي تنظّم العلاقة بين الجنسين.

¹ بيار بورديو، المرجع السابق، ص172.

² جون ستيوارت مل، المرجع السابق، ص28.

³ المرجع نفسه، ص28.

النسوية هي حركة ظهرت في القرن التاسع عشر في أوروبا والولايات المتحدة الأمريكية كردّ فعل للتمايز الكبير في الوضع القانوني بين الرجال والنساء في البلدان الغربية الصناعية، وتطوّرت هذه الحركة من مجرد حركة تطالب بالمساواة بين النساء والرجال أمام القانون إلى نظرية سياسية مبنية على مبادئ الفلسفة الليبرالية، والتي تنص على وجوب تساوي كل المواطنين أمام القانون بغض النظر عن العرق أو الأثنية أو الديانة أو الجنس، وتسمّى هذه الحقبة من تاريخ النسوية بالموجة الأولى للنسوية ولكن الهدف الرئيسي من هذه الحركة لم يتحقق إلاّ بعد الحرب العالمية الثانية عندما بدأ ما يعرف بالموجة الثانية للنسوية، والتي ظهرت في عام 1949 مع نشر كتاب "الجنس الثاني" للمفكرة الفرنسية الشهيرة "سيمون دييو فوار"، والذي يعدّه البعض أول إشارة إلى مضمون النوع، فقد أشارت في هذا الكتاب إلى "هيمنة الرجال وخضوع النساء" ليس لهما علاقة بالفروق الطبيعية أو البيولوجية بينهما بل هي من صنع المجتمع.

وفي الستينات بدأت الحركة النسوية في أخذ شكل حركة سياسية هدفها الأساسي هو تحقيق المساواة النوعية قانونيا واجتماعيا وأيضا ثقافيا، والأمثلة على التمايز النوعي عديدة، فغالبا ما تتقاضى النساء مرتبات أقل من الرجل للقيام بنفس العمل وتكون فرصتهنّ في التقدم وظيفيا محدودة خاصة بالنسبة للمناصب الرفيعة، وهناك أيضا الأعباء المنزلية التي تقع دائما على عاتق المرأة حتى إن كانت تعمل خارج المنزل، وعلى الصعيد الاجتماعي فإنّ النساء أكثر عرضة من الرجال للعنف الأسري والاستغلال الجنسي.¹ تناولت الاتجاهات النسوية المختلفة المنظومة الاجتماعية للتمايز النوعي بطريقة مختلفة:

■ أولا: النسوية الليبرالية:

هي نابعة من الفلسفة الليبرالية التي تقوم على العقلانية وكيف أنّ الإنسان يكون مجتهدا في البحث عن مصلحته، تساند هذه النسوية ضرورة تدخل الدولة لأنّها القادرة على سن التشريعات التي تمنع كل أنواع التمييز ضد المرأة وتعزّز فرصها في الحياة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية، وتعتمد هذه النسوية في توجّهاتها على التكييف مع الوضع وليس التغيير الفعلي له.

■ ثانيا: النسوية الرادكالية:

تُرجع هذه النسوية غياب المساواة إلى القيم الذكورية المسيطرة على الثقافة الغربية، تناولت مفهوم الجندر في بداياتها عام 1960 "وخلال الثمانينات طوّرت مفهوم إيديولوجية الجندر الذي يقوم على فكرة أنّ

¹ ابتسام الكتيبي وآخرون، المرجع السابق، ص35.

غياب المساواة بين الرجل والمرأة له جذور في الدين والعلم والنظم القانونية، وأنّ سائر مؤسسات المجتمع كالإعلام والمناهج التعليمية تُمثّل على التمادي في هيمنة الرجل وغياب المساواة النوعية.

تقول كاثرين ماكنين أنّ ذلك ليس تلقائياً بل هو متعمّد والدليل على ذلك أنّ القانون والنظام القضائي برمته يسمحان بالعنف والإخضاع والاستغلال الجنسي للمرأة من قبل الرجل بحد أدنى من الردع.¹ وتصنّف الرادكاليات "ذوات توجه يساري أو سحاقيا وينادين بتحول كامل للثقافات والمؤسسات من أجل إزالة الظلم عن النساء وفي الغالب يركّزّ تحديدا على مواضيع مثل: الاجهاض وسفاح القربي والجنوسية والطبيعة السياسية للخبرة اليومية."²

■ ثالثا: النسوية الماركسية:

جاءت كرد فعل عن التّسويات الاشتراكيات تمييز لأنفسهنّ عن السنويات البورجوازيات، "يركّز أنصار النسوية الماركسية مثل: ميشيل باريت على تقييم العمل على أساس النوع، وترى النسوية الماركسية أنّ هذا النظام ينتج تمايزا نوعيا بالإضافة إلى التمييز الطبقي ويصبح الاقتصاد والعائلة مؤسستين اجتماعيتين متوازيتين كلتاهما تخضع التّساء بشغلهنّ، تارة كأيد عاملة رخيصة، وتارة كعاملات بدون أجر في المنزل."³

■ نسوية مابعد الحداثة:

من أشهر المناضلات لهذا الاتجاه "جوديث بتلر" التي تقول إنّ الأفراد عموما يقومون بالتصرف حسب التوقعات التي يفرضها النوع الاجتماعي، فهم بذلك يكونون قد اتخذوا قرارا واعيا بممارسة النوع الاجتماعي، ولا يمكن في هذه الحالة فصل النوع الاجتماعي عن ممارسه تماما، كممارسة الأفراد للنوع الاجتماعي في حياتهم اليومية هم يدعمونه كمؤسسة اجتماعية، ولكنهم في نفس الوقت إنّ كانوا يقومون بهذا الشكل متعمدا أو واع، فهم إذا قادرون على ممارسة بشكل مختلف لكي يخلقوا تصنيفا نوعيا جديد.⁴

هناك كذلك نسوية الجندر ونسوية الاختلاف وغيرها من المذاهب النسوية الفردية التي تدافع عن المرأة وعن كيانها المستقل، والتي كان لها دور فعّال في النهوض بالمرأة مع أنّ أفكارهم وأهدافهم تتخطى خصوصياتنا

¹ ابتسام الكتيبي وآخرون، المرجع السابق، ص36.

² سليمان بشارت، مؤسسة العواطف العربية أركيولوجيا: بحث في آليات استقبال وتأويل المشاهدين الفلسطينيين لمسلسل نور (كتمودج)، مذكرة لنيلا شهادة الماجستير، برنامج النوع الاجتماعي والتنمية، جامعة بير الزيت، كلية الدراسات العليا، فلسطين، 2011، ص52.

³ ابتسام الكتيبي وآخرون، المرجع السابق، ص36.

⁴ المرجع نفسه، ص36.

العربية والإسلامية على وجه الخصوص، إلا أنّها كانت من العوامل المساعدة في تصاعد قضايا المرأة الغربية والعربية في العالم والمجتمع وحركات التحرر هي على وجه العموم إثنان:

أنّ حركات التحرر القديمة كانت تنطلق من الواحدية الانسانية (الهيومانية) ومن الإيمان بتميز الانسان عن الطبيعة وبتفوقه عليها ومقدرته على تجاوزها وعلى صياغتها وصياغة ذاته، و كانت تتم المطالبة بالمساواة بين البشر داخل هذا الإطار، حيث يقف الإنسان على قمّة الهرم الكوني، كائنا حرا مبدعا فريدا. حركات التحرر الجديدة فهي لا تنطلق من هذه الافتراضات الفلسفية، بل ترفضها بشكل واع أو غير واع فهي حركات تقبل بالوحدانية الإمبريالية (الإنسان في صراع مع أخيه الإنسان) وتدور في ايطار الثنائية الصلبة (سيادة الطبيعة على الإنسان وإزاحة الإنسان من مركز الكون) والواحدية السائدة (رفض فكرة المرجعية والمركز وأي ثوابت وأية كليات بما في ذلك مفهوم الإنسانية المشتركة القادرة على تجاوز الطبيعة/المادة).¹

■ أولا :حركة تحرر المرأة:

"في واحدة من حركات التحرر القديمة التي تدور في إطار إنساني هيوماني (تؤمن بفكرة مركزية الإنسان في الكون وفكرة الإنسانية المشتركة التي تشمل كل الأجناس والألوان وتشمل الرجال والنساء، وبفكرة الإنسان الاجتماعي الذي يستمد انسانيته من انتمائه الحضاري والاجتماعي) والإنسان من منظور حركة تحرير المرأة كيان حضاري مستقل عن عالم الطبيعة/المادة، لا يمكنه أن يوجد إلا داخل المجتمع ولذا لا يمكن تسويته بالظواهر الطبيعية/المادية."² والمرأة من ثمّ في تطور هذه الحركة، كائن اجتماعي يضطلع بوظيفة اجتماعية ودور اجتماعي، ولذا فهي حركة تهدف إلى تحقيق قدر من العدالة الحقيقية داخل المجتمع (لا تحقيق مساواة مستحيلة خارجة)، بحيث تنال المرأة ما يطمح إليه أي إنسان (رجلا كان أم امرأة) من تحقيق لذاته إلى الحصول على مكافأة عادلة (مادية أو معنوية) لما يقدم من عمل.³ لهذه الحركة مفاهيم أساسية أهمها مفهوم الإنسانية المشتركة التي تعطي للأسرة دورا مهما في الحياة المجتمعية ودورا أساسيا في الكشف عن جواهر الإنسان ومكامنه، بما في ذلك المرأة وأهمية انتماءها إليها كان هذا في منتصف الستينات، ولكن الحضارة الغربية سرعان ما تطورت وتغيرت وتوجهاتها وإعادة صياغة الانسان ببنيات مادية رسّخت قيم مادية مثل: التقدم في الحياة العامة وإهمال الحياة الخاصة (الأسرة، الزوج، ربة البيت)، التي أصبح عبئا على الإنسان وبدأت تتغيّر بنية الأسرة الأمريكية التي أكّدت على ضرورة تخلي المرأة عن وظائفها وأدوارها التقليدية مثل:

¹ عبد الوهاب المسيري، قضية المرأة بين التحرر والتمركز حول الأنثى، ط1، نُهضة مصر للطباعة، دتا، ص9.

² المرجع نفسه، ص14.

³ المرجع نفسه، ص15.

الأمومة... وهذا العبء قد استطاع تفكيك الانسان وتحويله إلى إنسان طبيعي دائم في الطبيعة مستمدا معياراته منها.

نجد أنّ "حركة الفميينزم (التي تترجم حركة التمركز حول الأنثى) هي تعبير عن هذا التحول ذاته وعن إزاحة الإنسان من مركز الكون وعن هيمنة الطبيعة /المادة على الإنسان، وتُترجم هذه الرؤية نفسها إلى مرحلتين:

أ- مرحلة واحدة امبريالية وثنائية و واحدة صلبة ينقسم فيها العالم إلى ذكور متمركزين تماما حول ذكورتهم ويحاولون أن يصوغوا الإناث ويهيمنوا عليهم، وإلى إناث متمركزات تمام حول أنوثتهن يحاولن بدورهنّ أن يصرعن الرجال ويهيمننّ عليهم.

ب- سرعان ما تنحل هذه الواحدة و الإمبريالية و الثنائية و الواحدة الصلبة لتصبح واحدة مادية سائلة لا تعرف فارقا بين ذكر وأنثى، ولذا لا يتصارع الذكور مع الإناث وإنما يتفككون جميعهم ويزدوبون في كيان سديمي واحد لا معالم له ولا قسامات.¹ فالمرأة المتمركزة حول ذاتها تشير إلى ذاتها، مكثفّة بذاتها تود اكتشاف ذاتها وتحقيقها خارج أي إطار اجتماعي وفي حالة صراع كوني أزي مع الرجل متمركز حول ذاته.

تعمل هذه الحركة على رفع وعي النساء بذاتهنّ وتعزيز قدراتهنّ التي من شأنها المساهمة في تقوية الصراع بين الجنسين، ذلك أنّ إلغاء الإنسانية المشتركة يعزّز ذلك الصراع، وفي محاولة التفريق بين الذكر والأنثى نجدها حتى في اللغة، تحويل كلمة امرأة في اللغة الانجليزية "woman" إلى "womyn" وذلك لازالة كلمة "man" التي تعني الرجل، وكذلك اكتشاف أحد الأذكياء كلمة تاريخ **history** وطالبوا بتأنيث هذه الكلمة وجعلها **herstory** بمعنى قصتها بدل قصته. "وكما قالت أحد دعاة التمركز حول الأنثى الساحقيات، إذا كانت القيم هي النظرية فالسحاق هو التطبيق."²

أمّا في الدول العربية والإسلامية على وجه الخصوص، فقد بدأ الصراع حول حقوق المرأة مع التيّار السلفي التقليدي الذي وضع قيودا كثيرة تقترب إلى التحريم أمام تعلم المرأة وخروجها للعمل مستشهدين بآيات قرآنية مثل قوله تعالى: "وقرنّ في بيوتكنّ" سورة الأحزاب الآية (33) "وليس الذكر كالأنثى" سورة آل عمران الآية (36)، وفعلا تغلغت أفكار النقص والقصور الشرعي، ممّا ساعد السلطة الحاكمة في المجتمع وكذلك السلطة الذكورية في الأسرة في إطار تلك الأفكار أن تنجح في تكريس طاعة المرأة لكلا الطرفين بدون حدود، وهناك بعض الفقهاء الذين دافعوا عن المرأة العربية إلا أن ذلك ظلّ خافتا. ولكن مع الغزو

¹ عبد الوهاب المسيري، المرجع السابق، ص28.

² المرجع نفسه، ص28.

الأوروبي الاستعماري والانفتاح على الثقافات العربية، نشأت في الدول العربية حرب ثقافية تصارع فيها الموروث النمطي مع الموروث المستحدث ونتج عن ذلك تداخل وتمازج اجتماعي واختلال في علاقة الرجل بالمرأة، إلى أن جاء ميلاد اطروحة مضادة في الثقافة العربية. "ويميل أغلب الباحثين إلى تأكيد أن حركة اليقظة أو التنويرية العربية الحديثة بدأت بعد الحملة الفرنسية بقيادة نابليون على مصر 1738، حيث أيقضت العرب من سباتهم بعد فترة طويلة من الانحطاط استمرت لعدة قرون، وتبدأ عند البعض منذ سقوط بغداد على يد التتار في منتصف القرن الثالث عشر ميلادي."¹

لقد ساعد الاستعمار الدول العربية في إعادة هيكلة ذاتها ومسلّماتها من بينها علاقة الرجل بالمرأة، وهنا بدأت مرحلة إدراك الفارق حسب ما عبّر عنها "كمال عبد اللطيف"، "ويقصد بها اللحظة التي شخص فيها الفكر العربي بدايات التحول الصانعة للملامح الكبرى بما يعرف بعصر النهضة العربية، حيث أدركت النخب السياسية والنخب المركّبة لبرامج الإصلاح الفكري والاجتماعي والمجتمعات الأوروبية، تتميزّ بسمات محددة صانعة لقوتها وتقدمها، وأنّ كل تفكير في تجاوز أوضاع التأخر الحاصلة في المجتمعات العربية يقتضي الاستعانة بالأسس والمقدمات التي صنعت وما فتئت تصنع مظاهر النهضة والقوة في أوروبا في العالم."² ومن طلائع تلك النخبة في القرن التاسع عشر الشيخ رفاعة رافع الطهطاوي (1801-1873) وخير الدين التونسي (1816-1890) وأحمد فارس الشدياق (1804-1877) وغيرها من الأسماء التي كانت فاعلة في ذلك. وقد أشار خير الدين التونسي في مقدمة كتابه الفذ "اقوم المسالك في معرفة أحوال الممالك" إلى النهضة المنشودة ولها ركيزتين:

الأولى: ضرورة التجديد والاجتهاد في الشريعة الإسلامية بما يتلاءم مع ظروف العصر وأحوال المسلمين.

الثانية: ضرورة الأخذ بالمعارف وأسباب العمران الموجودة في أوربا لأثّرها طريق المجتمع إلى النهوض.

كان الطهطاوي تحديدا رائدا في هذا الاتجاه ودعا إلى ضرورة البحث عن العلوم البرانية والفنون والصنائع، وهي التي كان لها ببلاد الإفرنج ثابت شائع، هذا ما أكّده كذلك أحمد فارس الشدياق بعد رحلته إلى أوربا والتي وظف فيها مظاهر التقدم الغربي وعلى رأسها احترام قوانين الدولة واحترام حريات الناس، فلا يعتدون عليها ومن احترامهم لتلك الحريات والحرّمات عدم الاعتداء على النساء ولا على الغرباء.³ وقد دافع الطهطاوي عن تعليم المرأة ودعا إليه، "وما حصيلة التعليم إلّا العمل" يمكن للمرأة في اقتضاء الحال أن تتعاطى من الأشغال والأعمال ما يتعاطى من الأشغال والأعمال ما يتعاطاه الرجال على قدرتها وطاعتها،

¹ -ابستام الكتيبي وآخرون، المرجع السابق، ص 69.

² كمال عبد اللطيف، المرجع السابق، ص 22.

³ ابستام الكتيبي وآخرون، المرجع السابق، ص 71.

فكل ما تطيقه النساء من العمل يباشرنه بأنفسهنّ، وهذا من شأنه أن يشغل ألسنة النساء عن البطالة، فإنّ فراغ أيديهنّ عن العمل يشغل ألسنتهنّ بالأباطيل وقلوبهنّ بالأهواء وافتعال الأفاويل، فالعمل يصون المرأة عما لا يليق ويقربها من الفضيلة، وإذا كانت البطالة مذمومة في حق الرجال، فهي مذمة عظيمة في حق النساء، فإنّ المرأة التي لا عمل لها تقضي الزمن خائضة من حديث جيرانها وفيما يأكلون ويشربون ويلبسون ويفرشون...¹

نتقل في اللحظة الثانية إلى لحظة وعي التحول والتغيير لتقديم كفاءات تطور الفكر العربي في معالجة قضايا المرأة في مصالح القرن العشرين، حيث تبلور خطاب مباشر في موضوع المرأة وإشكالات تحررها.² ومن طلائع هذه اللحظة: قاسم أمين (1863-1908) والطاهر حدّاد من تونس (1899-1935) نجد أنّ قاسم أمين ناهض العادات المعرّقة لتحرر المرأة وللتغيير في الحياة الاجتماعية، فقد انتقد حجب المرأة عن الحياة وعزلها ودعا إلى إلغاء الحجاب، وإلى مساواة المرأة بالرجل في مسألة الحقوق الدستورية والمدنية بمعنى الكلمة، دافع عن حق المرأة في الانسانية التي تنتهي بها كشريك في الحياة والعمل والمصير. أمّا الطاهر حدّاد فقد حاول تقديم معطيات جديدة من شأنها اصلاح أوضاع المرأة التونسية والعربية، وقد سعى إلى إعادة تأويل الأحكام المتعلقة بالشهادة والميراث والقوامة، وهو ما يندرج في قلب الجدل الفقهي في موضوع المرأة.

ثالثا: لحظة وعي المؤسسة وهي لحظة بدأت بإصلاحات بطيئة مثل ظهور جمعيات تدافع عن المرأة وعن القوانين المنظمة للأسرة والقوانين التي تتيح للنساء المشاركة في الحياة السياسية. ومع ذلك ظلّ القصور يحاصر محاربة الأفكار والعادات المقرّرة بدونية المرأة. "مما تطلب من الحكومات العربية منذ سبعينيات القرن الماضي على ادخال النساء في خطط وبرامج التنمية، وذلك في إطار تصور جديد للتنمية لا يكفي بالنمو الاقتصادي، بل يبحث أيضا وبصورة أولية في دور النمو الاقتصادي في تعزيز دوائر التنمية البشرية ثم التنمية الانسانية الشاملة، وفي هذا السياق بدأ النظر إلى النوع الانساني كهدف مركزي في العمليات الاقتصادية."³ والأمم المتحدة لعبت دورا مهما -قد أدرجناه سابقا- في احتواء قضايا المرأة من خلال المؤتمرات والاتفاقيات التي تتابع وضعيتها المرأة وتستقطب مظاهر تحررها وتغيير وضعيتها.

هذه النصوص التي شكّلت هذه اللحظات هي في المقابل شكّلت ما يسمى بالسوية العربية، "والنسوية في أصولها حركة سياسية تهدف إلى غايات اجتماعية تتمثل في حقوق المرأة وإثبات ذاتها ودورها،

¹ ابتسام الكتيبي وآخرون، المرجع السابق، ص72.

² كمال عبد اللطيف، المرجع السابق، ص30.

³ المرجع نفسه، ص44.

والفكر النسوي بشكل عام، أنساق نظرية من المفاهيم والقضايا والتحليلات تصف وتفسر أوضاع النساء وخبراتهم وسبل تحسينها وتفعيلها وكيفية الاستفادة المثلى منها... ويستند التحليل في الفكر النسوي العربي إلى قضية أساسية مؤداها، أنّ المرأة العربية تعاني عدم المساواة بسبب واقع اجتماعي فرضته البنية الأبوية دورها في الأدوار الأسرية و المنزلية.¹ وهناك الكثير من المدارس التي تختلف في تعريف النسوية وتباين في أسباب انعدام المساواة وفي كيفية الوصول إليها ومن بين تلك المدارس، النسوية الإسلامية التي تعتبر من آخر التوليفات التي وفدت إلى العالم الإسلامي، كان هناك قبلها ما يسمى بالإسلاموفوبيا -جهاد الجندر- الخ...

■ النسوية الإسلامية

ترى الباحثة الإيرانية "سيمار راسيتين" بأنّ النسوية الإسلامية هي عنوان ترفعه النساء المسلمات المدافعات عن الحرية والمساواة من أجل كسب حقوقهنّ العادلة السياسية والاجتماعية، ومواجهة كافة أنواع التمييز الموجودة في ثنايا الفهم الذكوري لايدولوجيا الإسلام. فالنسويات الإسلاميات مثلهنّ مثل الباحثين في مجال التجديد الديني يعتقدن أنّ صور التمييز ضد المرأة هي نتاج للتفسير الديني الذكوري الوصائي للأحاديث الدينية، وأنّ شأن التمييز لا يتعلق بتاتا بالنص القرآني الذي يعتبر المرجع الأساسي للدين الإسلامي، لذلك يشدّدن على ضرورة الخوض في تفسير جديد للنص الديني.² وقد نجحت بالفعل في الفصل بين الإسلام وتفسيرات الرجال له عبر التاريخ، ولوم هذه التفسيرات على عدم مساواة المرأة والرجل داخل هذا الإطار الديني، فالهدف الذي تسعى إليه النسوية الإسلامية هو خلق مجتمع يحترم المرأة والرجل على حد سواء دون تمييز، مجتمع تكون فيه المرأة انسانة حرّة تتمتع بكامل الحقوق الانسانية والاجتماعية الحديثة، رافضا هضم حقوقها والانتقاص من شأنها تبعا للتفسيرات الدينية الذكورية، فهذه النسوية تحاول النهوض بحقوقها وهذا يختلف تماما عن الدفاع عن المرأة التي يتبناه التيار الديني التقليدي.

"مصطلح النسوية الإسلامية بحدّ ذاته دخل حديثا أجندة النسويات، وظهرت ارهاصاته الأولى في إيران مع التأسيس للمجلة الإصلاحية "زنان" الصادرة عام 1992، حيث أدّت دورا تأسيسيا في بلورة

¹ كلثم الغانم، الأطر الفكرية والحدود النظرية للفكر النسوي العربي، نظرة تحليلية، مجلة المستقبل العربي، ملف النسوية العربية، رؤية نقدية، العدد 401، جويلية 2012، ص12.

² فاجر السلطان، النسوية الإسلامية، موقع جريدة الوطن، يوم: 2013/04/26، تاريخ النصف: 2013/12/13، ص3.

الإسلام التّسوي أو ما يسميه البعض اللاّهوت التّسوي.¹ والنسويات المنضّمة إليها تشمل أمريكا الشمالية، بلدانا آسيوية، افريقية، عربية، أوروبية، نساء محجّبات وغير محجّبات، عربيات وغير عربيات يجمعهنّ الإسلام فقط. نشأت في أماكن مختلفة من العالم التي ينتشر فيها المسلمون.

تتجه هذه التّسوية إلى النص الإسلامي المقدس وهو القرآن الكريم وتتبعوا الاجتهاد الاسلامي سعيا للتحقق من المصادر الدينيّة والتفسير، وللتأكد من القصص المنتشرة والمدعمة للثقافة الذكورية مستعينين في ذلك بأدوات جديدة مثل: اللّغة، علم الاجتماع، التاريخ والنقد الأدبي وعلم الإنسان وغيرها. "وتركّز بعض الباحثات حصرا على القرآن مثل: أمنية ودود ورفعت حسن وفاطمة نصيف، والبعض الآخر يسعى إلى إعادة قراءة القرآن والحديث النبوي من أجل التعرف على الصيغ المختلفة للشريعة مثل: عزيزة الحربي وشاهين سردار علي، وتركّز أخريات على إعادة النظر في الحديث مثل: فاطمة المرينيسي وهداية توكسال.²" وتعد أستاذة الدراسات الاسلامية في جامعة فرجينيا كومولث "آمنة ودود الأكثر شهرة في هذا المجال لسببين: دعوتها إلى الفصل بين القرآن والحديث، وإمامتها لصلاة مشتركة في نيويورك عام 2005، ومن المعروف أنّ الاتجاه الفقهي التقليدي لا يجيز إمامة المرأة للرجال، وكان جمال البنا شقيق مؤسس حركة الإخوان المسلمين في مصر قد أصدر كتابا تحت عنوان "جواز إمامة المرأة الرجل" للرد أولا على ردود الفعل التي أثارها وللتأكيد ثانيا، على أحقية المرأة في الإمامة الصغرى.³ وهناك كذلك النسويات المسلمات اللواتي رفضن مقولات تأويل الإسلام وإعادة قراءته قراءة معاصره وانطلاقا من أنّه لا يمكن عصرنة الإسلام بأي حال وتسمى التّسوية الاسلامية الراضية. انتُقدت كلمة التّسوية وتجلّى ذلك في ثلاث مواقف بين رافض ومدافع ومعتدل في آراءه نحوها.

¹ أمل قرامي، المرجع السابق، ص33.

² أسماء الصّباح، ماذا تريد النسوية الإسلامية؟! الحوار المتمدن، العدد: 3730، يوم: 2012/05/07، تاريخ التصفح: يوم 18 ديسمبر 2012، ص2. <http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=308066>.

³ ريتا فرج، النسوية الإسلامية ولدت في إيران، ادب وفنون، العدد، 1750 الجمعة 6 تموز 2012 تاريخ التصفح يوم: 2013/07/07. موقع جريدة الأخبار، ص3.

"الموقف الأول: هو الرفض للمصطلح وعلامة على الاغتراب الذي جاءت به النسوية العلمانية، أتى اليوم بالنسوية الاسلامية التي لا تخدم الأمة لأنها دعوة تركز على الهوية الأنثوية وتشجع الفردانية وتهاجم الرجال، و يتهم المحافظون الباحثات بالإفتقار إلى الكفاءة الضرورية في دراسة الدين لتفسير النصوص الإسلامية بشكل صحيح خصوصا أن عددا منهم لا يعرف اللغة العربية لغة القرآن.¹"

"الموقف الثاني: يتسم بالإعتدال فهو يقرّ بخصوصية هذه الحركة ووجاهة ما تدعو إليه، وإن كان لا يتفق معها في عدة نقاط ويعتبر من الخطأ التسرع في الحكم عليها قبل اخضاعها للنقد، وليس المهم التمحيص في صحة التسمية بل النظر في مدى خدمة هذه الحركة لمجتمعها.²"

أما الموقف الثالث: يؤكد أن المهم في كل ذلك أن النسوية الاسلامية متجدّرة في دين الإسلام الحنيف وروح المساواة في القرآن الكريم، وتمثّل صوتا سياسيا له مصداقية للمرأة وهي تعطي دفعة قوية لتحرك النساء وبأن تضفي عليه الصبغة الدينية، فضلا عن انخراطها في حركة الإسلام التنويري الذي يعمل على بناء صورة مختلفة من الإسلام والمسلمين.³"

■ الحركة النسائية الجزائرية:

"مثّلت المرأة الجزائرية دائما مركز الصراعات الفكرية منذ الثورة الجزائرية، وابتداءا من سنة 1910 بدأ تجلي النسوية.⁴ وفي حوار مع اسلام أون لاين حول المرأة الجزائرية سنة 2001 أكّد قائلا: "نعتقد أن الحركة القائمة في الجزائر حركة نسائية لا نسوية. لما للمفهوم الأول من معاني تتعلق بالعمل من أجل ترقية وضعية المرأة الجزائرية في جميع المجالات الاجتماعية والثقافية والسياسية وغيرها، وقد تجلّى ذلك في عدة مطالب منها ما يتعلق بالمطالبة بمشاركتها السياسية في المواعيد الانتخابية المختلفة وكذا مطالبتها بتحسين

¹ أمل قرامي، المرجع السابق، ص39.

² ريتا فرج، المرجع السابق، ص40.

³ المرجع نفسه، ص40.

⁴Mohamed Benall, **les jeunes algériennes et leurs représentations de la femme modèle et le devenir de la société algérienne**, revue [en ligne], 2009 مجلة الآداب والعلوم الاجتماعية، العدد 08 جانفي 2009، p7.

حالة المرأة عموما والريفية خصوصا، وكذا مطالبتها بتحسين القوانين الخاصة بالمرأة القائمة والمطالبة بتقنين قوانين أخرى ترقى من مستوى المرأة الجزائرية. وأكد من جهة أخرى على أثر المسألة الفرنسية في تشكيل وعي الحركات النسائية في الجزائر ويتجلى ذلك في مطالبتها على سبيل المثال - بتعديل بعض المواد القانونية التي تنظم شؤون المرأة بالشكل الذي ينسجم مع القوانين الفرنسية- مثل: المطالبة بإلغاء نظام تعدد الزوجات المباح في المادة الثامنة من قانون الأسرة، وكذا إباحة نظام التبني الممنوع في نص المادة 46¹ وبالإضافة إلى هاتين المادتين (المادة 46 حول التبني -المادة 8 موضوع تعدد الزوجات)، نجد كذلك المادة 11 حول موضوع الولي -المادة 48 حول الطلاق، المادة 53 حول التطليق، المادة 54 حول الخلع، المادة 146/145 حول الميراث، من المواد التي تعترض عليها الجمعيات النسوية وترى أنّ لاعتلاقة لها بالشرعية الاسلامية.

ومن الانتقادات الموجهة إليها نجد الأستاذ ناصر حابي أستاذ في علم الاجتماع السياسي بجامعة الجزائر، مشيراً إلى أنّ الحركة كانت غير قادرة على الدوام كونها تفتقد للتجدر، مذكراً في نفس السياق بالثقافة المحافظة التي يميّز بها المجتمع الجزائري، ورغم بروز التعددية الحزبية وتعزيز الحركة الجمعوية كان تطور الاتجاه "المطلبي" محدوداً بسبب هذه الثقافة.

لقد كان طريق ترقية المرأة دوماً محفوفاً بالصعوبات... ويرى السيد حابي أنّ الأفكار المحافظة لم تكن حركاً على الأحزاب الاسلامية فحسب، وإنما كانت كذلك ملموسة لدى الأحزاب الوطنية أو الديمقراطية، كما يرى أنّ تفضيل العمل الحزبي على حساب العمل المنحز على صعيد الجمعيات يعد عاملاً آخر من شأنه تفسير تراجع الحركة النسوية في الجزائر، ونضيف في هذا الصدد بالقول بانسياقها وراء اللعبة السياسية في تلك الفترة، فقدت الحركة النسوية كثيراً من حماسها.² وهناك ثلاث أنواع من هذه الحركات النسائية:

¹ حوار مع إسلام أون لاين حول المرأة الجزائرية، 21 فيفري 2001، تاريخ التصفح: 2010/12/14، ص1.

www.bouizeri.net/arab/index.php?option=com..

² النخبوية وحالات نجاح المرأة يبرران تراجع النضال النسوي في الجزائر، موقع جريدة الموعد اليومي، يوم: 06 فبراير 2013، تاريخ التصفح: 2013/12/17، ص2.

1. "حركة نسائية رسمية هي التابعة للدولة وهي الوزارة المعنية بقضايا المرأة والتي تمتلك صلاحيات محدودة جدا، وحتى عام 1990 كانت تظهر الحركة النسائية الرسمية داخل المنظمة الوطنية للمرأة الجزائرية (UNFA)، والتي أصبحت حاليا منظمة مستقلة عن الدولة ولكنها بقيت قريبة من (FLN).

2. حركة نسائية علمانية من مطالبها إبطال قانون الأسرة، الحق غير مشروط بالعمل، التساوي في سن الأهلية مع الرجل.

3. حركة نسائية اسلامية: (رغم أنّ البعض يرفض هذا الوصف لهذه الحركة)، هي قليلة الظهور ولكن تعمل في عمق المجتمع عبر أفعال تقرّبها من المجتمع، على سبيل المثال الكثير من الفتيات الطالبات هنّ أعضاء في VGEL اتحاد الطلاب الأحرار القريب من حزب حماس MPS.¹

هناك ثلاث مواضيع تثير اهتمام الحركات النسائية:

1- التركيز على النوع (الجندر): تأهيل الجمعيات وتشجيعها وتمويلها من قبل الممولين الماليين، المنظمات الغير حكومية أو المؤسسات التابعة للأمم المتحدة التي تُعني بنساء المؤسسات الحكومية ONG، المنظمات الغير حكومية العلمانية ولكن النساء الاسلاميات مبعديات عن ذلك شيئا ما، وهناك جزء من الكوادر مدرب على موضوع النوع أو الجندر وقادر على التنظيم من أجل رفع مستوى مشاركات المجتمع المدني.

2- المشاركة السياسية للمرأة ضمن السلطات التشريعية والتنفيذية: على سبيل المثال رُفعت مذكرة بفضل UNIFEM الإتحاد النسائي وبالتعاون مع النساء البرلمانيات ونساء منتدبات من أحزاب سياسية أخرى لمناقشة نسبة مساهمة المرأة وإثارة مشكلة التكافؤ في المؤسسات السياسية والتشريعية.

<http://www.elmaouid.com/index.php/social/3538-2012-04-18-14-28-27>

¹ صالحة بوضيفة، "ما اشكالية الحركة النسائية الجزائرية؟ ملتقى" استراتيجيات لحقوق المرأة في حوض البحر الابيض المتوسط، يوم: 1 شباط 2007 تاريخ التصفح: 2010/09/28، ص3.

http://www.mediterraneas.org/article.php3?id_article=608

3- العنف ضد المرأة: أصدرت دراسات المركز الوطني للصحة العامة، وضعت مراكز استماع نفسية من قبل جمعيات بالتعاون مع مؤسسات على سبيل المثال، مركز الاستماع التابع لـ SOS للنساء المعنفات والذي يعد من المراكز الأولى وأنشئت مثل شبكة وسيلة (الإرشاد والتوجيه، إيواء، كفالة الأشخاص).¹

المطلب الثاني: عوامل التغيير في مكانة المرأة

إنّ معظم الباحثين وعلى رأسهم "بيار بورديو" يرى أنّ الفعل السياسي من شأنه هز المؤسسات التي تساهم في تأييد تبعيتهنّ، وحين نقيّم التجربة الجزائرية ونحاول تمييز العوامل المساهمة في تغيير مكانة الجزائرية نجد دعم الدولة لها دستوريا وقانونيا.

"نجد المادة 28 من الدستور: كل المواطنين سواسية أمام القانون، ولا يمكن أن ينزع بأي تمييز يعود بسببه إلى المولد أو العرق أو الجنس أو الرأي أو أي شرط أو ظرف آخر، شخصي أو اجتماعي."² كذلك مسألة حماية المرأة من العنف مكرّس في إطار أحكام الدستور خاصة المواد 32-33-34. وكذا في قانون العقوبات، حيث تعاقب المواد من 264 إلى 267 أعمال العنف الإرادية بعقوبات مناسبة.³ كذلك إذا تفحصنا قانون الأسرة نجد أنّه جاء به عدة تعديلات جاءت كلّها لصالح المرأة مثل:

1. جعل النيابة العامة طرفا أصليا في دعاوي الأحوال الشخصية.
2. التأكيد على رضائية عقد الزواج، حين جعل رضا الطرفين ركنا أساسيا وجوهريا لانعقاد العقد ورتب البطلان على تخلفه.
3. توحيد سن الزواج للذكر و الأنثى.
4. وضع شروط للتضييق في مجال اللجوء إلى تعدد الزوجات منها: موافقة الزوجة السابقة والألحقة ولكلاهما الحق في طلب الطلاق.
5. حق المرأة في الاشتراط في عقد الزواج ما تشاء كشرط العمل وعدم الزواج ثانية.
6. منح الزوجة الحق في التطليق والحق في المطالبة بتعويض عادل.

¹صالحة بوضيفة، المرجع السابق، ص2.

²دستور الجزائر سنة 1989، ص12.

³رد على الاستبيان الموجه للحكومات بشأن تنفيذ منهاج بيحين (1995) ونتائج الدورة الاستثنائية الثالثة والعشرين للجمعية العامة (2000)، المرجع

7. توضيح أحكام الخلع وإلزام المطلِّق في جميع الحالات أن يوفّر لولده المحضون مع أمّه الحاضنة سكنا ملائما، وإلاّ فعليه دفع أجرته وبقاءهما في بيت الزوجية إلى حين تنفيذ حكم القاضي الخاص بالسكن.

8. منح الأم الحق في الحلول محل الأب لإتمام التصرفات الادارية والمدرسية في حالة غياب الأب.¹ "نجد وزارة الأسرة وقضايا المرأة قد نفذت خمسة مشروعات حول التثقيف المدني، بينما نفذت وزارة التشغيل والتضامن الوطني أربعة مشروعات تهدف إلى التنمية المؤسسية، وتناولت أربعة أحزاب مشروعات متصلة بتنمية القدرة على التأثير في السياسية."² بالإضافة إلى ذلك هناك اتفاقيات وتشريعات ساهمت في ترقية المرأة وسهّلت احتلالها لمناصب المسؤولية في البلاد، وفتحت المجال أمام النشاط النسوي حيث يمكن إحصاء 23 جمعية وطنية تعنى بالمرأة و8 جمعيات تُعنى بحقوق المرأة إلى جانب عشرات الجمعيات التي تنشّط في مجالات أخرى، نجدها كذلك عمدت إلى تأييث سلك الأمن بعدما كان ذكوريا بدرجة كبيرة وقامت الدولة الجزائرية من جهة أخرى بإقامة الوزارة المنتدبة المكلفة بالأسرة وقضايا المرأة، كذلك الجزائر من الدول التي تشجع المرأة سياسيا وتحاول ترقية حقوقها السياسية وتوسيعها.

المطلب الثالث: مظاهر تحرر المرأة الجزائرية

ارتفعت نسبة النساء في بعض الفروع والأسلاك المهنية مثل: التعليم والتربية 49.29%، الصحة 54% في مجال التخصصي و73% في الصيدلية، القضاء 30.75% سنة 2000. ومن جهة أخرى سجّل اقبال كبير للنساء على طلب القروض المصغّرة لإنشاء شركات خاصة ونسبة هذه الطلبات تتزايد من سنة إلى أخرى، فقد كانت 19.99% سنة 1999 ثمّ 26.59% سنة 2001 وأخيرا 33% سنة 2002.³

ترشّحت 694 امرأة في عام 2002، وفازت منهنّ 27 امرأة بعضوية المجلس الشعبي الوطني وهناك وزيرة في الحكومة الجزائرية منذ عام 1962، وفي عام 2006 كان هناك 4 حقائب وزارية تتولاها نساء،

¹ السيّد الوالي عبد المالك بوضيف، المرأة الجزائرية بين واقع المجتمع وإرادة الدولة، مجلة الأمير عبد القادر للعلوم الانسانية، العدد 26، دار الهدى للشر والتوزيع، الجزائر، سبتمبر، 2008، ص 27.

² فاديا كيوان، تقرير اقليمي في الدراسات المسيحية المشروعات الموجهة للمرأة في مجال السياسية، ط1، منظمة المرأة العربية، القاهرة، 2007، ص 44.

³ رد على الاستبيان الموجه للحكومات بشأن تنفيذ منهاج بيجين (1995) ونتائج الدورة الاستثنائية الثالثة والعشرين للجمعية العامة (2000)، المرجع السابق، ص 12.

كذلك هناك امرأتان ترأسان أحزابا سياسية وامرأة ترشّحت للانتخابات الرئاسية الأخيرة وهي رئيسة حزب العمال، وقد حصلت على أكثر من مليون صوت...وقد تبوّى رئيس الجمهورية السيّد عبد العزيز بوتفليقة منذ توليه السلطة سياسة إصلاح وتجديد وتحديث كان لها أثر على مكتسبات المرأة في المجال السياسي في العقد الأخير، بينما كانت مشاركة المرأة في المجال السياسي رمزية وضعيفة منذ عام 1962...

أمّا في مجلس النواب 2002 - 2007 فإنّ عدد النواب من النساء هو 24 امرأة/389 أي ما نسبته 6.42%.¹ "بالنسبة للاطارات السياسية الجهوية والدولية، انفتحت عى العالم بواسطة وسائل الاعلام، خاضة بواسطة حرية الوصول للأنترنت، السفر، الملتقيات الدولية تشجيعا من قبل السلطات وتعزيزا من قبل المواطنين والمواطنات."² وعندما نتبّع العلامات المضيئة في تاريخ المرأة الجزائرية نجد من أهم المحطّات البارزة في ذلك هي كالتالي:

- سنة 1964: أول حركة نسائية جزائرية
- سنة 1946: حصلت المرأة على حق التصويت والترشيح ونجحت في دخول البرلمان.
- سنة 1972: أول مجلة تعنى بالمرأة في الجزائر تحت اسم الجزائرية
- سنة 1984: أول وزيرة في الجزائر (وزارة التنمية الاجتماعية)
- سنة 1997: أول امرأة تترشح للرئاسة (لويّزة حنون)
- سنة 1999: أول سيّدة في القضاء و أول سيّدة في منصب والي
- سنة 2004: عميد أول للشرطة في الجزائر.

¹ فاديا كيوان، المرجع السابق، ص.6.

²Siham Najjar et Mohamed Kerrou, Recherche-action sur la participation politique des femmes au niveau local en Tunisie, **le renforcement des capacités des femmes en matière de leadership et de participation à la vie politique et à la prise de décision en Tunisie**, un-instraw, Cawtar Tunisie, 2009, p41.

لقد حققت المرأة الجزائرية تقدما ملحوظا، من خلال تشجيع حصولها على المناصب القيادية، ورفع التحدي ومحاولة تطوير مكانتها وتغييرها، بل ودفعها اليها دفعا واضحا، رغبة في المساهمة الفعّالة من كلا الجنسين، من منطلق أنّ التنمية ترتبط بالاستغلال الكامل للطاقة البشرية دون تمييز أو تحيُّز لأنّ حقوق الوجود الانساني أرقى من الاختلافات التي تبنتها ثقافة تُهمّش دور المرأة وتقرّ بدونيتها، والمسعى الحالي يجب أن يكفل التحرير الكامل لطاقات المجتمع والعمل على تلبية حاجياته الأساسية وضمان حقوقه.

تعتبر دراسة موضوع تمكين المرأة وتفوقها في مختلف ميادين العمل بالمجتمع الجزائري ذات أهمية كبيرة على صعيدين اثنين، الأول هو الذي يُعنى بدراسة حدود ما وصلت إليه المرأة العاملة ومدى قدرتها على منافسة الرجل في مناصب رجولية لا طالما كانت حكرًا له. أمّا الصعيد الثاني فيتعلق بدراسة مدى تقبل هذا التحول الاقتصادي والثقافي والاجتماعي لوضعية المرأة ووقوفها الندد للند مع الرجل متحدية تقاليد مجتمعها.

إنّ تفوّق المرأة الجزائرية وتمكينها من مناصب قيادية يشجّع المرأة على الابداع وعلى المساهمة الفعّالة في العملية الانتاجية، مما يتوجب عليها الإثبات المستمر لقدرتها على النجاح والمضي قدما بحكم التحديات التي حاصرتها قديما ولازالت تحاصرها إلى الآن، تجد نفسها مطالبة بالعطاء المستمر مظهرة لكفاءتها وأحقيتها لاحتلال المناصب العليا مثلها مثل الرجل، بذلك تتضاعف مجهوداتها ولكن في المقابل تزداد استقلالية وثقة بنفسها بمرور الوقت بحكم اختلاطها واحتكاكها بمختلف المواقف المهنية والاجتماعية في ظل نضالها الطويل في مختلف المجالات العملية والمهنية.

إنّ ارتفاع نسبة العاملات وتسهيل حصولهنّ على مناصب عليا ينافس بها الجنس الآخر، خلق نوع من التوتر و الحساسيات بن الجنسين وتقبّل وجودهن من عدمه هو ما سنتطرق إليه بالدراسة، خاصة وأنّ النظام السياسي في الجزائر قد ساهم بقوة في تغيير مكانة المرأة من حيث تشريعات العمل المشجعة لها، وقد قطعت الجزائر في ذلك شوطا كبيرا على غرار الدول العربية الأخرى، "فالتمكن كأداة لديه أولوية أن يوصل المحرومين، خاصة النساء منهم إلى القوة والمصادر التي تحسّن حياتهم وتعطيهم الامتيازات والمصادر المتساوية".¹ هذه القوة هي التي سنتطرق إلى دراسة الجانب والثقافي والاجتماعي منها، بالتركيز على مواقف الجنس الآخر الممثل للثقافة الذكورية تجاهها عن طريق المقابلة والاستبيان للوصول إلى النتائج العلمية المتعلقة بواقع تمكين المرأة ومدى تقبله في مجتمعنا، نحاول هذه الدراسة تتبّع مجمل الأبعاد والمتغيرات التي ترتبط بمدى قدرة المرأة على الوضع الجديد لها من جهة، ومدى تقبل الجنس الآخر لهذا الوضع من جهة أخرى.

¹ روان يوسف نتشه، تمكين المرأة حضور السياق المعقّب واشكالية المعنى المفقود، العدد 01- المجلد 40 يوليو - سبتمبر، مجلة عالم الفكر تصدر عن المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، 2011، ص 165.

تتصف قضية المرأة بالتعقيد والعمق، لذا ارتأينا في دراستنا هذه الاستعانة بالمنهج الكمي الاحصائي والمنهج الوصفي، كي يتسنى لنا التحليل الشامل والدقيق لنتائج الدراسة وقد طبقنا الاستبيان والمقابلة كي نتعرف على وجهة نظر المرأة والرجل معا، بهدف التوضيح والإمام بالموضوع أكثر، ذلك أنّ شعور الفاعل يختلف تماما عن شعور المفعول به، يختلفان في الصدق والوضوح.

المبحث الأول: مجالات الدراسة

كل بحث علمي يستلزم تحديد مجالات الدراسة لأنها تميّزه بالدقة والوضوح والموضوعية، لأنّ المجال الجغرافي والبشري والزمني من شأنهم اغناء البحث واثرائه بمؤشرات مساعدة للتحليل والتفسير ومجالات دراستنا هي كالتالي:

1-المجال الجغرافي

لقد أجريت الدراسة في مدينة تلمسان بحكم اقامة الباحث فيها ووجود مؤسسات تخدم البحث، ("تضم الإطارات العليا وهم الاطارات الذين مارسوا مسؤولية قيادية مهمّة، الإطارات المتوسطة وهي الفئات التي اكتسبت خبرة أو أقدمية، الإطارات المسيرة ويتعلق الأمر برؤساء المؤسسات)."¹ هذا ما سهّل علينا الاتصال المستمرّ بالمؤسسات التي تمّ اختيارها، أجرينا الدراسة الاستطلاعية للبحث بمدينة تلمسان، قمنا بتوزيع الاستمارات واجراء المقابلات مع النساء القياديّات في المؤسسات والإدارات التالية:

الإطارات العليا:

- المركز الاستشفائي الجامعي د.دمردجي. الموظفين الذكور ومديرة المركز الاستشفائي.
- مجلس قضاء تلمسان ومحكمة تلمسان، قاضيات _المحامين الذكور
- الولاية (مديرية التشغيل)- مديرية مديرية التشغيل - الموظفين الذكور

¹ بوطمين ليلي، الاطارات النسوية، الاطارات الصناعية مواقع أدوار، مسارات، تمثلات، اشراف: العياشي عنصر، وقائع الايام الدراسية 25-26 أفريل، 2000، عنابة، منشورات crasc، ص66.

- الأمن الولائي لولاية تلمسان -محافظات للشرطة- الشرطيين الذكور

الاطارات المتوسطة:

- المؤسسة الجزائرية للأنسجة الصناعية والتقنية، تلمسان - رؤساء المصالح إناث - المرؤوسين الذكور
- المؤسسة العمومية الاقتصادية سواتكس، تلمسان - رؤساء المصالح اناث - المرؤوسين الذكور

الاطارات المسيّرة:

- ثانوية مليحة حميدو
- متوسطة سليمة طالب
- متوسطة عويشة الحاج سليمان
- متوسطة ببوهناق
- متوسطة قادة زعيتري
- متوسطة بأوجليدة
- الاقامة الجامعية حسبية بن بوعلي تلمسان. مديرة الإقامة - الموظفين الذكور
- الاقامة الجامعية 700 سرير تلمسان. مديرة الإقامة - الموظفين الذكور
- الاقامة الجامعية منصوره 03 تلمسان. مديرة الإقامة -الموظفين الذكور.

الأداة المستخدمة					
الاستمارة	المقابلة	الاستمارة	المقابلة		
عدد العينة	عدد العينة	عدد الموظفين الذكور	عدد النساء في المناصب العليا	اسم المؤسسة	
20	01	200	01	المركز الاستشفائي الجامعي د.دمردجي	01
03	01	30	01	مديرية التشغيل	02
25	04	254	04	الأمن الولائي	03
30	11	305	11	مجلس قضاء تلمسان ومحكمة تلمسان	04
20	06	200	06	القطاع التربوي	05
04	06	40	06	القطاع الصناعي	06
12	01	116	01	الاقامة الجامعية حسبية بن بوعلي	07
09	01	90	01	الاقامة الجامعية 700 سرير	08
03	01	34	01	الاقامة الجامعية منصوره 03	09
126	32	1269	32	المجموع	

الجدول (د): يوضح توزيع أفراد العينة حسب المؤسسات المختارة

تمّ اجراء المقابلة مع 32 امرأة ذات منصب عالي وتمّ توزيع 126 استمارة على المرؤوسين الذكور. وقد تمّ حساب عينة الذكور بناء على أساس العُشر.¹ نلاحظ من خلال الجدول أنّ حجم العينة يختلف من

¹Madeleine Grawitz, **Méthodes des sciences sociales**, 4eme édition, Dalloz, ,1979.

مؤسسة لأخرى تبعا لأهداف الدراسة، فقد اخترنا العمّال الذكور والنساء القياديات ممّن ترأسن مرؤوسين ذكور.

1- المجال البشري (العينة)

"أسلوب العينة هو طريقة جمع البيانات والمعلومات من وعن عناصر وحالات محددة، يتم اختيارها بأسلوب معين من جميع عناصر مفردات مجتمع الدراسة، بما يخدم ويتناسب ويعمل على تحقيق هدف الدراسة"¹ ذلك أنّ دراسة المجتمع بكل عناصره ومفرداته أمرًا يستلزم وقتًا وجهداً وتكاليفاً معتبرة، واتخاذ أسلوب اختيار العينة أسلوباً سهلاً للباحثين بشرط الدقّة في الاختيار حسب المنهج المتبع والهدف المرجو من الدراسة.

بما أنّ دراستنا عن المرأة القيادية التي تحتل مناصب تتخذ القرار فيها ومدى تقبّل الرجل لهذا التمكين، فقد قمنا بتحديد عيّنة من النساء القياديات، مع الحرص على تنوع ميادين عملها والمؤسسة التي تنتمي إليها، كي يتسنى معرفة واقعها من وجهة نظرها ومن وجهة نظر الجنس الآخر. فكانت بذلك عينة البحث 32 امرأة ذات منصب عالي من مختلف الميادين والمؤسسات، تضم اطارات عليا متوسطة ومسيرة، بالإضافة الى ذلك 126 عامل من الذكور من نفس الميادين والمؤسسات التي اخترنا منها النخبة النسوية المهنية، بحكم احتكاكهم بهم وهذا ما يخدم أهداف بحثنا في معرفة مدى تقبّل الرجل لاختراق المرأة لمراكز اتخاذ القرار. والمؤسسات هي مؤسسات عمومية ذات طابع اداري، تربوي، صحي، صناعي.

العينة الأولى (عينة خاصة بالمقابلة)

لقد تمّ اختيار عدد من المؤسسات التي تضم نساء قياديات أو نساء ذات منصب يُحوّل إليها من خلاله اتخاذ القرارات، كان عددهنّ 32 امرأة قيادية، وقد حرصنا على تنوع الميادين والمؤسسات بغية معرفة وجهات النظر المختلفة ولم يكن الهدف هو المقارنة بين الميادين، كانت بذلك عيّنة قصدية، "حيث يتم الاختيار في هذه العينة من الوسط من نوعيات معينة أي أنّ هناك تحيّزاً في الاختيار، يختار الباحث هذه

¹ رجي مصطفى عليان، عثمان محمد غنيم، مناهج وأساليب البحث العلمي، النظرية والتطبيق، ط1، دار صفاء للنشر والتوزيع - عمان - 2000، ص138.

العينة لكونه يعرف أنّها تمثّل المجتمع تمثيلاً سليماً بناءً على معلومات إحصائية سابقة.¹ وكانت الشروط الأساسية لاستخراج وحدات المعاينة باستخدام المقابلة:

- أن تكون المرأة العاملة ذات منصب عالٍ قادرة من خلاله على اتخاذ قرارات معينة تخص العمل.
- أن تكون لها مرؤوسين ذكور أو عمّال ذكور تختلط بهم بحكم العمل ومسؤولية اتخاذ القرار.

طبقاً لتلك الشروط وجدنا 15 مؤسسة عمومية استطعنا الاتصال بها والاتفاق مع المبحوثات على إجراء المقابلات معهنّ، وقد تمّ ذلك مع 32 امرأة قيادية من مختلف المؤسسات، كل مؤسسة حسب العدد المتوفر لديها والداعم لشروط البحث.

العينة الثانية الخاصة بالاستمارة

بلغ حجم العينة 126 رجلاً تمّ اختيارهم بالطريقة العشوائية الطبقيّة أي أنّ نوع العينة عشوائية طبقية، حيث بعد تحديد المؤسسات المعنية بالدراسة والتي تدعّم شروط هي نفسها المذكورة في اختيار العينة الأولى، تمّ اختيار عينة المرؤوسين الذكور أو العمال الذكور من نفس تلك المؤسسات، كان عدد العينة قائماً على مبدأ العُشر، وفي ضوء المعطيات كانت إجراءات اختيار العينة مبني على أساس الحصر الشامل لجميع الذكور المرؤوسين الذين يختلطون ويحتكون بالمرأة القيادية، حيث كان العدد الإجمالي 1269 فرداً وبعد تطبيق مبدأ العُشر حصلنا على عينة 126 فرداً، حيث كان العدد بنسب متفاوتة في المؤسسات المختارة، وتمّ توزيع الاستمارات وفق القائمة وانتظار فترة معينة لاسترجاعها حسب كل مؤسسة.

3-المجال الزمني

كانت الدراسة مع بداية الموسم الجامعي 2010 – 2011 وبعد تحديد أهداف وفرضيات وعينة الدراسة والمؤسسات المستهدفة لذلك، استطعنا تحديد أبعاد ومتغيرات ومؤشرات العمل الميداني، وبعد البحث الاستطلاعي ووضع فرضيات للدراسة تمّ توزيع الاستمارات وإجراء المقابلات وكان ذلك في السنة الجامعية الموالية 2011 – 2012، واستمر ذلك إلى السنة الجامعية 2013-2014 وشمل ذلك تحرير

¹ مروان عبد المجيد إبراهيم، أسس البحث العلمي لإعداد الوسائل الجامعية، ط1، مؤسسة الوراق، عمان، 2000، ص163.

البحث وتنظيمه وفق الأسس المنهجية وتحديد نتائجه ومدى صدق فرضيات وضبط التجانس النظري والميداني، إلى غاية اكتمال الدراسة في منتصف سنة 2014.

المبحث الثاني: مناهج البحث والتقنيات المعتمدة في الدراسة

1- مناهج البحث:

لقد تمّ الاعتماد في هذه الدراسة على مناهج معينة تتماشى مع أهداف دراستنا وتساعدنا في الحصول على نتائج دقيقة وموضوعية.

1-1 المنهج الوصفي:

"يراد بالدراسات الوصفية ما يشمل جميع الدراسات التي تهتم بجمع وتلخيص الحقائق الحاضرة المرتبطة بطبيعة وبوضع جماعة من الناس أو عدد من الأشياء أو مجموعة من الظروف أو فصيلة من الأحداث أو نظام فكري. أي نوع آخر من الظواهر التي يمكن أن يرغب الشخص في دراستها... ومن بين الأسماء التي تُعنى بها الدراسات الوصفية تسميتها "بدراسة الوضع" لاهتمامها بدراسة الوضع الحاضر للأمر المراد دراسته والدراسات المعمارية.¹ وهو بحث لا يقتصر على جمع المعطيات وتصنيفها وتحليلها، وإنما يتضمّن تفسير النتائج وقياسها للحصول على استنتاجات ذات معنى من شأنها أن تكون تعميمات للظاهرة المدروسة. وبحثنا هنا يتخذ ما يسمى "بدراسة الوضع" وهو دراسة واقع المرأة الممكنة من مناصب قيادية وعلاقتها بمواقف وضغوطات الجنس الآخر. وكذلك دراسة تحليل النشاط وهو من المناهج الوصفية، يظهر في دراستنا من خلال دراسة ظروف عمل النساء القياديات وخبراتهم ومستوياتهم... إلخ

2-1 المنهج الإحصائي:

تبعاً لمشكلة الدراسة حدّدنا المنهج الإحصائي لدراسة موضوعنا، هذا المنهج القائم على "الإحصاء وهو العلم الذي يمثل مجموعة من الطرق العلمية التي تتولى جمع البيانات العددية وعرضها وتحليلها وتفسيرها

¹ مروان عبد المجيد ابراهيم، المرجع السابق، ص125.

بما يكفل الوصول إلى نتائج صحيحة، أو أقرب ما تكون...» وهو منهج كمي يستهدف قياس ظاهرة معينة والتعبير عن المتغيرات تعبيراً عددياً.

2- التقنيات المعتمدة في الدراسة

تستخدم الأداة للحصول على المعلومات، ولكل أداة خصوصية معينة تُخدم بحوث معينة دون غيرها، وفي الأغلب تكون الأداة المختارة تابعة لنوع المنهج المستخدم في الدراسة. في بحثنا استخدمنا أداة أساسية هي الاستمارة تبعاً للمنهج الإحصائي الذي تطلّبه مشكلة البحث، تمثّلت عينة البحث في المرؤوسين الذكور. واستخدمنا أداة المقابلة مع عينة البحث التي تمثّلت في القيادات النسوية للتعريف بهن وبخصوصياتهن المهنية، واستعنا كذلك بالملاحظة لإثراء البحث بمعلومات تفيد تحليل نشاطها ودراسة وضعها.

1-2 خطوات بناء أداة الدراسة (المقابلة)

لقد قمنا بتصميم دليل المقابلة بعد النظر للمحاور الأساسية التي تُخدم أهداف البحث والتي كشفت عنها الدراسات السابقة والدراسات الاستطلاعية. كانت المقابلة مواجهة بين الباحث والمبحوث تتخللها ملاحظات جادة تتضمن مختلف التعبيرات (الوجه، العيون، السلوكيات).

يتضمن دليل المقابلة أسئلة قليلة مقارنة بالاستمارة، كان عدد الأسئلة 21 سؤال بالإضافة إلى الأسئلة المتعلقة بالبيانات الأولية: السن، الحالة المدنية، عدد الأطفال، مكان الإقامة، المؤهلات العلمية، الأقدمية. والأسئلة تنتمي إلى أربعة محاور أساسية هي:

- أسئلة متعلقة بالحالة الاقتصادية للنخبة النسوية المهنية.

- أسئلة متعلقة بمدى الثقة في النفس .

-أسئلة متعلقة بنوع القيادة المتّبعة من طرف النساء القياديات.

-أسئلة متعلقة بالتمييز الجنسي ضد النساء القياديات.

وقد استخدمنا هذه الأداة لمعرفة واقع النساء القياديات ووضعهنّ المهني.

2-2 خطوات بناء أداة الدراسة (الاستمارة)

قد قمنا في الدراسة بتصميم الاستمارة بناء على الدراسات السابقة والإطار النظري وبعد الدراسة الاستطلاعية التي قمنا بها والتي تضمنت محاوراً أساسية من فرضيات البحث، والمحاور هي كالتالي:

1- رأي الرجل في الجو المهني لعمل المرأة

2- مدى تقبّل الرجل لاحتلال المرأة للمناصب القيادية.

الهدف من الدراسة كان معرفة مدى تقبّل الرجل لوضع المرأة الحالي بداية بعملها وظروفه، وانتهاء باحتلالها للمناصب العليا، بعد تحديد المحاور تمّ صياغة عدد من الأسئلة لكل محور، بلغ عددها في البداية 35 سؤالاً وبعد التدقيق فيها أصبحت في النهاية 30 سؤالاً من بينهم 6 أسئلة مفتوحة ملائمة للمحاور وللفرضية ولأهداف البحث.

المبحث الاول: عرض نتائج العينة الاولى وتحليلها

أولاً: خصائص العينة

لقد تضمّنت العينة 32 مقابلة مع نساء قياديات في مؤسسات مختلفة، صحية، تربية، صناعية، إدارية، خدماتية وقد قمنا بتصميم دليل المقابلة الذي تضمن 21 سؤالاً بالإضافة إلى البيانات الأولية كما هي مبينة في الجداول الآتية:

الحالة للمبحوثات	المدنية	التكرار	%
عزباء		07	21.87%
متزوجة		23	71.87%
مطلقة		01	3.12%
أرملة		01	3.12%
المجموع		32	100%

الجدول(1): يمثل توزيع المبحوثات حسب حالتهم المدنية

ما يلاحظ في هذا الجدول أنّ فئة النساء القياديات المتزوجات مثّلت أكبر نسبة بـ 71.78% ، تليها

فئة العازبات بنسبة 21.87% وتضم العينة مطلقة واحدة وأرملة واحدة.

عدد أطفال المبحوثات	التكرار	%
بدون	05	20%
1-2	16	64%
3-4	03	12%
5- فما فوق	01	4%
المجموع	25	100%

الجدول (2): يمثل توزيع المبحوثات حسب عدد أطفالهنّ

يوضح الجدول (2) عدد أطفال المبحوثات، حيث نجد الأغلبية بنسبة 64% تتمثل الفئة التي تملك طفل أو طفلين، ونسبة 12% تملك من 3 إلى 4 أطفال ونسبة 4% تملك من 5 إلى ما فوق.

السن الحالي للمبحوثات	التكرار	%
(أقل من 30)	02	06.25 %
(31-40)	18	56.25 %
(41-50)	06	18.75 %
(51- فما فوق)	06	18.75 %
المجموع	32	100 %

الجدول (3): يمثل توزيع المبحوثات حسب سنهنّ الحالي

يوضح الجدول رقم (3) السن الحالي للمبحوثات، حيث نجد الاغلبية منهم يمثلون الفئة العمرية (31-40)، ونسبة 18.75% تمثلها الفئة العمرية (41-50) والفئة العمرية (51 فما فوق)، ونسبة 6.25% تمثل الفئة العمرية (أقل من 30).

المؤهلات العلمية للمبحوثات	التكرار	%
الثانوي	00	% 00.00
الجامعي	26	%81.25
دراسات عليا	06	%18.75
المجموع	32	%100

الجدول (4): يمثل توزيع المبحوثات حسب مؤهلاتهم العلمية

يوضح الجدول رقم 4 المؤهلات العلمية للمبحوثات، حيث نجد الاغلبية منهم، يمثلون المستوى الجامعي

بنسبة %81.25 ونسبة %18.75 دراسات عليا.

أما بالنسبة لمكان الإقامة، فكل أفراد العينة منطقة سكنهم هي المدينة، وذلك بحكم الدراسة الحالية التي استهدفت مدينة تلمسان.

ثانيا: الحالة المادية للنخبة النسوية المهنية

1- الاستقلالية الاقتصادية للنخبة النسوية المهنية

لقد ارتبط مفهوم التنمية بمفهوم التطور والارتفاع والتقدم، وارتبط بهذا المفهوم مفهوم التمكين وتنمية القدرات لاسيما تمكين المرأة وتنمية قدراتها الفكرية والمهنية والشخصية، وقد نجحت المرأة اليوم في ذلك، فبعد خروجها للعمل وتوليها مختلف المناصب، استطاعت أن تكون امرأة جديدة مبدعة ومستقلة وتخلّصت من ملامح المرأة القديمة التابعة، إن لم يكن داخل المنزل أو البيت الزوجي، فهي تتغلب عليه في ميدان العمل مبرزة فعّالية دورها، حيث نجد اليوم أنّ أغلبية النساء العاملات استطعن التغلب على ضعفهنّ وتخلّصنّ من التبعية التي كانت تحوم بمصيرهنّ وبجياتهنّ على المدى الطويل، تجسد ذلك في دراستنا الحالية، التي تؤكد على أنّ الأغلبية القصوى من العينة تتمتع باستقلالية اقتصادية تُمكنها من تلبية احتياجاتها الخاصة من ملبس يليق بمكانتها الاجتماعية ومواد ذاتية للاعتناء بنفسها. كما سمحت لها الاستقلالية الاقتصادية بحرية التصرف بممتلكاتها سواء عقارية، عينية... إلخ. كما يوفر لها خدمات معينة تسهّل عليها حياتها اليومية، مثل حصولها على سيارة و أغلب أفراد العينة لديهم سيارات خاصة أو سيارات خاصة بالعمل تسهّل خروجهنّ وتنقلاتهنّ.

إنّ الاستقلال الاقتصادي للمرأة القيادية هو مجال واسع لتحقيق الأمن والرضا النفسي والمكانة الاجتماعية، كذلك يمنحها القدرة على حل مشكلاتها الاجتماعية والنفسية وتفاديها مثل: الاكتئاب، الفراغ، تراكم المسؤوليات... إلخ، وبه تُمنح درجات من الحرية، هذا الأمر متعلق بالحرية والتفكير والأخلاق، تحدي حقيقي من أجل الحفاظ على المكتسبات،¹ تتقوى شخصيتها فتصبح مدركة لقيمتها، الأمر الذي يعزز من طموحاتها وتطلعاتها على المستوى الشخصي والمهني، ويساهم في بناء علاقة قوية بينها وبين الرجل، ذلك أنّه "كلما ازدادت شخصية المرأة ارهافا وتعاضم شعورها بأنّها كائن بشري، صعب عليها أكثر فأكثر تحمّل اهانة الرجل الذي يتعامى، بسبب عقليته التي تكوّنت عبر أجيال، عن رؤية الفردية التي

¹Stéphane Fouks, *les nouvelles élites, portrait d'une génération qui s'ignore*, plon, 2007, p35.

تستيقظ لدى المرأة المشتتهة.¹ فأغلب المبحوثات استطاعت الوصول لهذا النموذج المستقل والمندمج في نفس الوقت، وهو القدرة على التحكم في ممتلكاتهنّ واحتياجاتهنّ الخاصة والتمسك بإنسانيتهنّ المطلقة، فالعمل القيادي هو قوة عظمى ورقي غير محدود سواء في طريقة الكلام أو اللباس وخاصة أفكارهنّ كانت دليلا على سيطرتهنّ وبلوغ طموحاتهنّ، "فكلما تعاظمت مشاركة المرأة في حركة الحياة الاجتماعية وكلّما توطد دورها كنا بضع فَعَال في أولوية الحياة الاقتصادية، توسع أفقها حكما."²

إنّ المقابلات التي أجريت مع المبحوثات ساهمت في معرفة مدى تأثير العمل القيادي على حياة المرأة، فقد أصبحت أكثر وعيا بمكانتها وبالذور الذي تقوم به على عدة أصعدة، وأنّ الاستقلال الاقتصادي هو من أبسط حقوقها الذي دَعَم وجودها بكرامة وحماها من التبعية القاتلة للإبداع والخلق المتجدد، تلك التبعية القاتلة للإنسانية وليس للإبداع فقط فالتبعية نقص دائم، حتى وأن كان في أحسن الظروف مثلا: دخل الزوج المرتفع، غنى أفراد العائلة... الخ

2-المساهمة الاقتصادية الأسرية للنخبة النسوية المهنية

تساهم المرأة في تربية الأجيال، تربيوا، اقتصاديا وتنمويا وتساهم كذلك في العمل الانتاجي تنمويا واقتصاديا، بمعنى أنّ حجم دورها تضاعف وتضاعفت مساهماتها، فالمرأة اليوم بالإضافة إلى مساهمتها الكاملة في المجال التربوي والتنموي للأطفال، نجدها تقوم بدور اقتصادي مهم وهي كفالة حياة كريمة لأسرتها، فأغلبية المبحوثات يؤكدن على مساهمتهنّ الاقتصادية بل مسؤوليتهنّ الكاملة في ذلك، مساهمة مبنية على التعاون والتكامل بين الزوجين، فقد أبدت أغلب المبحوثات آراءهنّ التي تؤكد عدم تدخّل أزواجهنّ في مرتباتهنّ، فالأمور تُقضى من باب التعاون والتكامل وليس الاكراه و"الحقرة" على لسان أحد المبحوثات، أنّ المجال الأسري هو مجاهنّ وهنّ أدرى به من الرجل، أدرى باحتياجاته ولوازمه والمساهمة تتم

¹ ألكسندر كولونتاى، المرأة الجديدة، ترجمة: هند بيت عبودي، دار الطليعة، بيروت، إعداد الكتروني، تاريخ التصفح: 2013/11/07، ص17.

[/https://ayman1970.files.wordpress.com/2012/09](https://ayman1970.files.wordpress.com/2012/09)

² المرجع نفسه، ص18.

من باب التكامل لإنجاح الفضاء الأسري وتحقيقا للرفاه، وهذا هو جوهر ما تصبو إليه التنمية "فهى عملية إرادية تهدف إلى صناعة تبادلات في التركيبة الاقتصادية والاجتماعية لتوفير حياة أفضل لسكان المجتمع".¹

نجد دراسة ميدانية بسوريا "بيّنت أنّ أكثر من 72.5% من النساء العاملات لا ينفقن على أنفسهنّ من دخلهنّ أكثر من 10% و15.7% ينفقن من 10-20%، أي أنّ الغالبية يقمن بتحسين معيشتهنّ، فدخل الرجل وحده لا يسد احتياجات الأسرة،"² نفس الدراسة تبيّن أنّ 95% من العينة قلن أنّ العمل حقّق لهنّ مكاسب على الصعيد الشخصي.³ كذلك دراسة قامت بها الباحثة الجزائرية شريفة ديب معروف وأكدت أن النساء يستثمرون أجورهم في شراء الممتلكات الشخصية من أجل جعل الحياة أكثر راحة، شراء المجوهرات، الثلاجة، التلفزة، السيارة، وكذلك في شراء العقارات باسم أزواجهم.⁴ وهذا نفس ما أكدته مبحوثات الدراسة الحالية، أنّ مساهمتهم الاقتصادية الأسرية ساهمت في تحسين الوضعية المادية للأسرة ودعّمت مكانتهم وزادت من نسب مشاركتهم في القرار الأسري.

إنّ الاستقلالية المادية للمرأة وقدرتها على المساهمة الاقتصادية أصبحت ضرورة فُصوى وشأنا كبيرا للمرأة والرجل معا وللأسرة والمجتمع كذلك، لأن تكاليف الحياة قد ارتفعت وتقدم المجتمع أصبح مرهونا بمساهمة كلا الجنسين. قديما لم تكن للمساهمات المادية للمرأة دورا مهما ولم تكن في الحسبان بل كانت عارا في أغلب الأحيان لأنّ سيادة الرجل كانت مرتبطة بقدرته على الانفاق وتحمل مسؤولية ذلك لوحده، كما أنّ نمط الحياة كان مختلفا، كانت هناك العائلة الكبيرة التي يحرص أفرادها على مساعدة بعضهم البعض، كانت الحياة مشتركة وأكثر رفاها. كشفت المقابلات التي أجريت مع المبحوثات عن نموذج مستقل

¹ جهاد دياب الناقولا، الآثار الأسرية الناجمة عن خروج المرأة السورية للعمل، دراسة ميدانية لواقع مشكلات النساء المتزوجات العاملات في مدينة دمشق"، منشورات الهيئة العامة السورية للكتاب، 2011، ص31.

² المرجع نفسه، ص210.

³ المرجع نفسه، ص210.

⁴Chafika Dib Marouf, **rappports sociaux, rapports matrimoniaux et condition féminine en Algérie**, insaniyat, revue algérienne d'anthropologie et scienc), familles d'hier et d'aujourd'hui, N°04-Janvier-Avril, 1998. (Vol.11,1), Centre de recherche en anthropologie Sociale et culturelle, Oran, Algérie, p31.

ماديا، أقرب بكثير الى الرجل منه الى المرأة، نستطيع المراهنة على مساهمته الفعّالة في تنمية مجتمعه، ونموذجا قويا ماديا وفكريا يستطيع المساهمة في رفاه المجتمع كما أشرنا الى ذلك سابقا.

ثالثا: النّخبة النسوية المهنية والثقة في النفس

1-الثقة في القرارات المتخذة:

لقد تبينّ من خلال معظم أجوبة المبحوثات ثقتهم في أنفسهنّ من خلال عدم خوفهنّ من اتخاذ القرارات اللازمة في العمل وعدم الندم على أي قرار أُتخذ مهما كانت خطورته، وتبريرهنّ في ذلك أنّ القرارات يجب أن تُتخذ من البداية بحرص وتحري جيّد يغنيهم عن الندم فيما بعد، وحاولنا قياس ثقتهم بأنفسهن تبعاً للتشكيك الدائم في قدرة المرأة على اتخاذ القرارات اللازمة والحازمة.

"في كتاب يُعد للنشر حاليا عن (تراجيديا المرأة في واقعنا المعاصر) -وفي هذا الكتاب فصل مطوّل عن استحالة تحرير المرأة من ريقه الثقافة الذكورية الرجعية (والتي هي شكل من أشكال الرق وهزيمة الرجولة والمروءة)، إلّا إذا كانت المرأة في نفسها في طليعة الساعين لتغيير هذه الثقافة الدونية بثقافة عصرية تكون فيها المرأة على قدم المساواة تماما وكلية في سائر المجالات وشتى المواضيع، بل ويسود اقتناع (هو جزء لا يتجزأ من تكويني العقلي) بأنّ المرأة أكثر بكثير كأم للرجال والنساء معا-"¹ والمرأة اليوم باحتلالها للمناصب العليا استطاعت اثبات قدرتها على تحمّل المسؤوليات، ومن خلال المقابلات التي أجريت تبينّ أنّها تبذل جهد كبير لإثبات كفاءتها وتحقيق النجاح، كما ذكر أستاذ النقد والنظرية "عبد الله محمد الغدامي"، كنتائج حسّاسة لدراسات قام بها النساء متخصصات في شؤون المرأة ودورها في الحياة العامة، "إنّ الرجل المسؤول يستطيع أن يحوّل بناظره إلى أعضاء مجلس الإدارة ويشعر أنّه في هذا الموقع بسبب كفاءته وأنّه يستحق هذا المنصب بسبب عمله الجاد والمتفاني، وليس المنصب إلا مكافأة له على هذه لمزايا. أمّا المرأة

¹ طارق حجي، ذهنية الثقافة الذكورية أو ذهنية الرجعية في نظرتها للمرأة، موقع جريدة الأهرام، يوم: 07/أغسطس/2003، تاريخ التصفح: 2011/10/08.ص4.

المسؤولة فإنّها تنظر إلى الرجال في مجلس الإدارة وتشعر أنّها بحاجة لأن تثبت لهم أنّها تستحق هذه السلطة. أنّها مضطرة لأن تبرر هذا النجاح.¹

على حسب ما لاحظنا أنّ المرأة تبذل جهدا مضاعفا في اثبات قدرتها وتبحث عن بؤادر نجاحها وعلامات تفوقها، وتملك إرادة كبيرة في التحدي والمواجهة لإقناع من حولها وإثراء ذاتها بنقاط قوة تفوق غيرها من النساء العاملات للحصول على التميّز والتفرد اللامتناهي، وهي بذلك حسب رأينا تساهم في تحرير المرأة من الثقافة الرجعية التي لازمت مجتمعنا الجزائري بشكل معيّن أو بآخر، مع أنّها تبذل في ذلك قصارى جهدها، إلاّ أنّ ذلك لا يكون من سوء حظها ولكن يعتبر من الآثار السلبية للثقافة الرجعية، وضرورة من الضروريات الملحة للعيش بكرامة واسترجاع كيان انساني أُستلب على عدة أصعدة وأعيد انتاجه عبر الأجيال.

2-الثقة في القدرات:

يتميّز أغلب المبحوثات بثقة كبيرة في قدراتهنّ وكفاءتهنّ ولاحظنا اعتزاز عظيم بذلك، فقد أكّدت اعتراف من حولهنّ بكفاءتهنّ وأكّدن أنّ المرأة أكثر حرصا على اثبات ذاتها وأنّ تفانيها في عملها وتفوقها في ذلك يفوق الرجل ولم تعد هناك حدودا بين الجنسين، بمعنى أنّ المنصب القيادي والخبرة المهنية اليومية استطاعا توعية المبحوثات توعية ذاتية "فلا يمكن للمرأة أن تجعل المجتمع يعي بها وبكيانها وبمشاكلها دون أن تعي هي أولا بذاتها، لا يمكن للمرأة أن تستطيع أن تجعل الآخرين يعون ذاتها إذا لم تكن هي مالكة لوعي ذاتها."²

وجدنا في الدراسة الحالية كدليل لوعيها الذاتي، أنّ أغلبية المبحوثات يرتحن أكثر في التعامل مع الجنسين وخصوصا الرجال، فلو كان هناك نقص في ثقتهم بقدراتهم لما استطعن الارتياح مع جنس الرجال في العمل. ففي الدراسة الميدانية التي قمت بها الباحثة "فرانسوا بال" سنة 1991 أكّدت النتائج أنّ الحياة

¹ عبد الله محمد الغدامي، المرأة واللغة، ط1، المركز الثقافي العربي، الدار البيضاء، بيروت، 1997، ص169.

² تيسير التاشف، السلطة والفكر والتغير الاجتماعي، ط1، دار أزمنة للنشر والتوزيع عمّان، 2004، ص278.

المهنية للإطارات النسوية هي العمل الذي يتميّز بضرورة استخدام قدراتهنّ واستقلاليتهمّ.¹ تعبيراً عن الوعي الذاتي وبجنا عن الوعي الاجتماعي لأنّ ثقة المرأة القيادية بنفسها ستعكس بطبيعة الحال على من حولها أفراداً ومجتمعاً، فالتقدم وتحقيق النهضة لا يحقق إلاّ بتحسين وضع المرأة وتمكينها من مصادر القوة، فالأمر مرتبط بحضارتنا، بمستقبل أجيالنا، وقهر المرأة واستلابها استمر طويلاً ويجب قطع جذور إعادة انتاجه عبر الأجيال.

لقد أكدت أغلبية المبحوثات إنّ ارتياحهنّ مع الجنس الآخر ناتج عن حبهنّ للنموذج الذكوري الملتزم والصارم والواعي بقدراته، ونذهنّ للنموذج التّسوي الغير واعى بقدراته وبعظمة مسؤولياته على الصعيد المهني والتنموي، هذا يعني أنّ المرأة القيادية استطاعت ادراك المعنى الحقيقي لميدان العمل فكما تؤكد ذلك اللبائحة الاجتماعية الفرنسية "**Françoise Battagliola**" في مقال لها بعنوان: العمال، العاملات، المسارات المهنية والعائلية، "أن ميدان الانتاج يظهر كأنه مكان يعبر عن علاقات الطبقة ولكن التقسيم الاجتماعي والتقني للعمل يُبنى على العلاقات الاجتماعية بين الجنسين.² فعمل المرأة كي يكون مساراً للتقدم، يجب أن يرتبط بالوعي الذاتي و يهدف لتحقيق الوعي الاجتماعي، أمّا العمل مجرد العمل فهو ذلك النموذج السنوي المرفوض، والسبب الرئيسي لدى المبحوثات لارتياحهنّ للتعامل مع الجنس الآخر دون تردد أو خوف، كما أكدت الكاتبة الفرنسية "**سيمون دي بوفوار**" والتي تقول (أنّ فهم التّساء لبعضهنّ البعض واحساسهنّ بأنفسهنّ ينبع من حالة انتمائهنّ لنسويتهمّ، غير أنّهنّ يأخذن بمحاربة بعضهنّ البعض للسبب نفسه.³

نجد أنّ الثقة في القدرات نابعة من وعي ذاتي وسعي لتحقيق وعي اجتماعي يسهّل على المرأة العيش بكرامة وسلام، إنّ ثقة المرأة القيادية في قراراتها وقدراتها يقبها من الاحساس بالدونية، يخلق منها شخصية

¹Françoise Belle, **etre femme et cadre**, édition l'harmattam, Paris, 1991, p82.

²Florence Pinton, Mireille Lecarme, **Relations de genre et développement femmes et sociétés**, édition de l'orston, Paris, 1992,p158.

³ عبد الله محمد الغدّامي، المرجع السابق، ص173.

قوية، متفوّقة ومكتملة، وقادرة على مواجهة خصومها ومن يعرقل مساراتها التنموية وسعيها للتغيير والإبداع في مجتمع أصبح للأقوى ماديًا وفكريًا.

رابعاً: نمط القيادة التي تستخدمها النخبة النسوية المهنية

1- نوع القيادة المستخدمة:

لقد قمنا بتوضيح أنماط القيادة في الشق النظري من الدراسة، ووجدنا هناك قيادة استبدادية، قيادة حرة، قيادة بيروقراطية، قيادة ديمقراطية. ووجدنا أنّ الملامح الأقرب التي ظهرت من النساء القياديات هو النمط الديمقراطي، فمعظم المبحوثات إن لم نقل كلّهنّ، أشرنّ إلى أنّ طلب المساعدة من الأطراف المهنية أمر في غاية الأهمية وأنّ استشارة المرؤوسين قبل اتخاذ القرار من السياسات المتبعة لديهنّ.

توافقاً مع دراستنا الحالية، نجد الدراسة الشهيرة التي قامت بها الباحثة الأمريكية "جودي روزنر" "Judy Rosener" عن (أنماط القيادة لدى النساء)، حيث قامت بدراسة أساليب القيادة لدى 456 من النساء الناجحات في الوظائف التنفيذية القيادية ببعض المنظمات، ومقارنتها بأساليب القيادة لدى الرجال الذين يعملون في نفس الوظائف التنفيذية القيادية بتنظيمات أخرى متشابهة. وقد وجدت روزنر "هناك فروقاً جوهرية بين النوعين في أساليب القيادة، حيث كان الرجال يفضلون أساليب السيطرة والضببط الرسمي في التعامل مع المرؤوسين والاعتماد على إعطاء الأوامر، واتخاذ القرارات العقلانية الرشيدة، وعلى العكس مما سبق، وجدت روزنر أنّ النساء يملنّ إلى جعل مكان العمل أكثر نسائية، وأكثر ميلاً لعدم تركيز القوة، وعدم اتباع خط السلطة في التعامل مع المرؤوسين، ويسألنّ عن التوجيه والإرشاد من المرؤوسين دون التركيز على إعطاء الأوامر... كما أشارت نتائج إحدى الدراسات إلى أنّ الشباب من الذكور يميلون إلى أداء الأدوار في الجماعات أو الفرق الرياضية التي تمارس عملها تحت السيطرة، ووجود بناء هرمي يوضح تدرج السلطة، حيث يتعلمون في هذه الجماعات كيفية المنافسة، وتحقيق الفوز، ومواجهة النقد. أمّا الإناث، فيملنّ إلى اللعب في جماعات ليس لها قيادة، حيث يشعرون بالعدالة والمساواة، ويتعلمن المشاركة في اتخاذ القرارات." ¹ وهذا ما أكدته المبحوثات في الدراسة الحالية، أنّ القرارات حتى وإن كانت ترجع إليهنّ فطلب

¹ طلعت ابراهيم لطفي، علم الاجتماع الصناعي، دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، 2007، ص 73-74.

المساعدة والاستشارة قبل اتخاذ القرارات أمر لا يمكن الاستغناء عنه ولا يعتبر انتقاصا من شأنهنّ، فهو المسلك الفعّال لاتخاذ قرارات سليمة وصحيحة. "في كافة أنحاء العالم، فإنّ الاختلافات بين الأجناس تُردد الاختلافات في تحييز أدمغتهم، بحيث تنجذب النساء نحو العمل الذي له انجاز اجتماعي وذا بعد شخصي، وبالطريقة نفسها بأنهنّ أكثر اهتماما بشكل واضح بالناس من أوقاتهم السابقة، في حين أنّ الرجال لنفس الأسباب المجردة حيويًا يهتمون بعالم الأشياء والقوة."¹ "تملك المرأة الخبرة الاجتماعية في الجمعيات النسائية، الأحزاب السياسية، المنظمات النقابية والتي تساهم بها في بناء ديناميكية تّوسع وتعزز مشاركتها الاجتماعية."² وفي الدراسة الحالية اختيار المرأة القيادية أسلوب المشاركة في اتخاذ القرارات دليل على تركيزها البالغ على تطوير الجانب الاجتماعي والانساني من القيادة، "فالقدرة العلائقية صفة ضرورية لكلا الجنسين أثناء العمل لكن لها قيمة أكثر عند المرأة، والرجال يركزون بدلا من ذلك على محتوى العمل."³

تستخدم المرأة قدراتها المختلفة لإثراء أعمالها، ومع أن الكثير يعتبرها أساليب ضعف وعدم ثقة بالنفس، إلا أنّ ما لاحظناه في المرأة القيادية تتمتعها بوعي ذاتي بقدراتها، يؤكد سعيها للنجاح والتفوق، وغايتها القيام بالمطلوب منها بأكمل صورة، متحدية ومنكّرة للنظرات الدونية.

¹ أن موير، دايفيد جيسيل، جنس العقل، الإختلافات الحقيقية بين الرجال والنساء، ترجمة: أدهم وهيب، ط1، النايا للدراسات والنشر والتوزيع، دمشق، 2011، ص 210.

² Siari-Tengour Ouanassa et Benghabrit-Remaoun Nouria, recherche-action sur la participation politique des femmes au niveau local en Algéri , **le renforcement des capacités des femmes en matière de leadership et de participation à la vie politique et à la prise de décision en Tunisie**, réalisé par le crasc, un-instraw, cawtar Tunisie, Septembre, 2009., p55.

³ Martine Chaponnière, Patricia Schulz, Eliane Balmas, graziella-Remano, Sabine Voiélin, **les valeurs dites féminines et masculine et leur impact sur la vie sociale et professionnel des femmes**, édition l'age d'homme, lausanne, 1993, p219.

إنّ معظم المبحوثات يؤكّدن على أنّ الصرامة هي الأسلوب الفعّال عند اتخاذ القرارات ضد أي جهة معينة، وهناك نسبة أخرى تؤكّد على أسلوب اللين، ذلك أنّ الصرامة قد تُؤلّد العند والكرهية خاصة عند الجنس الآخر. إن اختيار المرأة القيادية لأسلوب الصرامة هو دليل على رغبة النساء القيادات في اتخاذ النموذج الذكوري قدوة لهمّ، "فإنّ العديد من النساء اللواتي يعملن أفضل في عالم الرجال تبدين لأن يكون لديهن دماغا رجاليا، بيد أنّه يمكن أن يكون أيضا بأنّ النساء اللواتي نجحن في عالم ذكري بالضبط هنّ بالضبط أولئك اللواتي يتصرّفن كما لو كنّ رجالا فخريين."¹

لقد لاحظنا أنّ المرأة القيادية مع أنّها تتخذ أسلوب المشاركة الجماعية في اتخاذ القرار، وأنّها تميل إلى القيادة الديمقراطية في ممارستها لمهامها، نجد بالمقابل الأغلبية منهمّ تحتدّين بالنموذج الذكوري في القيادة وهو استخدام أسلوب الصرامة، أمّا بالنسبة للفئة القليلة التي أكّدت أنّ أسلوب اللين هو الأسلوب المفضل لديهنّ، هي فئة قليلة تمثّل الفئة المسالمة، حيث "يرى عدد من النساء اللواتي جرّبن الأعمال القيادية أنّ معضلة (عقلية الأقلية) تبرز أوضح ما تبرز لدى النساء اللواتي وصلن إلى مواقع متقدمة في العمل والصدارة المؤسّساتيه، وقد تصبح الواحدة منهمّ مديرة تنفيذية ولكنها تظلّ وكأنّها شخصية ثانوية أو كأنّها نائبة المدير لأنّها لا تملك الثقة الكافية لتكون امرأة ناهية."²

إنّ اختيار أسلوب اللين دليل على الخوف ونابع من التركيز والاهتمام بالجانب الاجتماعي للعمل، إذ أكّدت أحد المبحوثات أنّ أسلوب الصرامة يؤلّد العند والكرهية وهذا سبب اختياري لأسلوب اللين، أمّا اتخاذ أسلوب الصرامة فهو دليل آخر على سعي المرأة لتحقيق الوعي الاجتماعي، حين تحاول تقليد النموذج الذكوري في القيادة وفرض سيطرتها بشكل كامل انعكاس دائم للثقافة الرجعية التي تحاول المرأة القيادية التخلص منها مهما كلفها ذلك، حتى وإن كان الثمن التخلي عن حدودها الأنثوية وملاحمها.

¹ أن موير، دافيد جيسيل، المرجع السابق، ص 218.

² عبد الله محمد الغدّامي، المرجع السابق، ص 168.

تؤكد كل المبحوثات على عدم وجود انتقادات حول نوع قيادتها المتبعة، خاصة الفئة التي تتبع أسلوب اللين في الكثير من الأحيان وحتى المتبعة لأسلوب الصرامة، قد يكون ذلك خوفا من منصبها والصلاحيات الموكلة إليها، فقد لاحظنا تمسكها القوي بالمنصب القيادي، وقدرة كبيرة على فرض السيطرة.

خامسا: النخبة النسوية المهنية والتميز الجنسي

1-درجة الحرية التي تتميز بها النخبة النسوية المهنية:

تمتلك معظم المبحوثات بدرجة معينة من الحرية التي تشمل الحرية في التنقلات وفي اللباس كذلك، فلا زالت المرأة القيادية رغم امتلاكها للقوة وللمنصب العالي تُراعي الخصوصيات الثقافية وتُعزز سيطرة الزوج عليها بالحدود المحافظة على كرامتها وكرامته. "تبنى الثقافة سيادة الذكورة على الأنوثة: أي الرجال يتحكمون والنساء محكومين، لكن كي تبقى الأنظمة الاجتماعية قابلة للحياة، يجب أن تكون هناك مساحة من الاختيار وبالتالي الحرية بطريقة يستطيع الفرد إيجاد ما يخدم حساباته واستراتيجياته."¹ حسب تصريح إحداهنّ "أنا أدرى بحدودي فأنا أكثر وأدرى بعقلية الرجل الجزائري"، هناك حدود ترضيني"، تُوقر الثقافة ذرائع أو حيل تخفي حالات المخالفة لمبادئ سيادة الذكورة، وهو ما يعني أنّ للنساء والرجال اتجاهات معلنة في الحياة اليومية، صورة كلاهما واضحة في المجتمع بطريقة أكثر وضوحا: المرأة يجب أن تظهر محكومة من طرف الرجل وليست لها أي سلطة للقرار، الرجال يجب أن يظهروا كمسيطرين على نساءهم يملكون كل السلطات داخل الفضاء الأسري."²

قد اتضح الجانب التكاملي في العلاقة الأسرية للمبحوثات، أكثر وعيا بذواتهنّ وبقيמתهنّ وبقيمة الزوج في حياتهنّ فلا تفريط ولا إفراط، نجدها دائما تسعى لتحقيق الوعي الاجتماعي بذاتها حتى مع زوجها لأنّ وعيها يرفض التبعية ويسعى إلى تحقيق الاعتبار والمكانة اللائقة بقيمتها كإنسانة وعضوة فعالة في المجتمع، من منطلق أنّ التبعية ستشل حركتها وتقتل ابداعها بالتكليف السلبي معها، ذلك أنّ المرأة قادرة وهي

¹ Noureddine Harrami, **le pouvoir de la femme et sa représentation dans de la société marocaine**, Afkar/idées, Estudios de Politica Exterior SA (Madrid) et Instituto Europeo del Mediterraneo, IEMED (Barcelone), n°7, 2005, p49.

²ibid, p49.

المسؤولة عن تعزيز سيطرة الرجل سواء الزميل أو الزوج. "وإذا ناضلت النساء من أجل تحقيق المساواة بينهن وبين الرجال، اعتبر ذلك النضال ضمناً أو صراحة، على أنه موجّه ضد الرجال، المقرّبين خاصة -الآباء والأشقاء والأزواج، وزملاء العمل... إلخ- وبأنّه يهدف إلى سلبهم امتيازاتهم."¹ هنا يظهر المد والجزر بين الجنسين على عدة أصعدة سواء المهني أو الأسري، فمن خلال الدراسة الحالية وجدنا أنّ النساء القياديّات قد أثبتن مساعهنّ الحقيقي (الوعي الاجتماعي) وواقعهنّ (الوعي الذاتي) اللذين سيقيهنّ من التبعية والدونية، فالتحكّم في حدود ذلك هو من أبرز ما أشارت إليه المبحوثات وأكّدت عليه.

2-النّخبة النّسوية المهنية وجو العمل المهني:

لقد أوضحت معظم المبحوثات أنّ قدراتها المهنية ومنصبها وكفاءتها صنعت لها اعتباراً ومكانة رفيعة وأنّ ملاحظاتها تؤخذ بعين الاعتبار، وأنّ مرؤوسيهما يتقبلون آراءها وقراراتها وأوامرها دون اعتراض أو استياء يُبيّن تمييزهنّ جنسي إلا في حالات نادرة، فقد ذكرت المبحوثات مواقف تجسّد تمييز جنسي ضدها، مثل الاستهزاء أو عدم الالتزام بطلبات معينة، "سماع كلام رجعي يفيد بأنّ المرأة مهما صعّدت أو نزلت هي لبيتها"... قد أكّدت المبحوثات أنّ ذلك التمييز يأتي من الذكور ذوي التعليم المتدني ومن مستوى مهني أدنى منها بكثير، ويأتي كذلك من فئة الذكور التي تملك نفس مستواها المهني، أغلبهم يكون الجوّ المهني معهم متوتر بعض الشيء ويكون هناك تقليل من شأن المبحوثات ومحاولة لهزيمتهنّ رغبة في التفوق عليهنّ.

إنّ تركز تلك المواقف السلبية في فئات معيّنة تدل على أنّ "الكيان هو مجرد أسطورة وهمية وهو ما حضّ الكثيرين من الشباب على أن يُعوضوا ذلك بانتصار وهمي، ويستمدون مرجعيته من ذهنية الثقافة الذكورية التي تجعلهم "الأفضل" بمجرد كونهم ذكورا، (وما أسهل العثور على تصور يسوغ تلك الأفضلية المنافية للعلم والفكر والثقافة والإنسانية والتحضر."² تمتلك المرأة القيادية طاقات ايجابية للدفاع عن تفوقها ونجاحها، والحفاظ على انسانيّتها وكرامتها، ولمواجهة النظرات القاصرة ضدها لمسنا سعيها الدائم للمواجهة والتصدي مبرهنة على نجاحها في العمل القيادي ورغبتها في النجاح.

¹ عزة شرارة بيضون، الرجولة وتغيير أحوال النساء "دراسة ميدانية"، ط1، المركز الثقافي العربي، المغرب، لبنان، 2007، ص183.

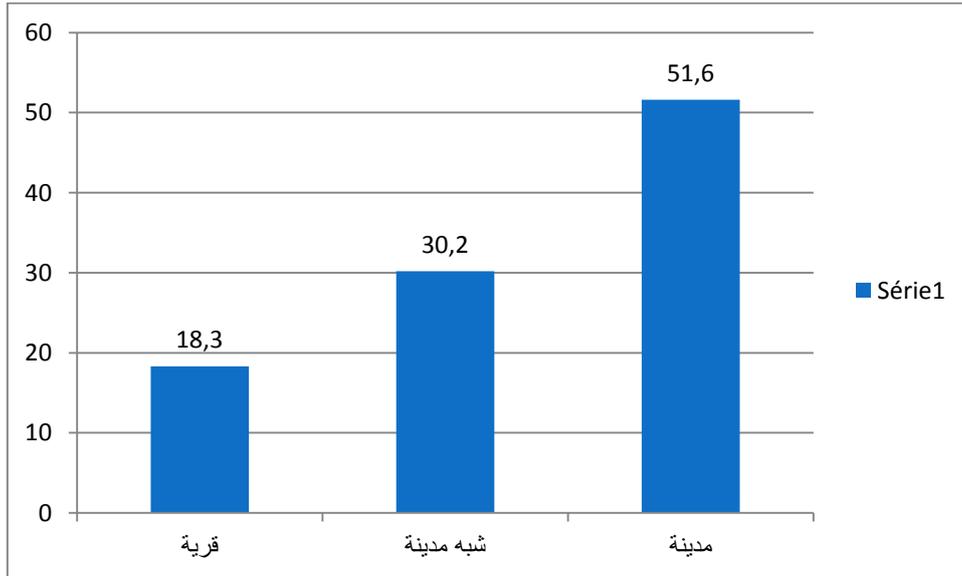
² طارق حجي، المرجع السابق، ص3.

المبحث الثاني: عرض نتائج العينة الثانية وتحليلها

أولاً: خصائص العينة

منطقة السكن	التكرار	%
قرية	23	18.3
شبه مدينة	38	30.2
مدينة	65	51.6
المجموع	126	100

الجدول (5): يمثل توزيع المبحوثين حسب منطقة سكنهم

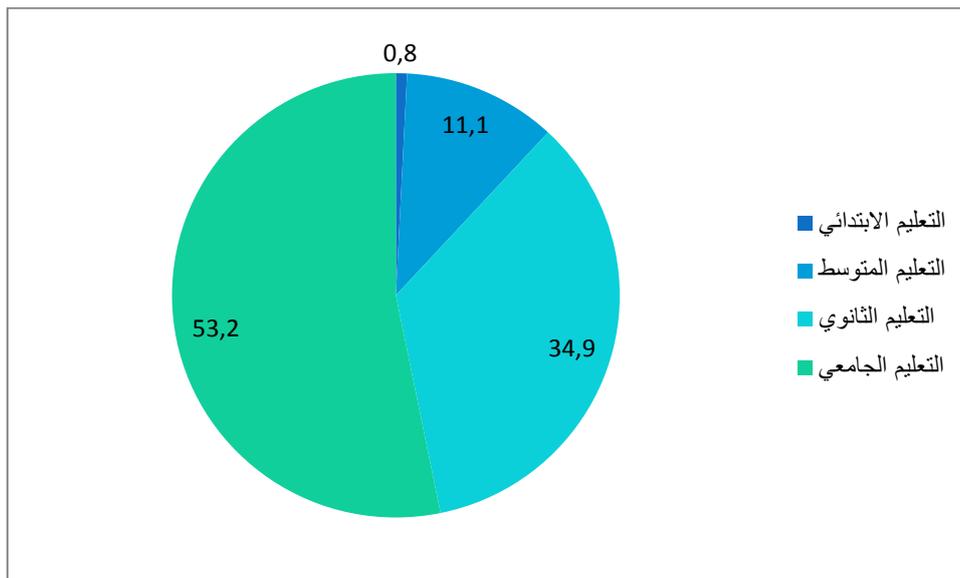


الشكل (2): أعمدة بيانية توضح توزيع المبحوثين حسب منطقة سكنهم

يوضح الجدول (5): توزيع العمّال الذكور إلى ثلاث فئات حسب المنطقة السكنية، حيث أنّ نسبة 18.3% من أفراد العينة أي 23 عامل من أصل 126 يمثلون فئة الأفراد الذين يسكنون في قرية، في حين نسبة 30.2% أي 38 عامل يمثلون فئة الذين ينتمون إلى المنطقة السكنية شبه المدينة وأغلبية أفراد العينة 51.6% أي 65 عامل يمثلون أفراد العينة الذين يسكنون بالمدينة.

المستوى العلمي	التكرار	%
التعليم الابتدائي	1	0.8
التعليم المتوسط	14	11.1
التعليم الثانوي	44	34.9
التعليم الجامعي	67	53.2
المجموع	126	100

الجدول (6): يمثل توزيع المبحوثين حسب مستواهم العلمي

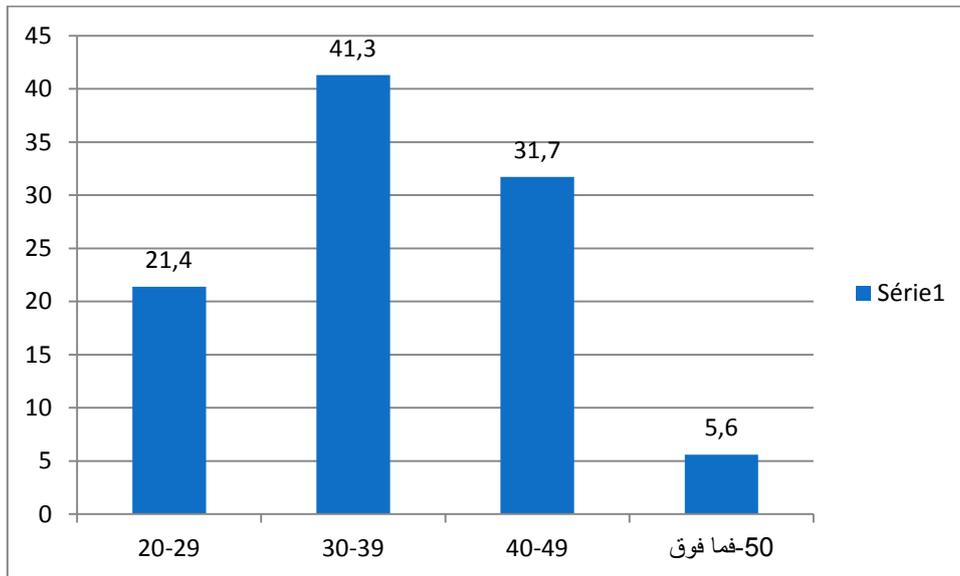


الشكل 3: رسم دائري يوضح توزيع المبحوثين حسب مستواهم التعليمي

أول ما يلاحظ في هذا الجدول أنّ فئة العمال المتحصلون على مستوى جامعي مثلت أكبر نسبة بـ 53.2 % تليها الفئة المتحصلة على مستوى ثانوي بنسبة 34.9% ثم الفئة المتحصلة على مستوى المتوسط قدّرت بـ 11.1 % والفئة المتحصلة على التعليم الابتدائي بنسبة 0.8% أي عامل واحد من أصل العدد الإجمالي للعينة.

السن الحالي	التكرار	%
20-29	27	21.4
30-39	52	41.3
40-49	41	31.7
50-59	7	5.6
المجموع	126	100

الجدول (7): يمثل توزيع المبحوثين حسب سنهم الحالي



الشكل 4: أعمدة بيانية توضح توزيع المبحوثين حسب سنهم الحالي

يتضح من خلال هذا الجدول رقم (6) أنّ الفئة العمرية (30-39) تمثّل النسبة العالية من المبحوثات إذ تقدّر بـ 41.3% تليها الفئة العمرية (40-49) بنسبة 31.7% ثمّ الفئة العمرية (20-29) بنسبة قدّرت بـ 21.4% تليها الفئة العمرية (50-59) بنسبة 5.6% أي 7 من العمال من أصل 126 فرد من أفراد العينة.

ثانياً: تحليل المؤشرات الخاصة بالفرضية الأولى

ضرورة تواجد المرأة في مختلف الميادين	التكرار	%
نعم	54	42.9
لا	21	16.7
نوعاً ما	51	40.5
المجموع	126	100

الجدول (8): يمثل نسب ضرورة تواجد المرأة في مختلف الميادين

يتضح من خلال الجدول (8): نسب ضرورة تواجد المرأة اليوم في مختلف الميادين حسب آراء أفراد العينة. نلاحظ أولاً: أنّ نسب القبول والتشكيك في ضرورة ذلك تتقارب بشكل كبير، حيث نجد نسبة 42.9% يعترفون بضرورة تواجد المرأة اليوم في مختلف الميادين وتقابلها نسبة 40.5% يشككون في ضرورة ذلك، "مع التطور التكنولوجي السريع والتأثير الكبير للعملة، أصبحت قضية خروج المرأة للعمل أمر طبيعي في كثير من الأوساط الاجتماعية والاقتصادية، الأمر الذي شجّعها على الدخول مجال الإدارة والقيادة خاصة، وفي جميع الميادين الاقتصادية كانت أو سياسية أو تربوية، فظهرت العديد من النساء كقائدات لمؤسسات وأحزاب وجمعيات وآخر منصب كادت المرأة الجزائرية أن تصل إليه هو منصب رئاسة الجمهورية،

حيث رشّحت أول امرأة ولأول مرة لهذا المنصب.¹ هذا التقارب بين نسب القبول والتشكيك باعث على اضطراب في وضع الرجال أو أزمة مصدرها الألم وليس القوة. "يرى" كميل" الباحث في شؤون الجندر، أنّ ذلك ناجم عن واقعه، أنّ القواعد التي انشئت للرجولة باتت تلائم قسما ضئيلا من الرجال، وأنّها غير مناسبة لأكثرهم، فقلة ضئيلة منهم يسعها أن تُفاخر بأنّها الشجرة الأصلب...الأوفر جرأة والأكثر عدوانية.²

يقبل الرجل بضرورة تواجد المرأة في مختلف الميادين لأنّه لم يعد المعيل الوحيد للأسرة هناك تعاون بين الطرفين، كما أنّ الإنجاب بات يُنظّم بموانع الحمل بل وأصبح يحدث دون الذكور، هذا ما زاد الثقة والقوة لدى النساء وبات واضحا لدى الرجال. لكن يبقى دائما عدم الاستلام موجودا، فنسب القبول كما ذكرنا تتقارب بشكل كبير مع نسب التشكيك، "فالرجال المعاصرون وإن اختار بعضهم ألاّ يخضع لسطوة هذه الأسطورة المبتوثة في التغييرات الثقافية، لا يسعهم العيش خارجها تماما بسبب هيمنتها الشاملة وانتشار تأثيرها.³

نلاحظ ثانيا، من خلال الجدول نسبة 16.7% ينفون تماما ضرورة تواجد المرأة اليوم في مختلف الميادين، "فكما كانت المرأة التجسيد في الواقع لما يكرهه في ذاته مغيبّة وغير منظورة، كان مطمئنا إلى صلابة ذكورته، وعلى العكس من ذلك فإنّ بروزها في الواقع يُمسي تهديدا له في هذا السياق، يبدو صعود النساء في زمننا المعاصر بمثابة "الحادث المفجّر" الواقعي لأزمة بنيوية كامنة.⁴ لقد اتضح أنّ الرجل حتى وإن اختار عدم الخضوع للتداعيات الذكورية يجد نفسه مرغما عليها، فبروز المرأة يظل تهديدا له ونقطة قوة مستمرة تدفعه للبقاء في مستوى معيّن من القوة وإن كان ذلك ظاهريا فقط، وهذا ما يفسر وجود أزمة اضطراب في مواقف الرجل الجزائري محصورة بين التشكيك والقبول والرفض.

¹ جدوالي صيفية، المرجع السابق، ص1.

² عزة شرارة بيضون، المرجع السابق، ص29.

³ المرجع نفسه، ص30.

⁴ المرجع نفسه، ص40.

تأييد عمل المرأة لساعات طويلة	التكرار	%
نعم	38	30.2
لا	88	69.8
المجموع	126	100

الجدول (9): يمثّل مدى تقبّل الرجل لعمل المرأة لساعات طويلة

يوضح الجدول (9): مدى تقبّل الرجل لعمل المرأة لساعات طويلة، حيث نجد النسبة العالية 69.8% يرفضون تماماً عمل المرأة لساعات طويلة مثلها مثل الرجل حتى ولو كان عملها يتطلب ذلك، دائماً هناك نوع من الإدانة بتقصير المرأة وعدم قدرتها على التحمّل. "لذا نجد الرجال في غمرة صراعهم مع هذه القوى البدائية وفي محاولة السيطرة على طبيعتهم، ومن أجل تثبيت تفوقهم عليها -أي من أجل تحقيق رجولتهم- فإنّهم "محتاجون" لأن يخضعوا المرأة -التجسيد الحي لكل ما يتعيّن عليهم أن يخضعوه في ذواته. فالذكور بعدسة المحلّلين النفسانيين، إذا بناء صراعي دفاعي مطبوع بالخبرات الطفولية الأولى، ويشترك في اختبارها كل الرجال بفعل تكوين طفولي كوني تشترك فيه كل المجتمعات الأبوية المعروفة."¹

إنّ عدم تأييد عمل المرأة لساعات طويلة مثلها مثل الرجل، نابع من أفكار مبثوثة ثقافياً تقول بقدرة الرجل على التحمّل أكثر من المرأة، وأنّ هذه الأخيرة لها مسؤوليات اجتماعية أخرى أهم من العمل المهني، كل هذه إيجابيات بأنّ الرجل لم يُهيأ بعد لخسارة مكانته وأدواره وامتيازاته في ظل ذكورته وتداعياتها. كذلك هناك نسبة ضئيلة، 30.2% أي 38 فرد من أفراد العينة يؤيدون ويتقبلون عمل المرأة لساعات طويلة مثلها مثل الرجل، تدل على أنّ هناك فئة معينة من الرجال يحاولون بناء وتبني علاقات جديدة في الوقت المعاصر.

¹ عزة شرارة بيضون، المرجع السابق، ص.39.

تأثير عمل المرأة في أخلاقها	التكرار	%
نعم	41	32.5
لا	36	28.6
نوعا ما	49	38.9
المجموع	126	100

الجدول(10):يمثل مدى تأثير عمل المرأة في أخلاقها

يوضح الجدول (10): رأي أفراد العينة في وجود علاقة تأثير سلبي بين عمل المرأة وأخلاقها، وهل من الممكن أن يكون عمل المرأة له علاقة بأي شكل من الأشكال بزحزحت قيمها التربوية التي ترعرعت فيها؟ نلاحظ أنّ 38.9% يشيرون إلى وجود مثل تلك العلاقة ونسبة 23.5% من أفراد العينة يجزمون بإمكانية تأثير عمل المرأة في أخلاقها، كما نجد نسبة 28.6% من أفراد العينة ينفون وجود علاقة تأثير سلبية بين عمل المرأة وأخلاقها، وهي في الحقيقة نسب متقاربة تجمع النفي والتشكيك والجزم بوجود مثل تلك العلاقة السلبية. ذلك أنّ "واحدا من أهم الفروقات بين الثقافة العربية والثقافة الغربية هو أنّ الأولى يغلب فيها الشعور بالعار على الشعور بالذنب، فالدافع وراء سلوك العربي سلوكا شريفا ليس الشعور بالذنب بل الشعور بالعار."¹ وتغيّر صورة المرأة أو سلوكياتها بشكل طفيف أو بدرجة يبقى سلوكا منافيا للقيم الإسلامية والثقافية التي تتحكم بالعلاقات داخل العائلة، ونجدها تنعكس وتتحكم بالعلاقات داخل كل مؤسسة في المجتمع بما في ذلك مؤسسة العمل. ما نلاحظه ونؤكد أن عمل المرأة قد يغيّر في المرأة أمور عديدة، على رأسها القدرة على الاحتكاك بالجنس الآخر حتى وإن كان على صعيد العمل، فالعقلية

¹ حليم بركات، المجتمع العربي المعاصر، ط6، مركز دراسات الوحدة العربية، لبنان، 1998، ص330.

تتفاوت والنسب تتقارب، هناك من يرى ذلك نوع من التفتّح والدّهاء وهناك من يراها ضياع لقيمة المرأة وتغير أحوالها إلى الأسوأ...الخ.

الرجل أقوى من المرأة في ميدان العمل	التكرار	%
نعم	71	56.3
لا	26	20.6
نوعاً ما	29	23
المجموع	126	100

الجدول(11): يمثّل مدى تأييد فكرة الرجل أقوى من المرأة في ميدان العمل

يوضح الجدول (11): وجهات نظر أفراد العينة حول فكرة أنّ الرجل أقوى من المرأة في ميدان العمل، نلاحظ أنّ النسبة العالية والأغلبية يؤيدون فكرة قوة الرجل في ميدان العمل مقارنة بالمرأة بنسبة 56.3% من أفراد العينة، تليها نسبة 23% من أفراد العينة يقرون باحتمالية صحة الفكرة المؤيدة لقوة الرجل "ويؤكد الباحث الفلسطيني أحمد محمود القاسم قائلاً: ولاشك عندي أنّ العمود الفقري لذهنية وضع المرأة في موضع أو موضع أدنى من مواضيع الرجل هو (نقص الثقة بالذات)، فالرجل الذي لا يعاني من مشكلة نقص ثقة بذاته وعقله وفكره وكيانه لا يحتاج لثقافة عامة تضع له المرأة في موضع أدنى منه...والأمر مفهوم:

فمن أخفق على المستوى العام لا يبقى له في الأغلب إلا أن يتفوق ويسود بشكل مصطنع (وهزلي) في دائرته الخاصة الصغرى.¹

وعدم الثقة في النفس نابع أصلا من الخبرات المكتسبة عن طريق النشئة الاجتماعية من ذهنية ذكورية لا تمس الإنسانية والتحضر بأي شكل من الأشكال، "فالطفل يتأثر بالأشخاص المكوّنين لأسرته، فهم الذين يحدّدون النمط العام لشخصيته التي تظهر في انفعالاته، استجاباته... يتعلم الطفل داخل الأسرة أسس الدور، متطلباته وتوقعات الآخرين من المواقف الاجتماعية المختلفة... يتعلم كيف يقوم بعدة أدوار... كل هذا يهيئته لاكتساب أدوار أخرى مستقبلا،"² دور الزوج، الزميل في العمل... فكما ذكرنا سابقا، تنتقل القيم العائلية المتشعبة بالعادات والتقاليد الذكورية من مؤسسة إلى أخرى عبر مراحل الحياة ككل، لكن هذا لا يمنع وجود نسبة قليلة 20.6% ممن ينفون الفكرة المؤيدة لقوة الرجل مقارنة بقوة المرأة في ميدان العمل.

¹ أحمد محمود القاسم، الثقافة الذكورية والمرأة، العدد 2591، الحوار المتمدن، يوم 20 مارس 2009، تاريخ التصفح: يوم 10 مارس 2011، ص3.

<http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=166299>

² بيمون كلثوم، الأسرة كمؤسسة للنشئة الاجتماعية بين ضرورة التأصيل وأولويات التغيير -مقاربة سوسولوجية- العدد 29، مجلة العلوم الانسانية، جامعة باتنة الجزائر، جوان 2008، ص202.

وجود مضايقات للمرأة العاملة	التكرار	%
نعم	61	48.4
لا	23	18.3
نوعا ما	42	33.3
المجموع	126	100

الجدول(12): يبيّن امكانية وجود مضايقات للمرأة العاملة من عدمها

يوضح الجدول(12): آراء أفراد العينة في إمكانية وجود مضايقات للمرأة العاملة من عدمها. حيث نجد أنّ أغلبية العينة يجزمون بوجود مضايقات تحوم حول المرأة العاملة بنسبة 48.4 % من أفراد العينة يؤيدون ذلك ونسبة 33.3% من أفراد العينة يقرّون باحتمالية وجود مثل تلك المضايقات التي تمس المرأة بأي شكل من الأشكال. وفي سؤال مفتوح طرحناه على المبحوثين، في حالة وجود المضايقات تكون من أي ناحية؟ وكانت معظم الاجابات توحى بوجود استلاب جنسي للمرأة وهي كالتالي: "باعتبارها جنس آخر وجسدها مثير"، التحرش، "تمييز جنسي"، "الحوارات الخارجة عن إطار العمل"، "الاختلاط"، "التدخل في الخصوصيات"، عدم تركها تعمل بصدق"، "إنّها ضعيفة"، "النساء يمكنون في بيوتهم خيرا لهم"،.... هذه التصريحات "توضّح عنف جنسي ضد المرأة مخطط له واضح اتجاهها بشكل كبير، ضغوطات ممارسة ضدها ثقافة تختصرها في جسدها،"¹ متناسين بأنّها كائن عاقل لا يجب النظر إليه فقط من الناحية الجنسية فقط، هذا الاختصار يقلّل من شأن المرأة ويهمّشها كجنس أدنى، كذلك يعتمد التصريح الذي يقول "النساء

¹Anne-Marie Goetz and Rob Jenkins, **sexual violence a as war tactic and Security**, council Resolution 1888, un chronicle. N° 1, 2010. P17.

يمكثون في بيوتهم خيرا لهم" إلى عزلها وحماتها بمفهومه الخاص. معرقلا بذلك اندماجها في المجتمع. ن لاحظ كذلك من خلال الجدول نسبة 18.3% تنفي وجود مضايقات اتجاه المرأة العاملة، نسبة ضئيلة ترى أنّ جو العمل ملائم للمرأة ولا يوجد مضايقات من أي نوع، وأن الذين يقبلون بهذا الرأي هم الذين يؤمنون بعمل المرأة ويشجعون مشاركتها في جميع مجالات النشاط الانساني.

رأي الرجل أصوب من رأي المرأة في العمل	التكرار	%
نعم	79	62.7
لا	38	30.2
نوعا ما	9	7.1
المجموع	126	100

الجدول (13): يمثل النسب حول فكرة رأي الرجل أصوب من رأي المرأة في العمل

يوضح الجدول (13): وجهة نظر أفراد العينة حول فكرة أنّ رأي الرجل أصوب من رأي المرأة في العمل، نلاحظ أنّ النسبة العالية والأغلبية من أفراد العينة يؤيدون بذلك بنسبة 62.7% من أفراد العينة، ونسبة 7.1% من أفراد العينة تقرّ باحتمالية وجود مثل تلك الفكرة ويؤيدون واقعتها إلى حد ما، هذا من مظاهر ما يسمى بالتعصب الجنسي ومن المظاهر الأكثر فجاعة "مثلا: اطلاق الصفات المحقرة لقدرات النساء العقلية والأخلاقية المبثوثة في المعتقدات والأمثلة الشائعة."¹ فالسلطة هي قيمة ذكورية تستجيب

¹ عزة شرارة بيضون، المرجع السابق، ص181.

لنوع النظام المفروض تاريخيا في أي مؤسسة، يركز بشكل أساسي على الهرمية.¹ فهي تبقى دائما الأدنى في نظره وهو السلطة العليا وتبقا لعلاقة هرمية عمودية بينهما.

نلاحظ في الجدول نسبة 30.2% ينكرون وجود فكرة أنّ الرجل يمتلك رأيا أصوب من المرأة، يتمثل ذلك في رؤية معاصرة مرتبطة بما حصلت عليه المرأة اليوم من مصادر كثيرة للقوة والثقة في النفس، كالحرية الاقتصادية والتفوق العلمي والمهني.

عمل الرجل بنصائح المرأة في العمل	التكرار	%
نعم	50	39.7
لا	13	10.3
نوعا ما	63	50
المجموع	126	100

الجدول (14): يمثّل مدى قبول الرجل بنصائح المرأة في العمل

يوضح الجدول (14): مدى قبول الرجل بنصائح المرأة في العمل، حيث نجد نسبة 50% يقبلون بنصائح المرأة إلى حدّ معيّن فقط، يقتضي شروط معينة وحدود مبيّنة ونجد نسبة 10.3% لا يقبلون عمل الرجل بنصائح المرأة بأي شكل من الأشكال، "حيث نجد في خطاب المتعصبين جنسيا ضد النساء أمثلة لا نهاية لها من الحتمية البيولوجية التي فطرت المرأة على طبائع وميول ومهارات وغرائز، ووضعت عنها طبائع

¹Martine Chaponnière t autres, op.cit, p198.

وميولا ومهارات وغرائز أخرى.¹ والرجل الذي لا يعمل بنصائح المرأة قد يراها انتقاصا من مكانته لأنه الأرجح عقلا، يملك تفكيراً واقعياً على غرار التفكير العاطفي للمرأة، إذ لها طبائعا خاصة بها تخص أكثر الأدوار الطبيعية، الانجاب والعناية... الخ. ونجد في المقابل نسبة 39.7% يتقبلون عمل الرجل بنصائح المرأة، نظرة معاصرة ومساوية لمكانة كلا الجنسين.

تأييد الرجل لما وصلت إليه المرأة	التكرار	%
نعم	51	40.5
لا	19	15.1
نوعا ما	56	44.4
المجموع	126	100

الجدول (15): يمثّل نسب تأييد الرجل لما وصلت إليه المرأة

يوضح الجدول (15): نسب تأييد الرجل لما وصلت إليه المرأة، حيث نلاحظ أنّ النسب تتوافق مع الجدول رقم (8) الذي يبيّن نسب ضرورة تواجد المرأة اليوم في مختلف الميادين وكيف أنّ نسب القبول والتشكيك في ذلك يتوافقان، حيث نلاحظ في هذا الجدول أنّ النسبة العالية من أفراد العينة بنسبة 44.4% من أفراد العينة يؤيدون ما وصلت إليه المرأة اليوم إلى حد ما فقط، ونسبة 40.5% يؤيدون ذلك، وهذا التقارب بين نسب التشكيك والقبول هو نوع من الاضطراب في مواقف الرجال إثر التحول الغير مسبوق في مكانات النساء وأدوارهنّ الاجتماعية، "هذه هي الثورة التي يجب أن تنطلق بقيادة المرأة وبمساندة الرجال الذين يؤمنون بعدالة قضيتها، لا أن يكون الرجل في جميع الحالات ندا للمرأة، أي النقيض

¹ عزة شرارة بيضون، المرجع السابق، ص183.

المطلق التي يجب عليها أن تحاربه.¹ ونسبة 15% من أفراد العينة يرفضون بقوة ما وصلت إليه المرأة "فإنّ تمسك بعض الرجال بذكورة دفاعية، رافضة للأنوثة ومبخسة قدرها في الذات وفي الآخر يجعل هؤلاء غافلين عن تبدل واقع النساء، فهم عاجزون إذا عن إعادة صياغة تصوراتهم البدائية تلك لتتلاءم مع الواقع المذكور فيحتفظون بها ذرعا يقيهم من أخطاء الداخل (أنوثتهم)، والخارج (نحوض النساء). هؤلاء الرجال لا يملكون بينة معرفية مرنة، بدرجة كافية، تسمح لهم باستيعاب خطاب المرأة المعاصرة، وملاءمة اتجاهاتهم مع ذلك الخطاب، فتصوراتهم واتجاهاتهم الجندرية محكومة بهواجسهم ومخاوفهم ورغباتهم الخاصة، أكثر مما هي مرتبطة بالمرأة في الواقع المعاصر."²

يتضح أنّ مع ولادة المرأة المعاصرة تعددت الصراعات ويجب الحرص على تحقيق المساواة بين الجنسين، فلم يعد هناك فوقية.³ والاختلافات الحاصلة بين الأفكار البدائية والواقع المعاصر التي عبّرت عنها النسب المتقاربة والتي تجمع بين القبول والتشكيك والرفض، تدل على وجود صراعات يعاد انتاجها عبر الأجيال.

1

² عزة شرارة بيضون، المرجع السابق، ص257.

³ Camille Froideraux-Metterie, **Naissance de la femme contemporaine**, la revue le débat, Novembre-décembre 2009, Numéro 157. Edition Gallimard Paris, p158

ثالثاً: تحليل المؤشرات الخاصة بالفرضية الثانية

الشخص الأنسب لمنصب المسئول	التكرار	%
المرأة	6	4.8
الرجل	75	59.5
الاثنين معا	45	35.7
المجموع	126	100

الجدول (16): يمثّل الشخص الأنسب لمنصب المسئول

يوضح الجدول (16): الشخص الأنسب لمنصب المسئول حسب أفراد العينة، حيث نجد أغلبية أفراد العينة يؤيّدون الرجل لمنصب المسئول بنسبة 59.5% من أفراد العينة، وفي سؤال مفتوح تمّ طرحه على الباحثين، من هو الأفضل أن يكون الأنسب لمنصب المسئول؟. وممن كانت تفضيلهم في تولي منصب المسئول "الرجل" كانت لهم تصريحات منها: "الرجال قوامون على النساء في الفكر"، "لعن الله أمة حكمتها امرأة"، "لأنّ السلطة والقرار يناسب أكثر الرجل"، "لأنّ قائد وسيّد الناس محمد صلى الله عليه وسلم"، "المرأة أكثر عاطفية ومنصب المسئول يحتاج في غالب الأحيان إلى الصرامة واتخاذ قرارات صارمة"، "شخصية المرأة أحياناً لا تساعد على فرض الانضباط على جميع الشرائح في جميع القطاعات"، "لأنّ الرجل أكثر حنكة من المرأة، بحكم الطبيعة المورفولوجية للرجل"، "من منطلق علمي وديني فالرجل يحكم بالعقل أمّا المرأة فلعاطفة"، "عندما تغلب عاطفتها وكما يقول المثل، إذا كانت المرأة وراء الرجل جعلته عظيماً، وإذا كانت إلى جانبه جعلته متردداً، أمّا إذا كانت أمامه جعلته أضحوكة. قد جمعت التصريحات بين الصفات الذكورية حسب معتقداتهم والصفات الأنثوية، حسب تصريح آخر "لأنّها لا تستطيع أن توفّق بين تربية الأولاد

والعمل"، هذا التسلط على المرأة العاملة ناتج عن كونها تجاوزت حدود المكان الرجالي بامتياز أي حدود إدارة شؤون الدولة، أنّ حدة الصراع والضغط التي تعيشها النساء العاملات في الإدارة مترتبة عن ما يسمى بالتعصب ضد النساء، "تعصب عدائي يتمثل بمعتقدات تؤكد تفوق الذكور على الإناث وتسوّغ لهيمنتهم عليهنّ، وتهاجم تعدّي النساء على المجالات والنشاطات والمواقع والسلطات التي كانت سابقا، حكرا على الرجال"¹

نجد في الجدول كذلك نسبة 35.7% أفراد العينة يؤيدون الاثنين معا لمنصب المسئول وكانت التصريحات السؤال المفتوح لماذا تفضّل؟؟ هي كالتالي: "الكفاءة هي الأساس في المسؤولية"، "لا يوجد فرق بين المرأة والرجل"، "أنّ المسؤولية ليست مرتبطة بالجنس وإنما بالمستوى"، "المرأة تكمل الرجل"، "أحيانا نجد المرأة مناسبة وأحيانا أخرى الرجل مناسب"، "حسب طبيعة العمل". هذه التصريحات تعمد إلى إنصاف المرأة وهذه النسبة من أفراد العينة، "تمثل الأشخاص ذوي التقدير المرتفع لذواتهم هم أكثر مرونة تجاه الأدوار الجندرية، هؤلاء مقتنعون بأنّ توزّع المهام بين الناس يكون وفق الكفاءات والميول، لا تبعا للجنس البيولوجي".² كذلك نجد نسبة 4.8% تمثل الفئة التي تؤيد المرأة لمنصب المسئول.

¹ عزة شرارة بيضون، المرجع السابق، ص185.

² عزة شرارة بيضون، المرجع السابق، ص202.

تأييد حصول المرأة على نفوذ في المجتمع	التكرار	%
نعم	30	23.8
لا	52	41.3
نوعاً ما	44	34.9
المجموع	126	100

الجدول (17): يوضح نسب تأييد حصول المرأة على نفوذ في المجتمع

يوضح الجدول (17): نسب تأييد حصول المرأة على نفوذ في المجتمع، حيث نجد نسبة 41.3% من أفراد العينة يرفضون حصول المرأة على نفوذ في المجتمع ونسبة 34.9% من أفراد العينة يؤيدون ذلك إلى حد معين فقط وفق شروط وحدود معينة. لازل التمييز ضد النساء موجوداً "ويستحيل إزالة التمييز ضد المرأة عندنا مادام الرجال غافلين عن آثار ذلك التمييز السلبي على مجتمعاتنا، وعليهنّ أيضاً، بل ما داموا خائفين على مكتسباتهم، تلك الرشوة البائسة التي يقدمها لهم الترتيب الجندي الأبوي القائم. وهو ترتيب يوقّر لهم شروط تتويجهم أسياً على رعايا "طبيعيين" -النساء- مقابل خضوعهنّ هم للنظام الأبوي الذي يرمي الترتيبات الهرمية عامة، والجنودية خاصة، بشراسة فريدة. وتمثل هذه الترتيبات إحدى أهم دعائم بقاء ذلك النظام في صراعه من أجل البقاء في وجه التبدلات الحضارية كلّها.¹ يوجد تعصب واضح ضد النساء وقضية البروز وامتلاك مصادر القوة والثقة في النفس هما من أكثر النقاط إثارة لذكورة الرجل، خاصة حين اقتربت نسب التشكيك والرفض وكان هناك التنازع بين الآراء الإيجابية والسلبية ضد النساء حيث نجد نسبة 23.8% من أفراد العينة يؤيدون حصول المرأة على نفوذ في المجتمع.

¹ عزة شرارة بيضون، المرجع السابق، ص12.

تأييد تكوين المرأة لعلاقات عمل	التكرار	%
نعم	35	27.8
لا	53	42.1
نوعا ما	38	30.2
المجموع	126	100

الجدول(18): يوضح مدى تأييد تكوين المرأة لعلاقات عمل

يوضح الجدول (18): مدى تأييد تكوين المرأة لعلاقات عمل، نجد نسبة 42.1% من أفراد العينة يرفضون تماما تكوين المرأة لعلاقات عمل ونسبة 30.2% من أفراد العينة يؤيدون ذلك ولكن إلى حد ما وفق شروط وحدود معينة، تعبّر هذه النسب عن تقييد فعلي لحرية المرأة لأنها تعتبر قبلة ذرية، تزعزع السلطة الأبوية،¹ كما عبّر عن ذلك الباحث الجزائري **سعادي نور الدين**. فالعمل يحتاج إلى تكوين علاقات وحرية في التعاملات بعيدا عن تلك القيود التي تؤثر سلبت على أدائها لعملها ومن ثمّ على مساهمتها في تنمية مجتمعيها.

"يرى الباحث "بون" أنّ الذكورة بمثابة مميزات ذات صلة بمستويات مختلفة من التستوستيرون، ارتبطت اجتماعيا وثقافيا بالرجال بنخبة تعميمات لسلوكيات تمت ملاحظتها لدى الرجال عامة."² يفرضون مميزات وحدود معينة للمرأة، كيف يجب أن تكون؟ مع من تكون؟ مع من تتحدث؟ متى تتحدث؟ متناسبين شخص المرأة وحدودها وأهدافها وقدرتها على تمييز الأشياء، تمييز الصح عن الخطأ دون ضغوط أو مراقبة من أي أحد كان، خاصة في ظل الواقع المعاصر وتحدياته. نجد نسبة 27.8% من أفراد العينة يؤيدون تكوين المرأة لعلاقات عمل ويعطون لها مساحة من الحرية معترفين بإنسانيتها وقدرتها على التصرف والتمييز الصحيح.

¹SaadiNour-eddine, **la femme et la loi Algérie**. Collection d'érigée par Fatima Mernissi, wider Boucherne, Alger, p18.

² عزة شرارة بيضون، المرجع السابق، ص56.

مساعدة المرأة على تقليد المناصب العليا	التكرار	%
نعم	73	57.9
لا	53	42.1
المجموع	126	100

الجدول(19): يوضح مدى مساعدة المرأة على تقليد المناصب العليا

يوضح الجدول(19): مدى مساعدة المرأة في تقليد المناصب العليا حسب أفراد العينة الذين يمثلون العمال الذكور، حيث نجد نسبة 57.9% يؤيدون مساعدة المرأة في تقليد المناصب العليا، من أسباب رغبتهم في مساعدتهم ليس اعترافا بكفاءتها ومساواتها للرجال وإنما لأنها الأحن والأكثر تفهما حسب أغلبية ما أشار إليه أفراد العينة من خلال الإجابة عن السؤال المفتوح، للسؤال "أيهما تُفضل أن يكون مديرك المباشر؟

تتوافق الدراسة الحالية مع الدراسات السابقة التي تؤكد اهتمام المرأة القيادية بتطوير الجانب الانساني من العمل،"حيث تستمر الأنماط المبكرة مع النساء منشغلة بالعنصر الشخصي للحياة هوأيتها الخاصة وعلاقتها مع الآخرين، في حين ينشغل الرجل أكثر بالمنافسة والإنجاز."¹

نجد نسبة 43.1% من أفراد العينة يرفضون بشدة مساعدة المرأة في تقليد المناصب العليا، ولعلّ التقارب بين نسب القبول التي أرفقنا أسبابها ونسب الرفض دليل على أنّ الثقافة العربية ثقافة غير ثابتة، صراعية.

¹ أن موير دايفيد جيسيل، المرجع السابق، ص212.

تمني لأفراد عائلتك الحصول على منصب عالي (زوجة، ابنة، أم، أخت...)	التكرار	%
نعم	58	46
لا	68	54
المجموع	126	100

الجدول(20): يوضح رأي أفراد العينة في احتلال أفراد عائلاتهم لمنصب عالي

يوضح الجدول(20): رأي أفراد العينة في احتلال أفراد عائلاتهم بمنصب عالي، حيث نجد نسبة 54% من أفراد العينة يرفضون احتلال أفراد عائلاتهم من النساء على مناصب عليا، من منطلق أنّ الأفضلية تُعطى للذكور داخل العائلة، "والعلاقة داخل الأسرة ليست مشاركة بل علاقة هرمية تحتل فيها المرأة موقع المقهور، هذا القهر يأخذ عدة أشكال تتوضح في سلطة الرجل داخل العائلة، فنظام العائلة الأبوية يترك حيّزا واسعا للرجل في إبراز سلطته إزاء الزوجة والأخت والبنات على اعتبار أنّه السيّد داخل العائلة. إنّ نظام القهر هذا يُبنى على عدة أشكال اجتماعية تتوضح من خلال أنماط النشئة الاجتماعية التي تُبرز مكانة أفضل للولد الذكر من الأنثى داخل العائلة." ¹ نجد في المقابل نسبة 46% من أفراد العينة يؤيدون فكرة وصول أحد أفرادها من النساء إلى المناصب العليا، من أهم مصادر تحقيق تقدم المرأة في المجتمع تتمتعها بالحرية والتعامل معها على أساس ذلك.

¹ ضامر وليد عبد الرحمان، التحليل الاجتماعي لوضع المرأة في الفكر العربي الحديث، الأكاديمية للدراسات والاجتماعية والإنسانية، العدد2، جامعة

الأفضل كمدير مباشر	التكرار	%
المرأة	22	17.5
الرجل	56	44.4
الاثنين معا	48	38.1
المجموع	126	100

الجدول (21): يوضح الأفضل كمدير مباشر

يوضح الجدول (21): من الأفضل كمدير مباشر؟ نجد نسبة 44.4% من أفراد العينة يؤيدون الرجل كمدير لهم، وكانت تصريحات السؤال المفتوح هي كالتالي: "لأني أراه انتقاصا من حقي المعنوي"، "لأنّ الرجل يستطيع مواجهة المشاكل"، "لأنّ التفاهم مع الرجل أحسن من المرأة لكونها حساسة في بعض المواقف"، "سهولة التعامل مع الرجال وسهولة الحصول على حلول أثناء المشاكل"، "لأنيّ رجل"، "الرجال قوامون"، "العلاقة تختلف امكانية التفاهم من رجل إلى رجل"، "لأنّ المرأة في غالب الأحيان تسيطر عليها المشاعر والعواطف"، "الرجل أكثر تركيز من المرأة"، "لأنّ له هيبه أكثر منها"، "إذا نوت المرأة أن تتغلب عليك ولو على حساب شرفها فلا مانع لها"، "لأنّ المرأة تتناجها حالات ترى فيها الأشياء رمادية". هذه التصريحات كلّها مدعمة لذكورة الرجل واعتقاداته حول المرأة والرجل والتفوق الأزلي للذكر على الأنثى، بل والظن في مميزات المرأة وتبخيس قدراتها إلى أبعد الحدود.

نجد في الجدول نسبة 38.1% من أفراد العينة يؤيدون الاثنين معا وكانت التصريحات كالتالي: "الأثما سواسية في العمل"، "أتعامل مع الجنسين"، "الكفاءة والخبرة"، "لأنّ المرأة تواظب على الأوقات"، "لا يوجد

فرق بل تعتمد على كفاءة المدير"، "إذا كانت المرأة تستحق ذلك من كفاءة وغير ذلك فمرجبا"، ربطت التصريحات استحقاق المسؤولية بكفاءة الجنسين.

نجد نسبة 17.5% من أفراد العينة يؤيدون المرأة كمدير مباشر لهم والتصريحات تدل على أنّ تأييد تولي المرأة لمناصب عليا كان بسبب عاطفتها وتفهمها، حيث نجد التصريحات التالية: "لأنّ المرأة تمتاز بالعاطفة وحنونة"، "المرأة غير قاسية مثل الرجل"، "تسييرها يكون بالمساحة والرفق أحيانا". فالتأييد هنا غير مرتبط بكفاءة المرأة وإنما بعاطفتها وقدرتها على التفاهم مع الآخرين، "فقد وجدت الاقتصادية الأمريكية "ساندرا مورجن" أنّ النساء اللاتي يعملنّ في إحدى العيادات الصحية النسائية أكثر ميلا للمشاركة في حل المشكلات الشخصية، وإشباع الاحتياجات الفردية لبعضهم البعض، الأمر الذي أدى إلى توحدهنّ وشعورهنّ بالانتماء إلى التنظيم.¹ اتضح أنّك تعصب جنسي ايجابي ضد المرأة، نجد أنّ الرجل ينجذب الى قيادة النساء التي تتميز بأسلوب أمومي حسب ما أكدته الدراسة الحالية والدراسات السابقة.

قدرة المرأة على احتلال المناصب العليا	التكرار	%
نعم	21	16.7
لا	37	29.4
نوعا ما	68	54
المجموع	100	100

الجدول(22):يوضح مدى قدرة المرأة على احتلال المناصب العليا

¹ طلعت ابراهيم لطفي، المرجع السابق، ص73.

يوضح الجدول(22): مدى قدرة المرأة على احتلال المناصب العليا حسب آراء أفراد العينة، بحيث نجد نسبة 54% من أفراد العينة يشككون في قدرة المرأة على احتلال المناصب العليا ونسبة 29.4% من أفراد العينة ينفون بقوة قدرة المرأة على احتلال المناصب العليا، تطعن هذه النسب في كفاءات المرأة القيادية.

حسب المقابلات التي قمت بها مع النساء القيادات، وجدت أهنّ في اجتهاد دائم لإبراز كفاءتهنّ للمرؤوسين، الواقع أنّ "لا إبداع دون تحقيق الحرية الفكرية والتفسيّة والعاطفية، ودون التحرر من القمع الفكري والتفسي والعاطفي، أو دون الشعور بهذا التحرر، لأنّ هذا القمع أو الشعور به يشل أو يخمد الطاقات الابداعية الكائنة في الدماغ وتباین آثار العوامل النفسية والاجتماعية في تحقيق الابداع، وهذه الآثار نفسها تتغير فهي تزداد قوة أو تزداد ضعفاً وفقاً لطبيعة الظروف النفسية والاجتماعية السائدة ووفقاً لشدة أو ضعف أو ضعف التفاعل بين الظروف النفسية والظروف الاجتماعية ووفقاً للظروف الخارجية المؤثرة في هذه الظروف." ¹ فالإبداع يرتبط بالحرية ومساحة واسعة من الثقة بقدرات الرئيس أو القائد. نجد نسبة 16.7% من أفراد العينة يقرون بقدرة المرأة على احتلال المناصب العليا وهي نسبة منصفة لجهود المرأة القيادية في إثبات ذاتها.

الثقة في قرارات المرأة القيادية	التكرار	%
نعم	40	31.7
لا	20	15.9
نوعاً ما	66	52.4
المجموع	126	100

الجدول(23): يبيّن مدى الثقة في قرارات المرأة القيادية

¹ تسيير التاشف، السلطة والفكر والتغير الاجتماعي، ط1، دار أزمنة للنشر والتوزيع، عمان، 2004، ص282.

يوضح الجدول (23): مدى ثقة العمّال الذكور في قرارات المرأة القيادية، نجد نسبة 52.4% من أفراد العينة، يشكّكون في سداة قرارات المرأة القيادية ولا يثقون بها إلاّ في حدود معيّنة، ونسبة 15.3% من أفراد العينة لا يثقون في قراراتها أبداً، كذلك نجد تصريحات المبحوثين على السؤال المفتوح "لماذا؟" تُبيّن تركيزهم على نقطة العاطفة وهي كالتالي: "أحيانا تتخذ قرارات بالعاطفة"، "ضعيفة"، "عاطفية"، "المرأة تُفكّر بالعاطفة أكثر من العقل"، "التردد في أخذ القرار وأحيانا تأخر في التطبيق"، "لأنّ قراراتها في غالب الأحيان ليست موضوعية وسوسة شيطان"، "في غالب الأحيان تمارس عليها ضغوطات".

يبدو أنّ التريث في اتخاذ القرار ومحاولة فهم المشكل قبل اتخاذ القرار المناسب، يمثّل ضعفاً ونقصاً في قدرات المرأة حسب المرؤوسين الذكور الذين يمثلون نسب الرفض والتشكيك في قرارات المرأة، فإدخال عنصر العاطفة في القرارات هو ما يركّز عليه الذكور ويعتبرونه انتقاصاً من شأنها وتفوّقاً للذكر مع أنّ اختلاف الجنسين يفرض وجود نوع من الفروقات سواء في اتخاذ القرار أو في أمر آخر. "فقد استنتج أحد الباحثين بأنّ هناك ميلاً ذكرياً دائماً نحو المشاكل التي يمكن أن تحلّل وتقسّم، بينما النساء أكثر انفتاحاً بشكل أكبر في "التعامل" مع المشكلة بكل التعقيدات وذلك بدلا من "مهاجمه" النقاط الرئيسية فيها، حيث أنّ كل هذا قد يؤدي إلى تفوّق الذكر في تقديم الحل للمشكلة، لكن النساء قد يكنّ أفضل في الحقيقة في فهم تلك المشكلة."¹

نجد في الجدول نسبة 31.7% من أفراد العينة يثقون تماماً في قرارات المرأة القيادية، نجد تصريحاتهم كالتالي: "إذا كانت في المستوى المطلوب"، "المرأة تعمل بحزم وتحاف دائماً من مسؤوليتها"، "لربما تكون ناجحة ومفيدة"، "لأنّها لا تحب الفشل بل أنّها تنافس الرجل وتحب دائماً السير إلى الأمام بسبب وصولها إلى المنصب العالي"، "لكفاءتها ومستواها"، "لأنّها تطبّق القانون وهي ذات منصب عالي"، "لأنّ المنصب العالي دلالة على كفاءة حائزة". تنق هذه النسبة من أفراد العينة بقرارات المرأة القيادية من منطلق الايمان بكفاءتها ومستواها وأنّ احتلالها للمنصب العالي يشفع لقراراتها فهي في النهاية تُطبّق القانون.

¹ آن موير، دايفيد جيسيل، المرجع السابق، ص227.

قدرة المرأة القيادية على ادارة الأمور	التكرار	%
نعم	27	21.4
لا	47	37.3
نوعا ما	52	41.3
المجموع	126	100

الجدول(24): يبيّن وجهات النظر حول قدرة المرأة القيادية على إدارة الأمور

يوضح الجدول (24): وجهات نظر أفراد العينة حول قدرة المرأة على إدارة الأمور، نجد نسبة 41.3 % من أفراد العينة يشكّون في قدرة المرأة على إدارة الأمور، إنّ النظرة السلبية التي تقاسمها أفراد العينة تجاه المرأة القيادية فيما يخص قدرتها في إدارة الأمور هو دليل على رفضهم للقوة والاستقلالية التي تتمتع بها، رغبة في استمرار تبعيتها واحتياجها الدائم للتوجيه والمراقبة. "والمرأة التابعة لا يمكنها أن تحرر الوطن أو المجتمع أو الشعب لأنّ المرأة التابعة ليست لديها الإرادة على ذلك، إنّها تتحرك أو لا تتحرك، أو تنشط أو لا تنشط، ليس بإرادة منها ولكن بإرادة من هي تابعة له، فهو الذي يسيّرهما على الطريق الذي يريده هو."¹ نجد نسبة 21.7% من أفراد العينة تُقرّ بقدرة المرأة على إدارة الأمور، تعترف بذلك بقدراتها وتقوم بإنصافها بعيدا عن التمييز الجنسي الذي اتضح حسب أغلبية أفراد العينة.

¹ تيسير الناشف، المرجع السابق، ص278.

قدرة المرأة القيادية على حل المشاكل	التكرار	%
نعم	25	19.3
لا	52	41.3
نوعا ما	49	38.9
المجموع	126	100

الجدول(25): يوضح مدى قدرة المرأة القيادية على حل المشاكل حسب أفراد العينة

يوضح الجدول(25): وجهات نظر أفراد العينة حول قدرة المرأة القيادية على حل المشاكل، حيث نجد نسبة 1.3% من أفراد العينة ينكرون قدرة المرأة على حل المشاكل ونسبة 38.9% من أفراد العينة يشككون في قدرة المرأة على ذلك. وهذه المواقف نابعة من القيم التي توجه سلوك الانسان حيث نجد الهدف منها "توجيه سلوك الانسان وتنظيم علاقاته بالآخرين والواقع والزمن نفسه وفي علاقته بالواقع، قد تحته القيم على السعي والجهاد في سبيل السيطرة على الواقع وتعبيرا أو على العكس على القبول به كما هو والتلاؤم معه. وفي علاقته بالآخرين، قد تشكل القيم عند الإنسان مبادئ كلية يطبقها على الجميع دون تمييز على أساس العنصر أو الدين أو غيره... وقد ينزع الانسان نزوعا فوقيا يتمسك بالقيم العمودية (الوجاهة والاستعلاء والسلطة) أو القيم الأفقية (الأخوة والصداقة والزمانة والمساواة)".¹ يتبنى المرؤوسين الذكور الذين يمثلون نسبة التشكيك والنفي قيما عمودية. كذلك نجد نسبة 19.3% من أفراد العينة يتبنون قيما أفقية ويقرون بقدرة المرأة القيادية على حل المشاكل مثلها مثل الرجل القيادي.

¹ حليم بركات، المرجع السابق، ص325.

امتلاك المرأة القيادية لمهارات في العمل	التكرار	%
نعم	39	31
لا	19	15.1
نوعا ما	68	54
المجموع	126	100

الجدول (26): يوضح مدى امتلاك المرأة القيادية لمهارات في العمل

يوضح الجدول (26): مدى امتلاك المرأة القيادية لمهارات في العمل حسب آراء أفراد العينة. نجد أغلبية

أفراد العينة بنسبة 54% يشككون في امتلاك المرأة القيادية لمهارات في العمل ونسبة 15.1% ينكرون بقوة

امتلاك المرأة لمهارات في العمل، تعبّر هذه النسب عن الظلم لاجتماعي الذي تعاني منه المرأة القيادية، فقد

أثبتت الدراسات السابقة امتلاك المرأة القيادية للمهارات في ميدان عملها المهني والمنزلي وتلتزم بساعات

العمل التي تشملهما وتحرص على القيام بواجباتها على صعيدين اثنين، تحاول ارضاء رب العمل والمرؤوسين

من جهة وأفراد عائلتها من جهة أخرى، الأمر الذي يتطلّب وقتا وجهدا، حيث " تقارن مسوحات الوقت

أدوار المرأة والرجل خاصة في مجال الأعمال الانجابية ومهّمات الادارة المجتمعية، لإبراز حجم العمل الذي

تقوم به المرأة مقارنة بحجم العمل الذي يقوم به الرجل، وقد بيّنت المسوحات بشكل عام أنّ الوقت الذي

تقضيه المرأة في العمل يفوق الوقت الذي يقضيه الرجل.¹

¹لميس أبو نخلّة، المرجع السابق، ص10.

نجد نسبة 31% من أفراد العينة يقرون بامتلاكها للمهارت في ميدان عملها مثلها مثل الرجل، تشير هذه النسبة الى اقتراب حدوث التغيير قد يكون بطيئا أو سريعا، كليا أو جزئيا، لكن الأهم أن يكون تغييرا نوعيا وجوهريا.

نظرة الرجل للمرأة القيادية	التكرار	%
قوية	35	27.8
ضعيفة	25	19.8
امراة ككل النساء	66	52.4
المجموع	126	100

الجدول(27): يوضح نظرة الرجل للمرأة القيادية

يوضح الجدول (27): نظرة الرجل للمرأة القيادية ونجد في ذلك ثلاث فئات، حسب الأغلبية من أفراد العينة بنسبة 52.4% يرونها "امراة ككل النساء" ونسبة 19.8% من أفراد العينة "يراهما ضعيفة"، على الرغم من المنصب الذي تحتله المرأة القيادية والجهود التي تبذلها في ذلك، تتضح درجات التبخيس ليس بها فقط وإنما بالنساء ككل بسبب الفهم الخاطئ للآية الكريمة "وليس الذكر كالأنثى" سورة آل عمران الآية (36) التي تُفهم بتقديم الذكر على الأنثى "بينما وردت هذه الكلمات في سياق تكريم الأنثى ودعوة امراة عمران إلى نبذ الهواجس وضروب الأسى التي ملأت قلبها وهي تفجع في الأمل التي تعلقته به طويلا، أن يكون لها ولد وتتنازل عن حقها فيه وتُفرغه لخدمة المعبد، فإذا بالأمل يتبخر في لحظة، فما عساها تُجرى

أنثى في وظيفة هي عادة من وظائف الرجال... إنّ الله يعلم قيمة وأهمية ما وضعت -وهي لا تعلم- ولو علمت لستيقنت أنّ الله سيحقق عن طريق هذه الأنثى ما كانت تتمناه بأحسن وجه وأرضى طريق، ولو كانت تعلم ما أرادها لها لم تتحزن ولم تتحسر، فليس الذكر الذي طلبته كالأنثى التي أعطيتها، بل هذه الأنثى خير مما كانت ترجو من الذكور.¹

نجد نسبة 27.8% من أفراد العينة يراها "امرأة قوية"، استطاعت هذه الفئة إنصاف المرأة القيادية واطفاء عليها نوع من التميّز والخصوصيّة انطلاقاً من هيئة المنصب ومسؤوليتها في قيادة الأمور التي ترفع من شأنها وتعزّز ثقتها بذاتها بما ينعكس على طبائعها وسلوكياتها.

شعور الرجل بأوامر المرأة كالشعور بأوامر الرجل	التكرار	%
نعم	48	38.1
لا	43	34.1
نوعاً ما	35	27.8
المجموع	126	100

الجدول (28): يوضح شعور الرجل بأوامر المرأة ومدى تشابه ذلك بأوامر الرجل

يوضح الجدول (28): هل شعور الرجل بأوامر المرأة القيادية كالشعور بأوامر الرجل القيادي؟ نجد 38.1% من أفراد العينة يقرّون بأنّ شعورهم يتشابه تماماً مع أوامر الرجل القيادي ومن خلال أغلبية التصريحات يتضح أنّ هيئة المنصب ووجوب الطاعة تفرض ذلك وهي كالتالي: "مجبر على طاعة الأوامر"، "قوة الشخصية"، "لأنّها أصبحت تضاهيه"، "التحلي بروح المسؤولية"، "احترام المنصب"، "لأنّ احترام أوامر

¹راشد الغنوشي، المرأة بين القرآن وواقع المسلمين، ط3، المركز المغربي للبحوث والترجمة، لندن، 2000، ص27.

الرئيس واجب على المرؤوس"، "لأنّ القانون فوق الجميع"، "إذا كانت هذه الأوامر في إطار العمل وتكون عادلة"، تدل معظم التصريحات على حساسية الموقف، فأغلبهم يربط شعوره بحساسية المنصب وما يفرضه من احترام ووجوب للطاعة.

نجد في الجدول نسبة 34.1% من أفراد العينة يقرّون باختلاف شعورهم بأوامر المرأة القيادية مقارنة بأوامر الرجل القيادي ونسبة 27.8% يقرّون باحتمالية وجود حساسية معيّنة في ذلك، ونجد التصريحات التالية: "لأنّ المرأة عاطفية وأوامرها لا تخرج 100% كأوامر الرجل القائد"، "لأنّها تبقى في نظر الجميع ضعيفة وعطوفة"، "لاختلاف طبيعتها ضعيفة الشخصية والإحساس"، "جنس مختلف"، "لأنّ المرأة لم ولن تحكم في الإسلام"، "لأنيّ أنا رجل"، "لأنّ للرجل هبة لا تملكها المرأة"، "أوامر المرأة تطيح بيك"، "المرأة حنونة على الرجل"، "لأنّه قوام عليها". ترتبط التصريحات كلّها بنفس الأفكار البالية التي ذكرناها سابقاً، العاطفة، الضعف، هبة وقوامة الرجل على المرأة، حتى القوامة أدخلوها في مجال العمل مع "أنّ القوامة للرجل لا تزيد عن أنّها له، بحكم أعبائه الأساسية، وبحكم تفرّغه للسعي على أسرته والدفاع عنها ومشاركته في ما يصلحها"¹ بمعنى القوامة مرتبطة بالأسرة تسري بين الزوج والزوجة ولا دخل لها في علاقات العمل بين الجنسين.

¹ محمد الغزالي، قضايا المرأة بين التقاليد الراكدة والوافدة، ط9، دار الشروق، مصر، 2005، ص155.

الانتقاد الموجه للمرأة القيادية	التكرار	%
عاطفية	80	63.5
متردة	21	16.7
نواحي أخرى	25	19.8
المجموع	126	100

الجدول (29): يوضّح الانتقاد الموجه للمرأة القيادية

يوضح الجدول (29): الانتقادات الموجهة للمرأة القيادية، حيث نجد الأغلبية بنسبة 63.5% من أفراد العينة يرونها "عاطفية" ونسبة 16.7% من أفراد العينة يرونها "متردة" ونسبة 19.8% من أفراد العينة تمثل جوانب أخريهي كالتالي: "عدم المساواة في التعامل وفي إعطاء الأوامر"، "الغرور"، "المرأة مرآة مهما كان الحال وما تصل إليه"، "عدم اتخاذ القرارات المناسبة في بعض الأحيان"، "الغيابات"، "التعب أحيانا يؤثر عليها أحيانا اجتماعيا"، "لأنّ ليس لها وقت للاهتمام بأسرتها وهذا يخلف لها مشاكل تؤثر في المجتمع كافة"، "الاختلاط"...

يتحوّل الفرد من خلال عملية التنشئة الاجتماعية من كائن بيولوجي إلى كائن اجتماعي، يسير بقيم ومعايير مجتمعه إلى نماذج معينة تمثل قاعدة أساسية في حياته، فقد لاحظنا تركيز أفراد العينة على مسألة التمييز بين الجنسين والإعلاء من شأن الرجل على حساب المرأة، وجعل العاطفة والتردد من أبرز صفاتها الأقل قيمة من وجهة نظرهم، "فالضعف لا يرجع إلى تركيبهم الجسماني، وطبيعتها ليس بسبب إرادة غيبية تخرج عن الإرادة الانسانية، بل بسبب تجريدتها من حقوق الملكية ومسؤولية السعي والمشاركة في الإنتاج"¹ إذ

¹ ضامر وليد عبد الرحمان، المرجع السابق، ص13.

أنّ قدرات الإنسان بشكل عام تنمو وتتطور مع تفاعله مع المجتمع والدّكاء والقوة صفات اجتماعية أكثر منها وراثية لذلك يؤثر حصر دور المرأة في إطار المنزل على قدراتها الذهنية، فقد اعتاد الرجل على قصة تبعية المرأة وحاجتها الدائمة للذكر، وكما يقول قاسم أمين "أنظر إلى البلاد الشرقية تجد أنّ المرأة في حكم الرجل والرجل في رق الحاكم فهو ظالم في بيته مظلوم إن خرج منه".¹ لقد اعتاد الرجل على صورة نمطية للمرأة كل وبمأنّ العلاقات تتحرك من الأسرة إلى مؤسسات المجتمع نجد الواقع المهني يعكس هذه الصورة.

الأمّر الذي يجذب في المرأة القيادية الناجحة اجتماعيا	التكرار	%
حسن تربية أطفالها	114	90.5
الدرجة المهنية	12	9.5
المجموع	126	100

الجدول(30): يبيّن الأمر الذي يجذب في المرأة القيادية الناجحة اجتماعيا

يوضح الجدول(30): الأمر الذي يجذب في المرأة الناجحة اجتماعيا حسب أفراد العينة، نجد الأغلبية بنسبة 90.5% من أفراد العينة تجذبهم المرأة القيادية التي أحسنت تربيتها لأطفالها ونسبة 9.5% من أفراد العينة تجذبهم الدرجة المهنية. "إنّ حصر عمل المرأة في البيت يجعل منها تابعا لسلطة الرجل، تلك التبعية الاقتصادية ستؤدي حتما إلى درجات أخرى من التبعية وبالنتيجة تفقد المرأة قدرتها على أن تكون جزءا فعّالا في المجتمع"². إنّنا لا ننكر بذلك قيمة الدور الذي تقدمه المرأة التي أحسنت تربية أطفالها، ولكن ما يشد الانتباه إليه هو تركيز الرجل على نجاح الدور الطبيعي الذي خلقت من أجله حسب وجهة نظره.

¹ اضاير وليد عبد الرحمان، المرجع السابق، ص 15.

² المرجع نفسه، ص 13.

الأمـر الـذي يجذب في المرأة الناجحة مهنيـا	التكرار	%
الحفاظ على كرامتها وأخلاقها	99	78.6
صرامتها	4	3.2
منافستها للرجل	4	3.2
نجاحها في التسيير	19	15.1
المجموع	126	100

الجدول(31): يبيّن الأمر الذي يجذب في المرأة الناجحة مهنيـا

يوضح الجدول (31): الأمر الذي يجذب في المرأة القيادية الناجحة مهنيـا حسب آراء أفراد العينة، نجد الأغلبية بنسبة 78.6% من أفراد العينة ينجذبون إلى المرأة المحافظة على كرامتها وأخلاقها ونسبة 15.1% من أفراد العينة ينجذبون إلى المرأة الناجحة في التسيير ونسبة 3.2% من أفراد العينة ينجذبون إلى صرامتها ونفس النسبة ينجذبون إلى منافستها للرجل، تبقى النسبة الغالبة تؤيد الصورة النمطية للمرأة، والرجال ينقلون نظرهم الخاصة عن المرأة إلى مجالات العمل ويتعاملون مع النساء العاملات على أساس ذلك، فالتساء مثلاً غير مؤهلات لتحمل مسؤوليات كبرى والأساس هو الحفاظ على الكرامة والأخلاق.

رابعاً: التحقق من الفرضيات

الفرضية الأولى: استمرار تواجد النظرة الدونية يساهم في تعكير الجو المهني للمرأة.

لقد حاولنا من خلال هذه الفرضية معرفة ملامح استمرار النظرة الدونية للمرأة ومدى مساهمتها في تصعيب وتعكير الجو المهني للمرأة، تبين أنه رغم التطور السريع والتأثير الكبير للعملة لازل الرجل مضطرباً بين القبول والتشكيك والرفض لضرورة تواجد المرأة في مختلف الميادين، وذلك الاضطراب قد بدا واضحاً من خلال معارضة الاغلبية لعمل المرأة لساعات طويلة مثلها مثل الرجل وأن العمل في الكثير من الأحيان يؤثر في أخلاقها وأن هناك مضايقات تطالها نابعة من الاختصار السلبي لذاتها، بالإضافة إلى ذلك لازل هناك علاقة هرمية بين الرجل والمرأة ولم يستطع التطور الذي وصلت إليه المرأة إزالتها وقد تبين ذلك من خلال استمرار ايمان الرجل بأنه الأقوى وصاحب الرأي الأصوب بحيث لا يعمل بنصائح المرأة إلا في حدود معينة. وهذه الاعتمادات عندما تكون سائدة في وسط ما فإنها تعمل على تعكيره وتصعيبه، مما توفر لدينا القول أن الفرضية قد تحققت.

الفرضية الثانية: يوجد تقبل سلبي لتمكين المرأة من مراكز اتخاذ القرار.

من خلال تحليلنا للمعطيات التي تشير إلى الفرضية الثانية، توصلنا إلى أن التقبل السلبي جاء بسبب دخول النساء مجالات السلطة الرجولية وخوفاً على مكتسباتهم وامتيازاتهم يتخذون من تقييد المرأة سبيلاً لذلك، من خلال عدم إعطاءها الحرية المطلقة في تكوين علاقات عمل أو مساعدتها في تقليد المناصب العليا إلا في حدود معينة وتحقيقاً لغايات محددة نابعة من نظرهم الدونية المتمثلة في استغلال عاطفة المرأة وتفهمها للمرؤوسين وليس من أجل جدارتها وأحقيتها في احتلال المناصب العليا. فهناك نسبة عالية مشككة في قراراتها وفي قدرتها على إدارة الأمور وحلها للمشاكل ومع أن هناك نسبة معينة تقرّ بامتلاك المرأة لمهارات في العمل وأنها أعلى شأنًا من المرأة الماكثة بالبيت، نجد نسب الأغلبية يرونها امرأة ككل النساء بضعفها وزلاتها وعاطفتها، وكي تكون النموذج المرغوب فيه يبقى مرتبطاً بحسن تربيتها لأولادها وحفاظها على كرامتها وأخلاقها وهذا التشكيك في قدراتها وأن المناصب العليا مناصب ذكورية لن تستطيع المرأة التفوق فيها كالرجل، هي اعتقادات لازلت بعقول الكثيرين وتدل على وجود تقبل سلبي (يفرضه المنصب

المتحصل عليه وليس الفرد القائم به) لتمكين المرأة من مناصب عليا، مما يتأكد لدينا أنّ الفرضية الثانية قد تحققت.

استنتاج عام للدراسة الميدانية

إنّ تفوق المرأة الجزائرية وتمكينها من مناصب قيادية أعطى للمجتمع نموذجا مستقلا، متفوقا، قادرا على الابداع وواعيا بالعمل كمسارا للتقدم رغم الصعوبات والتحديات التي تواجهه. حيث لمسنا مسعاها الدائم لإثبات قدرتها على النجاح والمضي قدما، تبذل جهدا مضاعفا للحصول على الجو المهني المناسب لأداء المهام المؤكدة اليها بفاعلية، ولكن في المقابل ازدادت استقلالية وثقة بنفسها بمرور الوقت بحكم اختلاطها واحتكاكها بمختلف المواقف المهنية والاجتماعية في ظل نضالها الطويل في مختلف المجالات العملية والمهنية.

من خلال الدراسة الميدانية الحالية اتضح أنّ المرأة القيادية تساهم مساهمة فعّالة في تنمية مجتمعها ثقافيا واجتماعيا واقتصاديا ونقصد بالفعّالية ليس فقط استفادتها من الموارد المتاحة لها وإنما القصد، انعكاس ايجابي لاستفادتها ومشاركتها في الأعمال التنموية على وضعها الاقتصادي والاجتماعي، - حيث استطاعت تحقيق الأمن والرضا النفسي والمكانة الاجتماعية من خلال استقلاليتها المادية والفكرية - وعلى الأفكار المنمّطة العالقة بها، - حيث استطاعت أن تعي بذاتها وتسعى لجعل الآخرين يعون بذاتها من خلال الثقة في قدراتها وقراراتها- وعلى تنمية مجتمعها اقتصاديا- حيث استطاعت أن تكون عضوا مبدعا هدفه النجاح المهني، من خلال الاهتمام بالجو المهني المناسب رغم الصعوبات التي واجهتها في ذلك، و مساهما في تحقيق حياة أفضل لسكان المجتمع من خلال المساهمة المادية في الأسرة.

إنّ استمرار النظرة الدونية للمرأة رغم التطور التكنولوجي السريع وتغيّر ملامح الحياة الحالية، يساهم بشكل أو بآخر في تعكير الجو المهني للمرأة. خاصة وأنّ المرأة تبذل جهدا مضاعفا في ذلك وتقوم بدورين أحدهما

بدون أجر (رَبَّةَ بَيْت) وهو دور متعب وفي غاية الأهمية، ودور آخر (امرأة عاملة) وهو دور مرتبط بمسؤوليات وتحديات معينة تحاول اثبات التفوق الدائم عليها، لذا محاولة تقييدها واستلابها جنسيا والتعامل معها بفوقية وهرمية عالية، هذا الأمر من شأنه، تعسير قيامها بأدوارها.

يستمر اعتقاد الرجل بأنه الأكثر استحقاقا والأكثر قدرة على احتلال المناصب العليا، وأنها مناصب ذكورية ومجال ذكوري، له حدود معينة لا تقوى المرأة على تحمّلها لأنها من جهة مقيدة ثقافيا فلا تستطيع إقامة علاقات عمل بكل حرية على غرار الرجل، ومن جهة أخرى هناك طعن دائم من قدراتها وقراراتها بسبب عاطفيتها وضعفها، وأنها مهما بلغت من المناصب تبقى امرأة ككل النساء، عاطفية ومتردة ويبقى دورها الأساسي هو حسن تربيتها لأطفالها ورأسمالها أخلاقها وكرامتها.

خاتمة

لقد شكّل موضوع تمكين المرأة وإحراز نجويتها اهتماما كبيرا من قبل المختصين سواء مفكرين في علم الاجتماع، علم النفس وعلوم أخرى، أو هيئات ومؤسسات تبنت أهدافه وسياساته وعمدت إلى نشرها ومتابعتها دوليا ومحليا. محاولين بذلك التغلّب على المفاهيم الرجعية والتنميط الفكري والثقافي العالق بالمرأة في سبيل التوقف عن دراسة هذا الوضع الثقافي والصراع بين التقليد والتحديث، وتعويضه بموضوع أهم هو الحل لكل مشاكل المرأة الاجتماعية، الثقافية، الاقتصادية وحتى النفسية ألا وهو التمكين.

علينا الاعتراف أنّ وضع المرأة الجزائرية قد تحسّن بشكل كبير وقد فُتحت لها أبوابا سهّلت ما وصلت إليه اليوم، فالجزائر على غرار الدول الأخرى استطاعت مساعدة المرأة بل هي من تسعى بتشريعاتها وقوانينها إلى تمكين المرأة خاصة من المناصب العليا التي استمرت فترة من الزمن حكرا للرجل وقد اتضح من خلال الدراسة الحالية أن تمكين المرأة من مناصب قيادية تمكينا سياسيا وليس اجتماعيا، لأن النظرة الدونية لازالت مستمرة وتوحي بتقبل سلبي لتمكين المرأة من مراكز اتخاذ القرار.

من خلال دراستنا لموضوع "النّخبة النسوية المهنية بين الواقع السوسيو ثقافي- والذي يمثل حسب دراستنا "الثقافة الذكورية" الإيمان بتفوق الذكر على الأنثى- ومتطلبات التنمية- والتي تمثل حسب دراستنا "التمكين وسياساته" امتلاك مصادر القوة- حاولنا معرفة إلى أي مدى ذلك الواقع السوسيو ثقافي لازال يفرض نفسه على المرأة حتى في ظل المساعي الجدية لتمكينها والرفع من شأنها؟ وقد تبين واضحا أنّ النظرة الدونية لازالت مستمرة، لا تظهر في منعها من العمل وإنما في تعكير الجو المهني الخاص بها، تعصبا عدائيا يحاول اثبات التفوق الدائم ومهاجمة تعديها على مناصبهم من خلال تقييدها وتبخيسها بالظعن والطمع فيها. وعلاقات عمودية تستغل طاقاتها وسعيها للإبداع والخلق.

من خلال الدراسة الحالية نجد نسب معينة قد أوضحناها سابقا تعبر عن رؤى معاصرة، تعترف بمهارات المرأة القيادية وبتميزها تتناسب مع ما شاهدناه من خلال النساء القياديات عالم مختلف عن

عالم المرؤوسين الذكور الذين تبنا كيانا أسطوريا وهميا في زمن كرامتنا. لقد تبين أنّ المرأة اليوم حصلت على امتيازات رغم التقبل السلبي لها، تتمتع اليوم باستقلالية اقتصادية تمنحها الرضا النفسي ومساهمة فعّالة تربويا، تنمويا، اقتصاديا خارج وداخل البيت ووعيا ذاتيا يمنعها من التراجع فقد استطاعت أن تثق بقراراتها وبقدراتها، فالمرأة تمضي اليوم إلى الأمام بخطى ثابتة، واعية بذاتها، بقيمة أدوارها.

ولكن في نفس الوقت نجد أنّ تجاوز المرأة لحدود المكان الرجالي، كان حافزا لإظهار وإعادة إنتاج علاقات الانتقاص والتقييد والتشكيك في قدرات المرأة وقراراتها وإدارتها للأمر، لاننا لمسنا سعيها الدائم لإثبات كفاءتها وبوادرنجاحها وعلامات تفوقها لإقناع من حولها بأحقيتها أن تكون عضوا فعّالا في المجتمع على عدة أصعدة.بالإضافة الى ذلك سعيها الدائم الى جعل مكان العمل أكثر انسانية وأكثر ميلا لعدم تركز القوة بالاعتماد على المشاركة الجماعية في اتخاذ القرارات الخاصة بالعمل من جهة ومن جهة اخرى استخدام اسلوب الصرامة احتذاء بالنموذج الذكوري في القيادة. وهذه كلها دلائل على وجود ثقافة رجعية تدينها ووجود التقبل السلبي لتمكينها من مراكز اتخاذ القرار تحاول جاهدة مواجهته والمساهمة في تحرير كيانها، وقد ثبت ذلك من خلال عالم الجمهور وعالم النخبة النسوية المهنية.

إنّ تأثير هذه الثقافة السائدة في المجتمع تجاه المرأة القيادية دليل على ضعف مؤشرات التنمية التي تتطلب مشاركة كلا الجنسين بفعالية، فلا يجب أن ينساق المجتمع إلى هذه النظرة التي تقزم من دور المرأة وإنما يجب الاستفادة من خدماتها وقوة عملها لتضاف إلى قوة عمل الرجل من أجل خدمة التنمية في جميع المجالات، فلماذا تحت تأثير هذه النظرة تُهدر طاقات المجتمع وتُعرقل مسارات التنمية التي تعتبر تحدي كبير تسعى إلى تحقيقه جميع الأمم؟

إنّ دراسة موضوع النخبة النسوية المهنية ومحاولة رصد الملامح الايجابية والسلبية للجو المهني، يساعد في معرفة مدى نجاح مشروع تمكين المرأة في المجتمع لأنّ هذا الأخير يجب أن يكون نوعيا وليس كمّيًا فقط. فنجاح المرأة في توعية ذاتها وسعيها للوعي الاجتماعي يحتاج لمساندة الرجل لها. لذا يجب علينا في البحوث القادمة تسليط الضوء أكثر فأكثر على المواضيع التي تقيس بفعالية تمكين

المرأة الجزائرية من جميع المجالات والمسؤوليات؟ ورصد الحقائق المخفية وراء ما يتضمنه مخيال الفرد الجزائري تجاه مكانة المرأة ودورها في المجتمع.

1. دليل المقابلة:

- الحالة المدنية : ع متزا مط
- عدد الاطفال : بد (1- 3) (5-...
- مكان الإقامة: شبه م
- العمر : (أقل من 30 31-40 41- 51- (وق
- المؤهلات العلمية : الأ الجامع دراسات
- الأقدمية: (1- 11- 21- 31- فما (فوق

1- هل دخلك يغطي احتياجاتك الخاصة؟

2- هل لك حرية التصرف بممتلكاتك؟

3- هل تمتلكين سيارة؟

4- هل تساهمين في المصاريف المتعلقة بأسرتك؟

5- هل يتدخل زوجك في مرتبك؟

6- هل تثقين في القرارات التي تتخذونها؟

7- هل تشعرين بالخوف عند اتخاذ أي قرار؟

8-هل تشعرين بالندم في حالة اتخاذ أي قرار غير صائب؟

9-هل يعترف من حولك بكفاءاتك؟

10-مع من تتراحين أكثر في التعامل؟

11-لماذا؟.....

12-هل تطلين المساعدة من مرؤوسيك في أحد الامور؟

13-ممن تطلين المساعدة؟.....

14-هل تقومين باستشارة من حولك في أمور ترجع اليك؟

15-ماهو الاسلوب الذي تلتجئين اليه مع في تسييرك للأمر؟.....

16-هل تواجهين انتقادات في محيطك المهني في طريقة قيادتك؟

17- هل لك مطلق الحرية في حياتك اليومية (التنقلات ،نوع اللباس)؟

18-هل تؤخذ ملاحظاتك وتدخلاتك بعين الاعتبار في المجالس الادارية والنقابية؟

19-في حالة نعم الى أي حد؟.....

20-هل يتقبل المرؤوسين قراراتك دون تردد في التنفيذ؟

21-هل تتذكرين موقف أو كلمة تجسد تمييز جنسي ضدك؟

2. الاستمارة:

المنطقة السكنية:
شبه
المستوى العلمي: مستوى المتوسط المستوى الثانوي المستوى الجامعي
العمر: 20 30 40 50

1. هل تواجه المرأة في مختلف الميادين بات أمراً ضرورياً؟ نوع
2. هل تؤيد عمل المرأة لساعات طويلة مثلها مثل الرجل؟
3. هل ترى أنّ عمل المرأة يؤثر في أخلاقها؟ نوع
4. هل ترى أنك أقوى من المرأة في ميدان العمل؟ نوع
5. في نظرك هل ترى أنّ هناك مضايقات تجاه المرأة العاملة؟ نوع
6. من أي

.....ناحية؟

7. هل ترى أن رأيك أصوب من رأيها؟ نوع
8. هل تعمل بنصائحها في العمل؟ نوع

9. هل تؤيد ما وصلت اليه المرأة في الوقت الحالي؟ نعم لا لاأشعر

10. من تراه مناسبا أكثر لمنصب المسئول؟ الرجل المرأة لاأشعر

معاً

11. لماذا.....

12. هل تؤيد حصول المرأة على نفوذ في المجتمع؟ نعم لا لاأشعر

13. هل تؤيد تكوين المرأة لعلاقات في ميدان العمل؟ نعم لا لاأشعر

ما

14. هل تساعد المرأة في تقليد منصب قيادي؟ نعم لا لاأشعر

15. هل تتمنى لزوجتك أو اختك أو ابنتك الحصول على منصب عالي؟ نعم لا لاأشعر

لا

16. أيهما تفضل أن يتولى منصب مديرك المباشر؟ الرجل المرأة لاأشعر

معاً

17. لماذا؟.....

18. هل المرأة قادرة على احتلال المناصب العليا لمؤكّلة إليها مثلها مثل الرجل؟ نعم لا لاأشعر

لا نوعاً ما

19. هل تثق في القرارات التي تتخذها المرأة ذات المنصب العالي؟ نعم لا لاأشعر

معاً

20. لماذا؟.....

21. هل ترى أنّ المرأة ذات المنصب العالي قادرة على إدارة الأمور مثلها مثل الرجل؟ نعم لا لاأشعر

معاً

22. هل ترى أنّ المرأة ذات المنصب العالي قادرة على حل المشاكل مثلها مثل الرجل؟

نعم لا لا أعلم

23. هل ترى أنّ المرأة ذات المنصب العالي تمتلك مهارات تؤهلها لمنصبها مثلها مثل

نعم لا لا أعلم؟

24. كيف ترى المرأة ذات المنصب العالي؟ ض امرأة ككل

الن

25. هل شعورك بأوامر المرأة القائدة يشبه شعورك بأوامر الرجل القائد؟ م

ما

26. لماذا.....

27. ما هو الانتقاد الذي توجهه للمرأة ذات المنصب العالي؟ ع م

أخرى

28. أذكرها.....

29. ماهو الأمر الذي يجذبك في المرأة القيادية الناجحة اجتماعيا؟

حسن تربيتها لأولادهم درجة وظيفتها في المؤسسة

30. ماهو الأمر الذي يجذبك في المرأة القيادية الناجحة مهنيا؟

الحفاظ على كرامتها وأخ صر منافستها نجاحاتها في التسي

3- قائمة الجداول والأشكال:

الصفحة	قائمة الأشكال	الرقم
171	يوضح هدف التنمية البشرية	الشكل (1)
255	أعمدة بيانية توضح المبحوثين حسب منطقة سكنهم	الشكل (2)
256	رسم دائري يوضح توزيع المبحوثين حسب مستواهم التعليمي	الشكل (3)
257	أعمدة بيانية توضح توزيع المبحوثين حسب سنهم الحالي	الشكل (4)

الصفحة	قائمة الجداول	الرقم
87	تمثل العدد الإجمالي للنساء في مجال الأمن الوطني في رتب مختلفة	الجدول (أ)
88	تمثل العدد الإجمالي للنساء في مجال الحماية المدنية في رتب مختلفة	الجد

		ول (ب)
161	يبين قائمة الدول العربية التي وقعت على اتفاقية سيداو وتاريخ انضمامها والمواد التي تحفّضت عليها.	الجدول (ج)
209	يمثّل توزيع أفراد العينة حسب المؤسسات المختارة	الجدول (د)
214	يمثّل توزيع المبحوثات حسب حالتهم المدنية	الجدول (1)
215	يمثّل توزيع المبحوثات حسب عدد أطفالهم	الجدول (2)
	يمثّل توزيع المبحوثات حسب سنهم الحالي	الجدول (3)
	يمثّل توزيع المبحوثات حسب مؤهلاتهم العلمية	الجدول (4)
229	يمثّل توزيع المبحوثين حسب منطقتهم السكنية	الجدول (5)
230	يمثّل توزيع المبحوثين حسب مستواهم التعليمي	الجدول (6)
231	يمثّل توزيع المبحوثين حسب سنهم الحالي	الجدول (7)
232	آراء أفراد العينة حول ضرورة تواجد المرأة في مختلف الميادين	الجدول (8)
233	آراء أفراد العينة حول تأثير عمل المرأة لساعات طويلة	الجدول (9)
234	آراء أفراد العينة حول تأثير المرأة في أخلاقها	الجدول (10)
236	آراء أفراد العينة حول فكرة الرجل أقوى من المرأة في ميدان العمل	الجدول (11)
237	آراء أفراد العينة حول وجود مضايقات المرأة العاملة	الجدول (12)
238	آراء أفراد العينة حول فكرة أنّ رأي الرجل أصوب من رأي المرأة في العمل	الجدول (13)
239	آراء أفراد العينة حول عمل المرأة بنصائح المرأة في العمل	الجدول (14)
240	آراء أفراد العينة حول تأييد الرجل إلى ما وصلت إليه المرأة	الجدول (15)
242	آراء أفراد العينة حول الشخص الأنسب لمنصب المسؤول	الجدول (16)
243	آراء أفراد العينة حول فكرة تأييد حصول المرأة على نفوذ في المجتمع	الجدول (17)
244	آراء أفراد العينة حول فكرة تأييد تكوين المرأة لعلاقات عمل	الجدول (18)
245	آراء أفراد العينة حول تأييد مساعدة المرأة على تقليد المناصب العليا	الجدول (19)
246	آراء أفراد العينة حول تمني لأفراد العائلة الحصول على منصب عالي (زوجة،... ابنة، أم، أخت)	الجدول (20)

247	آراء أفراد العينة حول الأفضل كمدير مباشر	الجدول (21)
	آراء أفراد العينة حول قدرة المرأة على احتلال المناصب العليا	الجدول (22)
	آراء أفراد العينة حول الثقة في قرارات المرأة القيادية	الجدول (23)
	آراء أفراد العينة حول قدرة المرأة على إدارة الأمور	الجدول (24)
	آراء أفراد العينة حول قدرة المرأة على حل المشاكل	الجدول (25)
	آراء أفراد العينة حول امتلاك المرأة القيادية لمهارات في العمل	الجدول (26)
	آراء أفراد العينة في المرأة القيادية	الجدول (27)
	آراء أفراد العينة حول الشعور بأوامر المرأة كالشعور بأوامر الرجل	الجدول (28)
	آراء أفراد العينة حول الانتقاد الموجه للمرأة القيادية	الجدول (29)
	آراء أفراد العينة حول الأمر الذي يجذب في المرأة الناجحة اجتماعيا	الجدول (30)
	آراء أفراد العينة حول الأمر الذي يجذب في المرأة الناجحة مهنيا	الجدول (31)

القرآن الكريم.

- 1) ابتسام الكتيبي وآخرون، النوع الاجتماعي وأبعاد تمكين المرأة في الوطن العربي، تحرير رويدا المعاينة، ط1، منظمة المرأة العربية، القاهرة، 2010.
- 2) إبراهيم ابراش، علم اجتماع سياسي، ط1، دار الشروق، عمان 1998.
- 3) إبراهيم الحيدري، النظام الأبوي وإشكالية الجنس عند العرب، ط1، دار الساقى، بيروت، 2003.
- 4) أحمد زايد، عروس الزوبير، النخب الاجتماعية - حالة مصر والجزائر - ط1، مركز البحوث العربية والإفريقية، القاهرة، مركز البحوث في الاقتصاد التطبيقي من أجل التنمية (الجزائر)، 2005.
- 5) اسماعيل سراج الدين، حقوق الانسان والمرأة والتنمية، اعداد وتقديم ايمان القفاص وآخرون، مكتبة الاسكندرية، مصر القاهرة، 2009.
- 6) اسماعيل علي سعد، نظرية القوة، مبحث في علم الاجتماع السياسي، د.ط، المعرفة الجامعية، د.تا.
- 7) أنتوني غدنز، علم الاجتماع (مع مدخلات عربية)، تر:فايز الصبيّاغ، ط1، المنظمة العربية للترجمة، بيروت، 2005.
- 8) أندريه جوسان، طبقات المجتمع، ترجمة: محمد بدوي، مراجعة أحمد عزت راجح، ط2، شركة الأصل للطباعة والنشر - القاهرة -
- 9) آن موير، دايفيد جيسيل، جنس العقل الاختلافات الحقيقية بين الرجال والنساء، ترجمة: أيهم وهيب، ط1، النايا للدراسات والنشر والتوزيع، دمشق، 2011.
- 10) بوتومور، الصفوة والمجتمع - دراسة في علم اجتماع السياسي - ترجمة: محمد الجوهري وآخرون، ط1، دار الكتب الجامعية، القاهرة، 1972.

- (11) بيار بورديو، الهيمنة الذكورية، ترجمة: سلمان القعفراني، ط1، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2009.
- (12) تقي الدين النبھاني، النظام الاجتماعي في الإسلام، ط1، دار الأمة للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، 2003.
- (13) تيسير الناشف، السلطة والفكر والتغير الاجتماعي، ط1، دار أزمة للنشر والتوزيع، عمان، 2004.
- (14) جمانة طه، المرأة العربية في منظور الدين و الواقع -دراسة مقارنة- منشورات اتحاد الكتاب العرب، دمشق، 2004.
- (15) جهاد دياب الناقلولا، الآثار الأسرية الناجمة عن خروج المرأة السورية للعمل، دراسة ميدانية لواقع مشكلات النساء المتزوجات العاملات في مدينة دمشق"، منشورات الهيئة العامة السورية للكتاب، 2011.
- (16) جون ستيوارت مل، استعباد النساء، ترجمة: إمام عبد الفتّاح، ط1، مكتبة مدبولي، القاهرة، 1998.
- (17) جيزيل حليمي، النساء نصف العالم، نصف الحكم، ترجمة: عبد الوهاب ترو، ط1، عويدات للنشر والطباعة، بيروت/لبنان، 1998.
- (18) حامد عمّار، دراسات في التربية والثقافة، مقالات في التنمية البشرية العربية، الأحوال والبيئة الثقافية، ط1، مكتبة الدار العربية للكتاب، مصر، 1998.
- (19) حسين عبد الحميد أحمد رشوان، علم اجتماع النفس، المجتمع، الثقافة، الشخصية، مؤسسة شباب الجامعة، مصر، 2005.
- (20) حسين عبد الحميد أحمد رشوان، الثقافة "دراسة في علم الاجتماع الثقافي"، مؤسسة شباب الجامعة، مصر، 2006.

- (21) حلیم بركات، المجتمع العربي المعاصر، "بحث استطلاعي اجتماعي"، ط6، مركز دراسات الوحدة العربية، لبنان 1998.
- (22) راشد الغنوشي، المرأة بين القرآن وواقع المسلمين، ط3، المركز المغاربي للبحوث والترجمات، لندن، 2000.
- (23) روجيه غارودي، في سبيل ارتقاء المرأة، ترجمة: جلال مطرجي، ط2، دار الأداب، بيروت، 1986.
- (24) ربحي مصطفى عليان، عثمان محمد عتيم، منهج وأساليب البحث العلمي - النظرية والتطبيقية - ط1، دار صفاء للنشر والتوزيع - عمّان، 2000.
- (25) سامية حسن الساعاتي، علم اجتماع المرأة رؤية معاصرة لقضاياها، ط1، مكتبة الأسرة مصر.
- (26) سامية حسيني، المرأة في الإسلام - دراسة مقارنة - دار الفكر العربي، مصر، 1996.
- (27) سمير عبده، المرأة العربية بين التخلف و التحرر، ط 1 ، منشورات دار الآفاق الجديدة، بيروت، 1980.
- (28) سعيد عاشور، المرأة و المؤسسات الاجتماعية في الحضارة العربية، دار المعارف للطباعة و النشر، تونس.
- (29) سفير ناجي، محاولات في التحليل الاجتماعي (التنمية و الثقافة)، ترجمة: م.ع. بن ناصر، ج1، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر.
- (30) سلوى الخماش، المرأة العربية والمجتمع التقليدي المتخلف، ط3، مكتبة العالم الثالث، دار الحقيقة، بيروت، 1981.
- (31) صلاح الدين سلطان، ميراث المرأة وقضية المساواة، ط1، نخبضة مصر للطباعة والنشر والتوزيع، مصر، 1999.

- (32) طلعت ابراهيم لطفي، علم الاجتماع الصناعي، دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، 2007.
- (33) عامر رمضان أبو ضاوية، التنمية السياسية في البلاد العربية والخيار الجماهيري- دراسة تحليلية للمرتكزات الوظيفية للتنمية السياسية- ط1، دار الرواد ليبيا، توزيع دار الكتب العلمية بيروت، لبنان، 2002.
- (34) عبد الرزاق حلي، دراسات في المجتمع، الثقافة والشخصية، دار المعرفة الجامعية، مصر، جانفي 2005.
- (35) عبد الله محمد الغدامي، المرأة واللغة، ط1، المركز الثقافي العربي، الدار البيضاء، بيروت، 1997.
- (36) عبد الوهاب المسيري، قضية المرأة بين التحرر والتمركز حول الأنثى، ط1، نخصة مصر للطباعة. دتا.
- (37) عبلة محمود أبو عبلة، المرأة العربية العاملة، المعوقات ومتطلبات النجاح في العمل القيادي، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، مصر، 2004.
- (38) علا أبو زيد، المرأة في مفهوم وقضايا أمن الإنسان، المنظور العربي الدولي، ط1، دار نوبار للطباعة، القاهرة، 2009.
- (39) عطا الله زاقوت، العادات والتقاليد في محافظة السويدار (جبل العرب)، منشورات دار علاء الدين، دمشق، 2000.
- (40) علياء شكري، أحمد زايد، المرأة والمجتمع وجهة نظر علم الاجتماع، دار المعرفة الجامعية، مصر، 1998.
- (41) علي محمد بيومي، دور الصفوة في اتخاذ القرار السياسي، د.ط، دار الكتاب الحديث، الجزائر، 2004.

- 42) غزة شرارة بيضون، الرجولة وتغيّر أحوال النساء "دراسة ميدانية"، ط1، المركز الثقافي العربي، لبنان، 2007.
- 43) فاطمة محمد علي عثمان، القيادة النسائية في عالم متغير، البياطيشي للنشر والتوزيع، مصر، د.تا.
- 44) كاظم الشبيب، العنف الأسري: قراءة في الظاهرة من أجل مجتمع سليم، ط 1 ، المركز الثقافي العربي، بيروت، المغرب، 2007.
- 45) كمال الدين عبد الغني المرسي، الخروج من فخ العولمة، ط1، المكتب الجامعي الحديث، مصر، 2002.
- 46) كمال عبد اللطيف، صورة المرأة في الفكر العربي -نحو توسيع قيم التحرر- ط1، منشورات زاوية للفن والثقافة، مطبعة المعارف الجديدة، الرباط، 2006.
- 47) كامل عبد الملك، ثقافة التنمية: دراسة في أثر الرواسب الثقافية والتنمية المستدامة، مكتبة الأسرة، مصر، 2008.
- 48) لميس أبو نحلة، مشاركة المرأة العربية في النشاط الاقتصادي وعوائده، معهد دراسات المرأة، جامعة بيرزيتب، فلسطين، 2005.
- 49) محمد السويدي، علم اجتماع السياسي، ميدانه وقضاياها، د.ط، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، د.تا.
- 50) محمد الغزالي ، قضايا المرأة لبن التقاليد الراكدة والوافدة، ط9، دار الشروق، مصر، 2005.
- 51) محمد بن ضنيتان، النخب السعودية، دراسة في التحولات والإخفاقات سلسلة اطروحات دكتوراه، ط 48 ، ط 2، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2005.
- 52) محمد عبد العزيز عجمية وآخرون، مقدمة في التنمية والتخطيط، دار الطباعة والنشر، بيروت، 1983.

- (53) محمد عدنان وديع، الموسوعة العربية للمعرفة من أجل التنمية المستدامة، المجلد الأول، ط 1، الدار العربية للعلوم، بيروت، 2006.
- (54) مروان عبد المجيد ابراهيم، أسس البحث العلمي لإعداد الرسائل الجامعية، ط 1، مؤسسة الوراق عمّان، 2000.
- (55) مصطفى حجازي، التخلف الاجتماعي، ط 9، المركز الثقافي العربي، بيروت، المغرب، 2005.
- (56) مولود زايد الطيب، التنشئة السياسية، د.ط، المؤسسة العربية الدولية للنشر، عمّان، 2001.
- (57) مولود زايد الطيب، علم اجتماع السياسي، ط 1، دار الكتب الوطنية، ليبيا، 2007.
- (58) ميلادزكي، المسألة الثقافية في ظل بناء نظرية فن الثقافة، ط 1، المركز الثقافي العربي، لبنان، 2005.
- (59) مي غصوب، إيما سكلير ويب، الرجولة المتخلفة، الهوية الذكورية والثقافة في الشرق الأوسط الحديث، ط 1، دار الساقى، لبنان، 2002.
- (60) نوال السعداوي، هبة رؤوف عزت، المرأة والدين والأخلاق، دار الفكر المعاصر، لبنان، 2000.
- (61) هشام شرابي، النظام الأبوي واشكالية تخلف المجتمع العربي، ترجمة: محمود شريح، دار الغرب للنشر و التوزيع الجزائر، دتا.
- (62) هيفاء أبو غزالة، المؤشرات والكمية والنوعية لاتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة "السيداو"، منظمة المرأة العربية، ط 1، دار نوبار للطباعة، القاهرة، 2009.

63) علامات مضيئة في تاريخ المرأة العربية (1832-2006)، منظمة المرأة العربية، القاهرة.

المجلات العلمية:

- 64) مجلة المستقبل العربي، العدد 214، مركز دراسات الوحدة العربية، 1996 .
- 65) مجلة دفاتر مجلة انسانيات، عدد 1، وهران الجزائر، 2004.
- 66) مجلة التغييرات الأسرية و التغييرات الاجتماعية، عدد 2، ج 1، منشورات كلية العلوم الإنسانية، الاجتماعية، فعاليات الملتقى الثالث: 20-21 جانفي 2004، سلسلة الوصل، الجزائر 2005، 2006.
- 67) الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والانسانية، العدد 2، جامعة حسيبة بن بوعلي شلف، 2005.
- 68) مجلة جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية، العدد 26، دار الهدى للطباعة و النشر، الجزائر (عين مليلة)، سبتمبر 2008.
- 69) مجلة الأمير عبد القادر للعلوم الانسانية، العدد 26، دار الهدى للنشر والتوزيع، الجزائر، سبتمبر، 2008.
- 70) مجلة الاداب العلوم الانسانية، جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الاسلامية، العدد التاسع جانفي، المطبعة العربية غرداية، قسنطينة، 2008 .
- 71) مجلة العلوم الانسانية، جامعة باتنة الجزائر، جوان 2008.
- 72) الجلة المغاربية، تصدرها الجامعة المغاربية التابعة لاتحاد المغرب العربي، العدد 8، طرابلس، 2009.
- 73) الأكاديمية للدراسات والاجتماعية والإنسانية، العدد 2، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، 2009.
- 74) مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، العدد الثاني، المجلد 25، 2009.

- 75) مجلة كلية الآداب والعلوم الإنسانية والاجتماعية العدد 6، تلمسان.
- 76) مجلة الباحث الاجتماعي، جامعة منتوري، عدد 10 سبتمبر 2010.
- 77) مجلة جامعة دمشق، العدد 3-4، المجلد 27، 2011.
- 78) مجلة عالم الفكر، مجلة تصدر عن المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، العدد 01 - المجلد 40 يوليو - سبتمبر، -الكويت، 2011.
- 79) مجلة المستقبل العربي، العدد 401، بيروت، جويلية 2012.
- 80) مجلة الآداب والعلوم الاجتماعية، العدد 5، جويلية 2012 . revue en ligne .
- 81) <http://revue-fSRS-Unoe-Setif-dz/index.php?=649.p1>
- 82) مجلة المستقبل العربي، العدد 401، بيروت، جويلية 2012.

المذكرات الجامعية:

- 83) رائدة أيوب، الجدوى الاجتماعية للمشاريع المتناهية الصغر وتأثيراتها على النساء في الريف السوري، رسالة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في علم الاجتماع، جامعة سانت كلمنس، قسم العلوم الاجتماعية، برنامج التعلم عن بعد، دمشق، 2010.
- 84) -سليمان بشارت، مؤسسة العواطف العربية أركيولوجيا: بحث في آليات استقبال وتأويل المشاهدين الفلسطينيين لمسلسل نور (كنموذج)، مذكرة لنيل شهادة الماجستير، برنامج النوع الاجتماعي والتنمية، جامعة بير الزيت، كلية الدراسات العليا، فلسطين، 2011.

الجرائد والمواثيق الوطنية:

- 85) الميثاق الوطني، الجمهورية الجزائرية الشعبية، المعهد التربوي الوطني، الجزائر، 1976.
- 86) دستور الجزائر سنة 1989.

(87) الجريدة الرسمية الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد 76، سنة 1996

التقارير الرسمية والملفات العلمية:

- (88) رد على الاستبيان الموجه للحكومات بشأن تنفيذ منهاج بيجين (1995) ونتائج الدورة الاستثنائية الثالثة والعشرين للجمعية العامة (2000)، الجزائر.
- (89) خليل النعيمات، تمكين المرأة، مؤسسة أنيرا، الولايات المتحدة الأمريكية.
- (90) بوطمين ليلي، الاطارات النسوية، الاطارات الصناعية مواقع أدوار، مسارات، تمثلات، اشراف: العياشي عنصر، وقائع الايام الدراسية 25 -26 أفريل، 2000، عنابة، منشورات CRASC، وهران، الجزائر.
- (91) تقرير البشرية الانسانية العربية: خلق فرص للأجيال القادمة، ط3، المكتب الإقليمي للدول العربية VNDP، الأردن، 2002.
- (92) إعداد مجموعة خبراء، ملتقى الدور الإداري والتنموي للمرأة في الوطن العربي، المنظمة العربية للتنمية الادارية، 2006.
- (93) فاديا كيوان، تقرير اقليمي في الدراسات المسيحية المشروعات الموجهة للمرأة في مجال السياسية، ط1، منظمة المرأة العربية، القاهرة، 2007.
- (94) طاهرة بنت عبد الخالق اللواتية، التمييز ضد المرأة، ورقة عمل مقدمة الى ندوة المرأة المسلمة في العالم المعاصر، ينظمها السلطان قابوس للثقافة الاسلامية، سلطنة عمان، 4-5 فبراير 2007.
- (95) التمكين الاقتصادي للمرأة في الضفة الغربية - مقاربات ابداعية نحو تعزيز التمكين الاقتصادي للمرأة، شركة ريادة للاستشارات والتدريب، فلسطين، 2010.
- (96) المرأة الجزائرية، واقع ومعطيات، الوزارة المنتدبة المكلفة بالإدارة وقضايا المرأة، الجزائر، 2006.
- (97) التمكين الاجتماعي للنساء، مشروع تعزيز الفرص الاقتصادية للنساء في منطقتي الشرق الأوسط وشمال افريقيا، مجموعة التدريب للعمل التنموي، CRTDA، بيروت.
- المواقع الالكترونية:

98) أحمد محمود القاسم، الثقافة الذكورية والمرأة، الحوار المتمدن، العدد 2591، يوم:

20 مارس 2009، تاريخ التصفح: يوم 10 مارس 2011.

<http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=166299>

99) أسماء الصبّاح، ماذا تريد النسوية الإسلامية؟!، الحوار المتمدن، العدد: 3730

، يوم: 2012/05/07، تاريخ التصفح: يوم 18 ديسمبر 2012.

<http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=308066>

100) ألكسندر كولونتاى، المرأة الجديدة، تر: هند بيت عبودي، دار الطليعة، بيروت،

إعداد الكتروني، تاريخ التصفح: 2013/11/07.

[/https://ayman1970.files.wordpress.com/2012/09](https://ayman1970.files.wordpress.com/2012/09)

101) ريتا فرج، النسوية الإسلامية ولدت في إيران، ادب وفنون، العدد، 1750 الجمعة

٦ تموز ٢٠١٢ تاريخ التصفح يوم: 2013/07/07. موقع جريدة الأخبار:

<http://al-akhbar.com/node/97060>

102) سعاد جوزيف، الأبوية والتنمية في العالم العربي، ترجمة: وميض شاكر، مركز عفت

الهندي للإرشاد الإلكتروني، يوم: 2005/11/03، تاريخ التصفح: 2010/09/28

www.wluml.org/ar/node/2532

103) صالحة بوضيفة، " ما اشكالية الحركة النسائية الجزائرية؟، ملتقى " استراتيجيات لحقوق

المرأة في حوض البحر الابيض المتوسط، يوم: 1 شباط 2007 تاريخ التصفح:

2010/09/28.

http://www.mediterraneas.org/article.php3?id_article=608

104) طارق حجي، ذهنية الثقافة الذكورية أو ذهنية الرجعية في نظرتها للمرأة، موقع

جريدة الأهرام، يوم: 07/أغسطس/2003، تاريخ التصفح: 2011/10/08.

www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=155150

(105) فاخر السلطان، النسوية الإسلامية، موقع جريدة الوطن، يوم: 2013/04/26،

تاريخ التصفح: 2013/12/13.

<http://alwatan.kuwait.tt/articledetails.aspx?Id=182375>

(106) معتز جيسو، اشكالية المرأة في المجتمعات المتخلفة، الحوار المتمدن،

العدد 1754، يوم: 2006/12/04، تاريخ التصفح:

2013/12/13.

<http://www.ahewar.org/debat/shou.art.asp?aid=82561>

(107) يوسف توفيق، الهيمنة الذكورية معطى أنتر بولوجي أم ضرورة مجتمعية، يوم:

2013/10/04، تاريخ التصفح: 2013/12/22.

<http://www.aranthropos.com/%>.

(108) حوار مع إسلام أون لاين حول المرأة الجزائرية، يوم: 21 فيفري 2001، تاريخ

التصفح: 2010/12/14.

www.bouizeri.net/arab/index.php?option=com..

(109) النخبوية وحالات نجاح المرأة يبرران تراجع النضال النسوي في الجزائر، موقع

جريدة الموعد اليومي، يوم: 06 فبراير 2013، تاريخ التصفح: 2013/12/17.

<http://www.elmaouid.com/index.php/social/3538->

[2012-04-18-14-28-27](http://www.elmaouid.com/index.php/social/3538-2012-04-18-14-28-27)

المراجع باللغة الأجنبية:

Les dictionnaires:

- 110) Raymond Boudon et autres, **dictionnaire de sociologie**, In Extenso, Larousse, Canada, 2005.
- 111) Raymond Boudon, Philippe Bensnard, Mohammed Cherkaoui, Bernard pierre lécuyer, **Dictionnaire de Sociologie**, Larousse, Paris, 1999.
- 112) Jean Yves Capul, Olivier Garnier, **Dictionnaire d'économie et sciences sociales**, hatier, Paris, juin 2005.

Les ouvrages:

- 113) Albert Ducros, Michel Panoff, **la frontière des sexes**, presse universitaires de France, Paris, 1995.
- 114) Carmen luk and Jennifer Gore, **feminisms and critical pedagogy**, Routhedge, Newyork, London.
- 115) Boutefnouchet (Mostafa), **la famille Algérienne, évolution et caractéristiquerécentes**, sned, Alger, 1982.
- 116) David kettler, Vollker Meja, **Palming for Democracy: Karl Mannheim, the elite, and the reconstruction of the state**, ifs-Nachrichten Nr.S.
- 117) Fatima Heeren, B.Aisha lemu, **Family life in Islam**, Islamic council of Europe, 1978.

- 118) Florence Pinton, Mireille Lecarme, **Relations de genre et développement femmes et sociétés**, édition de l'orston, Paris, 1992.
- 119) Françoise Belle, **etre femme et cadre**, édition l'harmattam, Paris, 1991.
- 120) Farouk Bnatia, **le travail feminine en algerie**, sned, Alger,1970.
- 121) Khodja (Souad),**A,comme Algérienne**, emal,Alger 1991.
- 122) Lucie Pruvost, **Femmes d'Algérie, Société, Famille et citoyenneté**, édition Casbah, Alger, 2002.
- 123) Nicole Victor-Belin, **Réussir au Féminin, le parcours de la femme-énergie**, Dunod, 1992,
- 124) Madeleine Grinty, **méthodes des sciences sociales**, 11^{ème}, « précis Dallez », Paris, 1996.
- 125) Martine Chaponnière, Patricia Schulz, Eliane Balmas, graziella-Remano, Sabine Voiélin, **les valeurs dites féminines et masculine et leur impact sur la vie socialet professionnel des femmes**, édition l'age d'homme,lausanne, 1993.

- 126) Mohamed Rebzani, **la vie familiale des femmes Algériennes Salariées**, édition l'Harmattan, inc, Paris, Canada, 1997.
- 127) Nicole Victor-Belin, **Réussir au Féminin, le parcours de la femme-énergie**, Dunod, 1992.
- 128) Robert Descloîtres, Laide Debzi, **Systeme de parenté et structure familiale en Algérie**, centre Africain des sciences humaine appliquées, Aix-en-provence.
- 129) Saadi Noor-eddine, **la femme et la loi en Algérie**, collection d'érigée par fatima-Mernnissi, Wider bouchene, Alger.
- 130) Saadia Zahidi, gust lopez-claros, **Women's Empowerment: Measuring the global gender gap**, world economic.Forum, 2005.
- 131) Stéphane Fouks, **les nouvelles élites,portrait d'une génération qui s'ingnore**, plon, paris, 2007.

Les revues scientifiques :

- 132) Anne-Marie Goetz and Rob Jenkins, **sexual violence a as war tactic and Security**, council Resolution 1888, N° 1, 2010.
- 133) Camille Froideraux-Metterie, **Naissance de la femme contemporaine**, la revue le débat, Novembre-décembre 2009, Numéro 157. Edition Gallimard, Paris.
- 134) Chafika Dib Marouf, **rapports sociaux, rapports matrimoniaux et condition féminine en Algérie**, insaniyat, revue algérienne d'anthropologie et sciences, Familles d'hier et d'aujourd'hui, N°04-Janvier-Avril, 1998, (Vol.11,1), Centre de recherche en anthropologie Sociale et culturelle, Oran, Algérie
- 135) Nouredine Harrami, **le pouvoir de la femme et sa représentation dans de la société marocaine**, Afkar/idées, Estudios de Politica Exterior SA (Madrid) et Instituto Europeo del Mediterraneo, IEMED (Barcelone), n°7, 2005.
- 136) Mohamed Benall, **les jeunes algériennes et leurs représentations de la femme modèle et le devenir de la société algérienne**, revue [en ligne], 2009 العدد 08 جانفي
مجلة الآداب والعلوم الاجتماعية 2012

les rapports scientifiques:

- 137) **Cender equality and empowerment of women through ICT, women 2000 and beyond**, United Nations, Division for the advancement of women department of economic and social affairs, September, 2005.
- 138) Réunion régionale africaine, **parvenir à l'autonomie économique et social des femmes et à l'égalité entre les hommes et les femmes**, organisation internationale du travail, 2011.
- 139) Siari-Tengour Ouanassa et Benghabrit-Remaoun Nouria, **le renforcement des capacités des femmes en matière de leadership et de participation à la vie politique et à la prise de décision en Tunisie**, recherche-action sur la participation politique des femmes au niveau local en Algérie, réalisé par le crasc, un-instraw, cawtar Tunisie, Septembre, 2009.
- 140) Siham Najar et Mohamed Kerrou, **le renforcement des capacités des femmes en matière de leadership et de participation à la vie politique et à la prise de décision en Tunisie**, Recherche-action sur la

participation politique des femmes au niveau local en
Tunisien un-instraw, Cawtar Tunisie, 2009.

الفهرس

مقدمة

- 1.....تمهيد -
- 3.....أهمية البحث وأهدافه -
- 4.....أسباب اختيار الموضوع -
- 4.....الدراسات السابقة -
- 10 إشكالية البحث -
- 12 فرضيات البحث -
- 12 تحديد المفاهيم -
- 14 صعوبات البحث -

الباب الأول: نظريات النَّخبة، النظام الأبوي، وآليات التنمية

● الفصل الأول: ماهية النخب، اتجاهاتها وواقعها

- 15تمهيد -
- 16.....المبحث الأول: التعريف بنظرية النَّخبة -
- 16.....المطلب الأول: التعريف اللغوي والاصطلاحي للنخبة -
- 19 المطلب الثاني: التعريف بنظرية النَّخبة -
- 21 المطلب الثالث: نظرية الديمقراطية والنخبة -
- 24 المطلب الرابع: نظرية النَّخبة والماركسية -
- 28المبحث الثاني: الاتجاهات النظرية في دراسة النَّخبة -
- 29 المطلب الأول: الاتجاه التنظيمي عند جيتانو موسكا و روبرت ميشالز -
- 40 المطلب الثاني: الاتجاه السيكلولوجي عند فلريدو باريتو -

- 48.....المطلب الثالث: الاتجاه الاقتصادي عند كارل ماينهميم -
- 51المطلب الرابع: الاتجاه النظامي عند سي رايت ميلنز -
- 57المبحث الثالث: تصنيف النخب -
- 57المطلب الأول: أدوار النخب وأهمية وجودها في المجتمع -
- 58المطلب الثاني: النخبة والنخب -
- 61المطلب الثالث: تصنيف النخب -
- 67المبحث الرابع: لمحة تاريخية عن النخبة في الجزائر -
- 67المطلب الأول: الجذور التاريخية لظهور النخب في الجزائر -
- 72المطلب الثاني: عدم استقلالية المجال السياسي عن المجال الاجتماعي في الجزائر -
- 73المطلب الثالث: النخبة المهنية في الجزائر -
- 76المطلب الرابع: تولي المرأة الجزائرية للمناصب القيادية -
- الفصل الثاني: النظام الأبوي ومكانة المرأة في المجتمع
- 90تمهيد -
- 90المبحث الأول: مظاهر قوة النظام الأبوي -
- 90المطلب الأول: ماهية النظام الأبوي -
- 93المطلب الثاني: قوة النظام الأبوي -
- 95المطلب الثالث: النظام الأبوي والمرأة -
- 97المبحث الثاني: مكانن قوة الثقافة الذكورية -
- 97المطلب الأول: التعريف بالحواجر الثقافية -
- 104المطلب الثاني: التفاسير الخاطئة للآيات القرآنية -
- 108.....المطلب الثالث: دور الدين الاسلامي في تعزيز مكانة المرأة -
- 114المبحث الثالث: التنشئة الاجتماعية كأداة لتأييد الهيمنة -
- 114المطلب الأول: ماهية التنشئة الاجتماعية -

120	-	المطلب الثاني: دور المؤسسات الاجتماعية
123	-	المطلب الثالث: الأسرة أكثر تأييد لنظم الهيمنة
129	-	<u>المبحث الرابع: اختزال المرأة واستلابها</u>
129	-	المطلب الأول: الاختزال الايجابي للمرأة
131	-	المطلب الثاني: قهر المرأة واستلابها
139	-	المطلب الثالث: العنف الممارس ضد المرأة
142	-	<u>المبحث الخامس: المرأة العاملة في الجزائر</u>
142	-	المطلب الأول: التعليم عامل أساسي في تغيير مكانة المرأة
144	-	المطلب الثاني: حقوق المرأة العاملة الجزائرية
	●	<u>الفصل الثالث: التنمية وآليات تمكين المرأة</u>
149	-	<u>تمهيد</u>
149	-	<u>المبحث الأول: المرأة كعنصر فاعل في التنمية البشرية</u>
149	-	المطلب الأول: تحديد الاطار المفاهيمي للتنمية
158	-	المطلب الثاني: تطور الأهداف والمناهج التنموية
160	-	المطلب الثالث: المرأة كعنصر أساسي في التنمية
164	-	<u>المبحث الثاني: تمكين المرأة</u>
164	-	المطلب الأول: الاطار المؤسسي العالمي لتمكين
176	-	المطلب الثاني: الاطار المفاهيمي لتمكين المرأة
183	-	المطلب الثالث: أنواع تمكين المرأة
188	-	<u>المبحث الثالث: تغيير مكانة المرأة الجزائرية</u>
188	-	المطلب الأول: بدايات حركات التحرر
202	-	المطلب الثاني: عوامل التغيير في مكانة المرأة
204	-	المطلب الثالث: مظاهر تحرر المرأة الجزائرية

● الفصل الرابع: الأسس المنهجية للدراسة والتحقق من الفرضيات

1- الأسس المنهجية للدراسة

206 تمهيد -

207 المبحث الأول: مجالات الدراسة -

207 1- المجال الجغرافي

210 2- المجال البشري

211 3- المجال الزمني

212 المبحث الثاني: مناهج البحث والتقنيات المعتمدة في الدراسة -

212 1- مناهج البحث

212 1-1 المنهج الوصفي التحليلي

212 1-2 المنهج الاحصائي

213 2- التقنيات المعتمدة في الدراسة

213 1-2 خطوات بناء أداة الدراسة (المقابلة)

214 2-2 خطوات بناء أداة الدراسة (الاستمارة)

2- عرض النتائج والتحقق من الفرضيات

214 المبحث الأول: عرض نتائج العينة الأولى وتحليلها -

214 أولا: خصائص العينة

217 ثانيا: الحالة المادية للنخبة السنوية المهنية

217 1- الاستقلالية الاقتصادية للنخبة النسوية المهنية

219 2- المساهمة الاقتصادية للنخبة النسوية المهنية

210 <u>ثالثا: الثقة في النفس و للنخبة النسوية المهنية</u>
2221-الثقة في القرارات المتخذة
2132-الثقة في القدرات المكتسبة
223رابعا: <u>نمط القيادة التي تستخدمها النخبة النسوية المهنية</u>
2251-نوع القيادة المستخدمة
2262-أساليب القيادة المستخدمة
226 <u>خامسا: النخبة والتميز الجنسي</u>
2261-درجة الحرية التي تتمتع بها النخبة النسوية المهنية
2282-النخبة النسوية المهنية وجو العمل المهني
228 <u>المبحث الثاني: عرض نتائج العينة الثانية وتحليلها</u>
228 <u>أولا: خصائص العينة</u>
232ثانيا: <u>تحليل المؤشرات الخاصة بالفرضية الأولى</u>
242ثالثا: <u>تحليل المؤشرات الخاصة بالفرضية الثانية</u>
265رابعا: <u>التحقق من الفرضيات</u>
266خامسا: <u>استنتاج عام للدراسة الميدانية</u>
268 <u>خاتمة</u>
270 <u>المراجع</u>
286 <u>الملاحق</u>

الملخص:

تتناول هذه الدراسة عمل النخبة النسوية في المؤسسات العمومية الجزائرية بصفة المرأة القيادية في علاقاتها المهنية بمروسيها من الموظفين وبخاصة الذكور منهم، ولأجل ذلك أجريت الدراسة على 15 مؤسسة عمومية وعينة من المبحوثين شملت 32 امرأة قيادية و126 مرؤوس من المهنيين الذكور. وذلك باستخدام أداة الاستمارة والمقابلة والملاحظة. جاءت نتائج الدراسة متطابقة مع فرضيات البحث التي وضعناها واتضح أن تمكين المرأة من مناصب قيادية تمكيننا سياسيا وليس اجتماعيا، لأنّ النظرة الدونية لازالت مهيمنة ومستمرة وتوحي بتقبل سلبي لتمكين المرأة من مراكز اتخاذ القرار، تفرض سعيها الدائم لاثبات كفاءتها وقدراتها وأداء مهامها بفاعلية في مجتمعنا الذكوري.

الكلمات المفتاحية: النخبة النسوية المهنية، المرأة القيادية، الثقافة الذكورية، تمكين المرأة، التنمية.

Résumé:

L'étude vise à déterminer les caractéristiques de leadership féminin et les difficultés qui rencontrent les femmes leaders. Cette étude pratique cible un échantillon de 32 femmes leaders (cadres supérieurs) de différents secteurs et 126 employés masculin. Le chercheur a utilisé l'entretien, le questionnaire et l'observation comme principaux outils de recherche scientifique. L'étude a révélé que les femmes Algérienne leaders sont conscientes de leurs valeurs dans la société, mais malheureusement elles font toujours un effort supplémentaire pour prouver leurs capacités et leur efficacité dans une société masculine algérienne.

Mots-clés: Elite féminine professionnelle, femme leader, la culture masculine, l'autonomisation des femmes, développement.

Abstract :

The study aims to find out the features of the Algerian women's leadership and its difficulties. The members of this study are 32 women leaders from different sectors and 126 male employees. The researcher used interview, questionnaire and observation for data collection. This study reveals that the Algerian women leaders know their values in society, but they do a double effort to prove their capabilities and efficiency in a masculine Algerian society.

Key words: elite professional women, women's leadership, masculine culture, women's empowerment, development.